المجلس الأعلى للثقافة

السياحة والسياسة

مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

تأليف : كولن مايكل هول
ترجمة : محمد فريد حجاب
تقديم : سعاد عبد السلام كفافى



المشروع القومى للترجمة
613



تعتبر السياحة من أهم الصناعات فى العالم، نظرًا لدورها الكبير فى خدمة الاقتصاد الوطنى فى الدول السياحية، فضلاً عن تأثيراتها العديدة فى النواحى الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت التنمية السياحية والدراسات السياحية موضع تجاهل من حيث كونها أحد مكونات العملية السياسية، ومن ثم قليلاً ما نوقشت الجوانب السياسية للسياحة سواء فى الأدبيات الأجنبية أو الأدبيات العربية.

ويعد كتاب «السياحة والسياسة» أول كتاب أكاديمى يعالج الأبعاد السياسية للسياحة ووضعها فى مكانها الصحيح فى مجال الدراسات السياحية.

ويكتسب هذا الكتاب أهميته، نظرًا إلى أن كلا من المؤلف والمترجم يشتركان فى الدراسة الأكاديمية فى العلوم السياسية من جانب والخبرة العملية فى مجال السياحة من جانب آخر. وهكذا يضع الكتاب آفاقًا جديدة أمام الباحثين والدارسين فى هذين الحقلين، فضلاً عن تقديم تجارب كثير من الدول السياحية فى مناطق متنوعة من العالم.

الغلاف : تامر عاصم

المشروع القومى للترجمة

السياحة والسياسة
مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

تأليف
كولن مايكل هول

ترجمة : محمد فريد حجاب

تقديم : سعاد عبد السلام كفافى



٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦١٣
- السياحة والسياسة - مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة
- كولن مايكل هول
- محمد فريد حجاب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كتاب :

Tourism and Politics: Policy, Power and Place

by :

Colin Michael Hall

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084

المحتويات

تقديم

أكد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، مراراً - ولا يزال - أن السلام هو الخيار الإستراتيجى الوحيد لمصر . ومن المعلوم بالضرورة أن مناخ السلام هو المناخ المناسب للتنمية بمفهومها الشامل . ومما لا ريب فيه أن هناك علاقة طردية بين السلام والسياحة ، ولكن السلام هو المتغير الرئيسى والسياحة هى المتغير التابع . والسلام هو الوجه الإيجابى للسياسة ، وبالتالى فإن العلاقة بين السياحة والسياسة تصبح أمراً مسلمًا به تأسيساً على العلاقة بين السلام والسياحة .

وإذا انتقلنا من هذه المقولات الفلسفية والنظرية إلى التطبيقات الواقعية والعلمية لتأكدت لنا أيضًا العلاقة الوثيقة بين السياحة والسياسة ؛ إذ لا يوجد نشاط مثل السياحة من حيث تقاطعه مع مصالح ومستويات عديدة ، بل إن الجمع بين المصطلحين ، أى السياحة والسياسة ، فى مصطلح واحد هو **"السياسة السياحية"** يحمل فى طياته الكثير من المدلولات والنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من النشاطات البشرية والإنسانية والطبيعية والبيئية .

وليس أدل على الصلة الوطيدة بين السياحة والسياسة من أن المؤتمر الذى عقد فى الجمعية الجغرافية الملكية فى إنجلترا فى سبتمبر عام ١٩٩٢م ناقش العديد من الأوراق البحثية التى شملت سلسلة متنوعة من الاهتمامات بدءاً من المكاتب السياحية ومنظمات حماية البيئة وانتهاء بالسلطات المحلية والحكومات المركزية. كما أن السياسة السياحية لأى دولة من الدول المهتمة بالسياحة تتشكل فى إطار أهداف المؤسسات وجماعات المصالح المختلفة التى تسهم بدرجة أو بأخرى فى صنع القرار ، إذ لم تعد النظرة إلى السياحة على أنها نظام مستقل يعمل بشكل ذاتى بعيداً عن السلطة

السياسية فى الدولة فحسب ، بل إن حكومات الدول المنخرطة فى النشاط السياحى تضع سياساتها السياحية كهدف قومى ، علاوة على أنها أصبحت تقوم بدور مهم فى مجالات التخطيط والتنسيق والتطوير والدعم المالى لقطاع السياحة ، أو بمعنى آخر الاهتمام بالجوانب القانونية والتنظيمية التى تساعد على التنمية السياحية . وعلى الرغم من ذلك فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال فى مراحلها المبكرة . وقد بدأ الاهتمام بهذا الجانب يشق طريقه فى السنوات الأخيرة .

ويعد كتاب " **السياحة والسياسة** " أول كتاب يركز على الجوانب السياسية فى السياحة . وقد ساعد على ظهور هذا الكتاب أن المؤلف الدكتور كولن مايكل هول درس العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، ثم عمل بالتدريس الجامعى فى برنامج السياحة فى كلية الاتصالات بجامعة كانبرا . وهكذا جمع المؤلف فى حياته الأكاديمية بين السياحة والسياسة ، مما جعله أهلاً لتأليف كتابه هذا عن " **السياحة والسياسة** " ، كما ألف كتاباً آخر يحمل عنوان " **السياحة والسياسة العامة** " والذى نشر عام ١٩٩٥م .

ومن المصادفات الطريفة أن المترجم الدكتور محمد فريد حجاب درس أيضًا العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، وكان قد عمل لعدة سنوات فى إحدى كبريات الشركات السياحية فى القطاع العام فى مصر، ثم قام بالتدريس الجامعى خارج مصر منذ عام ١٩٧٥م حيث درّس بجامعات الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات العربية المتحدة ، ويعمل الآن أستاذًا متفرغًا فى المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر . وعلى غرار المؤلف جمع المترجم فى حياته الأكاديمية والعلمية بين السياحة والسياسة . وفضلاً عن مؤلفاته وبحوثه فى مجال السياسة ، ألف كتابين فى السياحة هما : " **الدراسات السلوكية فى السياحة** " و " **الأمن السياحى** " . ويعتبر هذان الكتابان أول المؤلفات باللغة العربية فى هذين الفرعين من فروع الدراسات السياحية . كما سبق له أن ترجم كتاباً مهما فى الاقتصاد السياسى للمؤلف الأمريكى لسترثرو ، وقد نشرت الترجمة عن دار الهلال عام ١٩٩٤م تحت عنوان " رأسا برأس – المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا " .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة فى مصر يقوم بدور على قدر كبير من الأهمية ، من خلال الترجمة ، فى فتح نافذة على الفكر العالمى . والمجلس الأعلى للثقافة ، بقيادة أمينه العام الأستاذ الدكتور جابر عصفور ، يقدم خدمة جليلة للقارئ العربى ، ويضع أمام الباحثين خلاصة أفكار العديد من العلماء والمثقفين من مختلف دول العالم . ويؤدى هذا العمل بطبيعة الحال إلى نتائج إيجابية مهمة وهى الاتصال الثقافى والتفاعل الحضارى والتعرف على الآخر فى ظل التطورات العالمية المتلاحقة والثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة .

إن كتاب " **السياحة والسياسة** – مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة " يعد مساهمة جوهرية فى طرح منهج جديد فى الدراسات السياحية ، كما يقدم فى الوقت ذاته بعداً جديداً أيضًا فى الدراسات السياسية ، ويفتح آفاقًا جديدة أمام الباحثين والدارسين فى هذين المجالين من الدراسات . هذا فضلاً عن أنه يضع أمام صانعى القرار السياحى والمستثمرين والعاملين فى النشاطات السياحية المختلفة تجارب الدول السياحية فى مناطق متنوعة من العالم .

ولا يسعنا أخيراً سوى الإشادة بجهود المؤلف والمترجم والمجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومى للترجمة . ويسعدنى أن أشارك بالقدر اليسير فى هذا العمل الممتاز الذى قمتم به من منطلق خدمة العلم والتعليم ،،،

وفقنا الله جميعًا لخدمة مصر بلدنا الحبيب ،،،

سعاد عبد السلام كفافى

تمهيد

السياسة مسألة جوهرية بالرغم من تجاهلها كثيراً كمكون من مكونات التنمية السياحية والدراسات السياحية. إن بحث الأبعاد السياسية للسياحة - التى هى مصطلح اجتماعى واقتصادى له مضامين مهمة خاصة بتوزيع السلطة داخل المجتمعات السياحية المضيفة والتمثيل الثقافى، والتنشئة، والعلاقات الدولية - تعانى من حالة ضعف نسبية. ومن ثم فإنه من المأمول أن يساعد هذا الكتاب فى جعل القراء يعون الأبعاد الغنية المتاحة للبحث فى الجوانب السياسية للسياحة، وربما يطرح الكتاب أيضًا بعض التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالاقتصاد السياسى للتنمية السياحية فى المجتمعات المعاصرة.

ويكشف هذا الكتاب أن كتاباتى واهتماماتى تشكل دائرة متكاملة. إن درجاتى العلمية التى حصلت عليها كانت فى مجال العلوم السياسية والسياسة العامة، ولكن بعد عدة سنوات من التجوال فى رحاب التاريخ البيئى، والتراث، والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية، رجعت أدراجى نحو القضايا الجوهرية للسلطة والقيم والمصالح والرقابة فى إطار عملية صنع القرار. ومع التسليم بالتعقيد الذى يكتنف هذا المجال، فإن محاولاتى لفهم ونقل الانطباعات التى يمكن أن أصل إليها فى هذا المضمار السياسى إلى القارئ، قد تستمر أمدًا طويلاً.

وقد ساعد كثير من الأشخاص فى تقديم الحافز للبحث والكتابة فى مجال السياسة والسياحة أمثال ستيف بريتون، وديك بلتر، وجينى كرايك، ومالكولم كريك، وبروس دافيس، وكيث هولنشيد، وجون جنكنز، وريتشارد لى هيرون، ونيل ليبر، وجيوف ماكبويل، وديف ميرسر، وبروس ميتشيل، وستيفن بيدج، ودوج بيرس، ورالف بيرفان، وموريس روش، ودينيس روملى، وجون وورهيرست، ومايكل وود. وقد ساهموا جميعًا

فى كتابة هذا الكتاب سواء بالمساعدة أو المناقشة أو التزويد بالمادة العلمية، على الرغم من أن ترجمة أفكارهم وبحثها كانت جهدى الشخصى بطبيعة الحال. إن دراسة الحالة حول السياسة وتطور السياحة البيئية فى جزر سليمان فى الفصل الخامس تعتمد على بحث مشترك مع برندا ردكن (هول وردكن ١٩٩٣) وهناك تفاصيل أكثر لدراسة الحالة فى ردكن وهول (١٩٩٤ أ) . وأود أن أشكر برندا على الفرصة التى أتاحتها لى بالمساهمة بتصوراتها، وعلى المناقشة حول السياسة وتنمية السياحة البيئية فى هذا الكتاب. كما أود أن أشكر أيضًا أولئك الذين ينتمون إلى ويذر كوست لمساعدتهم لنا فى تطوير دراسة الحالة بالرغم من عدم إمكانية ذكر أسمائهم للأسف. كما أود أيضًا الإشادة بالمساهمة التى قدمها كل من موريس روش لفهم إستراتيچيات المناطق الحضرية التى تمثل جزءًا رئيسيا فى الفصل السادس، وكيث هولنشيد على إتاحة الفرصة لمناقشة بعض الأفكار حول الأبعاد السياسية للنماذج الثقافية. وقد انبثق الحافز الرئيسى إلى حد كبير لإعداد هذا الكتاب من المراسلات والمناقشات مع ستيف بريتون ورؤاه العميقة حول دراسة السياحة والتى كان الكتاب فى مسيس الحاجة إليها.

وأعبر عن شكرى كذلك للعون المعنوى والبنيوى الذى قدم فى أثناء إعداد هذا الكتاب لكل من : آن أبلبى، وروس أنيلز، ونيكى براملى، وكلير كامبل، وستيوارت كريستوفرسون، وهيلين جلاد ستونز، وبل هاننج، وجون وكاثى جنكينز، وتامسون كرن، وسايمون ماك آرثر، وتريف مكارثى، وكرستين بيترسون، وجاك بنكافا، ودافيد برس، وبريان وديليز سبرنجت، وبريان ستودارت، ومارجوت سوينى، وبيرنى وولش ، وجوزيت ويلز، وسو رايت. وإننى أقدر كثيرًا عون الأصدقاء، خاصة أولئك الذين فى كانبرا وتى بوك والذين قدموا عونهم فى الوقت الذى كانت تدفعنى فيه سياسة السياحة الدولية الأمريكية إلى الجزع والقنوط. كما ساعدت أعمال بروس كوكبرن وكيه. دى. لانج وجينيفر وورنز فى ضمان اكتمال هذا الكتاب. (Indigo Girls, This Mortal Coil)

وأود التعبير عن تقديرى العميق لأيان ستيفنسون ولكل فرد فى دار جون ويلى للنشر على مساندتهم غير المحدودة، وعلى صبرهم وعلى عملهم الحرفى المتقن. وقد كان للمنحة التى قدمها لى المجلس الأسترالى للبحوث والمنحة التى قدمتها لى الحكومة الكندية للبحث حول جاذبيات الزائر وإستراتيچيات المناطق الحضرية أكبر الأثر فى مساعدتى

على تضمين الكتاب المادة العلمية المتعلقة بالسياسة السياحية للحضر. وقد قدم كل من فينيسا أو سوليفان وكيت رايت المساعدة بكل حفاوة من خلال أداء بعض المهام البحثية القيمة.

وقد زودنى كل من جون جينكنز وفينيسا أو سوليفان بملاحظات ثمينة على المسودات العديدة لمخطوطة الكتاب، كما ساعدت ساندرا هاى وود بمختلف الوسائل فى ضمان انتهاء المخطوطة. وأخيراً أتقدم بجزيل شكرى إلى أصدقائى لحبهم وعونهم الدائمين.

ك. مايكل هول

أوكونور

يناير ١٩٩٤

الفصل الأول

مقدمة

الأبعاد السياسية للسياحة

فى عالم الواقع لا تتكون المجتمعات من أناس عقلانيين غير أنانيين. فالناس غير متساوين، وحاجات الناس ومطالبهم غير متوافرة بالكامل، فهناك أغنياء وفقراء، وتمتلك هذه المجتمعات موارد محدودة. ومعنى هذا أنها تنطوى على احتمالات الصراع السياسى (جاينش ١٩٩٢، ص١).

تعد السياحة أضخم صناعة فى العالم. وعلى الرغم من أهميتها فى الاقتصاد الوطنى والاقتصاد الإقليمى، وعلى الرغم من آثارها الاجتماعية والبيئية، فإن الجوانب السياسية للسياحة قليلاً ما نوقشت فى أدبيات السياحة ومع التسليم بالتحركات الموسمية الواسعة للبشر داخليا وخارجيا المتمثلة فى السفر فى العصر الحديث، وعلى الرغم من التأثيرات المتنوعة للسياحة فى العديد من المقاصد السياحية، فقد يندهش المرء لندرة البحث فى الجوانب السياسية للسياحة.

ومن ثم فإن إصدار الكتاب يعد محاولة لتحديد الأبعاد السياسية للسياحة ووضعها فى مقدمة الدراسات السياحية بدلاً من الموقع العلمى المتأخر الذى تحتله الآن. وقد كتب ماثيوس منذ عشرين عامًا أن "الأدبيات السياحية تفتقر إلى بحث الجوانب السياسية" (١٩٧٥، ص١٩٥). ولا تزال هذه الملاحظة صحيحة إلى اليوم. وإذا كانت هناك وفرة فى العلوم الاجتماعية التى تتناول الموضوعات المتعلقة بالسياحة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة ودراسات السياسات السياحية لا تزال الفرع الهزيل الذى لم يحظ بالدراسة والاهتمام.

إن العلاقة بين السياسة والسياحة تعنى بالدرجة الأولى بالأحزاب السياسية والانتخابات وتأثيراتها على السياسة السياحية، على الرغم من أن هذا الموضوع يعد واحداً من الموضوعات ذات الصلة بالسياسة والسياحة. إن دراسة السياسة هى دراسة السلطة. فالسياسة "تدور حول السلطة: من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا؟" (لاسويل، ١٩٣٦). وهناك خمسة عناصر أساسية للسياسة، فهى أولاً تدور حول نشاط صنع القرارات بين مجموعة من الناس ولأجلهم، سواء كانت مجموعة صغيرة، أو تجمعًا، أو منظمة، أو أمة. وهى تدور ثانيًا حول القرارات ومختلف السياسات والأيديولوچيات التى تساعد فى تشكيل الخيارات المتنوعة التى تؤثر فى القرارات. كما أنها من ناحية ثالثة تهتم بالتساؤل حول من يصنع القرارات، فرد واحد أو نخبة، وكيفية تمثيل هذه القرارات لصانعيها. والعنصر الرابع للسياسة يهتم بالعمليات التى يتم بموجبها صنع القرارات، والمؤسسات المختلفة التى تصنع داخلها. أما العنصر الخامس والأخير للسياسة فيتمثل فى أنها تهتم بكيفية تطبيق القرارات وتنفيذها فى المجتمع (جاينش ١٩٩٢). أما البحث السياحى فقد تجاهل فى مجراه الرئيسى البعد السياسى من حيث توزيع الموارد السياحية، وإعداد السياسة السياحية، والجوانب السياسية للتنمية السياحية. كما أن علم السياسة لم يسهم فى دراسة السياحة إلى حد بعيد. وباستثناء الجهود القيمة لماثيوس (١٩٧٨ و١٩٨٣) وريختر (١٩٨٣ أ و١٩٨٣ ب و١٩٨٩) تجاهل علم السياسة دور السياحة فى المجتمع المعاصر. فقد بحث علماء السياسة بعمق قضايا الدفاع والإسكان والصحة والمشكلات البيئية والسياسة الاجتماعية فى كل مكان فى العالم، ولكن لم يمس هؤلاء موضوع السياحة إلا نادراً.

وهناك نماذج وصفية شائعة حول التخطيط وصنع السياسة فى الكتابات السياحية التى تميل إلى الإيحاء بوجود عملية عقلانية واضحة فى تنمية السياحة. ولا يسعنا رفض مقولة إدجل الجديرة بالثناء (١٩٩٠، ص١) بأن "الهدف الأقصى للسياسة السياحية هو دمج فوائد السياحة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والذهنية، مع الناس والأماكن والدول لتحسين نوعية الحياة العالمية ولإرساء قاعدة للسلام والرخاء" (إدجل١٩٩٠، ص١).

وقد لاحظ إدجل فيما بعد أن "الجوانب السياسية للسياحة ممتزجة بنتائجها الاقتصادية ، فالسياحة ليست امتداداً للسياسة، ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسى العالمى. وباختصـــار فـإن السياحـة هى أداة، أو يمـكن أن تـكون أداة، لا تستخـدم بمعانٍ اقتصادية فحسـب ، بل تستخـدم بمعانٍ سياسيـة أيضـًا" (١٩٩٠، ص٣٧). ولكن يجب أن نذكر بأن تقدير "إدجل" للسياسة السياحية ينطوى على منظـور عقـلانى لمـا يجـب أن يتم به صنع السياسـة السياحيـة وليس ما هو قائم بالفعل.

السياحـة ليسـت محصـلة لعمليـة عقـلانيـة لصنــع القـرار. وكما يذكر بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢١٦) "إن طبيعة السياحة فى مجتمع معين هى نتيجة لتفاعل عوامل معقدة اقتصادية وسياسية، فضلاً عن السمات الجغرافية والترفيهية التى تجذب الأجانب". فالقرارات التى تؤثر فى السياسة السياحية، وفى طبيعة اهتمام الحكومة بالسياحة، وفى بنية المنظمات السياحية، وطبيعة التنمية السياحية تنبثق من العملية السيـاسيـة. وتشـمـل هـذه العـمليـة قيم الفـاعلين (الأفـراد وجمـاعـات المصـالح ومنظمـات القطـاعـين العـام والخـاص) فى صـراعـهـم مـن أجل القـوة. وكـمـا يذكـر لندبلوم (١٩٥٩، ص٨٢) أن "المرء يختار بين القيم وبين السياسات فى وقت واحد".

وبالمثل قال سيمونز (١٩٧٤، ص٤٥٧) "إن الاختبار القيمى، الباطن والظاهر، هو الذى ينظم أولويات الحكومة ويحدد الالتزام بالموارد فى نطاق السلطة العامة" ولفـهم السياحة وتأثيراتها يجب أن نصل إلى فهم لطبيعتها السياسية الكامنة فيها.

ويهدف هذا الكتاب إلى مناقشة العلاقات البينية بين السياحة والسياسة بشكل منهجى على عدة مستويات من المستوى الدولى إلى المستوى الفردى. ويسعى أيضًا لإلقاء الضوء على المسـاهمـة التى قدمـتـهـا الدراسـات السيـاسيـة التقليدية، مثل الأيديولوچيا، والترتيبات المؤسسية، وجماعات المصالح، والدور الذى تقوم به الحكومة، والاستقرار السياسى، وعملية صنع السياسة والسلطة، وهذه المساهمات قد تؤدى إلى فهم المشكلات المعاصرة فى دراسة السياحة.

ويقدم الفصل الأول بعض القضايا التى تظهر فى أى تحليل للعلاقة بين السياحة والسياسة. ويبدأ الفصل بمناقشة سبب قلة الدراسات للأبعاد السياسية للسياحة، ويلقى الضوء على الصعوبات التى يواجهها دارسو السياحة فيما يتعلق بأهمية دراستها فى نطاق العلوم الاجتماعية. كما يعرض الفصل أيضاً بعض الصعوبات التى تظهر عند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ويحاول تحديد معايير التحليل السياسى فى السياق السياحى. وأخيراً يقدم الفصل إطاراً عاماً لفصول الكتاب الأخرى.

الدراسات السياسية للسياحة: لماذا هى الفرع الفقير؟

قد يكون من المناسب أن يفكر علماء السياسة فى أن يكون لهم دور فى تحليل السياسة السياحية، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن تفكر البرامج السياحية فى علماء السياسة (ريختر ١٩٨٤، ص٦١٥).

وكما سبقت الإشارة، فإن البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة لم يتلق سوى قدر قليل من الاهتمام فى الكتابات العلمية سواء فى مجال السياحة أو فى مجال تحليل السياسة والسياسة العامة (ريختر ١٩٨٣ أ، هول. ك ١٩٨٩ أ، ماثيوس ، ريختر ١٩٩١). وهناك عوامل عدة لهذا الموقف:

١ – هناك عدم رغبة لدى قطاع كبير من صانعى القرار، سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص، فى الاعتراف بالطبيعة السياسية للسياحة.

٢ – هناك قلة اهتمام رسمى بإجراء بحوث عن الأبعاد السياسية للسياحة.

٣ – لا ينظر للسياحة باعتبارها موضوعاً جديا للدراسة الأكاديمية.

٤ – هناك مشكلات منهجية كبيرة تواجه القيام بإعداد الدراسات السياسية والإدارية.

إن السمة السياسية للسياحة على المستوى الكلى والمستوى الجزئى تفتقر إلى الاعتراف بها من جانب الأفراد والمؤسسات القائمين بعملية صنع السياسة. وفى

الحقيقة هناك عدد قليل من المنظمات التى تساند البحث الجاد حول ما يحدث عندما تنمو أكبر صناعة عالمية دون أن يكون هناك قدر من التخصصية أو التخطيط الجيد، أو المتابعة المنظمة، أو الكشف عن أوجه نجاحها وأوجه إخفاقها (ماثيوس وريختر ١٩٩١، ص١٢٢).

ومع التسليم بقصور الاهتمام الرسمى فى إجراء بحوث فى المجال السياسى، هناك قدر قليل من التشجيع أو التمويل لدارسى السياحة للقيام بمثل هذه البحوث . وقد لاحظ "ريتشى" (١٩٨٤، ص١٠) فى حالة البحث فى البعد السياسى للسياحة أن هناك بالتأكيد ضغوطًا فى الاتجاه المعاكس . فمن الممكن أن سبب وجود نقص فى بحث البعد السياسى للسياحة هو أن هذا البعد نادرًا ما يولد جدلاً يكفى لأن يجعل منه مشكلة على جدول الأعمال السياسى، وبالتالى يجذب إليه اهتمام السياسيين أو علماء السياسة أو وسائل الإعلام. وعلى عكس الجوانب السياسية المتعلقة بالإجهاض أو المساواة فى الحقوق أو البيئة أو الطاقة أو التعليم مثلاً، فإن الجوانب السياسية للسياحة لا تولد سوى قليل من المشاعر القومية بين الجماعات المنظمة أو الأفراد (ماثيوس ١٩٨٣، ص٣٠٣).

وبالرغم من النقص الواضح فى الاهتمام بدراسة الأبعاد السياسية والإدارية للسياحة من جانب الحكومة والصناعة والمنازعات المجتمعية التى تحدث بسبب التنمية السياحية، فإنه من الضرورى أن نعترف بأن مثل هذا البحث قد يكون ذا طبيعة عملية كبيرة. إن نتائج هذه البحوث قد تساعد فى تسهيل وتحسين التخطيط السياحى من خلال الفهم المتزايد لعمليات صنع القرار (ميرفى ١٩٨٥، رويل وفيزنماير ١٩٨٧، وجن ١٩٨٨ ، همفرس وولزلى ١٩٩١). وتساعد فى حفظ حياة المقاصد السياحية (هول وسلوود ١٩٨٩). وقد اعترف هينان (١٩٧٨، ص٣٢) بأن : المستثمرين وقادة المجتمع المستنيرين فى بحثهم عن الحيوية والشرعية يجب عليهم أن يوازنوا بين الحاجات المحلية والخارجية وبين المصالح، وإذا ما أريد للتأثيرات الفعالة للسياحة أن تتحقق، فإن هناك حاجة إلى أساليب تعاونية بين مختلف جماعات المضاربين والمستثمرين. ولضمان البقاء والرخاء فى العقود القادمة، فإن على السياحة أن تعمد إلى تطوير مجموعات متنوعة من الأنصار فى الدوائر الانتخابية.

وبالرغم من تزايد البحوث عن السياحة فى الثمانينيات والتسعينيات، فهناك كثير من الناس لا ينظرون إلى السياحة باعتبارها موضوعًا مهما فى الدراسة، ويساوون عادة بينها وبين الحجز لقضاء الإجازة لدى وكالة سياحية، أو تعلم كيفية صب الشراب. وفى الواقع ينظر إلى السياحة باعتبارها عملاً تافهًا. ويلاحظ ماثيوس (١٩٨٣، ص٣٠٤) أنه فى الجامعات الأمريكية التقليدية ينظر إلى عالم السياسة الذى يهتم أكاديميا بالسياحة باعتباره مشغولاً بعمل تافه، وليس كمتخصص جاد، بل على أنه ذو نزعة انتهازية يسعى إلى الحصول على إجازة مجانية. وهذه النظرة فى الواقع ذات طابع عالمى غالبًا. وإذا سلمنا مع إدجل (١٩٩٠، ص١٥) بأن "حقل أى بحث لا يصبح موضوعًا جادا لتحليل السياسات والدراسة إلا عندما تكون له فائدة ويعترف به من خلال كتابة المقالات والكتب والوثائق. ومن ثم فإنه إذا كانت اقتصاديات السياحة والتسويق السياحى والإدارة السياحية بدأت تظهر كموضوع علمى يستحق المناقشة الجادة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال فى حالة مأساوية هزلية.

إن نقص البحوث فى مجال مضامين السياسة السياحية ربما يكون أمرًا مدهشًا فى الوقت الذى يؤكد فيه السياسيون على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والإقليمية (ماثيسون وول ١٩٨٢، ويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، بيرس ١٩٨٩، هول. دى ١٩٩١أ، هول ك. ١٩٩٤أ). وقد لاحظ ريختر (١٩٨٤، ص٦١٤) أن الصحفيين وأخصائيى التسويق هم الذين يعينون فى الإدارات السياحية ، محللى السياسات الذين لديهم رؤية ودراية بالمضامين الواسعة لعمليات صنع القرار فى التنمية السياحية. وبمراجعة المجلات العلمية العالمية الرئيسية المتخصصة فى الدراسات المتعلقة بالسياسات وعلم السياسة والإدارة لوحظ ندرة المعلومات حول الأبعاد السياسية للسياحة. وبالمثل فإن ملاحظات سميث (١٩٧٧، ص١) لما كتب عن أنثروبولوجيا السياحة فى السبعينيات لا تعكس شيئًا يستحق الذكر من وجهة نظر المتخصص الجاد.

وهناك مشكلات منهجية جوهرية فى القيام بالدراسات السياسية والإدارية. وقد برزت هذه المشكلات بسبب تعدد الأطر المحتملة للتحليل وعدم وضوح السمات السياسية فى نتائج العملية البحثية. وفى الواقع فإن مفهوم "السلطة" أحد المحاور الرئيسية فى التحليل السياسى، مفهوم قيمى ومعيارى ومفهوم "يثور حوله الجدل"

(جالى، ١٩٥٥-٥٦) وهكذا فإن هناك افتقاراً إلى مدخل فلسفى أو مدخل منهجى متفق عليه فى علم السياسة فى حد ذاته، ناهيك عن الأبعاد السياسية للسياحة. وهذا قد يخلق حقلاً من الألغام الذهنية والتصورية للباحث، لا سيما عندما يتدخل الموقف القيمى للباحث، كما هو الحال فى دراسة السياسة بشكل واضح فى نتائج البحث.

ويعانى البحث فى السياسة السياحية والترفيهية، كما يقول كثير من المؤلفين (ومنهم جراى ١٩٨٤، وسيسا ١٩٨٤) من حالة غير صحية نسبيا، وهو ملىء بالمشاكل الخاصة "نقص التنسيق الفكرى وعدم كفاية التلاقح بين الأفكار لدى الباحثين (بيرتون ١٩٨٢، ص٣٢٣-٣٢٤) وقلة منهجيات البحث وتقنياته، وندرة المفاهيم المتفق عليها بشكل عام فى هذا الحقل". وقد ذهب سيسا (١٩٨٤، ص٢٨٥) إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى العجز الحالى عن فهم العلاقة بين نظرية السياحة وصنع السياسة فيما يلى:

هذا العجز مرتبط بلا أدنى شك بالوضع الحالى للنظرية السياحية. وفى الواقع فإن قلة البحث تنطوى على إطار نظرى ضعيف. وينطوى الإطار النظرى الضعيف على تدريس فقير. وهذا بدوره ينتج تعليمًا خاطئًا، لا سيما فى المستوى العالى غير التخصصى تمامًا. وينطوى التعليم الخاطئ على سياسات تنموية خاطئة وإدارة خاطئة. وهناك إذن سلسلة كاملة من نقاط الضعف تلاحظ حيثما وجدت السياحة.

وبالرغم من ذلك فإن الأطر المتفق عليها فى البحث السياحى أو فى النظريات السياحية لا يمكن تحميلها فى حد ذاتها مسئولية الفشل فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة. وعلى سبيل المثال فإن فشل باحثى السياحة فى الوصول إلى إجماع حول المكونات الفعلية للسياحة والصناعة السياحية لا يسبب ضرراً للدراسات السياحية (مثل سميث إس. إل. چيه ١٩٨٨، وليبر ١٩٩٠). وفى الحقيقة فإن الجدل الذى يدور حول هذه المفاهيم قد يكون علامة صحة فى حقل جديد من حقول الدراسة الأكاديمية، ويجب أن يحظى بالتشجيع بدلاً من أن ينظر إليه باعتباره مصدراً للخجل.

إن الملاحظات السابقة التى أشار إليها كل من سيسا (١٩٨٤) وبيرتون (١٩٨٢) تعد ملاحظات نقدية استثنائية نسبيا فى أدبيات السياحة. ولكن بصفة أساسية تبنت الدراسات السياحية مدخلاً محافظًا وغير نقدى ومتسمًا بالتحرر القيمى فى تناولها

الموضوع (هول. ك ١٩٨٩ أ). وعلى سبيل المثال علق بريتون (١٩٩١، ص٤٥١) على دراسة قام بها جغرافيون في مجال السياحة قائلاً:

"إنهم – أى الجغرافيين – كانوا يقاومون الاعتراف صراحة بالطبيعة الرأسمالية للمصطلح الذى يبحثون فيه، وتعد هذه المعضلة ذات أهمية كبرى لأنها تعنى عدم وجود أساس نظرى كاف لفهمنا للدينامية والنشاطات الاجتماعية لصناعة السياحة".

إن الاتجاه الغالب لدى عديد من الباحثين فى السياحة هو التركيز على الدراسات "العملية" أو "التطبيقية"، مثل الأبعاد الاقتصادية للسياحة أو الجوانب التسويقية أو تدفقات الزائرين، ولا يظهر إلا قليلاً من الاهتمام بالمضامين الفلسفية والسياسية والمجتمعية فى هذه البحوث. فالجوانب المهمة للاقتصاد السياسى يتم تجاهلها فى الحقيقة، وربما تكمن المفارقة بافتراض الدور الحيوى الذى تلعبه "الصورة" فى السياحة، فى أنه قد بدأ حديثًا الاهتمام بجدية بالطبيعة الأيديولوجية لتصور السائح (روش ١٩٩٠، أرى ١٩٩٠ أ) والطريقة التى يمكن بها إعادة تشكيل المدن لجذب الاستثمارات والطبقة العاملة المتوسطة، كما بدأت الحكومات المركزية والمحلية تركز على الفوائد الاقتصادية للسياحة، مما عزز فكرة أن تكون المدينة نوعًا من السلعة التى يمكن تسويقها (ماماس وفان دربول ١٩٨٩، ص٢٦٤).

وفضلاً عن ذلك، فإن الدراسات المفصلة عن السياسة السياحية قليلة (ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) والأقل من هذه الدراسات يركز على مفاهيم الوصف والكفاءة والأبعاد الاقتصادية أكثر من التركيز على مفاهيم المساواة والعدل الاجتماعى. وإذا ما اتفق المرء مع فيبر فى قوله المأثور (١٩٨٩، ص١٤٠٤) أن "الصراع هو جوهر السياسة" ، فإنه يمكن القول بكل أمان بأن معظم الباحثين فى السياحة قد فشلوا فى الكشف عنها، أو أنهم اختاروا عمداً أن يتجاهلوها.

إن تطور تحليل الآثار السياسية للسياحة محدود للغاية. فالتحليل السياسى أو الاعتراف بالأبعاد السياسية للسياحة يبدو وكأنه مسألة عرضية فى البحوث الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من أن يكون غاية فى حد ذاته. (على سبيل المثال: فوستر ١٩٦٤، وسميث وتيرنر ١٩٧٣، وبتلر ١٩٧٤، واليونسكو ١٩٧٦، وسميث ١٩٧٩، ١٩٨٩،

ورانيان وفو ١٩٧٩، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول. دى ١٩٩١ أ). وكما ذكرنا من قبل فإن علم السياسة فشل عمومًا فى أن ينظر إلى السياحة باعتبارها مجالاً معترفًا به للدراسة. وكما يرى كسترز (١٩٨٤، ص٦١٢) فإن "علم السياحة، المتعدد الجوانب العلمية، إذا ما تطور بدون التحليل السياسى الذى يعد أحد مكوناته الرئيسية، فإنه سيظل غير دقيق وغير مكتمل". وعلى أية حال لم يظهر فى هذا المجال سوى عدد قليل من البحوث، وظلت أجندة البحوث فى هذا الصدد غير واضحة، على الرغم من الحاجة الملحة إلى بحث الجوانب السياسية والإدارية للسياحة. وقد حدد ماثيوس (١٩٧٥ و١٩٧٨) – فى دراساته الاستشرافية للسياحة الدولية وعلم السياسة – ثلاثة أبعاد رئيسية فى السياحة كموضوعات للبحث السياسى، وهى:

١ – الأبعاد السياسية للسياحة فى السوق، لا سيما فى الدول الغربية.

٢ – الأبعاد السياسية للسياحة فى المجتمعات النامية المضيفة.

٣ – المجادلات الأيديولوچية حول السياحة، لا سيما فى الدول النامية.

إن القضايا البحثية التى وضع إطارها ماثيوس خدمت، بدرجات متفاوتة، باعتبارها نقاط التركيز فى الدراسات السياحية ذات المداخل السياسية. ويتركز البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة فى عديد من المجالات، بما فى ذلك دراسة سياسات تنمية السياحة فى دولة ما أو مناطق معينة (مثل: ريختر ١٩٨٠، ١٩٨٩، وسيمور ١٩٨٠، وريختر وريختر ١٩٨٥، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول دى ١٩٩١أ)، والاقتصاد السياسى للتنمية السياحية لا سيما فى الدول النامية (مثل ناش ١٩٧٧، ودى كات ١٩٧٩، وهيفيك وهيبرج ١٩٨٠، وريختر ١٩٨٠، وبريتون ١٩٨٢أ، ١٩٨٢ب، ١٩٨٣، وجنكنز وهنرى ١٩٨٢، وكيلر ١٩٨٤، وبريتون وكلارك ١٩٨٧، وهاريسون ١٩٩٢أ) والطبيعة الأيديولوچية للسياحة (ثاروت وثاروت ١٩٨٣، وأزيل ١٩٨٤، ولى وأولدز ١٩٨٨، وأرى ١٩٩٠أ، وهول ١٩٩٢أ، وهولنشيد ١٩٩٢) وبناء الأطر أو المنهجيات الملائمة لتحليل الآثار السياسية والإدارية للسياحة (جيتز ١٩٧٧، وريتشى ١٩٨٤).

أطر تحليل الطاقة الاستيعابية والتأثيرات السياسية :

بدأ الاهتمام يتزايد فى الأدبيات السياحية بمفهوم الطاقة الاستيعابية لأدبيات السياحة والترفيه (هول جيه ١٩٧٤، جيتز ١٩٨٣، بيرس ١٩٨٩)، وكما لاحظ جيتز (١٩٨٣، ص٢٤٠) فإن "مناقشة تأثيرات السياحة تؤدى غالبًا إلى طرح مشكلة الطاقة على الرغم من أن معايير القياس الحالية لهذه الطاقة وبالتالى القيود التى تفرضها على الخطط السياحية قليلة للغاية". إن مفهوم الطاقة ذو أهمية خاصة لمخططى السياحة بسبب الاهتمام المتزايد بالتأثيرات السلبية للسياحة وقابلية المقاصد السياحية على البقاء فى المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن بتلر (١٩٨٠) يؤكد أن أعداد الزائرين لموقع ما سوف تتناقص إذا ما زادت عن الحد قدرة الموقع على استيعاب السائحين سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث النواحى الاجتماعية.

وطبقًا لمقولة "بتلر" فإن التنمية السياحية تحتاج إلى أن تبقى فى حدود الطاقة الاستيعابية للمحافظة على عدد الزائرين وتحقيق الفوائد الصافية المرجوة من السياحة فى آن واحد.

وقد طبق جيتز (١٩٧٧) مفهوم الطاقة الاستيعابية لدراسة المقدرة السياسية والإدارية على احتواء السياحة (الجدول ١/١). إن مفهوم الطاقة الاستيعابية ذو أهمية كبرى لدراسة السياحة بسبب حاجة المناطق السياحية إلى مواكبة تزايد أعداد الزائرين والتغيرات فى أسواق الزائرين، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى إحداث تغييرات فى البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية (بيرس ١٩٨٩). ويضيف جيتز (١٩٨٣، ص٢٦٠) أن هناك حاجة "لتشجيع التعديلات المستمرة لعمليات التخطيط من خلال التقييم العميق للتأثيرات، ومن خلال البحث فى طبيعة النظام، لا سيما تقرير الآليات السببية والعلاقات البينية" وبالنسبة إلى المكونات السياسية والإدارية لقياس الطاقة يحدد جيتز (١٩٧٧) مكونات القياس، والتخوم المحتملة للطاقة، والمشكلات التى تثور عند استخدام معايير القياس. وعلى الرغم من أن الإطار الذى يستخدمه جيتز قد تكون له قيمة فى التحليل وفى فهم التأثيرات السياسية والطاقة، فيبدو أنه لم يطبق بشكل واضح فى دراسة حالة من الحالات (هول. ك، ١٩٨٩أ). وقد وضع "ريتشى"

إطاراً لقياس متغيرات معينة وجمع المعلومات المرتبطة بها ومشكلات تفسيرها لدراسة الفعاليات السياحية مثل المعارض الدولية والألعاب الأوليمبية (جدول رقم ٢/١) ويؤكد هذا الإطار النقطة المهمة وهى أن التأثير السياسى يجب أن يدرس على المستويين السياسيين الكلى والجزئى. غير أنه يعترف بأن هناك مشكلات كبيرة فى إعداد الدراسات حول المؤثرات السياسية بسبب الصعوبات فى الحصول على المعلومات المناسبة. وكما ذكر من قبل فإن هذه الصعوبات قد تنجم بسبب عدم رغبة الحكومة أو الأفراد المهمين فى عملية صنع القرار فى أن يخضعوا للمراجعة والفحص، وبالتالى تحملهم مسئولية القرارات التى اتخذوها.

جدول رقم ١/١

المعايير السياسية والإدارية لقياس الطاقة الاستيعابية للسياحة

بعض مكونات القياس	• عملية التخطيط والإدارة. • التكاليف. • الكفاءة. • أولويات العمل وتوزيع الموارد.
التخوم المحتملة	• الإخفاق فى التكيف. • عدم القدرة على تحقيق الأهداف. • عدم تغطية التكاليف. • تغيير الأولويات.
مشكلات استخدام المعيار	• صعوبة الوصول إلى التنسيق على المستوى الداخلى. • إمكانية جعل المعيار أكثر فاعلية باستمرار.

المرجع : جيتز ١٩٧٧، ص ٩ : ٤ .

وعلى مستوى التحليل السياسى الكلى سجل ريتشى (١٩٨٤) أهمية الحدث السياحى الكبير باعتباره وسيلة لتعزيز الصور والأيديولوجيا . وقد يترتب على ذلك بشكل عرضى تقرير مواقف النخب فى أبنية السلطة المحلية والإقليمية. وعلى مستوى التحليل الجزئى قد ينظر إلى الحدث السياحى من زاوية تعزيزه للفرص المهنية والرياضية. برغم أن الإطار الذى قدمه ريتشى لم يستخدم فى دراسته التالية لتأثيرات الألعاب الأوليمبية الشتوية فى كالجارى، منذ أثبت إطاره أنه مؤثر فى تحليل العوامل السياسية فيما يتعلق باستضافة وإدارة الفعاليات السياحية الكبرى (على سبيل المثال: هول ك ١٩٨٩أ، ١٩٩٢أ، روش ١٩٩٠).

جدول رقم ٢/١

المتغيرات المقامة فى دراسات التأثير السياسى وجمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير

صنف المعلومات	طبيعة المعلومات المقامة	جمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير
المستوى السياسى الكلى	تعزيز الصورة	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع المدينة أو المنطقة للأغراض التجارية والسياحية.
	التعزيز الأيديولوچى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع أيديولوچية سياسية معينة.
المستوى السياسى الجزئى	التعزيز المهنى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تزود الأفراد الرئيسيين برؤية عميقة وبفرص وظيفية متقدمة.
	التعزيز الرياضى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تتيح فرصة أكبر للرياضات المحلية أن تسهم فى، أو أن تتعلم من النشاطات المختلفة.

المصدر : مستوحى من ريتشى ١٩٨٤، ص١٠ .

وقد نادى بآراء ريتشى حول الأيديولوچيا كعامل مهم تجب دراسته فى البحوث السياحية عدد من الكتاب مثل مينجز (١٩٧٨) وثاروت وثاروت (١٩٨٣) وماثيوس وريختر (١٩٩١)، وبالرغم من ذلك لم تظهر الأبعاد الأيديولوچية للسياحة فى المناقشات اللاحقة بشكل كبير. فالأيديولوچيات نظم من المعتقدات حول المشكلات الاجتماعية والسياسية ولها تأثيرات قوية فى تكوين الأفكار والمشاعر والسلوك (براون ١٩٧٣). ولا شك فى أن أيديولوچية الدولة والأيديولوچيات الفردية تؤثر فى نمط التنمية السياحية (مثل ويليامز وشاو ١٩٨٨أ، وهول دى ١٩٩١أ). إلا أن ريتشى (١٩٨٤، ص١٠) يشير إلى أنه "من الصعب الحصول على مقاييس كمية قصيرة المدى لهذه الأهداف مثل تعزيز الأيديولوچية من خلال هذا التنوع والتشتت السكانى الكبير على المستوى الدولى أو على المستوى الوطنى، ومن اللافت للنظر أن ذلك قد يكون سببًا فى عدم تضمين التأثيرات السياسية وتحليلها عند دراسة إحدى الفعاليات الكبرى مثل دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية عام ١٩٨٨ (ريتشى وأيتكن ١٩٨٤). وعلى أية حال ربما يرجع ذلك أيضًا إلى عدم إمكانية تطبيق المناهج الوصفية أو الإيجابية فى مسائل الأيديولوچيا والسلطة والبنية. بيد أنه لا يزال بالإمكان أن نحدد المستفيد من السياحة والكيفية التى يتم بها انخراط المصالح فى عمليات صنع القرار السياحى.

من المستفيد؟

تدور السياسة حول السيطرة أو التحكم وتسعى المصالح المختلفة على المستويين المحلى والقومى للتأثير فى تقرير السياسات ومخرجات هذه السياسات ومكانة السياحة فى جدول الأعمال السياسى (هول ك. ١٩٩١، ص٢١٣).

إن ظهور التأثيرات السلبية أو الإيجابية للسياحة يعتمد على نطاق التحليل والتصورات والمصالح والقيم لأولئك المتأثرين بالسياحة والدارسين لهذه التأثيرات (هول. ك ١٩٨٩أ). وفى الحقيقة فإن هذه النقطة مهمة فى دراسة آثار السياحة، حيث التساؤل عن ماهية الفعاليات السياحية التى تعقد، ولمن تعقد؟ يجب أن يكون محور التحليل للعوائد والتكاليف (كوبوك ١٩٧٧، ص١١). إن فوائد وتكاليف السياحة

لا توزع بالتساوى فى المجتمع المضيف. ويتطلب الأمر الاهتمام بالأثر التمييزى للسياسات السياحية فى المقاصد (هيفمان ١٩٧٦، وماكدونالد ١٩٨٦) فقد لاحظ جرينوود (١٩٧٦، ص١٤١) فى دراسته عن تأثيرات السياحة فى بلدية فيونترابيا فى الباسك الإسبانية "أن السكان المحليين لم يعرفوا سوى تكلفة السياحة، فى حين أن المستثمرين من خارج المنطقة والحكومة هم الذين حصدوا مكاسب كبيرة وكانوا راضين تماماً".

وتعتبر دراسة جرينوود (١٩٧٦) استثناء فى الكتابات السياحية حيث ركز على الصراع على السلطة فى سياق التنمية السياحية. إن سياسات المكان أهملت تقريبًا فى البحوث السياحية. ولكن كما أعلن ترينت وفوربس (١٩٨٣، ص٢٤٧) فإن "أى تقدير مرض للسياسة والأمور السياسية يجب أن يضم عامل الصراع البشرى والجماعات البشرية المتصارعة باستمرار على الموارد والأفكار بشأن توزيع الموارد. وبالرغم من الإشارة إلى أهمية السياسة فى السياحة فإن إطارى جيتز (١٩٧٧) وريتشى (١٩٨٤) فشلا فى بيان أهمية الصراع وعلاقات السلطة ضمن الآثار السياسية للفعاليات الكبرى وللسياحة بصفة عامة. ولكنهما ركزا فى إطاريهما على المعلومات الصلبة مثل القياس والطبيعة الحيادية على غرار معظم البحوث السياحية (هول. ك ١٩٩٢أ) ولم يبديا اهتماماً للمفاهيم الأكثر أهمية مثل مفهوم السلطة فى البحث السياسى، ولم يعطيا اعتباراً للفائزين والخاسرين فى العملية السياسية. ولم يجيبا عن أسئلة كيف ولماذا يتصارع الناس فى المجال السياسى للسياحة ؟ وكما يقول سميث (١٩٧٧، ص٦) فإن: "التحليل الإحصائى، وهو السمة المميزة للاقتصادى والمخطط، توضح تماماً المكاسب الكبيرة المستخرجة من السياحة، ولكن البديل الذى تثبته التجربة هو إخفاء التكاليف البشرية الحقيقية التى تنجم عن السياحة وتأثيراتها فى تمزيق النظم الاقتصادية القائمة على المستوى المحلى وعدم تعزيزها.

"إن كل أشكال المنظمات السياسية تتحيز لصالح استغلال بعض أنواع الصراعات وكبت مصالح أخرى، ويرجع ذلك إلى أن المنظمة هى مؤسسة للتعبئة المتحيزة. بعض المشاكل منظمة داخل نطاق السياسة والبعض الآخر نظم خارج هذا

النطاق" (شاسشنايدر ١٩٦٠، ص٧١) وفى إطار عمليات التنمية السياحية وصنع القرار السياحي يمكن كبت بعض المشكلات، وتتغير العلاقات بين الأحزاب أو يصبح عدم العمل والتراخى هو السمة المعتادة. وأولئك الذين يستفيدون من التنمية السياحية قد يحتلون مركزًا أفضل للدفاع عن مصالحهم وتطويرها.

وعلى سبيل المثال فإنه فى حالة تطوير العديد من الفعاليات السياحية المتميزة على نطاق واسع، فإن أولئك الذين يشجعون فى الأصل استضافة فعالية منها إنما يفعلون ذلك بسبب العوائد والمنافع المالية والسياسية المتوقعة (هول. ك ١٩٩٢أ).

ولما كانت السياسة تدور أساسًا حول السلطة، فإن دراسة ترتيبات السلطة تعد أمرًا حيويا لتحليل الآثار السياسية للسياحة لأن السلطة تحكم اللعبة بين الأفراد والمنظمات والأجهزة التى تؤثر – أو تحاول التأثير – فى توجيه السياسة (ليدن وشييمان وكرول ١٩٦٩، ص٦). ويمكن تحديد مفهوم السلطة بأنه "كل أشكال السيطرة الناجحة من جانب أ على ب، وهذا يعنى أن أ يضمن خضوع ب" (لكس ١٩٧٤، ص١٧). إن استخدام مفهوم "السلطة" مرتبط بالضرورة بمجموعة معينة من الافتراضات القيمية التى تقرر سلفا مدى تطبيقها عمليا (برنشتاين ١٩٧٨). وعلى سبيل المثال فإن مفهوم التعددية فى عملية صنع السياسة السياحية، الذى يقوم عليه مفهوم التخطيط السياحى ذو الأساس المجتمعى (ميرفى ١٩٨٥)، يركز على المظاهر المختلفة لعملية صنع السياسة فى إطار المفهوم البنيوى للسياسة (بريتون ١٩٨٩، ١٩٩١) وما ينطوى عليه من قيم معينة أو منظور سياسى محدد (انظر الفصل السادس). وعلى أية حال فإنه مع التسليم بحاجة "محلل السياسات إلى فهم الجماعات المسيطرة والأيديولوچيات الفاعلة فى نظام سياسى وإدارى ما" (جينكنز ١٩٧٨، ص٤٠)، فإنه من المعقول أن نفترض أن استخدام مفهوم واسع للسلطة، والقدرة على تمييز القرارات، والبنية السياسية المجتمعية، سوف يقدم فائدة كبرى فى تحليل الأبعاد السياسية للسياحة.

إن بحث الآثار السياسية للسياحة يتطلب ربط مادة السياسات، بمعنى التركيز العام على المعلومات، بعملية صنع السياسة بما فى ذلك العلاقة بين السلطة والبنية والأيديولوچيا (انظر ساباتير ١٩٩١ للوقوف على مناقشة مفيدة للنظريات الخاصة بعملية السياسات).

وكما أقر كرينسون (١٩٧١، ص١٨١) فإن التعددية "ليست ضمانًا للانفتاح السياسى أو للسيادة الشعبية"، كما أن "دراسة صنع القرار بشكل مكشوف ووجود "التنوع الملحوظ" لا يوضحان شيئًا عن تلك الجماعات والمشكلات التى قد تستبعد من نطاق الحياة السياسية لمدينة ما".

إن دراسة المظاهر السياسية للسياحة يجب أن تسعى لا إلى فهم القيود السياسية المفروضة على نطاق صنع القرار فحسب، بل يجب أن تسعى أيضًا إلى فهم الإطار السياسى الذى تتم فيه عملية صنع القرار ذاتها. والقيام بذلك يتطلب قبولاً لمجموعة من الركائز النظرية والتقاليد الأكاديمية أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى البحوث السياحية من قبل. كما قد يتطلب أيضًا تشجيعًا للمنهج الجدلى فى تحليل المشكلات السياسية.

مدخل احترافى لدراسة الأبعاد السياسية للسياحة:

إن عملية السياسات معقدة، وما لم نكن راغبين فى وضع الافتراضات حول كيفية عملها، وأن تخضع هذه الافتراضات للاختبار التجريبى، فإننا لن نتعلم شيئًا كثيراً. وكما يقول بوجو "أن تكون واضحًا وأن تخاطر بالوقوع فى الخطأ أفضل من أن تكون أحمق وتظن أنك دائمًا على صواب" (ساباتير ١٩٩١، ص٢٨٣).

وكما ذكر من قبل، هناك مشكلتان تنطوى عليهما دراسة الأبعاد السياسية للسياحة وهما الطبيعة غير الحيادية قيميا للسياسة وتحليل السياسات والافتقار إلى أساس متفق عليه منهجيا ونظريا للقيام بهذه الدراسة. إن الاستقبال الأكاديمى للبحث السياحى ذو علاقة بظهور كيان مقبول من المعرفة فى حقل الدراسات السياحية التى رأى فيها بعض المعلقين مؤشراً أو شعاراً لقيام علم متميز للسياحة (جافارى وريتشى ١٩٨١) ومثل هذه المشكلات توجد أيضًا فى مجال علم السياسة. وكما ذكر مون (١٩٩١، ص٤٦-٤٧) فإن علم السياسة يخضع لتطوير حتمى لمناهج ونظريات جديدة لثلاثة أسباب على الأقل وهى :

١ - هناك مفاهيم متنازع حولها بشأن السياسة.

٢ – إن فهمنا للحياة السياسية وما ينبغى أن نأخذه لتشكيل فهمنا للحياة السياسية، يتغير مع الأزمات التى تواجهها الحياة السياسية ذاتها.

٣ – إن للمعرفة الاجتماعية والسياسية طبيعة انعكاسية. وفهمنا للسياسة يمكن أن يكون جزءًا من الفهم الذاتى، للفاعلين السياسيين، الذى يؤثر فى سلوكهم، ومن ثم يغير الظواهر التى يدرسها علماء السياسة والنظريات والمناهج الملائمة لدراستها.

وهكذا فإن كلاً من المعرفة السياسية والمعرفة السياحية ذات سمة اجتماعية لدرجة أنها تعد "أكثر الأشكال النظرية للمعرفة التى تفترض مسبقًا وجود نسيج واسع من الأحكام الشخصية والمهارات العملية" (ماجون ١٩٨٠ ب، ص٨). وفيما يتعلق بتحليل السياسة السياحية على سبيل المثال، فإن "نوعية البحث يمكن أن تقيم بحسب معيارين متميزين ولكنهما مرتبطان : المعيار الموجه بالعملية الداخلية وهو معيار الكفاية المتعلق بالقدرة الفنية للعمل، والمعيار الخارجى الموجه بالناتج وهو معيار الفعالية المتعلق بآثار التحليل على عملية السياسات (ماجون وكواد ١٩٨٠، ص١). ويقع المعيار الأول فى إطار المفاهيم الأكاديمية أو التخصصية للكفاية، بينما يقع المعيار الثانى فى أيدى العميل أو صانع القرار. وهكذا فإن معظم البحوث حول الأبعاد السياسية للسياحة تتعامل مع المناقشات المتعلقة بحل المشكلة (أوستروم ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٢، وولدافسكى ١٩٧٩، وبول وروسو ١٩٨٢، وماجون ١٩٨٩)، مما يقود المحلل إلى مفهوم التحليل السياسى باعتباره نوعًا من العمل الاحترافى. وكما لاحظ رافيتز (١٩٧٣، ص٧٥) أنه "بدون تقدير الطبيعة الاحترافية للعمل العلمى لن تكون هناك إمكانية لحل إشكالية الاختلاف الحاد بين الذاتى أى النشاط الشخصى المكثف للعلم الإبداعى، والموضوعى، أى المعرفة غير الشخصية التى تنتج عن العلم".

إن مفهوم التحليل باعتباره احترافًا عرض لأول مرة بمعرفة أرسطو فى كتابه «الأخلاق النيقوماخية» الذى وصف عمل الشخص المحترف بحسب أربعة مكونات للعمل: المادة، والكفاءة، والتشكيل، والنهائى. والمكون المادى هو البيانات والمعلومات وأى مدخلات مفهومية تستخدم فى صياغة المشكلة. أما أدوات المحلل ومناهجه فتمثل عنصر الكفاءة، فى حين أن العنصر التشكيلى هو الحجج التى يذكر من خلالها الدليل

والتى تستمد منها النتائج، والمكون النهائى هو النتيجة ذاتها وما يتعلق بها من نشاطات خاصة بالاتصالات والتنفيذ (رافيتز ١٩٧٣، وهولت وترنر ١٩٧٤، ويكر ١٩٧٨، وماجون ١٩٨٠أ، ١٩٨٠ب، ١٩٨١، ١٩٨٩).

وطبقًا لماجون (١٩٨٩) فإن "المعرفة الاحترافية - وهى أقل شمولية ووضوحًا عن المعرفة النظرية، ولكنها تشبه فى حساسيتها الحدس الخالص - لا غنى عنها فى أى نوع من أنواع المسائل العقلية المنظمة والنشاطات الاحترافية المتخصصة. وهذه المعرفة الاحترافية مهمة بصفة خاصة فى تحليل السياسات". إن هذه المعرفة الاحترافية ترتبط بشكل خاص بتحليل الأبعاد السياسية للسياحة، لأن الباحث يهتم بمناقشة السياسات والمواقف القيمية التى لا يمكن إثباتها بالحاسة التى يتم إثبات النظريات بها، كما لا يمكن إدراكها بالطريقة التى يمكن بها إدراك العلم الطبيعى. إن القدر الكافى لأى ممارسة للتحليل السياسى تعتمد عندئذ على "نوعية المعلومات وحدود الأدوات المتاحة للتحليل، والقيود الزمنية المفروضة على المحللين، ومتطلبات العميل" (ماجون ١٩٨١، ص١٧).

إن المدخل الاحترافى للتحليل لا يقل من حيث الدقة عن اختبار الفرض الصورى، ولو أنه لا يعترف صراحة بدور القيم والعمليات الاجتماعية فى العمل البحثى. وفضلاً عن ذلك فإنه عند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة، تقودنا فكرة المعرفة الاحترافية أيضًا إلى اليقين بأن التحليل السياسى يعمل من خلال تعدد المناهج والتكنيكات والقيم، والتى ينطوى كل منها على إمكانية التوصل إلى نتائج صحيحة. وبالرغم من أن مفهوم التحليل السياحى باعتباره معرفة علمية يشجع طلاب السياحة أيضًا لبذل جهودهم للتوصل إلى مناهج ومداخل للبحث ملائمة بشكل أكثر رحابة مما كانت عليه الحال فى الماضى، وأن يركزوا بشكل أكبر على الجوانب الرئيسية فى المجتمع، مثل السلطة والقيم التى تؤثر فى نماذج وعمليات التنمية السياحية وكما يقول ماجون (١٩٨٩، ص١٨٣) "فإن الحاجة اليوم لتطوير مقاييس "موضوعية" للنتائج - وهو الهدف التقليدى للبحث التقييمى - أقل من الحاجة إلى تيسير الحوار واسع النطاق بين المدافعين عن معايير [illegible]".

موجـز الكتـاب :

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على بعض مجالات التحليل الرئيسية لفهم العلاقة بين السياسة والسياحة. ومن ثم نظمت الفصول حول عدد من المواضيع السياسية الرئيسية فى الدراسات السياحية مثل السياسة العامة والعلاقات الدولية والتى لها صلة بدورها بالنطاق الذى تحدث فيه (الدولى، الوطنى، المحلى، الفردى. الشكل رقم ١/١). وعلى أية حال فإن المجالات المختلفة لن تظهر فى الكتاب باعتبارها ذات طابع حصرى، ولكن العلاقات بين المفاهيم الرئيسية للتحليل السياسى تظهر فى ثنايا الكتاب بأكمله. وفى حقيقة الأمر، فإن أحد التحديات الكبرى فى البحث السياسى، كما سيتضح من الفصل الأخير من الكتاب، هو ربط نماذج وعمليات التنمية السياحية على مستوى التحليل الجزئى بالعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تتم عادة على المستوى الشامل الكلى.

ويفحص الفصل الثانى عملية صنع السياسة السياحية فى السياق الدولى، ويناقش الدور الذى تلعبه السياحة فى العلاقات الدولية والدبلوماسية وقد تم فى هذا الفصل تحليل عدة قضايا أساسية، بما فى ذلك استخدام السياحة كآلية لتحسين المنازعات الحدودية، والعلاقة بين السياحة والتجارة الحرة. ويختتم الفصل ببحث المفهوم الشائع بأن السياحة قوة دافعة للسلام بين الأمم والدول. أما النقطة التى عولجت بتفصيل كبير فى الفصل الرابع فهى الخاصة بالعلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، مع إعطاء اهتمام خاص بالثورات والإرهاب والعنف السياسى.

ويناقش الفصل الخامس طبيعة التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع الإشارة إلى كل من الدول "المتقدمة" والدول "النامية". إن حيوية السياحة كأداة للتنمية السياحية موضع مناقشة فى هذا الفصل، حيث توجد علاقة بين السياحة والتبعية وإمكانية ظهور اقتصاديات جديدة.

ويعالج الفصل السادس الدور السياسى للسياحة فى إقليم محلى، مع مناقشات محددة لاستخدام السياحة كإستراتيجية لإعادة تشكيل الصورة لا سيما فى السياق

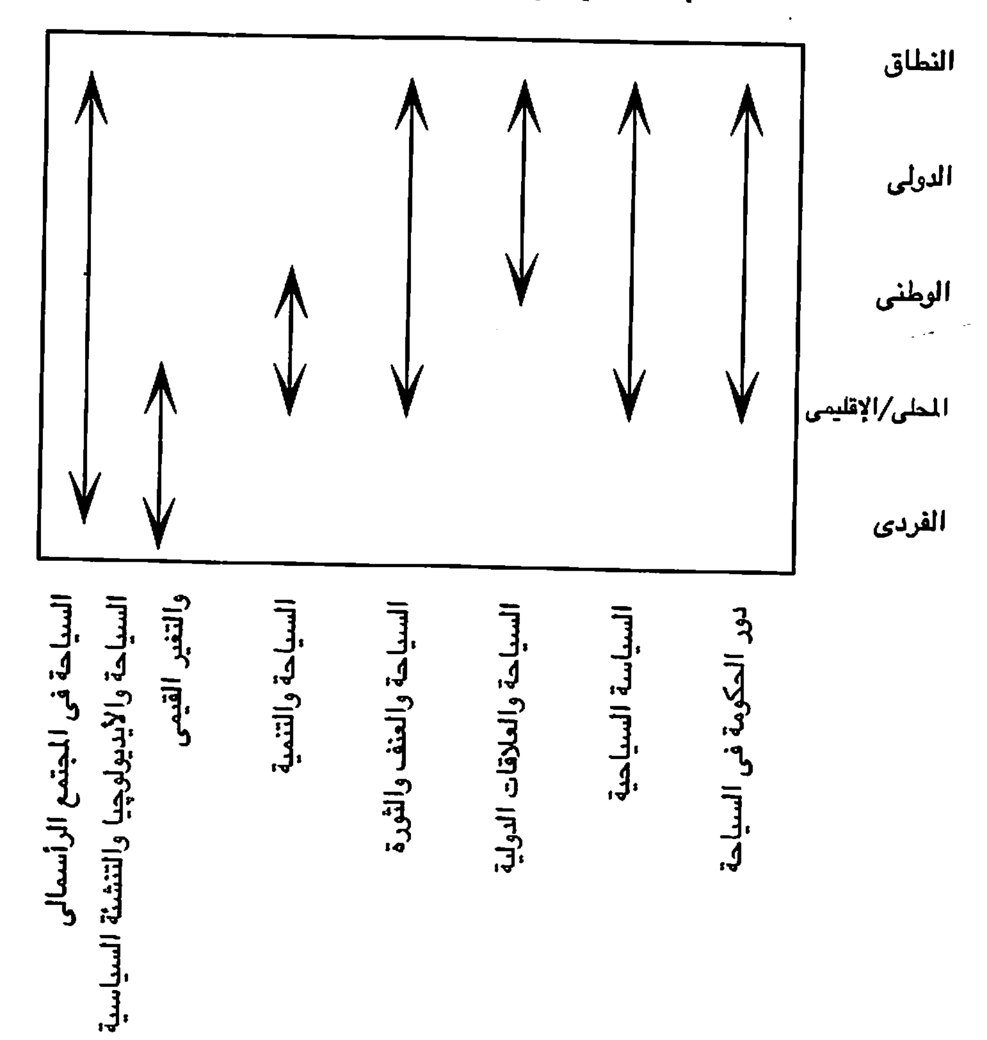
الحضرى. إن مشروعات إعادة التنمية الحضرية والفعاليات الكبرى المميزة بالاشتراك مع إستراتيچيات إعادة تشكيل الصورة تعد عادة مقاييس تعزيزية للمجتمعات المحلية (روش ١٩٩٣أ). ويتمتع التخطيط السياحى ذو الأساس المحلى بشعبية متزايدة (ميرفى ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩١). وبرغم ذلك تبقى هناك تساؤلات جوهرية حول كيفية تمثيل عملية صنع القرار على أساس قوة النخب المحلية وكيفية تأثيرها فى التنمية السياحية.

أما الفصل السابع فيضيق مجال التحليل إلى درجة أشد بفحص العلاقة بين السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى. وتتمركز المناقشة حول قضايا الأيديولوچيا، والتنشئة السياسية، واستخدام السياحة لتقديم صور معينة للثقافة. ويتم تسليط الضوء على الأبعاد الأيديولوچية للسياحة، لا سيما فيما يتصل بخلق الصور الأصيلة والصور النمطية، مع الإشارة إلى السكان الأصليين أو المحليين وينتهى الفصل بمناقشة الأهمية السياسية للمصلحة الحالية فى العمليات الاقتصادية والثقافية المعاصرة على النحو الذى تمت الإشارة إليه فى الجدل حول ما بعد الحداثة ومفهوم "تحديق السائح".

ويحاول الفصل الثامن والأخير تقديم تقدير لوضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى، ويلقى الضوء على الطريقة التى تتحول بها السياحة والترفيه بشكل متزايد إلى سلعة على المستوى العالمى، ويتساءل عن كيف أن دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ستتطور فى المستقبل. وقد أعطيت عناية خاصة للعلاقة بين السياحة ورأس المال العالمى، والطريقة التى تتم بها دورة رأس المال العالمى طبقًا للمنظورات السياحية، وخلق مجال للسياحة والترفيه فى العديد من المراكز الحضرية الكبرى، وتحويل التجربة السياحية إلى سلعة. ويقال إن إدخال السياحة فى سياق المجتمع الرأسمالى المعاصر يعطى الاعتبار للأبعاد السياسية للسياحة التى تؤدى إلى دمج العلاقة بين السياسة العامة والسلطة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية والفردية.

الشكل ١/١

الأبعاد السياسية الرئيسية للسياحة



ويدافع هذا الفصل عن أن التدريس والبحث فى مجال السياحة على الأغلب لا يتناولان مسائل السلطة والقيم، وعوضًا عن ذلك يتم فحص قضايا التنمية السياحية، على سبيل المثال من منظور فنى - عقلانى أو من منظور إدارى يستبعد المشكلات الجوهرية للسياسة. ويستخلص هذا الفصل أن هناك حاجة لإعطاء اهتمام أكبر إلى مداخل "ضد المؤسسية" أو مداخل "مقابلة" لدراسة السياحة التى لا تتيح الفرصة لوضع قواعد بديلة ومترابطة للسياسات فى حقل السياحة فحسب، بل تساعد أيضًا فى توسيع النقاش حول قيمة السياحة فى جميع مجالات التنمية.

إن السياحة كعلم اجتماعى لم تلق سوى الاهتمام القليل من جانب الدراسات السياسية ودراسات السياسة العامة. بيد أن النمو المستمر فى السفر محليا ودوليا، والذى يصاحبه تزايد الاهتمامات على المستوى العالمى بالتأثيرات المحتملة للسياحة، يعنى أن دراسة السياحة تتجه إلى أن تكون أكثر اتساعًا. ومع التسليم بالطبيعة السياسية للتنمية السياحية، فإن فحص الأبعاد السياسية للسياحة سيصبح بشكل أكثر وضوحًا حجر الزاوية فى تحليل السياحة. وكما يقول ماثيوس (١٩٨٣، ص٣٠٤) فإن "احتمالات إسهام علم السياسة فى فهم السياحة احتمالات هائلة". ومن المأمول أن يسهم هذا الكتاب بدرجة محدودة فى تطوير الإدراك بالطبيعة السياسية للسياحة.

الفصل الثانى

السياحة والحكومة والدولة

السياحة وعملية صنع السياسات

هنـاك تساؤل مؤداه : لماذا يجب أن تهتم الحكومات ذاتها بالسياحة؟ إن الإجابة لا تكمن فقط فى المبررات الاقتصادية، حيث يؤكد التاريخ أنه نادراً ما وجدت رغبة لدى أى مجتمع لاستضافة أناس ينتمون إلى ثقافة أخرى أو حتى إلى منطقة أخرى. ولكن من أجل الحصول على العملة الصعبة بدون استنفاد الأصول التى لا يمكن تعويضها، فإن الحكومات فى كل مكان من العالم تدعو السائحين لزيارة دولها.

ويجب أن يكون لكل حكومة سياسة للسياحة على المستوى الوطنى وعلى المستوى المحلى. إن تبنى فلسفة الحرية الاقتصادية والوقوف على الحياد يعنى حدوث مواجهة بين المضيفين والضيوف، مما يؤدى إلى مواقف رديئة وتصرفات سيئة وضغط معاد للسياحة. ولن يقبل سوى قلة من السائحين على زيارة الأماكن التى يشعرون فيها بعدم الترحيب الواضح والتى سيواجهون فيها مصاعب تتعلق بأمنهم الشخصى (وانهل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن الأبعاد السياسية للسياحة تظهر فى مستويات مختلفة: المستوى الدولى، والمستوى الوطنى، والمستوى المحلى ، والمستوى المجتمعى ، والمستوى الفردى. وبغض النظر عن مستوى التحليل، فإن العملية السياسية تخضع لسيطرة الدولة. والدولة بنية شديدة التعقيد، وتحتاج إلى تعريف دقيق (هيلد ١٩٨٩). إن الدولة "تمثل أهمية كبرى فى فهم محيط السياسة العامة لأن الدولة تترجم القيم والمصالح والموارد إلى أهداف

وسياسات (دافيس ١٩٩٣، ص١٩)، إن دور الدولة فى المجتمع أحد نقاط التركيز فى الدراسات السياسية والعلوم الاجتماعية عموماً. ولكن الدولة لا تقوم بالوظيفة ذاتها فى دراسة السياحة.

إن مفهوم الدولة يهتم بفكرة تجميع أجهزة الإكراه الشرعى، ومجموعة الموارد التى تنتج - بقصد أو بدون قصد - المخرجات السياساتية. والدولة هى بنية من القوى السياسية والمؤسسات المختلفة التى تسعى لتبرير الاتجاهات والأهداف السياسية المختارة وبالمصطلحات السياساتية فإن الدولة هى الكيان السياسى الذى يعكس التحولات الداخلية للقيم ونواتج المصادمات بين المصالح، والأنماط التراكمية لاستخدام الموارد (دافيس ١٩٩٣، ص١٨).

ويجب التركيز على أن الدولة ليست مجرد عاكس لمصالح المجتمع الذى تتمركز فيه بالرغم من حقيقة أن مصالح معينة ستحصل على سلطة أكبر من غيرها فى التأثير على طبيعة الدولة. فللدولة مصالحها وقيمها الخاصة التى تسعى لملاحقتها، وستعمل على فرض قيمها المفضلة أحياناً حتى إذا ما تعارضت مع المصالح الأخرى الموجودة فى المجتمع. فالدولة بنية اجتماعية قوية ومرنة وبراجماتية وعاكسة وقادرة على الفعل القوى الهادف فى العديد من ميادين النشاط الاجتماعى الذى تعد السياحة ميداناً واحداً فيه. بيد أن "الدولة ليست بنية متماسكة. مطبوعة على الكرم لتحقيق الخير الاجتماعى، وليست بالضرورة قوة تحديثية تعمل على تحقيق الأشكال المطلوبة من التقدم، كما أنها ليست مدفوعة بالمصلحة الذاتية (دافيس، ١٩٩٣، ص١٨)، "وتوجد الدولة عندما يكون هناك جهاز سياسى يحكم إقليماً معيناً، وتعزز سلطتها بنظام قانونى وبقدرة على استخدام القوة فى تطبيق سياساتها" (جيدنز ١٩٨٩، ص٣٠١). وبالمثل فإن بادى وبرنباوم (١٩٨٣، ص١٠٥) يعرفان الدولة بأنها "نظام من الأدوار المؤسسية الدائمة وهى التى لها الحق فى الاستخدام الشرعى للقوة، حيث تمارس سلطتها السيادية على إقليم محدد".

وتقوم الدولة بأربع وظائف رئيسية: حفظ النظام الداخلى، والشئون العسكرية، وحفظ أبنية الاتصالات التحتية، وإعادة التوزيع الاقتصادى. وكل هذه الوظائف تؤثر

فى السياسة السياحية والتنمية السياحية بدرجات مختلفة. بيد أن مدى تعلق الوظائف الفردية بسياسات وقرارات سياحية معينة يعتمد على الأهداف المحددة للمؤسسات وجماعات المصالح والأفراد المهمين ذوى العلاقة بالعملية السياسية.

ويقدم هذا الفصل مناقشة لدور الدولة فى السياحة. وبالرغم من أن مفهوم الدولة أوسع من مفهوم "الحكومة" ومفهوم "البيروقراطية"، فإن الحكومة هى الدولة لدى كثير من الباحثين فى السياحة. وهذا يعنى أن تحليل انغماس الدولة فى السياحة مقيد إلى حد ما، وأنه فشل فى تقدير مزايا قطاع مفهومى أوسع فى دراسة السياسة السياحية والتنمية السياحية. ويعالج القسم الأول من هذا الفصل مؤسسات الدولة المختلفة، ويصف أن كلاً من هذه المؤسسات يرتبط بالتنمية والسياسات السياحية. ويناقش القسم الثانى المشكلات المحيطة بالدور المناسب للدولة فى السياحة، مع إعطاء اهتمام خاص لدور الحكومة باعتبارها متعهداً أو مقاولاً، وأهمية الأيديولوچيا السياسية والفلسفة السياسية، والوظيفة التنسيقية للدولة. ويشير هذا القسم أيضاً إلى أن معظم الكتابات حول دور الحكومة فى السياحة قد أخفقت فى أن تأخذ فى الاعتبار تأثير هذا الدور فى الارتقاء بالسياحة وتطويرها فى نظم سياسية مختلفة (مثل حكومة الدولة البسيطة الموحدة فى مقابل حكومة الدولة الفيدرالية، ومدى مركزية السلطة). والقسم الثالث والأخير فى هذا الفصل يقدم تحليلاً للعوامل التى تؤثر فى السياسة السياحية وصنع القرار فى إطار محيط السياسة السياحية، مثل الترتيبات المؤسسية، والأدوار، وجماعات المصالح والضغط، وتأثير الأفراد المهمين والأدوار الجوهرية التى تلعبها القيم والسلطة فى عملية صنع السياسة السياحية.

السياحة ومؤسسات الدولة :

إن صناعة السياحة العالمية "بفروعها المختلفة، فى المجتمعات المصدرة والمجتمعات المستقبلة للسياحة، لن ينظر إليها باعتبارها نظاماً من الفعل يعمل بشكل ذاتى ومستقل عن السلطة السياسية الراسخة. فهناك علاقات بينية عديدة فيما بينها. فالدول تتجه للعب دور فعال متزايد فى هذا الصدد، وليس ذلك بسبب أن الدول تقوم بمهمة تحديد

السياسة السياحية فى ضوء الأهداف القومية فحسب، ولكن لأنها تقوم أيضًا بدور مهم متزايد فى التطوير والتنسيق والتخطيط، كما تقدم الدعم المالى. ولا يجب النظر إلى صناعة السياحة والدولة على أنهما بعيدتان عن بعضهما البعض. وفى الحقيقة من الصعب أن نرسم خطا فاصلاً بين القطاع الخاص والقطاع العام، فهناك اختراقات متبادلة بينهما" (لانفانت ١٩٨٠، ص٢٥).

وكما ذكر من قبل فإنه إذ يصعب إلى حد بعيد وضع تعريف للدولة، بدرجة تفوق صعوبة تعريف مفهوم الحكومة أو البيروقراطية، فإن فهم العلاقة بين السياحة والدولة ربما يمكن الوصول إليه بشكل أفضل من خلال تحديد المؤسسات الرئيسية التى تكوِّن الدولة. ويوضح هذا المدخل التركيب التنظيمى للدولة ووظائفها الأساسية. "ويختلف مدى الدور الذى تلعبه الدولة فى السياحة وفقًا للظروف والملابسات الخاصة بكل دولة (النظام السياسى - الاقتصادى - الدستورى، والتطور الاجتماعى - الاقتصادى، ودرجة التطور السياحى)". (أيوتو ١٩٧٤، ص٦٧)، وقال أيوتو (المدير السابق لمنظمة السياحة العالمية (١٩٧٤، ص٦٧) بأن السياحة تمثل قطاعًا رئيسيا، وبالتالى فإنه من أجل تقوية السياحة وتطويرها "على مستوى مناسب لأهميتها القومية، ولكى تتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق هذه الغاية، فإنه من الضرورى تمركز قوى صنع السياسة فى أيدى الدولة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات الملائمة لخلق إطار مناسب لترقية السياحة وتنميتها من خلال القطاعات المعنية المختلفة". والمؤسسات الرئيسية للدولة هى: الحكومة المركزية، والأجهزة الإدارية، والمحاكم والقضاء، وأجهزة الإكراه، والمستويات الحكومية الأخرى، ومؤسسات الأعمال الحكومية، والسلطات النظامية والمعاونة، والمنظمات شبه الحكومية (دويتش ١٩٨٦، وديفيس وآخرون ١٩٩٣).

وتعتبر الحكومة، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة، إحدى المؤسسات المركزية للدولة. وتتكون الحكومة من الوزراء ورئيس الدولة، وهى التى تحتفظ بالسلطة السياسية فى الدولة. وعلى أية حال فإن شرعية الحكومة يمكن الحصول عليها فقط من خلال العملية الانتخابية. وهكذا تقدم المؤسسات البرلمانية الهيئة الرئيسية للتعبير عن السياسات البديلة وتعمل باعتبارها صانعًا للقرارات من خلال الارتباط بمجلس الوزراء والوزراء ورئيس الدولة.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بالنسبة إلى عديد من الدول، فلم تصبح السياحة بندا من بنود الأجندة السياسية لعديد من البرلمانات القومية إلا مؤخراً. بيد أن دولاً كثيرة أصدرت تشريعات أقرت أدوار المنظمات السياحية الوطنية. وهذه التشريعات قدمت تعزيزات لصناعة السياحة. وفضلاً عن ذلك يجب الاعتراف بأنه حتى بالرغم من أن الحكومة لم تصدر سوى قرارات عارضة موجهة بالدرجة الأولى لتطوير السياحة، فإنها تصدر عادة القرارات الخاصة بالسياسات العامة الاقتصادية والخاصة بالمعايير التنظيمية والتى تعمل فى ظلها صناعة السياحة. ولكن يجب أن يذكر أيضًا أن وجود إجراءات برلمانية ديمقراطية ليس بالضرورة شرطًا مسبقًا لتطور السياحة، بل إن العكس قد يكون صحيحًا. وعلى سبيل المثال فى اليونان حيث "ظهر التركيز الأكبر على التنمية السياحية فى أعقاب فرض الحكم الدكتاتورى عام ١٩٦٧ . واشتملت أبعاد التنمية على الإنشاءات والتمويل والارتقاء بالسياحة". (ليونتيدو ١٩٨٨، ص٨٤) فى حين جرت أحداث مماثلة فى الفلبين فى السبعينيات عندما حاول الرئيس ماركوس استخدام السياحة الدولية كوسيلة لكسب الشرعية السياسية لنظامه (ريختر ١٩٨٩).

وغالبًا ما يكون للسياحة تمثيل فى الإدارات الحكومية غير المنتخبة التى تشكل أحد مكونات بيروقراطية الدولة. وتعتبر هذه التنظيمات الإدارية مؤسسات الدولة المسئولة بالدرجة الأولى عن المشورة بشأن السياسات وتنفيذها. وفى دول مثل أستراليا ونيوزيلندة تم الفصل بين الوزراء المسئولين عن السياسات وبين السلطات الحكومية المسئولة عن التسويق السياحى والتنمية السياحية. ومهما يكن الأمر فلا يزال النمط المؤسسى الراجح هو أن تجمع المنظمات السياحية بين الاهتمامات المتعلقة بالسياسات والاهتمامات الترويجية معًا. وطبقًا لليكوريش وآخرين (١٩٩١، ص١٤٥)، فإن دور المنظمة السياحية الوطنية يضم عادة عدة أقسام للقيام بالمهام الآتية:

١ – البحث.

٢ – المعلومات والتطوير داخل الدولة.

٣ – تنظيم مستويات الإقامة والمطاعم.

٤ - مراقبة نشاطات وكالات السفر الخاصة.

٥ - الدعاية الخارجية.

٦ - المشكلات الفنية والقانونية.

٧ - العلاقات الدولية.

٨ - تطوير مناطق سياحية مختارة.

٩ - السياسة السياحية العليا وتطويرها.

ويقدم القضاء والمحاكم المستوى الثالث لمهمة الدولة فى صنع القرار، ويعمل غالباً لرفع مستوى أعمال مؤسسات الدولة الأخرى. وللنظام القضائى دور محدود فى تطوير السياحة باستثناء فرض التشريعات الصناعية وتشريعات الأعمال التجارية. ولكن فى بعض الدول فإن تطبيق تشريعات حماية البيئة أعطى المحاكم دوراً مهما فيما يتعلق بالآثار البيئية لمشروعات التنمية السياحية.

والمهمة الرابعة للدولة هى أجهزة القهر المسئولة عن الدفاع والنظام العام والسلوك القانونى. فأجهزة مثل الشرطة وقوات الدفاع لها دور مباشر محدود فى السياحة، بالرغم من أن خلق بيئة آمنة يبدو مهما لجذب التنمية السياحية (انظر الفصل الرابع). وكما لاحظ "أولكوك (١٩٩١، ص٢٥٨) فى حالة يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية التى مرت بتحولات كبيرة فإن "السياحة تحبذ أن تشعر بالأمن. وكما هى الحال فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادى فى يوغوسلافيا، فإن تجارتها السياحية معرضة للخطر فى حالة حدوث أية قلاقل فى أحوال النظام الداخلى. وفى هذا الصدد أيضًا يمكن النظر إلى يوغوسلافيا باعتبارها تتقاسم مع أوروبا مصيراً مشتركًا". والأجهزة المسئولة عن فرض القواعد فى مجالات مثل الكازينوهات والمقامرة والبغاء قد تكون لها أيضًا علاقة مباشرة بالسياحة من خلال فرض القوانين الخاصة بالسلوك.

إن أحد المظاهر الأكثر أهمية للدولة فى شكلها السياسى هو توازن القوى النسبى بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية. ففى كثير من الدول ذات النظام السياسى الموحد يتم التحكم فى التخطيط السياحى والارتقاء بالسياحة بواسطة الحكومة

المركزية. إن مركزية التحكم السياسي والاقتصادى فى السياحة كانت تحتل أهمية خاصة فى ظل النظم الستالينية. فقد ذكر (هول دى ١٩٩١ج، ص٤٩) على سبيل المثال أن "تنظيم السياحة الدولية فى ظل اشتراكية الدولة كان من خلال وزارة مركزية مكرسة للقيام بمهام السياحة القومية. وفى إطار هذا التنظيم السياحى تقوم الفروع المحلية بكل الخدمات السياحية فى مناطقها بالرغم من الخضوع للتخطيط القومى والإطار التنظيمى القومى". وعلى عكس ذلك حولت العديد من الحكومات الغربية انخراط الدولة إلى المستويات الإقليمية والمحلية. وعلى سبيل المثال نجد فى إيطاليا أن التخطيط السياحى على المستوى القومى وإدارته غير منظمين جيدًا، وأعطيت للسلطات المحلية سلطات أكبر فى حقول التخطيط السياحى والإدارة السياحية فى السبعينيات (كنج ١٩٨٨). وبالمثل هولندا التى ليست لديها إستراتيجية قومية بعيدة المدى للتنمية السياحية (بندر ١٩٨٨).

وتتجه مستويات الدولة المختلفة إلى تبنى مجموعات مختلفة من الأهداف لتحقيقها من خلال التنمية السياحية (أيرى ١٩٨٣) . وكما لاحظ وليامز وشاو (١٩٨٨ب، ص٢٣٠) أن "دراسة تشكيل السياسات يتزايد تعقيدها أكثر فأكثر لأن أهداف الحكومة المحلية تختلف عن أهداف الحكومة المركزية" (انظر فى الفصل السادس المناقشة حول السياسة والسياحة والدولة المحلية). ويتضح هذا بصورة أكبر فى الدول الفيدرالية حيث توجد ثلاثة أو أربعة مستويات للدولة: الوطنى، والولائى، والإقليمى، والمحلى.

إن للأبنية الفيدرالية تأثيرًا كبيرًا على الأهمية النسبية للتنمية السياحية من خلال المستويات الحكومية المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن انغماس الحكومة المركزية فى سويسرا فى السياحة تقلص لأن سويسرا "كانت دائمًا دولة معارضة لتبنى إجراءات حكومية، لا سيما الحكومة المركزية، للإشراف على اقتصادها الذى يقوم على مبدأ التوجيه الذاتى. ويرجع ذلك إلى الرؤية السويسرية للفيدرالية، والسلطة السياسية المحلية والمؤسسة الحرة" (جلج ١٩٨٨، ص١٣٧). غير أن نقص السلطة المركزية قد يخلق أيضًا صعوبات فى التنسيق والرقابة على التنمية السياحية. وفى حالة سويسرا، دافع دى هانى عن أن كم التنمية السياحية وكيفيتها يجب أن يتم التحكم فيهما

علـى المستوى الإقليمى، ولكنه ذكر أن هناك قصوراً سياسيا على المستوى الإقليمى مما يعيق التنمية السياحية ، واستنتج أن "فرص الرقابة الفعالة على التنمية السياحية لا يحتمل أن تتحسن بشكل ملحوظ فى المستقبل القريب" (دى هانى ١٩٨٤، ص٦٦٨؛ فى جلج ١٩٨٨، ص١٤٤). وبالمثل فى ألمانيا حيث السياسة السياحية ضعيفة التنظيم فى ظـل القيـود التى تفرضـها البنية الفيدرالية للدولة (شنل ١٩٨٨، بيرس ١٩٩٢)، كما أن تأثير الحكومة الفيدرالية فى النمسا محدود أيضًا (زمرمان ١٩٨٨).

أما فى النظم الفيدرالية مثل أستراليا وكندا والهند والولايات المتحدة، فإن الدولة والولايات أقامت إدارات رئيسية للسياحة (ريختر ١٩٨٩، بيرس ١٩٩٢)، مع تقسيم السلطة غالبًا بين مختلف المستويات فى الدولة من خلال اتفاقيات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. ففى أستراليا مثلاً تم تقسيم المسئوليات عن السياحة بين حكومة الدولة والحكومات المحلية فى "بيان الأهداف والمسئوليات الحكومية فى السياحة" الذى أعلن فى اتفاقية المجلس الوزارى للسياحة عام ١٩٧٦ (بحث الحكومة الأسترالية حول السياحة ١٩٨٧). وبموجب الاتفاقية يكون للأجهزة السياحية الحكومية المركزية المسئولية الأولى فيما يتعلق بالأبعاد الدولية للسياحة، وفى صياغة وتطبيق السياسات على المستوى القومى. أما الولايات والمحليات فتكون مسئولة عن التطوير والتسويق للجاذبيات السياحية فيها وتطوير التسهيلات السياحية من خلال إجراءات معينة فى مجالات مثل تقسيم الأراضى ومنح التراخيص والرقابة على التخطيط. ولكن يجب التأكيد على أن كثيراً من المسئوليات يتم تقاسمها فى حين تكون لكل حكومة سياسة رسمية خاصة فى تنظيم التعاون. بيد أن هذا الموقف النموذجى لا يمكن تحقيقه غالبًا فى الدول الفيدرالية لا سيما عندما تنشغل الحكومات المحلية والمركزية بالاهتمامات السياسية للأطراف المختلفة (هول ك ١٩٩١).

والبعد المؤسسى السادس للدولة هو المدى الذى وسعت من أجله مؤسسات الأعمال التجارية الحكومية دور الدولة فى مجالات النشاط التجارى. وهناك أمثلة معروفة جيداً لمؤسسات الأعمال الحكومية ذات الصلة بالسياحة مثل خطوط الطيران ومؤسسات الإقامة المملوكة للدولة. وبينما يعتمد مستوى تدخل الدولة فى مجالات النشاط التجارى غالبًا على الأيديولوجيا السياسية للحكومة، فإن كثيراً من الحكومات فى العالم تظهر

نفسها باعتبارها مقاولاً للتنمية السياحية. وعلى سبيل المثال انخرطت إدارة السياحة فى نيوزيلندة، فى معظم مراحلها التاريخية، فى السياحة من خلال النشاطات التجارية مثل إدارة الفنادق ووكالات السفر وتنظيم الرحلات السياحية والعمل كمركز للحجز للنشاطات السياحية بالرغم من أنها منذ عام ١٩٨٤ انسحبت بشكل كلى تقريباً من النشاطات التشغيلية، وركزت بدلاً من ذلك على التسويق والترويج (بيرس، ١٩٩٢). إن الميل إلى الخصخصة والتخلى عن الوظائف التجارية التى كانت تمارسها الدولة، أصبح الاتجاه الشائع فى الدول الغربية منذ أواخر السبعينيات، مما ترك تأثيراً على طبيعة انغماس العديد من الحكومات الوطنية فى صناعة السياحة. ويرى دافيس وآخرون (١٩٩٣، ص٢٤) أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا التوجه وهى: "اهتمام الحكومات بتخفيض اعتماد المشروعات العامة على الميزانيات العامة، وتخفيض الدين العام ببيع أصول الدولة، ورفع الكفاءة الفنية بنشر المذهب التجارى".

إن التوجه نحو المذهب التجارى والخصخصة لأجهزة الدولة السياحية بدأ يظهر أيضًا فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية وآسيا، حيث كانت الوكالات الحكومية السابقة أكثر التزامًا فيما يتعلق بدورها فى مجال السياحة، وكان عليها أن تتعلم كيفية التوافق مع قوى السوق العالمية بدلاً من الأيديولوچيا المحلية. بيد أن مثل هذا التحول فى الأدوار والوظائف سوف يطرح تحديات كبيرة لهذه الوظائف الحكومية السابقة. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١ ب، ص١١) فإن "المتطلب الرئيسى للصناعة السياحية - كما يفهم فى الغرب - هو إتاحة المرونة والاستجابة للمطالب والأنماط المتغيرة وهذه هى الإشكالية التى واجهت الاقتصاد الاشتراكى المركزى المعتمد على الصناعة الثقيلة".

والمظهر السابع للدولة، لا سيما فى المجتمع الغربى، هو إقامة سلسلة واسعة من الأجهزة التنظيمية وسلطات قانونية غير تجارية. وهناك مجالات كثيرة فى صناعة السياحة، مثل الطيران والنقل وعلاقات العمل والفنادق والمنتجعات، تخضع غالبًا لأجهزة تنظيمية. وفضلاً عن ذلك، كثير من وزراء السياحة فى العالم لديهم مجالس أو لجان استشارية غير تجارية للسياحة، وهى التى تقدم المشورة فى المسائل المتعلقة بالسياحة. وهكذا فإن كثيراً من هذه الأجهزة التنظيمية يمكن اعتبارها مؤسسات شبه حكومية، لأن نسبة كبيرة من أعضائها قد تكون من القطاع الخاص.

وأخيراً، إذا ما درسنا الدولة فى معناها الواسع، فإن مكونات المجتمع من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات الصناعية التى تتلقى الدعم المالى من الدولة، أو التى تكلفها الدولة، يمكن فهمها باعتبارها عناصر مؤسسية للدولة. وفى الحقيقة فإن تشكيل أجهزة القمة الصناعية فى الدول الغربية، بما فى ذلك السياحة، يتم بتشجيع من الحكومة التى لديها القدرة على تسهيل الاتصالات والتنسيق بالنسبة إلى أى صناعة.

وهكذا يتضح من المناقشة أن الدولة تضم عدداً من العناصر المؤسسية التى تؤثر فى صناعة السياحة. ولكن بالرغم من العلاقة بين السياحة والدولة. فإن المناقشة لا تلقى الضوء على الدور النشط الذى تلعبه الدولة فى تنمية السياحة. ويناقش القسم التالى الأدوار المختلفة للدولة - من خلال العمل الحكومى - التى تقوم بها فى السياحة وتأثير هذه الأدوار على نمط وطبيعة التنمية السياحية.

دور الحكومة فى السياحة :

فى حين أن الانغماس الحكومى الفعال فى التنمية السياحية قد يجنب أو يخفف من حدة المشكلات المحتملة، فإنه يمكن أيضاً أن يسهم فى تفاقمها، والسؤال المهم لا يدور حول ما إذا كانت الحكومة تلعب دوراً فى التنمية السياحية، بل يدور حول نوع الدور الذى تلعبه. ولذلك يكون مهمًا إعطاء قدر كبير من الاعتبار لأنماط الاختيار بين السياسات التى تواجه المخططين، والنتائج المحتملة لها (ريختر وريختر ١٩٨٥، ص٢٠٢).

هناك اتفاق عام غالباً من جانب الحكومات، بغض النظر عن الأيديولوچيا، على أن السياحة خير. وأن معظم السياسات السياحية تصمم من أجل توسع صناعة السياحة. ويشير سميث (١٩٨٩، ص ١٠-١١) إلى أن "الأجهزة الحكومية على كافة المستويات، من المستوى الدولى إلى مستوى المدن الصغيرة، تبنت دوراً تقدميا أكثر فاعلية لاستخدام السياحة كأداة للتنمية، وتعمل الأجهزة الحكومية باستمرار لتشجيع

السياحة لمواجهة البطالة فى المناطق التى تواجه مشكلات اقتصادية". وقد لاحظ شاو وجرينوود وويليامز (١٩٨٨، ص١٦٢) من خلال تجربة بريطانيا فى مجال السياسة السياحية والتنمية السياحية "أن الحكومات البريطانية المتتابعة طورت سياسات عامة فى السياحة من أجل الثروة وخلق الوظائف". وهناك عدة اعتبارات اقتصادية أدت إلى ظهور انهماك القطاع العام فى السياحة فى المملكة المتحدة. على حد قول هؤلاء الكتاب (١٩٨٨، ص١٧٤) منها:

١ - تحسين ميزان المدفوعات.

٢ - تعزيز التنمية المحلية.

٣ - تنويع الاقتصاد القومى.

٤ - زيادة العائدات العامة.

٥ - تحسين مستويات الدخل.

٦ - خلق وظائف جديدة.

وبالمثل فى إسبانيا حيث "تم تشجيع السياحة من جانب صانعى السياسات المتعاقبين" الذين كانت لديهم أيديولوچيا ذات "تأثير قليل على الأهمية التى ترتبط بالسياحة وتنمية السياسات الخاصة بصناعة السياحة" (فالينزولا ١٩٨٨، ص٣٩، ٤٠) ولكن فى السنوات الأخيرة اندمجت الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالسياسات السياحية الحكومية، وذلك استجابة للقوة السياسية لجماعات المصالح البيئية. ويوضح الجدول رقم ٢/١ سلسلة القضايا السياحية المشار إليها فى السياسات السياحية للعديد من الحكومات الأوروبية.

جدول رقم ١/٢

المشكلات الواردة فى سياسات السياحة الحكومية فى أوروبا

(أ) مشكلات تذكر بشكل متكرر (طبقاً للترتيب التاريخى لذكرها) :

١ – التنمية المحلية.

٢ – الموسمية.

٣ – حماية المستهلك.

٤ – ميزان المدفوعات.

٥ – السياحة الاجتماعية.

٦ – السياحة الريفية / الخضراء.

٧ – حماية البيئة.

(ب) مشكلات أخرى (غير مرتبة) :

- زيادة/ تحسين الطاقة الفندقية.
- مساعدة الفنادق الصغيرة/ الميزانية والإطعام الذاتى.
- تقديم البنية التحتية.
- مساعدة المشروعات الصغيرة.
- التدريب والتعليم المهنى.
- سياحة الشباب.
- المساعدة الخارجية للسياحة.

- العملة والقيود الأخرى.
- التنسيق بين الأجهزة الحكومية المهتمة بالسياحة.
- التعليم العام للمشكلات السياحية.
- الاحتياجات الترفيهية المجتمعية.
- الرقابة على الكازينوهات وأماكن لعب القمار.
- السماح للجمهور بحق الوصول.
- الآثار الاقتصادية للسياحة.
- أمور الطاقة.
- مراقبة الأسعار.
- الاهتمام بالمنتجعات التقليدية والمنتجعات العلاجية.
- العطلات النسائية.
- المنازل الثانية.
- التوظيف فى السياحة.
- تطوير تقنيات الحاسبات الآلية والمعلومات.
- مستويات أسعار النقل العام (الجوى، البحرى، الحافلات)

المصدر: أيرى ١٩٨٣، ص٢٤١، أعيد إنتاجه بتصريح من بتروورث- هاينمان، أكسفورد، المملكة المتحدة.

إن استخـدام السياحة من جانب الحكومات كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ليس أمرًا غريبًا فى الدول الغربية. إذ ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقًا للهـروب لدول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة ودول شرق آسيا وكثير مـن الدول الأقل تطورًا (جـينكنز،١٩٨٠، وجـينكنز وهنرى، ١٩٨٢، وهول دى ١٩٩١أ). وفى الواقع فإن "الطبيعة المكثفة للعمالة نسبيا لصناعة السياحة، والنطاق الضيق للإحلال الرأسمالى فى إنتـاج الخـدمات السياحيـة ربمـا كانا عاملاً ضاغطًا عـلى هـذه المجتمعـات التى تجرب للمرة الأولى على امتداد نصف قرن، خطورة مشكلات البطالة المتزايدة" (هول دى ١٩٩١ب، ص٤).

ومـهمـا يكن نمط البنية السياسـية للدولة، فهناك بالتأكيد شكل مـا من أشكال التدخل الحكومى فى السياحة. فالسياحة تتركز أساسًا فى أمرين هما الزمان والمكان، فـهى تهتم بالزمـان بسبب الطابع الموسمى للمناطق المستقبلة للسياحة، وتهتم بالمكان وذلك لميل التدفق السياحى فى الاتجاه نحو مناطق معينة ذات جاذبيات مناسبة وبنية تحتية ملائمة، وكما ذكر ويليامز وشو (١٩٨٨ب، ص٢٣٠) فإن "الطبيعة الخاصة للسـياحة بعـموديهـا الثـقـيلين المكانى والموسـمى – تتطلب عـادة شكلاً من أشكال التدخلية"، سـواء لغرض التوزيع أو لغـرض التحسـين. وهكذا فإن المشكلة ليست فيما إذا كان من الضرورى أن تقوم الحكومة بدور ما، ولكن المشكلة فى ماهية طبيعة الدور الذى يجب أن تقوم به بالفعل.

إن التسـاؤل عن الدور المناسب للحكومة فى السـياحة يتضح فى المناقشـة حول السياسـة السياحية الحكوميـة فى المملكة المتحدة فى أواسط وأواخر الثمـانينيات. فقد دافع العـقلانيون الاقتـصاديون فى عـهد رئيسـة الوزراء تاتشر عن أن الدور المبـاشر للحكومة فى الصناعة يجب أن يتقلص إلى حدوده الدنيا، وعوضًا عن ذلك يكون عمل الحكومة هو وضـع المقاييس الاقتصادية الواسعة التى يمكن أن تعمل الصناعة وتزدهر فى ظلها. وقد لخص اللورد يونج المنظور الاقتصادى العقلانى فى تقريره عن "المتعة والترفيه والوظائف" فيما يلى:

قد يثور التساؤل عن ضرورة قيام الحكومة بنفسها وبشكل مباشر بالانخراط فى السياحة التى تعد فى المقام الأول من الأمور التى تهم المؤسسة الخاصة. وفى الحقيقة

تعتقد الحكومة أن أفضل وسيلة يمكنها من خلالها مساعدة أى قطاع من قطاعات الأعمال التجارية على الازدهار لن يكون من خلال التدخل، بل من خلال تقديم إطار اقتصادى عام يشجع النمو ويزيل فى الوقت ذاته القيود أو الأعباء غير الضرورية (لورد يونج فى جرافهام ١٩٨٥، الفقرة الثانية، فى وانهيل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن مثالية تقرير اللورد يونج تتناقض تمامًا مع حقائق العلاقة بين الحكومة والسياحة. وعلى الرغم من الدور غير المشكوك فيه الذى تقوم به الحكومة فى وضع الإطار الواسع للاقتصاد الكلى والذى تعمل السياحة فى داخله، فإنه من العسير، إن لم يكن من المتعذر، أن تنسحب الحكومة كلية من دائرة الاهتمام بصناعة السياحة. وفى الحقيقة وعلى الرغم من أن لجنة التجارة والصناعة استجابت للورد يونج، فإن الحكومة لم تعرف ماذا يجب عليها أن تعمل ولم تتمكن من تحديد ماهية دورها.

إن الحكومة قد قلصت مظاهر اهتمامها عن طريق تقليل أهدافها السياساتية بدرجة ملحوظة، ولكنها احتفظت بارتباطها بالمجالس السياحية وبالمنح التى تقدم من خلال هذه المجالس. المشكلة هى أن هذا الالتزام المالى الفعلى قد ترك دون أن تكون هناك أية إستراتيچية واضحة للإشراف على استخدامه. والأكثر أهمية من ذلك أن الإطار التشريعى الحالى، الذى يخلق ثلاثة مجالس ممولة للسياحة مستقلة ومنفصلة فى بريطانيا، يعنى أنه ليس هناك سياسة كلية تطبق لتطوير السياحة فى المملكة المتحدة بأكملها. كما لا يوجد تنسيق فى عملية التمويل، ومن ثم فإن الأولويات النسبية لا يتم تقديرها، وليس هناك أدنى تماسك بين الإستراتيچيات التى تسعى لها هذه المجالس (لجنة التجارة والصناعة ١٩٨٥، الفقرة ٧٣، فى وانهيل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن استجابة لجنة التجارة والصناعة توضح المشكلات المصاحبة لتقرير الدور المناسب للحكومة فى السياحة. وهى المشكلات التى تكررت مرة تلو الأخرى فى أرجاء العالم (انظر على سبيل المثال أوين ١٩٩٢). وكما سيتناول القسم التالى فإن التوتر بين الحكومة والصناعة والمصالح الأخرى حول وظيفة الحكومة بالنسبة إلى السياحة، يتضح فى عدة مجالات مختلفة من اهتمام الحكومة. وهناك خمسة مجالات رئيسية من اهتمام القطاع العام بالسياحة وهى: التنسيق، والتخطيط، والتشريع والتنظيم، والتشغيل، والتحفيز. ويمكن أن نضيف إلى ذلك وظيفتين أخريين وهما دور السياحة الاجتماعية ودور حماية المصلحة. هذه الوظائف السبع للحكومات ستناقش فيما يلى:

التنسيق :

لما كانت السياحة نشاطًا رئيسيا يتكون من وحدات عديدة، ويعكس مصالح متنوعة ومتصارعة غالبًا، فإن الدولة التى تتولى ترقية وتطوير السياحة للمصلحة القومية، تئول إليها مهمة تنسيق جميع النشاطات السياحية وتحقيق الانسجام فيما بينها. هذا الدور التنسيقى للدولة يتسع مع تعقد المشكلات التى تظهر بسبب النمو السريع للسياحة (أيوتو ١٩٧٤، ص٦٨).

ومن بين جميع أدوار الحكومة فى السياحة، ربما كان الدور الأكثر أهمية هو التنسيق. وسبب ذلك أن التنفيذ الناجح لكل الأدوار الأخرى يعتمد، إلى حد بعيد، على مقدرة الحكومة على التنسيق وتحقيق التوازن بين مختلف الأدوار فى عملية التنمية السياحية. إن الحاجة إلى إستراتيچية سياحية منسقة أصبحت إحدى الحقائق البديهية للسياسة السياحية والتخطيط السياحى (على سبيل المثال سميث ١٩٨٦، ولام ١٩٨٨، وجانسن فربيك ١٩٨٩، وماكرشر ١٩٩٣) وكمثال على ذلك يدافع ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص٦) عن "أن هناك ضعفًا خطيرًا فى آلية الحكومة التى تتعامل مع السياحة فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون مع القائمين على السياحة سواء كانوا ممثلين للدولة أو للقطاع الخاص. وتتسم السياسات الحكومية، أو بعضها، بأساليب الإدارة العامة التى عفا عليها الزمن فى مجال السياحة. وغالبًا ما تكون الممارسات السياسية قاصرة". وقد ذكر جانسن فربيك (١٩٨٩، ص٢٤٠) أنه على مستوى الحكومة المحلية فى هولندا: "كان ينظر إلى انقسام التنظيم البلدى إلى إدارات عديدة، كل منها يتعامل مع مجالات مختلفة من مجالات السياحة والترفيه، على أنه يشكل عقبة كبيرة أمام وضع خطة تنمية كلية. وكلما زاد عدد الناس المنخرطين فى السياسة، كانت المخاطرة الأكبر هى عدم التوصل إلى اتفاق جماعى، لدرجة أن وجهات نظر صانعى القرار ستختلف من شخص لآخر، ولدرجة أن تأسيس مجموعة متآلفة من المصالح يصبح أمرًا غير واقعى، ولدرجة أن مذهب "الإداراتية" يصبح سائدًا ومنتشرًا".

ولكن بالرغم من الاهتمام الكبير بالمدخل التنسيقى للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بالالتزام الحكومى بصناعة السياحة، فإن كثيرًا من المعلقين أخفقوا فى أن يحددوا تمامًا المقصود بهذا المفهوم.

إن التنسيق ضرورى داخل وبين المستويات الحكومية المختلفة من أجل تجنب ازدواجية الموارد فى الأجهزة السياحية الحكومية المتنوعة وفى القطاع الخاص، ومن أجل وضع إستراتيجيات سياحية فعالة. ويشير "التنسيق" عادة إلى المشكلة المتعلقة بالوحدات أو القرارات وضرورة العمل على أن يكون هناك تناغم فيما بينها، وألا يكون هناك تعارض بينها فى الأهداف، وأن تعمل بأساليب متماسكة ومترابطة إلى حد معقول" (سبان ١٩٧٩، ص٤١١). ولكن هناك نمطين مختلفين من التنسيق ضمن هذا التعريف وهما: التنسيق الإدارى وتنسيق السياسات. وإن الحاجة إلى التنسيق الإدارى يمكن أن تحدث عندما يكون هناك اتفاق على الأهداف والغايات والسياسات بين الأطراف التى يجب التنسيق بينها، بيد أن آلية التنسيق غير محددة أو أن هناك عدم توافق فى التنفيذ. إن الحاجة الملحة لتنسيق السياسة تظهر عندما يكون هناك نزاع على أهداف السياسة التى يجب العمل على تنسيقها وتنفيذها. وليس هناك شك فى أن النمطين من التنسيق يصعب التمييز بينهما أحيانًا، حيث يعنى التنسيق دائمًا على الأغلب أن إحدى السياسات - أو أحد القرارات. تسود على السياسات أو القرارات الأخرى (هول ك ١٩٩١).

ويعتبر التنسيق نشاطًا سياسيا، وهذا هو سبب صعوبته الشديدة، لا سيما عندما يكون هناك - كما هو الحال فى صناعة السياحة - عدد كبير من الأطراف المعنية بعملية صنع القرار. وكما لاحظ إدجل (١٩٩٠، ص٧) فإنه "لا توجد صناعة أخرى فى الاقتصاد ترتبط بهذا العدد الهائل والمتنوع لأصناف المنتجات والخدمات مثل صناعة السياحة". ولكن يجب أن نذكر أن الحاجة إلى التنسيق ربما تكون ذات أهمية بالغة عندما لا يحدث التنسيق. إن التنسيق فى أغلبه يحدث بأسلوب مفكك للغاية بحيث لا يقتضى إجراءات رسمية (باركر ١٩٧٨). وفضلاً عن ذلك يمكن القول بأن هناك نقطة إيجابية فى هذا الأمر وهى أن موقف التنازع قد يكون مجديًا حيث يؤدى إلى صياغة أفكار أو إستراتيجيات جديدة للتعامل مع المشكلات.

إن الحاجة إلى التنسيق ستكون هى أيضًا مشكلة فى حد ذاتها. بيد أن الدعوات المستمرة إلى إستراتيجية منسقة للتنمية السياحية قد تشير إلى أن هناك مشكلات فى صناعة السياحة قد تتطلب معايير إدارية وسياساتية لقياسها.

التخطيط :

يتم التخطيط السياحى بعدة أشكال (التنمية، والبنية التحتية، والترويج، والتسويق) ومن خلال عدة أبنية (التنظيمات الحكومية المختلفة) وعلى عدة مستويات (الدولى، والوطنى والإقليمى، والمحلى، والقطاعى). وفى العديد من الدول، مثل إسرائيل، رسمت خطة تنمية السياحة القومية بحيث يمكن لأى حكومة أن تقرر أى قطاعات الصناعة سيتم تطويره، ومعدل النمو المناسب، وتقديم رأس المال المطلوب للتوسع (مل وماريسون ١٩٨٥). وكما هو الحال فى معظم أشكال التخطيط الاقتصادى، يكون من المرغوب فيه تحقيق التوازن بين تنمية العرض (الجاذبية، والمنشآت، والبنية التحتية) وترويج الطلب (عدد السائحين). ولكن نادراً ما يكرس التخطيط بشكل شامل من أجل السياحة فى حد ذاتها، وبدلاً من ذلك يميل تخطيط السياحة إلى أن يكون "مزيجًا من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بحيث يعكس التنوع فى العوامل التى تؤثر فى التنمية السياحية (هيلى ١٩٨١، ص٦١). بيد أن ظهور اهتمام عام بالأمور الخارجية، والاهتمام العالمى المعاصر بالبحث عن أشكال أكثر ملاءمة للسياحة أدى إلى المطالبة بتحسين التخطيط للسياحة، اعتقاداً بأن ذلك سيساعد فى تحسين الآثار السلبية للتنمية السياحية. وقد علق بركارت ومدلك (١٩٨١، ص٢٣٥) على ذلك بأن "كل نشاط سياحى يتم تنظيمه بشكل متزايد ليتلاءم مع مصالح المستهلك، فالتخطيط والتنمية الطبيعيان ينظمان بشكل متزايد لما فيه مصالح السائح والمقيم. إن الحاجة إلى التخطيط الطبيعى أصبح معترفًا به على نطاق واسع إن لم يكن موضع قبول باستمرار".

ويتجه التخطيط السياحى إلى أن يكون مرآة تعكس الميول الأكثر اتساعًا فى تقاليد التخطيط الحضرى والإقليمى (ميرفى ١٩٨٥، وجيتز ١٩٨٦، ١٩٨٧) وأكثر من ذلك فإن التخطيط للسياحة سوف يعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على أى مستوى كان من مستويات تنفيذ العملية التخطيطية. وهكذا ينظر إلى التخطيط من زوايا عديدة باعتباره عملية مواكبة للسياسة السياحية. غير أن التخطيط، مثله فى ذلك مثل صياغة السياسة، هو عملية سياسية بالضرورة، ونتيجتها ذات دلالة على سيطرة مصالح وقيم جماعات معينة من المستثمرين على مصالح وقيم أخرى.

لقد ارتبط التخطيط للسياحة فى الدول الغربية تاريخيا بالإفادة من تقسيم الأراضى وبالتخطيط التنموى على مستوى الحكومات المحلية. وتتركز الاهتمامات عادة على تطوير الموقع وترتيبات الإقامة والمبانى، والتنمية السياحية المكثفة، وعرض الملامح السياحية الثقافية والتاريخية والطبيعية، وتوفير البنية التحتية بما فى ذلك الطرق والمجارى.

لكن فى السنوات الأخيرة كان على التخطيط السياحى على جميع المستويات الحكومية أن يكيف برنامجه ليشمل الاعتبارات البيئية والاهتمامات بالآثار الاجتماعية للسياحة، والمطالبة بمشاركة اجتماعية أكبر، والمطالبة بشكل متناقض إلى حد ما بحكومة أصغر. والتوجه الأخير أدى إلى ظهور حكومة ملتزمة غالبًا بالانخراط فى السياحة – كمقاول – من أجل زيادة دخل الحكومة من خلال العوائد المالية للسياحة. وهكذا أصبحت الحكومة منخرطة بشكل متزايد فى الترويج والتسويق للمناطق السياحية، ومنخرطة أيضًا فى تطوير الجاذبيات والتسهيلات للسائح بالاشتراك مع القطاع الخاص. وعلى أية حال، فإن مثل هذه النشاطات يتم تنفيذها غالبًا خارج نطاق السلطات التشريعية للحكومة (بيرس ١٩٨٩). وعلى سبيل المثال فإن مهمة الهيئة السياحية فى نيو ساوز ويلز بأستراليا هى التطوير والتسويق ولكن ليس لها سلطة تشريعية فى التدخل فى عملية التخطيط (التى تعد مسئولية وزارة البيئة والتخطيط لنيوساوز ويلز) (هول ك. ١٩٩١) وقبل انهيار الدولة الاشتراكية فى دول أوروبا الشرقية فى أواخر الثمانينيات، كان التخطيط السياحى مركزًا إلى حد كبير فى أيدى أجهزة الدولة. ويرى هول (دى ١٩٩١ج، ص٥٠) أن "إدارة السياحة فى ظل الاشتراكية عملت بوضوح على احتواء السياحة وإدارتها مركزيا – وبصفة خاصة السياحة الخارجية – فى نطاق معايير مكانية محددة". وبالرغم من ذلك فإن مركزية السياحة فى الدولة خدمت فى المقام الأول المصالح الأيديولوجية لها، وساعدت على تأكيد أن الترفيه والسياحة كانا يسيران على خط واحد مع الأهداف العليا للدولة (انظر فيما يلى مناقشة الوظائف الاجتماعية للسياحة فى أوروبا الشرقية). ويرى هول (دى ١٩٨٤، ص ٤٥٢) إمكانية أن تكون هناك "عدة وسائل تمكن إستراتيجية التنمية السياحية الاشتراكية من إخضاع السياحة الدولية لأولويات الاقتصاد الستالينية" منها:

١ – يجب أن تساعد فى تنفيذ السياسات التى تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص فى الدولة بأكملها.

٢ - يجب أن تستخدم كحافز لتحسين الأداء الاقتصادى ، ولدفع التنمية الاقتصادية.

٣ - أن تؤدى تحسينات البنية التحتية وتوسعاتها إلى خدمة السكان المحليين بالدرجة ذاتها التى تخدم بها السائح الأجنبى إن لم تكن بدرجة أكبر.

٤ - يجب ألا تتأثر البيئة الطبيعية سلبيا، بل يجب تدعيمها إيجابيا من خلال عملية التنمية السياحية.

٥ - إن العملة الصعبة المطلوبة، التى يأتى بها السائحون الأجانب، يجب توظيفها لشراء الواردات الضرورية لتحسين الأداء الكمى والنوعى فى الدولة.

٦ - منع التأثير الأجنبى من خلال ممارسة السياحة، لأن هذا التأثير - سواء كان ذا طبيعة أيديولوچية أو ثقافية أو اقتصادية - يمكن أن يصيب أولئك الذين يتعاملون مع الزائرين الأجانب، أو يمكن أن يسبب مشكلات اقتصادية كبيرة للدولة.

٧ - يجب الترويج للسلام العالمى والتفاهم العالمى طبقًا لمفهوم المجتمع الاشتراكى فى الدولة ذاتها.

٨ - تعزيز الاحترام الأيديولوچى للزائرين من خلال تزويدهم بشعور عن عظمة النظام الاشتراكى عمومًا، وعظمة التفسير الخاص للدولة للتطور الاشتراكى فيها بصفة خاصة.

٩ - يجب توظيف السياحة لعرض صورة بناءة وعميقة عن الدولة المضيفة للعالم الخارجى (هول دى ١٩٩١ د، ص ٨٣-٨٤).

إن جميع الأهداف السابقة يمكن تحقيقها فقط فى حالة وجود درجة عالية جدا من رقابة الدولة، وفى ظل مفهوم التخطيط الذى يجمع الأهداف الاجتماعية والأيديولوچية والسياسية مع الأهداف الاقتصادية. وهكذا كان التخطيط السياحى فى دول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة خاضعًا تمامًا لمصالح الدولة، بينما فى الدول الغربية الفيدرالية والديمقراطية فإن التخطيط السياحى يركز غالبًا على مشكلات استخدام الأرض فى إطار المجال السياسى لمصالح المضاربين أو المستثمرين.

إن الافتقار إلى سلطة واحدة مسئولة عن جميع مظاهر التنمية السياحية داخل الدولة قد يؤدى إلى تضارب كبير بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص حول الأدوار المتعلقة بالتنمية السياحية وعملية التخطيط. وحتى فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية لا تزال الحكومة معترفًا بها باعتبارها صاحبة دور رئيسى فى هذا الصدد. وعلى سبيل المثال فإن وزارة السياحة كانت قد أنشئت فى ألمانيا الشرقية فى أواخر نوفمبر ١٩٨٩ "لمواجهة تحدى الفيض الهائل من الزائرين، وارتفاع عدد مواطنى شرق ألمانيا المسافرين إلى الخارج. وكان من مهامها التحضير للتحول من البنية التحتية المحتكرة للدولة إلى بنية تحتية مختلطة أو قائمة على المؤسسة الحرة، وذلك قبل توحيد ألمانيا" (ميلر ١٩٩١، ص١٤٢). إن البنية المتنوعة لصناعة السياحة كانت تعنى، فضلاً عن ذلك، أن تنسيق مختلف عناصر عملية التخطيط يكون أمرًا بالغ الصعوبة. وهذه الطبيعة الخاصة بصناعة السياحة هى التى تجعل التخطيط مهمًا بهذا الشكل وقد لاحظ جن (١٩٧٧، ص٨٥) أنه بسبب النمو المجزأ لصناعة السياحة فإن "التخطيط الكامل للنظام السياحى ككل قد فات أوانه.. ولا توجد سياسة كلية أو فلسفة أو قوة منسقة تستطيع أن تخلق الانسجام بين الأجزاء العديدة للسياحة".

وفيما بعد، دافع ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص٧٠) بأنه "بدون اهتمام حكومى بالتخطيط السياحى وتنمية السياحة فإن صناعة السياحة ستفتقر إلى التماسك والتوجيه، وقد تؤدى مبادرات المدى القصير إلى مخاطر محتملة على المدى البعيد". وهكذا فإن التخطيط الحكومى للسياحة يفيد باعتباره حكمًا بين المصالح المتنافسة. ولكن فى الوقت الذى يعترف فيه بالتخطيط كعنصر مهم فى التطوير السياحى، فإن وضع خطة ما لا يضمن النتائج المناسبة للمستثمرين المعنيين. وقد أشار بيرس(١٩٩٢، ص١٢-١٣) إلى دراسة عن الخطط السياحية أعدتها منظمة السياحة العالمية عام ١٩٨٠ "كشفت عن أن حوالى ثلث الخطط التى زاد عددها عن ١٦٠٠ خطة – خضعت للبحث – لم يوضع موضع التنفيذ، وأن العديد من الخطط كانت تنقصه الاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وفشلت فى دمج السياحة فى إطار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدى".

إن الرغبة فى التخطيط موجودة لدى قطاع السياحة، لكن دولاً قليلة يسمح لها وضعها بمتابعة سياسة مستمرة بشأن التطوير السياحى. والأكثر من ذلك فإن غياب التشريعات الحقيقية يضر بتطبيق أى خطة موجهة (منظمة السياحة العالمية ١٩٨٠، ص ٢٢ فى بيرس ١٩٩٢، ص١٢).

التشريع والتنظيم :

للحكومة سلسلة واسعة من القوى التشريعية والتنظيمية التى تمس صناعة السياحة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويتراوح اهتمام الحكومة ما بين السياسات الخاصة بالجوازات والتأشيرات، التى تكون فى بعض الحالات رادعًا للسفر، إلى اتفاقيات الطيران الدولية فيما يتعلق بحقوق المرور والهبوط والنقل، إلى استخدام الأرض، وسياسة العمل والأجور. وعلى المستويين المحلى والقومى، فإن الإجراءات العامة الخاصة بصناعة السياحة وحماية البيئة وسياسة الضرائب تؤثر بدرجة كبيرة على نمو السياحة.

إن طبيعة ونطاق السلطات التشريعية والتنظيمية الحكومية يعتمدان على النظام السياسى الوطنى الذى توجد فيه الحكومة. ويعتبر مستوى التنظيم الحكومى للسياحة فى الدول الغربية مشكلة بالنسبة إلى القطاع الخاص الذى يطالب بإلغائه وبمزيد من المنافسة وحرية قوى السوق بشكل كامل. وقد ذكر إبراهام وآخرون (١٩٨٩ب، ص٢-٣) فيما يتعلق بسياسة الترفيه فى مدن أوروبا الغربية أن :

النماذج الخاصة بسياسات الرفاه التى تتبناها الديمقراطيات الليبرالية فى أوروبا الغربية تختلف بشكل كبير، ولكن هذه السياسات مجتمعة تمثل وسائل للتوسط فى فرص السوق غير المتساوية للوصول إلى الخدمات الاستهلاكية، مثل التعليم والإسكان والدواء والثقافة ومقومات الترفيه. وفى السنوات الأخيرة أصبحت سياسات الرفاه فى كثير من الدول الغربية موضع هجوم، لا سيما من جانب الحكومات المحافظة الجديدة التى تنادى بعقيدة جديدة لتحرير قوى السوق.

إن الاستثناء من هذا التوجه يظهر بالطبع عندما تشعر مشروعات الأعمال التجارية والمنظمات العمالية، أو حتى الصناعات، بأنها مهددة بسبب المنافسة. وهنا يطالب القطاع الخاص غالباً بالتدخل الحكومى لحماية مصالح الأعمال التجارية أو العمالة أو لحماية كليهما. ولا ريب أنه فى الوقت الذى يعترف فيه القطاع الخاص بأن للحكومة دوراً كبيراً تقوم به فى تطوير السياحة لا سيما فيما يتعلق بتقديم البنية التحتية أو التسويق أو البحث، فإن النقاش السائد عالميا هو أن الصناعة يجب أن تتخلص بشكل متزايد من التعليمات والنظم الحكومية. ويعلق رايت (١٩٨٨، ص ٢٩، ٣٣) بما يدل على هذا المدخل بالقول بأن "التنظيم يجب أن يبقى ولكن فى شكل ضيق تماماً، ويجب أن يكون داعماً أكثر منه مانعاً. جميع التنظيمات غير الضرورية يجب أن تزال لتمكين الصناعة من العمل بنجاح فى عصر التنافسية الهائلة فى السياحة العالمية". وربما كان أقوى المدافعين عن مستوى تنظيم حكومى منخفض فى صناعة السياحة هى المستويات التى تحتل القمة فى صناعة السياحة والتى تمثل مصالح قطاعات مهمة فى هذه الصناعة. وعلى سبيل المثال فإن جمعية صناعة السياحة الأسترالية فى وثيقة بعنوان إستراتيجية السياحة "٢٠٠٠" طالبت أن تعمل الحكومات الأسترالية، الفيدرالية والولائية، على تقليل العقبات أمام التنمية السياحية، فالمشكلة "هى أن الحكومات تقف عقبة فى الطريق، وتقوم بتنظيم زائد عن الحد للصناعة. وتحتاج الصناعة من الحكومات أن تبتعد عن طريقها للمصلحة الوطنية إن لم يكن لمصلحتها" (ذكر ذلك رايت ١٩٨٨، ص٣١).. ولكن فى الوقت الذى تواجه فيه الحكومات مطالب من جانب الغالبية العظمى فى صناعة السياحة بإلغاء التنظيمات الحكومية، فإن الحكومات ذاتها تنادى فى الوقت نفسه بتنظيم أكبر للسياحة. ولعل أهم مصدر للمطالبة بتنظيم صناعة السياحة هو جماعات الضغط البيئية (براموبل ولين ١٩٩٣).

ولما كانت السياحة صناعة يسيطر على توجيهها القطاع الخاص، فإن القرارات الخاصة بتطوير السياحة التى تتخذها المؤسسات يجب أن توجه لخدمة هدف الربحية، وهو ما يؤدى إلى "تفضيل الاستثمار فى مشروعات مربحة (مثل حمامات السباحة) بدلاً من استثمارها فى مشروعات غير مربحة (مثل نظم المجارى). إن تخفيف برامج الحماية سيحتل أولوية أقل مالم تكن هناك فرصة لتوليد أرباح أو أوامر تشريعية تفرض مثل هذا الاستثمار (مكرتشر ١٩٩٣، ص١٠).

وهكذا فإن "الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة تجعل التوافق الاختيارى مع البرامج البيئية أمرًا مستحيلاً عمليا (مكرتشر ١٩٩٣، ص١٠)، ومن ثم تخلق فراغًا تنظيميا لابد للحكومة أن تعمل فيه لوضع ضوابط بيئية واضحة.

وبالرغم من أن العلاقة بين السياحة والبيئة لديها القدرة على التعايش، فإن الرقابة على النشاطات السياحية غير المرغوب فيها تصبح ضرورية إذا ما أريد حماية بعض الجوانب البيئية من السائحين والتسهيلات المرتبطة بها. إن جماعات الضغط البيئية، لا سيما فى المناطق الحساسة بيئيا مثل المتنزهات العامة والمناطق الساحلية، ستسعى غالبًا لتوسيع النظم الحكومية لضمان بقاء السياحة تحت السيطرة. إن النزاع حول التنظيم لا يدور بشدة حول ماهية أنواع الرقابة الواجب اتخاذها، بل حول طبيعة الرقابة التى يجب أن تكون. وتسعى الصناعة إلى أن تنتهى وضع الرقابة على نفسها لكى تكون منظمة ذاتيا، بينما يسعى البيئيون إلى أن يتولى هذه الرقابة جهاز حكومى مثل هيئة الحماية البيئية التى تكون منفصلة عن صناعة السياحة.

الحكومة كمستثمر :

لقد قامت الحكومة لمدة طويلة بوظيفة استثمارية فى السياحة. ويرى بيرس (١٩٩٢، ص١١) أن "بعد التنمية وعنصر الخير المشترك، كانا سببًا فى القبول على نطاق واسع لأن تقوم السلطات العامة بمهمة إقامة البنية التحتية، وهذا بدوره يسهل كثيرًا التنمية السياحية وتوجيهها إلى مجالات معينة". ولكن الحكومات قد لا تقدم البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وشبكات المجارى فحسب، بل قد تمتلك وتدير أيضًا استثمارات سياحية تشمل خطوط الطيران والفنادق وشركات النقل. وعلى سبيل المثال، أقامت حكومة فانواتو خطوط طيرانها الخاصة عام ١٩٨١ لضمان خدماتها الجوية الدولية من أجل زيادة الرقابة المحلية على الموارد السياحية والعائدات الاقتصادية. وقامت حكومة فانواتو مؤخرًا بامتلاك حصة كبيرة فى إحدى الشركات المنظمة للرحلات السياحية والزيارات المحلية، وهى شركة تور فانواتو، لكى تعزز العمالة المحلية فى صناعة السياحة (هول ك ١٩٩٤أ). وبينما نجد فى كثير من الدول النامية أن دور

الحكومة فى السياحة ليس موضع تساؤل إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى تعظيم الموارد الاقتصادية الشحيحة، فإننا نجد فى الدول الغربية أن الدور الاستثمارى المباشر للحكومة فى السياحة يمر بمرحلة تعديل، مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة إلى تخفيض الديون الأجنبية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص بدرجة أكبر فى مجال يعد بالضرورة من مجالات القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال فإن إدارة السياحة والدعاية النيوزيلندية السابقة نفذت منذ منتصف الثمانينيات إعادة هيكلة واسعة النطاق لتخفيض عدد الموظفين والتخلص من مكاتب السفر الخاصة بها على أساس أن "الحكومة تخلت عن عمليات السياحة التجارية"، وبيع ممتلكاتها فى الفنادق، وخصخصة شركة النقل الوطنى وهى شركة طيران نيوزيلندة (بيرس ١٩٩٢، ص١٦٦).

وقد كانت جميع المصادر السياحية مملوكة للدولة فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية وجنوب شرق أسيا. ولكن تم تفكيك البيروقراطيات السياحية للدولة لتشجيع التنمية السياحية، وتحسين مستوى الخدمات السياحية عن طريق خلق المنافسة، وتنظيم فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، والحصول على العملة الأجنبية، وتخفيض مستوى الدين الوطنى (هول دى ١٩٩١ أ). وعلى سبيل المثال: أعلنت إدارة الطيران المدنى فى الصين فى نوفمبر ١٩٨٨ أنها ستنقسم إلى ست شركات طيران محلية مملوكة للدولة وذلك لتشجيع المنافسة وتعظيم العائدات الاقتصادية من خلال زيادة نمو سوق السفر المحلية والدولية (تسدل وون ١٩٩١).

إن دور الدولة (الحكومة) كمستثمر فى التطوير السياحى يرتبط بشدة بمفهوم "تحرير رأس المال" (دامت ١٩٨٠). وبسبب هذه العملية تقوم الدولة بتقديم حصة فى تكاليف الإنتاج، مثل المساعدة فى تقديم البنية التحتية أو الاستثمار فى مشروع سياحى لا يتاح لرأس المال الخاص الاستثمار فيه. وبهذه العملية يتم تحويل التكاليف التى يفترض أن تكون خاصة إلى تكاليف عامة أو اجتماعية. إن تقديم البنية التحتية، لا سيما شبكات النقل، ينظر إليه باعتباره عملاً رئيسيا لتنمية المقاصد السياحية. وهناك وسائل عديدة رسمية وغير رسمية يمكن للحكومة، على جميع مستوياتها، استخدامها للمساعدة فى تقليل تكاليف الإنتاج التى يتحملها القائمون بمهمة التنمية السياحية. وفى الحقيقة فإن عرض المساعدة الحكومية للتنمية يستخدم غالبًا لتشجيع

الاستثمار الخاص فى مناطق معينة أو فى مشروع سياحى، من خلال تقديم الأراضى الرخيصة أو القروض الحكومية منخفضة الفائدة على سبيل المثال (هول ك ١٩٩١).

التحفيز أو التشجيع :

يرى ميل وموريسون (١٩٨٥) أن الحكومات يمكنها أن تحفز السياحة بثلاثة أساليب وهى: أولاً، الحوافز المالية مثل القروض بفوائد منخفضة أو منح على إقامة السائح. ولكن "تقديم مثل هذه الحوافز، سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية، يظهر غالبًا قلة الموارد المالية للاستثمار المحلى من ناحية، والطموح الزائد لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى" (بدلندر ودافيس ١٩٨٥، ص٣، فى بيرس ١٩٩٢، ص١١). والأسلوب الثانى هو القيام بالبحوث لخدمة صناعة السياحة بدلاً من أن تقوم بها منظمات أو جمعيات فردية خاصة. أما الأسلوب الثالث فيمكن من خلال دفع السياحة بالتسويق والترويج وخدمة الزائر، بهدف زيادة الطلب على السياحة عمومًا بالرغم من أن هذا الدفع يمكن أن يكون فى شكل ترويج الاستثمار الذى يهدف إلى تشجيع استثمار رأس المال فى الجذب السياحى والمرافق السياحية. وكما يقول مدلتون (١٩٨٨) فإن التسويق والترويج هما الوظيفتان السائدتان للإدارات الحكومية فى مجال السياحة الوطنية، وهذا يعنى أن تكون "السلطات فى إدارة الدولة المركزية، أو أى تنظيم رسمى آخر، فى خدمة تنمية السياحة على المستوى القومى" (منظمة السياحة العالمية ١٩٧٩، فى بيرس ١٩٩٢، ص٧). ويعد العمل على زيادة الطلب السياحى من المجالات الأولية التى كان للحكومات بمختلف مستوياتها دور كبير فيه (أشر ١٩٨٢).

وبالرغم من المطالبة بحكومات أصغر حجمًا فى المجتمعات الغربية فى السنوات الأخيرة، فإن هناك مطالب متزايدة من جانب الحكومات والعقلانيين الاقتصاديين بإتاحة قدر أكبر من الاعتماد الذاتى لصناعة السياحة فى مجال التسويق والترويج (جيفريس ١٩٨٩). إن المضامين السياسية لهذا المدخل إلى صناعة السياحة مضامين ذات أهمية. وكما يذكر هجز (١٩٨٤، ص١٤) فإن "المدافعين عن اقتصاد المؤسسة الحرة قد ينظرون إلى حرية المستهلك فى الاختيار، وليس إلى الحكومات، من أجل

تقدم الشركات. فالمستهلك يجب أن يكون صاحب السلطة العليا فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بتوزيع موارد الأمة". ومثل هذا المدخل يعنى أن جماعات الضغط فى صناعة السياحة قد تحقق إنجازًا أكبر بتحويل تركيزها على الحاجة إلى التدخل الحكومى فى القضايا الخارجية والسلع الجماهيرية والمطالب الموضوعية بدلاً من قضايا العمالة وتوازن ميزان المدفوعات. "وهذا المعيار للتدخل الحكومى له أساس اقتصادى أعمق ويتلاءم مع فلسفة المشروع الحر أكثر من مؤثرات العمالة وموازين المدفوعات" (هجز ١٩٨٤، ص١٨).

إن الترويج السياحى من خلال الأجهزة الحكومية تطور بسبب الحاجة المتصورة لترويج الأماكن السياحية وإقامة مكان سياحى متميز فى السوق من حيث النوع والصورة. وعلى أية حال كما اعترف بيرس (١٩٩٢، ص٨) فإن "الترويج العام للمقصد السياحى يتجه نحو تحقيق الفائدة لجميع القطاعات فى الصناعة السياحية فى المكان المعنى، بحيث تصبح السياحة "منفعة عامة". ومن ثم ظهرت مسألة "التحميل بالمجان" لتدل على أولئك المستفيدين إلى جانب الذين يسهمون مباشرة فى حملة الترويج". إن الجدل حول مفهوم المنفعة العامة استخدم من جانب ممثلى الصناعة فى نيوزيلندة لتبرير استمرار مسئولية الحكومة عن الترويج السياحى. وقد دافع أعضاء المائدة المستديرة للأعمال التجارية فى نيوزيلندة، واتحاد صناعة السياحة فى نيوزيلندة (أوفالون ١٩٩٢، ص١١) عن أن المؤسسات الفردية العاملة فى السياحة لن تكون قادرة على "تحقيق عائد كاف يبرر النفقات التى تحملتها فى الترويح فى الخارج، لأن جزءًا كبيرًا من الفوائد سيتسرب إلى المؤسسات المنافسة لها، فالترويج الدولى ينظر إليه باعتباره متضمنًا عنصرًا كبيرًا من المنفعة العامة". كما أن الدعم المستمر لتكفل الحكومة بالترويج السياحى حول العالم يجد تبريره أيضًا فى الدفاع عن أن صناعة السياحة يجب أن تكافأ لأنها تدعم الاقتصاد من خلال العوائد التى تحققها، كما تدعم الحكومة بصفة خاصة من خلال الضرائب (جيفريز ١٩٨٩، وأوفالون ١٩٩٢).

إن أحد الملامح الأكثر غرابة فى الترويج السياحى الذى تقوم به المنظمات السياحية الحكومية هو أن هذه المنظمات لا تمتلك سوى رقابة محدودة على المنتج

السياحى الذى تعمل هذه المنظمات على تسويقه، مع امتلاك قلة قليلة فى الواقع من السلع والمرافق والخدمات التى تكوّن المنتج السياحى (بيرس ١٩٩٢). إن هذا الافتقار إلى الرقابة دليل على قوة الحجة الخاصة بالمنفعة العامة التى تستند إليها صناعة السياحة لتبرير الاحتفاظ بشكل دائم بالتمويل الحكومى للترويج للمقاصد السياحية. ولكن قد يكون دليلاً أيضًا على القوة السياسية لجماعات الضغط السياحية للتأثير فى السياسات السياحية الحكومية (على سبيل المثال: كريك ١٩٩٠).

السياحة الاجتماعية :

يمكن تعريف السياحة الاجتماعية على أنها "العلاقات والمصطلحات فى مجال السياحة الناتجة من المشاركة فى السفر من جانب عناصر ذات قدرة اقتصادية محدودة أو غير ميسورة فى المجتمع" (هانزنجر، مقتبسة من ميرفى ١٩٨٥، ص٢٣) وتتضمن السياحة الاجتماعية تحديد فوائد الإجازات للجماعات الهامشية اقتصاديا مثل غير العاملين وربات البيوت والعائلات ذات العائل الواحد، وأرباب المعاشات والمعاقين. ويعرف المكتب الدولى للسياحة الاجتماعية هذا النوع من السياحة بأنه "مجموع العلاقات والظواهر المستمدة من المشاركة فى السياحة من جانب الجماعات الاجتماعية ذات الدخول المتوسطة – وهى المشاركة التى تصبح ممكنة أو سهلة بإجراءات ذات سمة اجتماعية واضحة" (هولوت ١٩٨١، ص٢٠٨).

وطبقًا لما ذكره ميرفى (١٩٨٥، ص٢٤) فإن السياحة الاجتماعية "أصبحت معترفًا بها باعتبارها أحد مركبات السياحة الحديثة وهدفًا مشروعًا من أهدافها. إن توسيع نطاق الفوائد الجسمانية والنفسية الناجمة عن الراحة والسفر لتشمل أناسًا أقل ثروة. يمكن أن ينظر إليه باعتباره دواء وقائيا". وللحكومات الأوروبية تقليد عريق فى تقديم الإجازات لغير القادرين، مثل تلك التى يقدمها صندوق توفير الرحلات السويسرى. وفى الواقع فإنه بالإمكان القول بالنسبة إلى حالة سويسرا بأن سياستها السياحية الوطنية متأثرة كثيراً بمبادئ السياحة الاجتماعية. فالمبدأ الجوهرى فى السياسة السياحية السويسرية هو أن "السياحة عنصر مسهم فعال لمجتمع صحيح وسليم"

(جلج ١٩٨٨، ص٣٩)، وبالسياحة الاجتماعية يمكن تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة بما يلى:

* الهدف الكلى وهو "ضمان توفير حاجات السائحين والأفراد فى كل جوانب الحياة بالصورة المثلى من خلال التسهيلات الجماعية الفعالة وحفظ الصحة البيئية".

* الأهداف الجزئية وتشمل الهدف الاجتماعى الذى يعنى "خلق أفضل الظروف الاجتماعية الممكنة للسائح والسكان المحليين". كما تشمل الهدف الاقتصادى الذى يعنى "تشجيع صناعة السياحة بشكل تنافسى وفعال". وهناك أيضًا الهدف البيئى بمعنى "ضمان نوعية مريحة من المناطق السياحية الطبيعية والصناعية (اللجنة الاتحادية الاستشارية للسياحة ١٩٧٩، ص٦٠، فى جلج ١٩٨٨، ص١٣٩).

ويعد الموقف السويسرى موقفًا فريدًا فى إطار بيئة السياسة السياحية لأوروبا الغربية. لكن فى السنوات الأخيرة تقلص مستوى الدعم الحكومى فى أوروبا الغربية للسياحة الاجتماعية بسبب تقلص الإنفاق الحكومى على جوانب الرفاه، وربما يعود ذلك أيضًا إلى التصورات أن السياحة الاجتماعية تحمل ملامح الأيديولوچيات الاشتراكية.

ومما لا شك فيه أن تكفل الدولة بالسياحة كان عنصرًا رئيسيا فى التصورات حول النشاطات الترفيهية التى تبنتها الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية. ففى ظل الدول الاشتراكية "كانت السياحة الداخلية من أدوار الرفاهية والأدوار الاجتماعية التى تتولاها النقابات العمالية، بالرغم من أن منظمات ومؤسسات فردية أخرى كانت تقوم بدور مهم فى هذا الصدد" (هول دى ١٩٩١ ج، ص٤٩). وفى ظل الدول الاشتراكية السابقة كان ينظر إلى السياحة باعتبارها شكلاً من أشكال الترفيه الخلاق، وقامت بوظيفة اجتماعية اقتصادية فى الحفاظ على الصحة والحياة المناسبة للطبقات العاملة الصناعية من خلال معسكرات الشباب وأماكن قضاء الإجازات والسياحة التعليمية وتكفل نقابات العمال بالسياحة والإجازات المدعمة (هول دى ١٩٩١ د). وعلى سبيل المثال كانت الوظيفة الاجتماعية الرئيسية للسياحة فى بولندا (أوستروسكى ١٩٨٦، ١٩٨٧) وتشيكو سلوفاكيا السابقة هى "إعادة إنتاج القوى الجسمانية والعقلية للشعب العامل" (دميك وإستريدا ١٩٧١، وفى كارتر ١٩٩١أ، ص١٦١).

وفى رومانيا كان ينظر إلى السياحة باعتبارها جوهر "التنمية الثقافية المتنوعة للمجتمع الاشتراكى" (ترنوك ١٩٩١، ص٢٠٩). وكانت السياحة تحت سيطرة الدولة فى رومانيا تغاير أيضًا السياحة فى الدول الغربية الرأسمالية، فالجماعية للإنسان الاشتراكى تسود على الفردية فى السياحة فى الدول الغربية. وهكذا فإن السياحة الرومانية كانت تنطوى غالبًا على عنصر تعليمى بتشجيع العمال على فهم المشكلات العالمية والعلاقات المحتملة بين السياحة لتسلق الجبال والصحة فى الدول الشيوعية (ترنوك ١٩٩١). وبالمثل فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة (ألمانيا الشرقية) كانت السياحة تقوم بوظيفة أيديولوچية مهمة للدولة "بالتركيز الشديد على الترفيه الجماعى والإجازات فى أماكن للإقامة قدمتها جهات العمل والنقابات العمالية، وقد صممت هذه الأماكن لكى تخلق التماسك الاجتماعى والروح الجماعية، إلى جانب المزج بين وقت الترفيه والتمذهب السياسى" (ميلر ١٩٩١، ص١٤٩). إن حجم الدعم الذى تقدمه مثل هذه الدولة للسياحة كان كبيرًا، ويؤدى إلى زيادة نسبية كبيرة فى الرحلات الداخلية : "وفى ظل النظام القديم قام أكثر من نصف سكان ألمانيا الشرقية وربما ثلاثة أرباعهم، برحلة واحدة كل عامين، كل منها ما بين ١٠-١٤ يومًا" (ميلر ١٩٩١، ص١٤٩).

وبسبب ما يحدث الآن من تحول من النظام الاشتراكى للدولة إلى نظام الاقتصاد المختلط فى أوروبا الشرقية، فإن وظيفة الرفاه للسياحة فى هذه الدول تشهد انهيارًا حادا حيث تحولت الموارد المالية الشحيحة إلى الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحًا (هول دى ١٩٩١أ). وربما أدت الظروف المتغيرة فى أوروبا الشرقية أيضًا إلى تشكك الحكومات الغربية ذاتها فى الوظائف الأيديولوچية لمفهوم السياحة التابعة للدولة. بيد أن السياحة الاجتماعية يجب أن ينظر إليها فى إطار المنظور الأشمل لطبيعة حقوق الإنسان. وكما يشير هولوت (١٩٨١، ص٢١٢) فإن "السياحة الاجتماعية التى تجد مبررها فى أهدافها الفردية والجماعية، تنسجم مع وجهة النظر القائلة بأن كل الإجراءات التى يتخذها المجتمع الحديث تضمن عدالة أكثر وكرامة أفضل ومتعة أحسن لحياة جميع المواطنين".

الحكومة حامية للمصالح :

إن الدور الأخير الذى تقوم به الحكومة فى السياحة هو دور حامية المصالح. وهذا الدور، رغم أنه لا يكون فى مجال السياحة تحديداً، فقد ينطوى على مضامين كبيرة بالنسبة إلى طبيعة التنمية السياحية. إن الدفاع عن المصالح المحلية كان تقليديا الشغل الشاغل لكثير من النشاطات الحكومية لا سيما أن الحكومة تقوم بدور الموازنة بين مختلف المصالح والقيم على المستوى الوطنى أكثر من المصالح الفئوية على المستوى الضيق والتى تعد صناعة السياحة من بينها. ولا يعنى هذا بالطبع إنكار المصالح التى لا تمثل داخل بنية الحكومة. "لقد أنشئت السلطات التشريعية وغالبية أجهزة الدولة لحماية الجماعات الفئوية، ولتمثيل المصالح الرئيسية فى العملية السياساتية، ولحماية النظام الاجتماعى عبر مقومات الرفاه لعديد من قطاعات الأعمال والقطاعات الاجتماعية بصفة عامة" (دافيس وآخرون ١٩٩٣، ص٢٦) بيد أن السياسة السياحية تتطلب النظر إليها باعتبارها مسألة فى سلسلة كبيرة من السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالرفاه والبيئة. وتعكس القرارات الخاصة بالسياسات رغبة فى تلبية مصالح المستوى الحكومى المعنى بهذه القرارات، أى الحكومات الوطنية والإقليمية والولائية والمحلية، أكثر من اهتمامها بالمصالح الفئوية لصناعة السياحة.

الحكومة والسياسة السياحية :

بينت المناقشة السابقة الأساليب المختلفة التى تلتزم بها الحكومة فى السياحة وقد حدد ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص٦٤) دورين للحكومة فى صياغة السياسة السياحية: الأول هو "العمل الإيجابى المقصود الذى تقوم به الحكومة لصالح قطاع السياحة". أما الدور الثانى فهو العمل السلبى غير المقصود الذى "تقوم به الحكومة وينطوى على مضامين تتعلق بالسياحة، لكنه عمل لا يقصد به تحديداً السياحة أو التأثير على التنمية السياحية".

إن هذا التمييز بين الدورين، بالرغم من بساطته من حيث التمييز بين النواتج السياساتية، لا يشير إلى التعقيد الموجود فى السياسة السياحية أو فى طبيعة عملية صناعة السياسة السياحية.

ومن المعلوم أن تحليل السياسات "يهتم بفهم وشرح موضوع محتوى السياسة والقرارات الخاصة بها والطريقة التى يتم بها صنع هذه القرارات (باريت وفدج ١٩٨١، ص٦)، باعتبار أن السياسة العامة هى "بنية أو مستودع القيم أو السلوك التى تشتمل على التصور الحكومى" (كرول ١٩٦٩، ص٩). إن هذا التعريف للسياسة تعريف واسع بالقدر الكافى للتمييز بين المعلن والمتضمن والمتصور والمنجز فى عملية السياسة السياحية (أوشيون ١٩٧١، وفى ميتشيل ١٩٧٩، ص٢٩٥).

إن معظم التعليقات حول السياسة السياحية تعليقات توصيفية فى طبيعتها (انظر الفصل الأول). وعلى سبيل المثال دافع ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص٦٧) عن أن "المطلوب هو الاتفاق على مفهوم أن السياسة السياحية يجب أن تتضمن الأخذ فى الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والسياحة الدولية والمحلية، والاعتراف أنه بدون وجود أهداف وغايات متفق عليها فإن التخطيط الرسمى للتنمية يكون غير منسق وغير مرض". ويضيف هؤلاء الكتاب أن "الأمل فى المساهمة الإيجابية المحتملة للسياحة يرتبط بشدة بالحاجة إلى :

١ - وضع أهداف لقطاع السياحة.

٢ - صياغة سياسة لتنفيذ هذه الأهداف (ليكوريش وآخرون ١٩٩١، ص٧٠).

ومن المنظور الإدارى فإن هذه المقولات تبدو مقبولة لدى من يقرأ هذا الكتاب، ولكنها لا توضح البيئة السياسية والعملية السياساتية التى يجب الإحاطة بها لتعطى هذه المقولات فعاليتها فى واقع صنع السياسة السياحية.

ولسوء الحظ فإن المناقشات المعاصرة لتطوير السياسة السياحية، فيما عدا بعض الاستثناءات الجوهرية (مثل ريختر ١٩٨٩، وجرينوود وشاو ١٩٩٠) أخفقت فى إلقاء الضوء على الأبعاد السياسية للسياسة السياحية، وتطبيق هذه السياسات بحيث تظهر فى تطورات سياحية محددة. وقد ركزت معظم الكتابات حول السياسة السياحية

بدلاً من ذلك على المنظمات السياحية الحكومية وعلى أعمالها. بيد أن هذا التصور غير كاف لشرح طبيعة ونمط صياغة السياسة السياحية أو مردوداتها. وقد لاحظ فريدوم (١٩٧٦، ص٤٤٦-٤٤٧) فى هذا الصدد:

إن النظر إلى التنظيمات باعتبارها كليات موحدة ذات أهداف دائمة قد يعنى تجاهل ديناميات الحياة التنظيمية. وقد تؤدى هذه النظرة إلى التمويه على الأنماط المتحولة فى مصالح الجماعات التى يتكون منها التنظيم. إن بنية القوة أو السلطة هى التى تنحدر، بحيث تكون هناك جماعات محدودة وأفراد قليلون هم الذين يهتمون بشكل ما بعملية صنع سياسة معينة. ومن ثم فإن مخرجات عملية صنع السياسات يمكن أن تعكس القوى النسبية لهؤلاء المهتمين بها لدرجة أن الاستقرار فى بنية السلطة ينتج نوعًا من الاستقرار فى السياسة. وإذا ما أظهر ناتج السياسة تماسكًا وسياقًا قويا مبررًا لوصف "العقلانية"، فإن هذا يعكس قدرة جماعية معينة على السيطرة على الأحداث.

إن القول بأن صياغة السياسة السياحية على مستوى تنظيمى معين - لا يتأثر بالمصالح والقيم المختلفة - يعنى فى الوقت ذاته تجاهل أن انخراط الحكومة فى السياحة انخراط سياسى. وكما ذكر هيلد وكريجر (١٩٨٤، ص١٨) فإن "سلطة الدولة تعبر فى آن واحد عن المقاصد والأغراض الخاصة بالحكومة وموظفى الدولة (وهؤلاء قد يتصرفون بشكل مختلف) وعن المعايير التى توضع من خلال السياق المؤسسى لعلاقات الدولة - المجتمع". وهكذا يناقش القسم التالى طبيعة تحليل السياسة السياحية، ويميز بعض العناصر الرئيسية التى تحدد اتجاه التطور السياسى وصياغة السياسة السياحية.

تحليل السياسة السياحية :

تعتبر السياسة العامة موضوعًا صعبًا إلى حد ما من حيث إخضاعها للبحث بسبب تعقدها، "وبصفة خاصة بسبب الطبيعة الزمنية لعمليتها، وتعدد المشاركين فيها

وتدبيراتها وطبيعتها الطارئة وتأثيراتها النظرية" (جرينبرج وآخرون ١٩٧٧، ص١٥٣٢). وقد لاحظ لايدن وشبمان وكرول (١٩٦٩، ص١٥٦-١٥٧):

«إجمالاً فإن الافتراض الواقعي المطبَّق هو أن القرار العام مزيج من المساهمات المتنوعة - من بينها المواقف العامة - التي تقدم المادة اللازمة لشبكة التفاعلات الاجتماعية. ونادراً ما يظهر مجرى التفاعلات بنية دائمة لا تتغير، بل إنه عوضًا عن ذلك ينمو ويتطور ويتغير من حيث الشكل والتركيب بمرور الوقت. إن أحد المبررات الرئيسية التي تفسر لماذا تبدو عملية السياسة العامة وكأنها لغز غامض لكثير من الناس، هو تلك السيولة، أو هذا الرفض للبقاء داخل حدود الأبنية المؤسسية المصممة للتعامل مع القضايا العامة».

وهذا الموقف أدى إلى ظهور بنية نظرية عريضة ومختلفة ، وهذا مما دفع جينكنز (١٩٧٨، ص٩) إلى القول بأن "دراسة السياسات أصبحت حقلاً للعلوم المتداخلة، ومهما كانت شعبية هذا الحقل، فإن دراسته لم تؤد إلى قدر كبير من التماسك النظري، وقد تختلف التفسيرات بشدة اعتماداً على أصالة المحلل". وإن وجود نماذج مختلفة لتفسير الأحداث ذاتها يؤدي بالتالي إلى نتائج مختلفة في حالات كثيرة (أليسون ١٩٧١، وفيجانس ١٩٧٩).

إن معظم الإشارات إلى صنع السياسة أو القرار في الأدبيات السياحية يتجه إلى استخدام نموذج وصفي يوضح كيفية صنع القرار السياحي والسياسة السياحية طبقًا لمعايير متخذة سلفًا (على سبيل المثال: سسا ١٩٧٦، ميرفي ١٩٨٥، جن ١٩٨٨ . انظر الفصل الأول). ويفترض المدخل الوصفي العقلاني وجود ثنائية بين عملية صنع السياسة والإدارة ووجود "الإنسان الاقتصادي" (هكذا) بحيث يمكن للأفراد "تحديد الأهداف والقيم والغايات وترتيبها"، كما يمكنهم باستمرار الاختيار بينها بعد جمع المعلومات الضرورية وتقييمها بشكل منهجي (ميتشل ١٩٧٩، ص٢٩٦). إن هذا المنهج "العلمي" أو "العقلاني" في تحليل السياسات والإدارة يتركز حول هدفين : "الكشف عن ماذا تستطيع الحكومة أن تفعله بدقة ونجاح"، و"كيف يمكنها أن تقوم بهذه الأمور بأكبر كفاءة ممكنة وبأقل التكاليف من حيث المال أو من حيث الطاقة".

(ويلسون ١٩٤١، ص٤٨١). إن المناهج الوصفية أو العقلانية فى تحليل السياسة السياحية قد تكون مجدية فى تمييز بعض سمات السلوك البشرى، بالرغم من أنها لا تستطيع تفسير العمق والتعقيد الموجودين فى عملية صنع السياسة. وتصلح النماذج الوصفية كمرشد للكشف عن مثل معينة. ومهما يكن فإن هذه المثل لا يمكن الوصول إليها بدون فهم ما يحدث فعليا فى صياغة السياسة السياحية وتنفيذها.

إن النماذج الوصفية لصنع السياسة من خلال تركيزها على عملية صنع السياسة، تمثل رفضًا للثنائية العقلانية "السياسة/ الإدارة" التى تتسم بها المناهج الوصفية لتحليل السياسات "بدون عملية يكون مجرى النموذج العقلانى ساكنًا، وبدون عملية لا يكون هناك اهتمام بالسمة المعقدة وغير اليقينية للعلاقات، وبدون عملية لا نستطيع ببساطة أن ندرك كيف يمكن لعنصر واحد أن يتحول بشكل غامض إلى عنصر آخر" (منز ١٩٧٥، ص٦٤٩-٦٥٠). وبالمثل يرى جينكنز (١٩٧٨، ص١٦) أنه "بالنسبة إلى كثيرين تعد العملية بؤرة تركيز رئيسية، إن لم تكن البؤرة الوحيدة، إلى درجة أن الكثيرين يدافعون عن أن الإدراك المفهومى لعملية السياسة أمر جوهرى فى أى تحليل للسياسة العامة". وهكذا فإن التحليل الوصفى للسياسة السياحية يعنى:

"أنه لكى يتم شرح كيفية بقاء السياسة وكيفية تغيرها يجب الكشف عن الظروف الاجتماعية السياسية التى يعمل فى ظلها النظام السياسى، وفحص مدى انعكاس التأثيرات الخارجية على مخرجات السياسة. ومن ثم فإن المهمة الرئيسية لمحلل السياسة هى الكشف عن الروابط بين البيئة والنظام السياسى ونواتج السياسة وتأثيراتها" (جينكنز ١٩٧٨، ص٢٦-٢٧). "ويشتمل صنع السياسة على نمط من العمل فترة من الزمن، ويشتمل على عديد من القرارات (أندرسون ١٩٧٥، ص١٠). وهناك اعتبار كبير فى عملية السياسة لنموذج المدخلات - المخرجات المستقى من كتابات إيستون (١٩٥٧، ١٩٦٥). ويركز منهج إيستون على الديناميات والعمليات الخاصة بنظام سياسى والتى تدور فى محيطه السياسى (شكل ٢/١). ويميز النموذج بين :

١ - المطالب السياسية وهى المطالبة بالقيام بعمل ينبع من داخل النظام السياسى ومن خارجه.

٢ – القرارات السياسية، وهى قرارات سلطوية أكثر منها قرارات روتينية تتخذها السلطات السياسية.

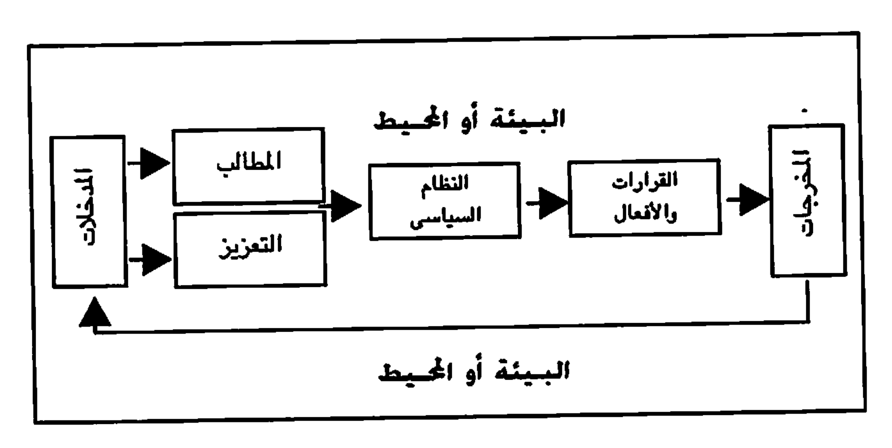
٣ – المخرجات السياسية التى تعنى ما يفعله النظام. وبالتالى فإنه فى حين أن السلع والخدمات (مثل السياحة) هى أكثر المخرجات الملموسة، فإن المفهوم لا يقتصر على ذلك.

٤ – النواتج السياسية (أو الآثار) وتعنى النتائج المقصودة أو غير المقصودة التى يتمخض عنها الفعل، أو عدم الفعل، السياسى.

إن هذه المكونات الأربعة لعملية صنع السياسة، المتعلقة بقضايا سياسات سياحية محددة، موضحة فى الشكل ٢/٢ .

الشكل ٢/١

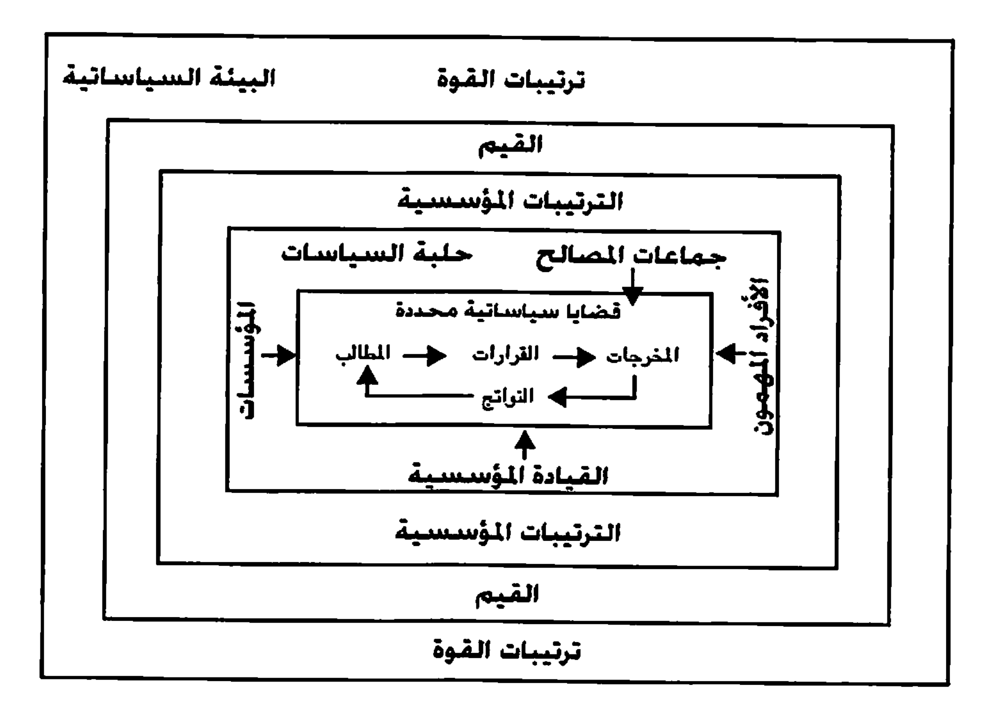
النموذج المبسط للنظام السياسى عند إيستون



المصدر: إيستون ١٩٦٥، ص٣٢ . أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة شيكاغو .

الشكل ٢/٢

عناصر فى عملية صنع السياسة السياحية



ويجب أن يوضع كل تطوير لسياسة ما داخل إطار البيئة السياسية التى يتم فى إطارها التفاعل والتنافس بين جماعات المصالح (مثل الجمعيات الصناعية، وجماعات الحماية والجماعات المجتمعية) والمؤسسات (الإدارات والأجهزة الحكومية المسئولة عن السياحة) والشخصيات المهمة (مثل ممثلى الصناعة الرئيسيين) والقيادة المؤسسية (مثل الوزراء المسئولين عن ملف السياحة وكبار موظفى الإدارات الحكومية). إن التنافس بين هذه الجماعات والتفاعل بينها يجرى من أجل تقرير الخيارات الخاصة بالسياسة السياحية. ولكن إلقاء الضوء على الأهداف التنافسية للفاعلين داخل عملية صنع السياسة يقتضى الاعتراف بوجود البيئة الأوسع التى تحدث فيها عملية صنع السياسة والتى تشمل الترتيبات المؤسسية والترتيبات القيمية والسلطوية.

وكما ذكر فى الفصل الأول أنه عند اختيار سياسات سياحية معينة، فإن صانعى القرارات يختارون أيضًا بين مجموعات مختلفة من القيم. وهكذا فإن الأجهزة الحكومية التى تقوم بمهمة تنظيم وتقرير طبيعة التنمية السياحية تدخل فى عملية الاختيار القيمى.

إن القيم هى "غايات وأهداف ومصالح ومعتقدات وأخلاقيات وتحيزات ومواقف وتقاليد ومثل وأغراض تتغير وفقًا للتصور البشرى وبمضى الوقت، ولها تأثير كبير فى الصراعات على السلطة المتعلقة بالسياسة (هننج ١٩٧٤، ص١٥) وأصبحت ذات شأن متزايد فى دراسة التنمية السياحية، لا سيما التنمية السياحية المستدامة والمناسبة (مثل ريختر ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩١، وبراموبل ولين ١٩٩٣). وتركز معظم السياسات السياحية على فوائد السياحة فقط أكثر من تركيزها على الآثار السلبية التى تحدثها. وكما لاحظ شاو وجرينوود ووليامز (١٩٨٨، ص١٧٢) فى الحالة البريطانية "ما يتردد دائمًا عن أن السياسة الحكومية تجاه السياحة فى المملكة المتحدة غير واضحة، بمعنى أنه لا يوجد سوى قليل من السياسة الرسمية القائمة حاليًا يؤكد أن السياحة "شىء حسن". بيد أن "هناك حاجة إلى عدم النظر إلى السياحة فى حد ذاتها بل النظر إلى تكاليف تنميتها، وإلى الإستراتيچيات البديلة التى يمكن أن تسعى إليها منطقة ما أو مجتمع معين" (ويليامز وشاو ١٩٨٨ب، ص٢٣٨). ولكى يمكن تقييم اختيار البدائل المحتملة للتنمية السياحية، فإنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالترتيبات السلطوية التى تقرر اختيار السياسة.

إن تقدير الفاعلين ومنظومة القيود التى يصطدمون بها مسألة جوهرية لفهم سلوك التنظيمات السياحية وأدائها. ويقول كروزير (١٩٦٤، ص١٠٧) بأن "سلوك الناس والجماعات ومواقفهم داخل أى منظمة لا يمكن تفسيره بدون الرجوع إلى العلاقات السلطوية القائمة بينهم". وبالمثل قال كرنسون (١٩٧١، ص١٥٦-١٥٧) "للقضايا السياسية وجه تنظيمى". ومن ثم فإن محاولات الربط بين مادة السياسة السياحية وعملية صنع السياسة السياحية "تقتضى تبنى أساليب تحليلية تدمج التحليل النظمى فى تحليل السياسات". (جينكنز ١٩٧٨، ص٤٧). وهكذا فإن دراسة الترتيبات السلطوية تعد جزءًا حيويا فى تحليل السياسة السياحية، لأن السلطة تحكم التفاعل بين الأفراد

والمنظمات والأجهزة المؤثرة، أو التى تحاول التأثير، فى صياغة السياسة السياحية وأسلوب تنفيذها. وفى حالة السياسة السياحية البريطانية مثلاً فإن "جدول الأعمال الخاص بالسياحة يكون محجوبًا إلى حد بعيد، بمعنى أنه يعد على مستوى حكومى فرعى وينفذ من خلال عمليات للقطاع الخاص منفصلة تمامًا عن هذه الأبنية الحكومية" (شاو وجرينوود وويليامز ١٩٨٨، ص١٧٤). والمرء مجبر على الاعتراف بأنه فى غمار وضع السياسة السياحية فإن قضايا معينة يمكن أن تكبت وأن مصالح معينة قد يتم تجاهلها، أو أن العلاقات بين الأفراد والأجهزة قد تتغير أو أن عدم العمل يصبح أمرًا معتادًا (نوزيك ١٩٧٢).

إن طبيعة التشتت فى صناعة السياحة تجعل من الصعب تشكيل جماعة ضغط قوية لتشجيع الحكومة على صياغة سياسات لصالح الصناعة (وانهيل ١٩٨٧). ففى أستراليا والولايات المتحدة - كما سنرى فيما بعد - استطاعت جماعات الضغط القوية نسبيا فى الصناعة أن تنمى تأثيرًا معقولاً على السياسة الحكومية. ولكن فى حالة السياحة فى تايلاند مثلاً فإن الطبيعة المشتتة لصناعة السياحة قللت من قدرتها على الضغط على الحكومة لتوزيع الموارد مقارنة بالجماعات الصناعية الأخرى. وحسب ما يرى إليوت (١٩٨٧، ص٢٢٥) فإن "السياحة لا تمتلك سلطة مثل سلطة الجماعات العسكرية أو الزراعية المنظمة بحيث تشكل خطورة على الحكومات أو على طموحات السياسيين. إن تأثيرها محدود لأنها ليست صناعة كبيرة من حيث عدد الناس المنخرطين فيها، وليست منظمة جيدًا، ولا تشكل جماعة ضغط مؤثرة". وفى الواقع فإن الدوافع الاقتصادية، لا الأساس السلطوى الأصيل للسياحة، هى التى دفعت الحكومة التايلاندية للاقتناع بالسياحة كأداة للتنمية الاقتصادية.

إن من طبيعة الحكومات الاستجابة للضغوط القوية. ولا تمتلك السياحة مثل هذه القوة، ولذلك لا يقدم لها سوى الحد الأدنى من الدعم الفعلى، وغالبًا ما تخضع للتجاهل. ولكن الآن بسبب الضغوط الاقتصادية الحادة أصبح دور الحكومة التايلاندية ومدخلها أكثر دينامية واستجابة (إليوت ١٩٨٧، ص٢٢٥).

المصالح والسلطة والتنمية السياحية :

هناك مؤشـر على الدور الذى تلعبه السلطة فى التنمية السياحية قدمته دراسة عن السياحة الترفيهية فى ثلاثة مجتمعات ساحلية فى نورث كارولينا بالولايات المتحدة (فى جزر باث وأورينتال وهاركرز). وقد فحص بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٠٣) الفرضية القائلة بأن "معدل النمو (الحجم والسرعة) ومقدار انغماس المجتمع ورقابته (أو سلطته) على التغيير، تؤثر فى مقدار وطريقة توزيع التكاليف والمردودات المرتبطة بالسياحة وتوسعها". وتعرف السلطة بأنها تشتمل على ملكية الأرض والمورد المالى وطاقة السكان المحليين، وعلاقة التقاليد المحلية بمشروعات التنمية السياحية. وقد طور المؤلفان نموذجًا للتنمية السياحية من دراسة التنمية السياحية فى المجتمعات الثلاثة، وهذا النموذج ربط معدلات النمو بتوزيع السلطة والعوائد التى يحققها كل مجتمع من المجتمعات الثلاثة (جدول ٢/٢). ويرى بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٢١) أن العامل الحاسم فى تقرير التأثير الإيجابى أو السلبى للتنمية السياحية على المجتمع المستقبل كان هو مصدر السلطة المنظمة. "وهذا يعنى ما إذا كان المجتمع المستقبل يمتلك القدرة على الوصول إلى هذه القوة أو السلطة". وعلى سبيل المثال: ففى حالة مدينة أورينتال تشير الدراسة إلى أن تأثير القادمين الجدد على الخطوط التقليدية للسلطة يمكن أن يُحدث شعورًا من الاستياء تجاه التنمية السياحية. وهذه النتيجة مهمة لأنها تلقى الضوء على الحاجة إلى مخططين للسياحة يأخذون فى اعتبارهم توزيع السلطة بين سلسلة من المصالح المعنية بعملية التنمية السياحية.

وإذا كان من الصعب إلى حد ما أن تقرر الدراسات السياحية المجتمعية العوامل التى تؤدى إلى نماذج معينة للتنمية السياحية، فقد ظهرت فى السنوات الأخيرة إجراءات معلنة لتشكيل السياسة السياحية فى الدول الغربية، مع إنشاء لجان أو بعثات لتقصى المعلومات (كرايك ١٩٩٠). وهذا قد يؤدى إلى تقديم رؤى قيمة لطبيعة عملية صنع السياسة والقوة النسبية للمشاركين من جماعات المصالح فى هذه العملية.

فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ قامت لجنة مساعدة الصناعات الأسترالية بإجراء استقصاء عن السفر والسياحة فى أستراليا. وقد "دعيت هيئات فرعية شعبية لتقديم

النصح للجنة حول مظاهر الصناعة وحول سياقها القومى. ولسوء الحظ فإن قليلاً من هذا المدخل كان واضحًا فى التقرير النهائى" (كرايك ١٩٩٠). فقد تلقت اللجنة (١٩٨٩) عددًا كبيرًا من الردود تخص صناعة السياحة الأسترالية مع الإشارة بصفة خاصة إلى الآثار البيئية والاجتماعية للسياحة فضلاً عن عدد من ردود الهيئات الصناعية الأخرى (جدول ٣/٢).

ولكن فى مثال تقليدى عن الزبائن، كانت نتائج التقرير متشابهة بدرجة كبيرة بالنسبة إلى المشاركين فى الفحص من الإدارات الحكومية والجمعيات الصناعية، والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى تعد الجهاز الأعلى للصناعة. وقد أظهرت هذه الأخيرة أنها ذات تأثير جوهرى. وأن حجم مذهب "الزبائنية" والوزن السياسى الواضح لقطاعات صناعة السياحة يمكن فهمهما من خلال التغيرات التى حدثت بين مسودة التقرير والتقرير النهائى الذى أعلن. وطبقًا لما ذكره كرايك (١٩٩٠):

إن التوصيات فى مسودة التقرير المتعلقة بالأسئلة حول حوافز الصناعة والشروط الضريبية ومبدأ "مدفوعات المستخدم" تم تعديلها أو التخلى عنها بدرجة كبيرة فى التقرير النهائى. إن أكبر تغيير كامل كان يتعلق بمستقبل اللجنة الأسترالية للسياحة وجهاز الترويج الممول فيدراليا. وبينما أوصت مسودة التقرير بأن التمويل يجب أن يستكمل دورته فى خمس سنوات، وأن يتملك القطاع الخاص عملية الترويج على المستوى الوطنى، فإن التقرير النهائى اقتبس حرفيا توصيات إحدى هيئات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى أوصت بأن يستمر التمويل على أن تتم إعادة النظر فيه فى خلال خمس سنوات.

الجدول ٢/٢

نموذج للتنمية السياحية

معدل التغير	أساس القوة	التكاليف والمردودات
نمو سريع	● مباني غرف النوم ● المقيمون في الصيف ● التجارة التخصصية (ماعدا التمويل)	● التغير السريع في قواعد السلوك المحلية . ● بنية جديدة للقوة والاقتصاد
نمو بطيء	● تطورات فردية ● ملكية محلية ● تجارة محلية متوسعة (تمويل محلي)	● تغير بطيء في قواعد السلوك. ● بنية قوة مستقرة ● اقتصاد محلي متوسع
تنمية طارئة	● عبور ● أصحاب عطلات نهاية الأسبوع ● المستثمرون الموسميون (التمويل المحلي)	● قواعد مستقرة للسلوك ● قابلية التحرك الفردي داخل بنية القوة والاقتصاد ● تغير شامل محدود في الاقتصاد المحلي

المصدر: بيك وليبي ١٩٨٩، ص٢٠٤ . أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة بنسلفانيا.

إن المدى الذي استطاعت فيه اللجنة المساعدة للصناعات أن تلبي احتياجات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، اتضح بجلاء في تغير نغمة السير فرانك مور، رئيس الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، تجاه الاستقصاء. ففي بداية الاستقصاء شجبه باعتباره "أضحوكة للخزانة العامة" ترغب من خلالها في فرض ضرائب أكثر على صناعة السياحة. "وبعد التقرير النهائي أعلن أن صناعة السياحة رحبت باهتمام اللجنة المساعدة للصناعات لأن ذلك كان أمرًا طبيعيا ولا يقوم على أفكار متصورة سلفًا". وقال بأن اللجنة المساعدة للصناعات "متزنة" و"بعيدة كلية عن المصلحة الذاتية" ولها "رؤية متوازنة عن الصناعة" (كرايك ١٩٩٠).

الجدول ٢/٣

تصنيف الهيئات فى استطلاع اللجنة المساعدة للصناعات حول السفر والسياحة

منشأ الهيئة	عدد المستجيبين	عدد المستطلعين
الحكومة :		
فيدرالية	٢٤	٤٦
ولائية	١٥	٢٤
محلية/ إقليمية	٨	١١
آخرون	٣	٥
المجموع الفرعى	٥٠	٨٦
القطاع الخاص :		
جماعات القمة	١٨	٤٠
الجمعيات الإقليمية	١٢	١٥
النقل والسفر	٢١	٣٣
الإقامة	١٦	١٦
آخرون	٣٠	٣٤
المجموع الفرعى	٩٧	١٣٨
هيئات شعبية :		
جماعات الحماية	١٥	٢٤
جماعات مجتمعية	٧	٨
مؤسسات تعليمية	٩	١١
اتحادات	٤	٤
أفراد	٣٥	٣٦
المجموع الفرعى	٧٠	٨٣
المجموع الكلى	٢١٧	٢٩٧

المصدر : اللجنة المساعدة للصناعات ١٩٨٩، ص ب١-ب ٥ .

إن التنازع بين جماعات المصالح فى صياغة السياسة السياحية يتجلى بوضوح فى هذه الحالة فى الاهتمامات حول المشكلات الاجتماعية والبيئية. وقد استحوذت المشكلات الاجتماعية على صفحتين من المناقشات فى التقرير النهائى. بينما خصص لمشكلة البيئة الفصل قبل الأخير. وبالرغم من ذلك، فقد فحص التقرير هذه المشكلات بتجرد من ناحية استخدام الأرض، والمنتفعين المتنافسين والمنافع، وإن كان قد فشل فى التعامل بالقدر الكافى مع العوامل غير الاقتصادية. أما القضايا الاجتماعية والبيئية بعيدة المدى فقد تم تجاهلها تقريباً فى التقرير النهائى. وطبقًا لكرايك (١٩٩٠) فإن "الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تنظر إلى هذا التقرير باعتباره "إنجيل الصناعة"، فى حين يرى آخرون أنه كتاب أزرق يعزز المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصالح العامة". وبعبارات ذات صلة بالمناقشة السابقة للعلاقة بين السياسات والقيم تستخلص كرايك "أنه لوقت مناسب أن تعاد سلة العوامل الثقافية والبيئية الثقيلة للغاية إلى مكان المركز فى عملية تحليل السياسات، وليس من الملائم أن تبقى هذه العوامل خارج التفكير الإنسانى".

وهناك مثال آخر يتعلق بأهمية دراسة صياغة السياسة السياحية فى إطار السلطة والقيم والترتيبات المؤسسية والمصالح التى نوقشت من قبل حيث أشارت دراسة هايز (١٩٨١) إلى تأثير المؤتمر الحزبى للسفر والسياحة فى الولايات المتحدة فى السياسة السياحية الوطنية الأمريكية. فقد أقام المؤتمر شبكة لتلقى المعلومات عن صناعة السياحة والمفاوضات السياسية وصيغة التسويات فى صنع القرار التشريعى. كما تولى أيضًا العمل كآلية للصناعة للتأثير على السياسات التى تؤثر فى مصالحه. واستخلص هايز (١٩٨١، ص١٣٢) أن المؤتمر "الذى يضم أكثر من ٢٥٠ عضواً يعد أكبر جماعة غير رسمية فى مجلس النواب، ويتمتع المؤتمر بقاعدة واسعة من الدعم، ويمتد "نطاق تأثيره" فى عديد من الاتجاهات".

إن تأثير المؤتمر يتركز فى اتجاهين رئيسيين : الأول هو العلاقات الراسخة مع الفاعلين المؤسسين مثل اللجنة البرلمانية الفرعية للنقل والتجارة ووزارة النقل. أما الاتجاه الثانى الذى يتركز فيه تأثير المؤتمر فيتمثل فى أنه حقق نجاحًا فى تمرير التشريعات ذات العلاقة، مثل السياسة السياحية الوطنية، كما أحبط التشريعات التى

تضر بمصالح صناعة السياحة، مثل مشروع ترشيد توزيع الجازولين. وفى كلتا الحالتين عمل المؤتمر على تعزيز مصالح قطاعات صناعة السياحة من خلال نشاطاته البرلمانية (هايز ١٩٨١).

ويخضع المؤتمر أيضًا للضغط من جانب المصالح السياحية للقطاع الخاص. إن حجم تأثير الصناعة كبير. ويذكر أيرى (١٩٨٤؛ ص٢٧١) فى هذا الصدد أن "معظم شركات الطيران وشركات الفنادق ومشغلى الحافلات وغيرها تحتفظ بممثلين دائمين فى واشنطن. وفضلاً عن ذلك كان هناك عام ١٩٨١ مكاتب فى العاصمة لحوالى ٢٢ جمعية تجارية ذات صلة بالسفر. وكان لسبع شركات منها مكاتب علاقات حكومية تتمركز فى واشنطن. ومن بين هذه الشركات ١١ شركة كانت ممثلة بحكم القانون من خلال مؤسسات للعلاقات العامة". وأكثر من ذلك ترجم النفوذ السياسى لصناعة السياحة على أعضاء الكونجرس والحكومة فى شكل صناديق مالية سياسية. "ففى انتخابات ١٩٨٠/٧٩ أنفقت ٦٢ لجنة للعمل السياسى لصناعة السفر أكثر من ١,٥ مليون دولار على المرشحين (أيرى ١٩٨٤، ص٢٧١).

إن الأمثلة الثلاثة المشار إليها لصنع السياسة السياحية أمثلة مفيدة كحالات دراسية للأسلوب الذى تصنع به فعليا القرارات الخاصة بالسياسة السياحية أو التنمية السياحية. وبالرغم من ذلك فإنها أمثلة نادرة فى دراسة السياحة. وكما ذكرنا فى الفصل الأول فإن القرارات المناسبة للسياسة السياحية تعتمد على معرفة كيفية صنع هذه القرارات فى السياسة الواقعية، وكيفية تطبيقها بالتالى. وهكذا يصبح أمرًا حيويا، إذا ما أريد لدارسى السياحة أن يسهموا فى إجراء تحسينات على عملية صنع السياسة السياحيه، القيام بمزيد من الدراسات لإلقاء الضوء على كيفية صنع السياسات، وتوضيح المصالح التى تخدمها هذه السياسات.

السياحة والدولة والسياسة السياحية :

لقد أصبحت السياحة الآن نشاطًا مهما وشائعًا ويجب على الحكومات ألا تتجاهله. إن أى حكومة تقر بقدر من المسئولية تجاه نمط ومجال النشاط الاقتصادى

لدولتها يجب أن تكون واعية بظهور "مجتمع ما بعد الصناعى" أو "اقتصاد الخدمات" ومن أجل الحاجة إلى مواجهة التحديات الجديدة لهذه التغيرات (هجز ١٩٨٤، ص١٩).

وقد قدم هذا الفصل نظرة عامة على العلاقة بين الدولة والسياحة، والأنماط المختلفة من الانخراط الحكومى فى مجال السياحة، وطبيعة صنع السياسة السياحية. وقد أشرنا إلى أن مؤسسات الدولة هى الإطار الذى تعمل فيه السياحة. ولسوء الحظ فإن نشاطات الدولة ودورها تم تجاهله فى معظم البحوث السياحية المعاصرة، بالرغم من أن دراسات حديثة بدأت فى إصلاح هذا الموقف. (مثل: برامهام وآخرون ١٩٨٩ أ؛ أرى ١٩٩٠أ، وبريتون ١٩٩١، ورووش ١٩٩٢). وبدأ يعطى اهتمامًا أكبر لدور الحكومة فى السياحة. وبرغم ذلك فإن هناك ندرة نسبية فى مادة دراسة الحالات (انظر ويليامز وشاو ١٩٨٨أ؛ ريختر ١٩٨٩؛ هول دى ١٩٩١؛ بيرس ١٩٩٢). وهكذا فإن معظم المناقشات لصنع السياسة السياحية تميل إلى التركيز على ما يجب أن تقوم به الحكومة بدلاً من بحث الأسلوب الذى تصنع به القرارات بالفعل. وبالرغم من بعض الجدوى فى الدراسات الوصفية للسياسات، فإنها لم تلق الضوء على الأبعاد السياسية للسياحة، ولم تطرح الأسئلة الجوهرية عن تلك المصالح والقيم التى تخدمها سياسات موضوعة معينة.

ولا ريب فى أن صنع السياسة السياحية ظاهرة معقدة، ولكن هذا يجب ألا يروع دارسى السياحة من دراستها. وفى الواقع فإنه من الضرورى أن يتم تحليل صنع السياسات فى جانبه الواقعى إذا ما أريد إدخال تحسينات فى إدارة السياحة وتخطيطها، وإذا ما أريد تشجيع ظهور أنماط راسخة وملائمة للسياحة. إن محللى السياحة يجب أن يرغموا على الاعتراف "بمسائل النظرية السياسية والقيم السياسية" التى "تستند إليها بشكل واضح أو ضمنى، قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص٤٩-٥٠). ويلاحظ أن الأطر التحليلية المختلفة تنطوى على مواطن قوة ومواطن ضعف متنوعة، والمحلل يختار بين المداخل النظرية لكى يواجه مشكلات السياسة. بيد أنه بالتركيز على العناصر الجوهرية فى عملية صنع السياسة السياحية، مثل الترتيبات المؤسسية والسلطة والفاعلين والمصالح والقيم، يصبح بالإمكان تحسين فهمنا الضعيف الحالى لصياغة وتنفيذ السياسة السياحية ومختلف نشاطات الدولة فى التنمية السياحية.

الفصل الثالث

سياسة السياحة الدولية والعلاقات الدولية

السياحة الدولية ظاهرة سياسية، طالما وجب على الدولة الانخراط فى علاقات دولية، وإنفاق مبالغ كبيرة من رءوس الأموال والتخطيط على نطاق واسع (كريك ١٩٨٩، ص٣٢٠).

مقدمة – السياحة الدولية والعلاقات الدولية :

إن السياحة بسبب طبيعتها الدولية المتنامية لا يمكن فصلها عن حقل العلاقات الدولية. فالسياحة جانب من جوانب السياسة الخارجية بقدر ما هى نشاط تجارى، حيث تشكل البنية التحتية للسياحة العالمية مكونًا مهما فى العلاقات الدولية. (مولانا وسميث ١٩٩٠). "إن قبول زائرين أجانب وتسهيل سفرهم داخل حدود دولة ما عمل سياسى. وهذا العمل لابد أن يكون له تأثير أيضًا – إلى حد ما – فى السياسة المحلية (إدجل ١٩٧٨، ص١٧١). إن فهم العلاقات السياسية بين الدول، وسياسات الدول تجاه انتقال المواطنين الأجانب إلى داخل الدولة أو إلى خارجها، أمر ضرورى لفهم السياحة المعاصرة. وقد لاحظ أرى (١٩٩٠أ، ص٤٨) أن "عالمية السياحة تعنى أنه لا يمكن شرح أنماط السياحة فى أى مجتمع محدد بدون تحليل التطورات التى تجرى فى الدول الأخرى".

إن تشجيع تدفق الرحلات بين الدول قد يكون دليلاً على علاقات سياسية إيجابية. وعلى سبيل المثال كان يتم تشجيع السفر بين الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا

الشرقية لتعزيز مفاهيم التضامن الشيوعى. وبالعكس قد يوقف تدفق الرحلات بين الدول إذا كانت العلاقات السياسية ضعيفة. وعلى سبيل المثال، تم منع الأمريكيين منذ أوائل الستينيات من السفر فى رحلات مباشرة إلى كوبا، كما حدث انهيار مأساوى فى سفر الأمريكيين إلى الاتحاد السوفييتى فى أعقاب غزو أفغانستان، وإسقاط طائرة كال ٧٠٠ بالمقاتلات السوفييتية. إن القيود على تدفق الرحلات قد تفرض عمداً لخدمة أهداف سياسية بعيدة.

ربما تكون السياحة سلاحاً غير خطير نسبيا تصب بها الدول العظمى سخطها على بعضها البعض، ولكن حان الوقت الذى أصبحت القيود التجارية على السفر التى تفرضها دولة ما وكأنها بالفعل عمل من أعمال الحرب ضد دولة صغيرة تعتمد بشكل كبير على تجارة السياحة. وفى بعض المناطق الجغرافية، مثل الكاريبى، يعتبر هذا الأمر واقعاً بالفعل. فدول مثل كوبا وجامايكا (فى ظل مانلى) ونيكاراجوا وحتى جرينادا، اكتشفت أن حكومة الولايات المتحدة تمتلك ضغوطاً كثيرة على صناعة السياحة. أضف إلى ذلك القوة الضاربة لصناعة السفر فى الولايات المتحدة، خاصة فى مجالات خطوط الطيران والفنادق. وتكون النتيجة بالنسبة إلى المقاصد الصغيرة تحالفاً مرعباً (ريختر ١٩٨٤، ص٦١٤).

إن تدفق الرحلات بين الدول قد يشجع على الاعتماد الاقتصادى المتبادل. ولكن من ناحية أخرى فإن التدفق غير المتساوى للسائحين من الدول المتقدمة إلى مناطق العالم الثالث يواجه انتقادات لأنه يخلق الاعتماد الاقتصادى (بريتون ١٩٨٢ب) بيد أنه من وجهة نظر الدولة المصدرة للسياحة فإن هذا الاعتماد قد يكون مفيداً سياسيا، حيث قد يخلق ظروفاً للتأثير فى السياسة الخارجية للدولة المستقبلة (إدجل ١٩٧٨، فرانسيسكو ١٩٨٣). وقد وضع ماثيوس (١٩٧٨، ص٧٩) الجدل حول هذا النوع من الاعتماد بالشكل التالى (انظر أيضا الفصل الخامس): إن الامتزاج بين السياسات الخارجية للحكومات الغربية وشركاتها أدى إلى شكوك فى الدول النامية بأن لشركات السياحة دوافع خفية. إن الربح هو الهدف الظاهر للشركة، وتمارس التأثيرات السياسية من خلال هذه الشركات بواسطة الحكومات الأم مما يسبب مخاوف من أن السياحة أصبحت وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على الدول المضيفة. هذا

التأثير يفسر غالبًا على أنه تأثير مباشر، وهذا يعنى أن دبلوماسية الدولة الاستعمارية فى الدول المضيفة تركز كثيرًا على رخاء مشروعات أعمالها فى هذه الدول.

وفى حين أن الاهتمامات بشأن الاعتماد قد تؤدى إلى منازعات بين الدول، فإن السياحة ينظر إليها أيضا باعتبارها آلية لتحقيق انسجام عالمى أفضل، وأنها تعمل كقوة للسلام. إن المنطق الكامن فى ذلك هو أنه كلما زاد الاتصال بين الدول والثقافات، زاد مستوى التفاهم الدولى. وقد يجادل البعض فى أن مثل هذا الموقف لم يتم تحقيقه فى مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة. بيد أن السياحة قد تستخدم كآلية لتعزيز منظومات معينة من هذه الأفكار والمعتقدات.

وبالرغم من وجود عدد من المنظمات السياحية الدولية، وأشهر هذه المنظمات هى منظمة السياحة العالمية الموجودة فى مدريد بإسبانيا، فإن هناك "منظمات قليلة ذات صبغة دولية للخدمات السياحية" (ويليامز وشاو، ١٩٨٨ ب، ص٢٣١) فيما عدا مجال الطيران الجوى. ولم تحظ السياحة سوى باهتمام قليل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بالرغم من الاتفاق على أن تحرير مجال الخدمات أو "لبرلتها" فى البيان الختامى عام ١٩٩٣ لجولة أورجواى سيعطى بعض الدفعات للسياحة.

وللسياحة الدولية مكون أيديولوچى متميز أيضًا. وعلى سبيل المثال فإن اهتمام الاتحاد الأوروبى بالسياحة لم يكن بسبب إمكانيات السياحة بالنسبة إلى الاقتصاد والعمالة فحسب، بل بسبب النظرة إلى السياحة باعتبارها وسيلة لتعزيز عملية التوحيد الأوروبية أيضًا (أيرى ١٩٨٣، ولى ١٩٨٧، وبيرس ١٩٨٨، ولوكريش ١٩٩١، وكيرنى ١٩٩٢). وبالمثل تعد السياحة عنصرًا مهمًا فى اندماج شرق أوروبا مع المجموعة الأوروبية وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية (هول دى ١٩٩١ب).

وقد يكون للأيديولوچية تأثير كبير على السفر الدولى. فكثير من الدول الاشتراكية سابقًا فى أوروبا الشرقية وضعت قيودًا على السفر سواء داخل الدولة، أو إلى الدول الغربية بصفة خاصة خوفًا من الاحتواء الأيديولوچى. وعلى سبيل المثال كانت هناك قيود كثيرة على سفر البولنديين إلى تشيكو سلوفاكيا أثناء مرحلة " التضامن " فى أوائل الثمانينيات خشية قيامهم بنشر كثير من أفكار نقابة التضامن داخل الدولة

التشيكية (كارتر ١٩٩١أ). وقد علق فورستو (١٩٨١، ص٢٤١) على السفر فى أوروبا الشرقية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات بأن "الحدود الأيديولوچية تشبه الغشاء شبه النافذ، فهى تسمح بالانتشار من جانب واحد ولكن ليس من الجانب الآخر". ولكن مع اختفاء الدولة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، تحول السفر فى هذا الجزء من العالم بشكل سريع من كونه سفراً موجهًا بأيديولوچية الدولة إلى سفر يقوم على حاجات التنميـة الاقتصـادية، وتعبيراً عن سياسات خارجية جديدة. وفى حالة المجر على سبيل المثال:

إن تدنى السياحة من الدول التى كانت تشكل أوروبا الشرقية الشيوعية حتى أواخر عام ١٩٨٩ جعل دولاً مثل المجر، تسعى عمداً بايجابية لجذب الزائرين من الغرب عن طريق تخفيف القيود البيروقراطية والنقدية. وكان الدافع الأصلى لذلك حاجة الدولة الماسة للعملات الصعبة، ولكن هذا الدافع أصبح الآن جزءًا من عملية التوجه نحو الليبرالية السياسية. وتأكيد استقلالية المجر (كمبتون ١٩٩١، ص١٨٨).

إن التغيرات التى تجرى فى الجماعة الأوروبية وشرق أوروبا توضح الأسلوب الذى يؤكد أن السياحة أحد المكونات الجوهرية للعلاقات الدولية. وهذا الفصل سيناقش العلاقة بقضايا أربع رئيسية: أولاً سيأخذ هذا الفصل فى الاعتبار الأسلوب الذى أصبحت به السياحة جزءًا فى الدبلوماسية الدولية، وبنداً من بنود جدول الأعمال الخاص بالسياسة الخارجية الوطنية والتجارة الدولية. وسوف يقدم أمثلة لمضامين السياسات السياحية الدولية بصدد النمو السياحى والتنمية السياحية، مع الإشارة إلى عدد من الدول مثل اليابان وكوريا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) والولايات المتحدة الأمريكية. والقضية الثانية هى أسلوب استخدام السياحة كوسيلة لاكتساب الشرعية والاحترام الدوليين للنظم التسلطية. أما القضية الثالثة فهى الأسلوب الذى تستخدم به السياحة كآلية لإقامة دعاوى إقليمية. والقضية الرابعة تبحث مشكلات ما إذا كانت السياحة قوة للسلام من عدمه. وهذا القسم الأخير سيساعد فى طرح بعض المشكلات التى ستبرز فى الفصل التالى الذى يناقش العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، ومضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة.

السياحة والدبلوماسية والتجارة الخارجية:

إن حجم التدفقات السياحية، وإلى حد ما طبيعة هذه التدفقات، يمكن أن يتأثر تأثرًا شاملاً بأنواع الرقابة الإدارية والبيروقراطية والإجراءات التى تفرض. وهذه الإجراءات يمكن أن تشمل مجالات عديدة مثل التعليمات الخاصة بتأشيرات الدخول والخروج، والرقابة والتحريم المفروضين على استبدال العملية، وعلى تحركات السائح ونشاطاته. وبمعنى آخر فإن القيود قد تفرض قبل، وعند وبعد، دخول السائح (هول دى ١٩٩١ج، ص٥٣).

ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة مكونًا مهما فى الدبلوماسية الدولية وفى مبادرات السياسة الخارجية. إن مؤتمر الأمم المتحدة عن السفر والسياحة العالمية فى روما ١٩٦٣ ألقى الضوء على دور السياحة فى التطور الاقتصادى وتحسين العلاقات الدولية، حيث يعتبر المؤتمر أن من اختصاص الحكومات العمل على تشجيع وتنسيق نشاطات السياحة الوطنية (١٩٦٣، ص١٧). وبالرغم من الأهمية الاقتصادية للسياحة لكثير من الدول وللاقتصاد العالمى ككل، فإن إقامة نظم تجارية للسياحة لم ترقَ إلى الصورة المرتفعة ذاتها التى وصل إليها قطاعا الزراعة والتصنيع. وربما كان سبب ذلك على الأرجح موضع السياحة كصناعة خدمات، ولأنها صادرات أو واردات "غير منظورة" فى الموازين التجارية للعديد من الدول. ويشير ويليامز وشاو (١٩٨٨ج، ص٢) إلى أنه "فى معظم الدول تعتبر السياحة نشاطًا غير منظور "إحصائيا" باستثناء القطاعات الأكثر وضوحًا مثل البيانات الرسمية عن السائحين من قطاع الفنادق والإقامة وربما المطاعم والمقاهى المكرسة خصيصًا للسائحين". وهذا الموقف يعنى أن السياحة ولسنوات طويلة لم تكن تؤخذ بجدية باعتبارها مجالاً له أولوية فى التطوير السياساتى. وعلى سبيل المثال، ففى حالة الجماعة الأوروبية "كما يقول كيرنى (١٩٩٢، ص٣٥) "عانت السياحة الأوروبية من تجاهل خفيف من الحكومات التى يجب عليها أن تعترف بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاديات المعاصرة التى تتزايد السيطرة عليها من جانب قطاع الخدمات". ويرى لوكريش (١٩٩١، ص١٧٩) أنه "لم تكن هناك مطلقًا سياسة سياحية أوروبية واضحة".

وبالمثل يرى تابن (١٩٨٨، ص١٩٣) فيما يتعلق بفرنسا "أن موقف الحكومة الفرنسية من التنمية السياحية يتسم بقدر من التجاذب الوجدانى أو التردد. وتكشف الحقيقة التاريخية أن الوزير المسئول عن السياحة قد نقل مراراً من وزارة إلى أخرى، وهذا يشير إلى الأولوية المحدودة نسبيا التى تعطى لهذا النشاط". وبالرغم من ذلك فإن نمو الاعتراف فى الاقتصاديات الغربية بصناعات الخدمات، بما فى ذلك الاتصالات والتمويل، لأغراض التنمية الاقتصادية والعمالة، قد زاد من الاهتمام بالسياحة (ماكوى ١٩٨٢). ولكن جولة أورجواى للجات، التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٣، أولت اهتماماً كبيراً للآليات التى تشجع حرية التجارة فى مجال الخدمات.

إن قضايا تجارة السياحة الدولية تعامل عادة على أسس ثنائية أو متعددة، وذلك على الرغم من أن العمل الثنائى قد تقوم به الحكومات عندما تشعر بأن مصالحها تعطلت. إن كثيراً من ترتيبات التجارة الثنائية المتعلقة بالسياحة يقع فى مجال النقل (مثل اتفاقيات النقل) أو الاستثمار (مثل حماية الاستثمار الأجنبى فى ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية). أما المفاوضات متعددة الأطراف فتعقد غالبًا تحت رعاية المنظمات الدولية. وهناك ثلاث منظمات تجارية دولية مهتمة بالسياحة وهى: صندوق النقد الدولى، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات). والمنظمات ذات الاهتمام الخاص بالنشاطات السياحية بصفة محددة مثل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة الطيران المدنى الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومجلس التعاون الجمركى، والأجهزة الإقليمية مثل مجلس السياحة لجنوب الباسيفيكى، والبرنامج السياحى لمنظمة الدول الأمريكية. وقد ميز أشير (١٩٨٤، ص٢) عدداً من القيود المفروضة حكوميا، وذلك لدراسة العقبات التى تواجه السفر والسياحة الدوليين، والتى تؤثر على تجارة السياحة، وهى:

- اهتمام الحكومة بالسياحة مركز على الترويج للمشروعات السياحية الداخلية بدلاً من التركيز على مدخل أكثر عمومية يهتم بتخفيض أو إزالة القيود على السياحة على أساس عالمى.

- الحكومات لا تقيِّم تقييماً كاملاً "التأثيرات السياحية" لقوانينها وترتيباتها.

● السياسات الحكومية المتعلقة بالعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والنقدية والمالية غالبًا ما تطغى على، أو تتعارض مع السياسة السياحية.

● إن معظم المنظمات الدولية التى تهتم بالمشكلات السياحية تتعامل معها بشكل مجزأ وليس مع السياحة كوحدة متكاملة.

● بالرغم من وجود نوع من التنسيق بين المنظمات الدولية حول المسائل السياحية، فإن تعاونا أكبر يؤدى إلى تحسين فعالياتها.

● هناك نقص فى القواعد والمبادئ المقبولة عالميا بشكل عام للتعامل مع المشكلات الجديدة فور ظهورها، وافتقار لآليات حل المنازعات.

وقد حددت مجموعة العمل المؤقتة للسياحة الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٤٠ عقبة على السفر الدولى والسياحة فى خمس مناطق مختلفة (الجدول ٣/١) وهى: أولاً تلك العقبات التى تؤثر فى الشركات التى تقدم خدمات وتسهيلات السفر (مثل وكالات السفر). وثانيًا العقبات التى تؤثر فى الشركات التى تقدم خدمات النقل (مثل خطوط الطيران وشركات النقل). وثالثًا العقبات التى تواجه شركات خدمات الاستقبال (مثل الفنادق)، ورابعًا العقبات التى تواجه الأفراد الراغبين فى السفر (القيود المتعلقة بالعملة والقيود على السفر إلى الخارج)، وخامسًا العقبات الأخرى مثل القيود التمييزية (أشير ١٩٨٤).

ويمكن وضع تصنيف آخر للعقبات السياحية طبقًا لما إذا كانت تشكل حواجز جمركية أو غير جمركية. فالحواجز غير الجمركية تتضمن القيود على منح السفر، والقيود على استخدام بطاقات الائتمان، والقيود على إعفاءات السوق الحرة، والإجراءات مثل الودائع المسبقة للاستيراد (مثل الودائع الإجبارية قبل السفر). أما الحواجز الجمركية فتشمل إجراءات جمارك الاستيراد، وضرائب ورسوم السفر من المطارات، وإجراءات الدعم مثل دعم المستهلك كالمعاملات التفضيلية فى معدلات صرف العملات للسائحين الأجانب أو الامتيازات السعرية. وبالرغم من أن الحواجز الجمركية قد يتم تخفيضها من خلال اتفاقيات سياحية محددة، فإن التعريفات الخاصة بالسياحة توضع فى إطار أوسع من خلال المفاوضات بشأن التخفيضات الجمركية على التجارة

فى السلع والخدمات بشكل عام (مثل الجات أو المفاوضات التى تتم داخل تكتل تجارى معين مثل الاتحاد الأوروبى، أو مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية (مثل اتفاقية العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندة). وسنناقش فيما يلى مضامين هذه الاتفاقية.

جدول رقم ٣/١

أنماط العقبات فى السياحة الدولية

أولاً: العقبات المؤثرة فى الميل الفردى للسفر :

١ - عقبات تفرضها الدولة الأم :

(أ) القيود على النقد التى تفرض على المقيمين.

(ب) الشروط والإجراءات فى مسألة وثائق السفر.

(جـ) التخفيضات الجمركية للمقيمين العائدين.

(د) القيود على السفر إلى الخارج.

٢ - عقبات تفرضها الدولة المضيفة :

(أ) القيود على النقد التى تفرض على الزائرين.

(ب) تأشيرات الدخول، ووثائق الهوية، والقيود على مدة الإقامة.

(جـ) الإجراءات الشكلية الرسمية بشأن استخدام رخص القيادة والتأمين على السيارات.. إلخ.

(د) القيود على حيازة الممتلكات (مثل شقق الإجازات).

(هـ) الضرائب على الزائرين الأجانب.

ثانيًا: العقبات المؤثرة فى الشركات التى تقدم خدمات لتسهيل السفر (مثل وكالات السفر ومشغلى الرحلات):

٣ – القيود على الاستثمار الأجنبى أو المشاركة بالأسهم.

٤ – القيود على تأسيس هيئات أو كيانات مملوكة للأجانب (فروع أو شركات تابعة).

٥ – متطلبات المؤهلات اللازمة للعمل باحتراف، وهى المؤهلات ذات الطابع التمييزى أو التى يصعب على غير المواطنين اكتسابها.

٦ – القيود على الموظفين والعمال غير المواطنين (مثل التأشيرات وتصاريح العمل).

٧ – صعوبات الحصول على رخص للتشغيل.

٨ – القيود المتصلة بتحويل النقد إلى داخل الدولة وخارجها (التى لم ترد فى البند ١).

٩ – القيود المفروضة على قدرة الشركات الأجنبية غير القيمة فى التعامل مع الجمارك أو الإعلان أو البيع مباشرة إلى العملاء بدون وسطاء محليين رسميين.

١٠ – التمييز فى دول المجموعة الأوروبية بين رعايا دولها ورعايا الدول من خارج المجموعة فيما يتعلق بالبنود السابقة.

ثالثًا: العقبات المؤثرة فى شركات النقل (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية ومشغلى الحافلات ومشغلى رحلات التجوال البحرية):

١١ – ١٨ عقبات مماثلة للأصناف الواردة فى البند ثانيًا.

١٩ – القيود على شركات الطيران غير الوطنية، وعلى مشغلى الحافلات ومشغلى الرحلات البحرية.

٢٠ – القيود على تحركات المسافرين على شركات الطيران والسفن البحرية.

٢١ – الرسوم والضرائب والالتزامات المفروضة على الهبوط على الأرض أو فى الموانئ.

٢٢– نقص الاعتراف المتبادل بالمؤهلات (مثل أطقم الطائرات ومرشدى المواقع وقائدى الحافلات).

٢٣- الطلب من العاملين الحكوميين استخدام خطوط الطيران الوطنية وخدمات النقل البحرى.

٢٤- حرية الوصول التمييزى إلى اتفاقات خاصة مع مؤسسات خاصة (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية) بما فى ذلك العمولات التمييزية.

٢٥- القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

رابعاً: العقبات المؤثرة فى الشركات التى تقدم خدمات الاستقبال (مثل الفنادق والمنتجعات ومؤسسات تأجير السيارات) :

٢٦ - ٣٣ عقبات مماثلة للأصناف الواردة فى البند ثانياً (٣-١٠).

٣٤ - القيود على استيراد السلع الضرورية.

٣٥ - متطلبات إبرام العقود (مثل تنمية المواقع) مع المؤسسات المحلية.

٣٦ - النظم الضريبية التمييزية للقادمين الأجانب (بما فى ذلك ضرائب الإجازات التى لا توجد بالنسبة إلى المواطنين).

٣٧ - القيود على التملك بالنسبة إلى غير المواطنين (مثل السماح بالتأجير فقط) والمشكلات المتعلقة بتأمين تملك الاستثمارات أو التعويض عنها.

٣٨ - القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

خامساً: عقبات أخرى :

٣٩ - القواعد التمييزية فى مجال التفتيش الصحى وحماية المستهلك.. إلخ.

٤٠ - التعامل الإجبارى مع المؤسسات والوسطاء الحكوميين أو التابعين للبلديات المحلية.

٤١ - عقبات أخرى.

المصدر : مجموعة العمل المؤقتة بشأن عقبات السياحة الدولية التابعة للجنة السياحة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: أشير ١٩٨٤ "عقبات السفر والسياحة الدوليين، مجلة بحوث السفر، الجزء ٢٢، ص١٤ . ومجلة «بحوث السفر» ينشرها قسم بحوث الأعمال التجارية بجامعة كولورادو فى بولدر.

العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندة - مضامين السفر والسياحة:

تتطلب السوق الواحدة إزالة كل القيود على المسافرين وعلى نقل السلع والخدمات داخل المنطقة، بمعنى إزالة الرقابة الجمركية على الحدود، ويمكن أن يكون هناك قليل من الشك بأن إزالة قيود "عبر تسمانيا" قد يزيد هذا النمط من التحكم (السير فرانك هولز في لويد ١٩٨٥، ص٢٨).

إن التكامل المتنامى للاقتصاد العالمى أدى إلى مزيد من الاهتمام بمضامين تطوير التكتلات التجارية الإقليمية فى مجال السفر والسياحة. ولكن فى حين أن الاهتمام العالمى يركز عموماً على التكامل الاقتصادى لأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن مضامين التكامل بين أستراليا ونيوزيلندة فى مجال السياحة لم يلق إلا قليلاً من الاهتمام. وبالرغم من أن إجمالى عدد المسافرين إلى أستراليا ونيوزيلندة يقدر بأقل من ٢٪ من إجمالى المسافرين القادمين على مستوى العالم، فإن هاتين الدولتين شهدتا أسرع نمو فى معدلات السائحين، طبقًا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى العقد الماضى، وتعدان أكبر الأماكن المقصودة فى حوض المحيط الهادى. ويتوقع أن يزيد عدد السائحين إلى أكثر من الضعف مع نهاية القرن الحالى، وذلك لتركيز هاتين الدولتين تركيزاً كبيراً على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية ولزيادة فرص العمل (هول ك. ١٩٩١، مجلس السياحة النيوزيلندى ١٩٩١، إدارة السياحة فى الكومنولث ١٩٩٢).

وقد دخلت اتفاقية التعاون الاقتصادى الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندة إلى حيز التنفيذ عام ١٩٨٣ . وتهدف اتفاقية التعاون الأوثق بين الدولتين إلى إنشاء سوق واحدة "عبر تسمانيا" (نسبة إلى إمارة تسمانيا فى أستراليا - المترجم) والتى من خلالها سيتم إزالة الحواجز الجمركية والتجارية، وتحقيق الانسجام بين القوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والممارسات الإدارية، وتشجيع حرية التجارة فى السلع والخدمات. ولم تصمم اتفاقية التعاون الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندة لكى تكون مقصورة على الدولتين، وقد أكدت حكومتاهما أن الاتفاقية جزء من إستراتيجية لتشجيع تقليص الحماية فى المنطقة، ولمساعدة الشركات الأسترالية والنيوزيلندية أيضًا على تحسين روابطها مع آسيا (هول ك ١٩٩٤أ).

إن الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندة عجلت التحول الطبيعى لاقتصاد الدولتين. فرأس المال والعمالة ينتقلان بين الدولتين بشكل أكثر سهولة إلى حد كبير من تنقلهما بين عضوين من أعضاء أوروبا التى يفترض أنها موحدة. وتعد الاتفاقية ذات نفع كبير لنيوزيلندة بصفة خاصة. ومن حيث الناتج القومى الإجمالى تحتل نيوزيلندة المركز التالى مباشرة للولايات الأسترالية نيو ساوز ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند. ومن حيث السكان أصبحت أستراليا - التى يبلغ سكانها ١٨ مليونًا تقريبًا - مفتوحة إلى حد بعيد أمام مشروعات الأعمال التجارية النيوزيلندية التى لا يتجاوز سكان سوقها المحلى ٣,٥ مليون نسمة. ومنذ عام ١٩٨٣ أصبحت نيوزيلندة رابع أكبر أسواق أستراليا، وأصبحت أستراليا الشريك التجارى الأكثر أهمية بالنسبة إلى نيوزيلندة. وقد ارتفع حجم التجارة بين الدولتين من ٢٦٠٠ مليون دولار نيوزيلندى عام ١٩٨٣ إلى ٥٩٦٠ مليون دولار نيوزيلندى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ (ميرفى وريد ١٩٩٢). وبالرغم من أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين كانت تدور حول السلع الأساسية فقط، فإنها امتدت الآن لتشمل الطيران والسياحة.

لقد امتدت الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندة لتشمل خدمات الطيران، ولتدمج سوق الطيران للدولتين "عبر تسمانيا" فى سوق واحدة بلا قواعد أو ترتيبات، وهذا التمديد له فوائد كبيرة للسياحة، لا بين الدولتين فقط، بل فى تشجيع اعتبار الدولتين مقصداً سياحيا واحداً. وعلاوة على ذلك فإن خلق سوق واحدة للسفر ستكون له بالتأكيد مضامين مهمة بالنسبة للمقاصد السياحية فى أستراليا التى تستطيع أن تسوق نفسها فى السوق النيوزيلندية وبالعكس. وطبقًا للدراسة المشتركة التى قامت بها لجان من حكومتى الدولتين (كومنولث أستراليا وحكومة نيوزيلندة ١٩٩١) فيما يتصل بإقامة سوق واحدة للطيران الأسترالى، فإن كلتا الحكومتين ستستفيدان من خلال أسعار أقل ورحلات أكثر، ولكن ستحقق أستراليا مكاسب استهلاكية أكبر نظراً لأنها تعتبر سوقًا أكبر. بيد أنه من حيث الحصة النسبية فإن قطاع صناعة السياحة النيوزيلندية سيربح أكثر بسبب تحسين قدرتها على الوصول إلى العدد الأكبر بكثير لسكان أستراليا.

وفى ظل نموذج الدراسة فإن الفوائد للمستهلكين من جراء إزالة الحواجز أو تخفيفها ستتحقق فى شكل أسعار مخفضة ، وتحسين فى نوعية خدمات الطيران. وهناك "مكسب إنعاشى صافٍ" يمكن أن يؤخذ فى الحسبان من خلال تقليل التكاليف التى تتعرض لها شركات الطيران بتحقيق الناتج الإضافى الذى تحفزه التغيرات. إن نتائج نموذج السوق الواحد تفترض أن دخول شركة "أنست" للطيران إلى تسمانيا، والمنافسة الإضافية المحدودة من شركة طيران "كانتاس" وشركة طيران "نيوزيلندة" إلى السوق المحلى فى أستراليا سيحقق مكسبًا إنعاشيا صافيا قدره ٥٣ مليون دولار أسترالى. وسيكون إجمالى المكاسب الاستهلاكية ٩٣ مليون دولار أسترالى، ولكن مكاسب شركة الطيران ستخفض هذا المبلغ بحوالى ٤٠ مليون دولار أسترالى، مع تحقيق مكاسب لأستراليا قدرها ٣٥,٩ مليون دولار أسترالى، ولنيوزيلندة بمقدار ٩,٧ مليون دولار أسترالى، ولدول أخرى بمبلغ ٧,١ مليون دولار أسترالى (الكومنولث الأسترالى وحكومة نيوزيلندة، ١٩٩١).

وفى الوقت ذاته أصبح الطيران عبر تسمانيا ليبراليا، كما أصبحت حقوق التوسع إلى "ما أبعد من ذلك" متاحة لشركات الطيران الأسترالية والنيوزيلندية. وهذه الحقوق ذات قيمة كبيرة بصفة خاصة لنيوزيلندة بسبب السوق الأسترالية الأكثر اتساعًا، كما ستجلب المزيد من القادمين إلى نيوزيلندة (كسلنج ١٩٩٣). وكان المخطط لشركة طيران "نيوزيلندة" أن يصبح لها حق الدخول إلى السوق المحلية الأسترالية فى نوفمبر ١٩٩٤ . كما خطط للشركة أيضًا أن تكون مخولة بشكل أكثر فى حمل وإنزال الركاب والبضائع فى أستراليا فى أثناء رحلاتها بين نيوزيلندة وتسع مدن أخرى فى آسيا وأوروبا (فيلد ١٩٩٢). إن إطلاق خدمات المسافرين عبر تسمانيا سيمكن الناقل المحلى السابق – خطوط طيران أنست – من توحيد عملياتها فى أستراليا ونيوزيلندة لتقديم خدمات أحسن لخطوطها المنشأة حديثًا إلى آسيا واليابان. وسيؤدى ذلك إلى تدعيم الترويج لكل من أستراليا ونيوزيلندة باعتبارهما مقصداً سياحيا واحدًا فى إطار السوق الآسيوية كبيرة التقدم والنمو. وقد علق المدير الإدارى للعمليات الأسترالية لشركة طيران نيوزيلندة بقوله "إن إستراتيچيتنا التسويقية تستند كلية إلى خلق الطلب من خلال الترويج للسياحة الداخلية فى جنوب شرقى منطقة المحيط الهادى، وفى هذا الصدد فإننا لا نفصل بين أستراليا ونيوزيلندة" (نيوزيلند هيرالد ١٩٩٣، ص٢).

إن العلاقة بين صياغة السياسة السياحية ونشاطات جماعات المصالح (انظر الفصل الثانى) يتضح من خلال حقيقة أن الاتحاد النيوزيلندى لصناعة السياحة والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تمارسان ضغوطهما على حكومتيهما منذ عام ١٩٩٠ لإنشاء محطة وصول واحدة بين الدولتين (كوفنترى ١٩٩٠). وقد ارتبطت المنظمتان أيضًا بشركات تسويقية مشتركة، وأشرفت اللجنة الأسترالية للسياحة وهيئة السياحة النيوزيلندية على دراسة قطاعية لسوق مشتركة فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى أية حال، هناك جدل واسع حول ما إذا كان سيتم تسويق المقصدين معًا بشكل مشترك. وهناك منظمات، مثل شركة طيران نيوزيلندة ومجموعة ماكدرموت ميلر، تدافع لتطوير "محطة جنوب غربى المحيط الهادى" بما فى ذلك أستراليا ونيوزيلندة، مما يخلق حلفًا سياحيا إقليميا على غرار "عام زيارة الآسيان" ولجنة السفر الأوروبية (مجموعة ماكدرموت ميلر ١٩٩١، وهول ك ١٩٩٤أ). وعلى الرغم من أن إنشاء شركات تسويق مشتركة يبدو أمرًا حتميا، باعتباره تمديدًا فعليا للاتفاقية الثنائية بين الدولتين يؤسس سوقًا سياحية محلية واحدة، فإن الرغبة فى الاحتفاظ بالهوية الوطنية من المحتمل أن تطغى على الترويج الإقليمى فى المدى القصير. بيد أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين تشير إلى المضامين المحتملة للاتفاقيات التجارية لإزالة الحواجز أمام تجارة السياحة الدولية ولصياغة سياسة للسياحة الدولية.

القيود والمعوقات :

إن القيود على مخصصات السفر منتشرة على نطاق عالمى. فهناك كما يقول إدجل (١٩٩٠) أكثر من ١٠٠ دولة تفرض مثل هذه القيود على السفر. وتفرض هذه القيود على مخصصات السفر عادة فى محاولة للاحتفاظ بالموارد المالية الشحيحة. وعلى سبيل المثال فرضت حكومة تايلاند عام ١٩٨٤ ضريبة على المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج من أجل توفير العملات الأجنبية فى وقت الأزمات الاقتصادية فى البلاد (إليوت ١٩٨٧).

وقد تصدم هذه القيود أحيانًا المسافرين الغربيين باعتبارها قيودًا زائدة عن الحد كثيرًا. وفى حالة بلغاريا على سبيل المثال "لا يسمح لأى مسافر بلغارى إلى الخارج، باستثناء المهام الرسمية، بأخذ أكثر من ٢٠ دولارًا إلى خارج الدولة" (كارتر ١٩٩١ب، ص٢٣٤). ولكن ينظر إلى إزالة القيود باعتبارها عملاً يحقق فوائد اقتصادية إيجابية. وعلى سبيل المثال فإن قيام الجماعة الأوروبية "بإلغاء الرقابة الجمركية تدريجيا وإزالة التفتيش على المركبات عند نقاط الحدود، وإدخال جواز السفر الأوروبى أدى إلى تعزيز كبير للسياحة، لا للسائحين من دول المجموعة فحسب، بل للسائحين من أى مكان" (كيرنى ١٩٩٢، ص٣٦). (انظر على سبيل المثال أيضًا حالة كوريا الجنوبية - فيما بعد - لمعرفة دراسة أعمق للآثار الناجمة عن إزالة قيود السفر على نمو السفر إلى الخارج).

إن القيود على تحركات السائحين توضع لأسباب اقتصادية وسياسية متنوعة مثل الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، أو تحسين ميزان المدفوعات، أو الاعتبارات الأمنية، أو تقييد الاتصال بين المضيفين والضيوف خوفًا من طرح قيم اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من قبل الحكومة القائمة. ومعظم القيود التى ناقشناها من قبل موجودة على المستوى العالمى. ولكن القيود الوطنية، مثل ما يحدث من خلال الإغلاق الواضح لمناطق من إقليم الدولة أمام الأجانب، أو القيود المحلية "عن طريق العلامات الفعلية أو الإجراءات الأخرى الأشد وضوحًا، أو منع التحرك فى مناطق حساسة اقتصاديا أو سياسيا أو إداريا أو عسكريا أو عرفيا" (هول دى ١٩٩١ج، ص٥٦) قد يصطدم بالعلاقات الدولية أو ينعكس عليها.

وتعقد الدول اتفاقيات للسياحة لأسباب اقتصادية ودبلوماسية وسياسة متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقيات السياحية التى عقدتها الولايات المتحدة {كانت لواحد أو أكثر من الأسباب الآتية - المترجم}:

- تهدف إلى زيادة السياحة المتبادلة.
- تعزيز جهود مكتب ترويج السفر لمنظمة السياحة الوطنية.
- تحسين التسهيلات السياحية.

- تشجيع الاستثمارات فى صناعة السياحة فى كل من الدولتين.
- تشجيع المشاركة فى البحوث، والإحصائيات، والمعلومات.
- الاعتراف بأهمية سلامة السائحين وأمنهم.
- اقتراح التعاون المشترك فى القضايا المتعلقة بسياسات السياحة الدولية.
- تقديم الاستشارات المنظمة فى المسائل السياحية.
- تقدير الفوائد التى تنجم عن التعليم والتدريب فى مجال السياحة.
- تعزيز التفاهم المشترك والنوايا الحسنة المتبادلة (إدجل ١٩٩٠، ص٤٢).

وعلى أية حال فإن السمة الإيجابية الحالية للمواقف الأمريكية تجاه تشجيع السياحة الدولية تعد تطوراً حديثاً. ففى الخمسينيات أوصت إدارة إيزنهاور بألا تنفق من الميزانية الاتحادية أية مبالغ لتشجيع السياحة. وبحلول عام ١٩٦٠ زاد العجز فى السفر ووصل إلى ٣٠٪ من إجمالى ميزان المدفوعات (هايس ١٩٨١، ص١٢٤). وفى عام ١٩٦١ كان مشروع قانون السفر الدولى بداية مجهودات تطوير لسياسة سياحية دولية وإستراتيجية للترويج السياحى فى الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أن هذه السياسة لم تتم إلا بعد تمرير قانون السياسة السياحية الوطنية عام ١٩٨١، وبعد ذلك احتلت السياحة مركزاً معقولاً فى وزارة التجارة. وطبقاً لهذا القانون فإن المهمة المبدئية لإدارة السفر والسياحة فى الولايات المتحدة هى تنمية السفر والسياحة إلى الولايات المتحدة من الخارج كحافز للاستقرار الاقتصادى ونمو صناعة السفر فى الولايات المتحدة، وتخفيض العجز الوطنى المتعلق بالسفر، وتشجيع التفاهم والتقدير للولايات المتحدة فى الخارج (إدجل ١٩٨٤، ص٦٧). إن القانون والنشاطات التى تقوم بها وزارة السفر والسياحة الأمريكية مصممة خصيصاً للقيام بدور أكبر من جانب الحكومة فى صناعة السياحة. وكما يقول إدجل (١٩٨٣، ص٤٣٢): "ليس هناك سوى خيارين فيما يتعلق بالسياسة السياحية الدولية: الاحتفاظ بمكانة حرية العمل بالنسبة إلى صناعة السفر الدولية الأمريكية، أو استخدام القنوات الدبلوماسية والقنوات الحكومية الأخرى للارتقاء بمفهوم المصالح السياحية الأمريكية وخلق بيئة تمكن

الولايات المتحدة من أن يكون فيها مؤسسات أمريكية قادرة على المنافسة بشكل فعال في مجال مشروعات الأعمال السياحية الدولية فى العالم. ومن الواضح أن الاتجاه الذى يجب أن يتخذ هو الخيار الثانى".

إن الموقف الأمريكى فيما يتعلق بتوأمة الأهداف الاقتصادية والدبلوماسية داخل سياسة السياحة الدولية يتكرر فى مناطق مختلفة فى أرجاء العالم. ولكن بالرغم من أن النظرة إلى السياحة فى معظم دول العالم هى اعتبارها وسيلة لتوليد الدخل، فإنه فى بعض الحالات، مثل اليابان وتايوان، استخدمت السياحة كآلية لتخفيض الفائض التجارى الأجنبى الذى يسبب الحرج.

سياسة السياحة الدولية اليابانية :

على خلاف كثير من الدول الأخرى فى حوض المحيط الهادى، لا تعد السياحة فى اليابان عنصراً مهما فى التنمية الاقتصادية وتوليد العملة الأجنبية. لقد كانت هذه الوظيفة مهمة فى الخمسينيات والستينيات، ولكنها سرعان ما تقلصت بسبب صناعات التصدير الأخرى وبسبب قوة الاقتصاد المحلى للدولة. وبدلاً من ذلك تقوم الحكومة بتشجيع السياحة إلى الخارج كوسيلة لتخفيض الخلل فى الميزان التجارى مع الدول الأخرى فى المنطقة، ولخدمة أهداف تعليمية ودبلوماسية وسياسية أكثر اتساعًا (هول ك ١٩٩٤أ). وكما أوضح تسونيكى إيكاى، نائب الرئيس التنفيذى لمنظمة السياحة الوطنية فى اليابان، "إن هدفى هو أن يحقق الأجانب فهما عن اليابان، وليس الدخل الكبير الذى يتحقق" (مقتبس: فى جيفرى ١٩٩١، ص٣٤).

وهناك مثال جيد على تغير الأهمية بالنسبة إلى السياحة فى صياغة السياسة الحكومية اليابانية، وهو التحول فى أدوار المنظمة الوطنية للسياحة فى اليابان التى تأسست عام ١٩٥٩ كمنظمة تسويقية مسئولة عن جذب السائحين الأجانب إلى اليابان، وعن ترويج السياحة الداخلية، وأصبحت المنظمة مسئولة أيضًا منذ عام ١٩٧٩ عن تقديم الخدمات. وتيسير السفر لليابانيين إلى الخارج. وقد استخدمت اليابان

برامج ترويجية، وعلى سبيل المثال فإن برنامج الملايين العشرة (انظر فيما بعد) تحول إلى إعفاءات ضريبية للمسافرين التابعين للشركات، وزيادة إعفاءات السوق الحرة، وتطوير المساعدات للمطارات لتشجيع زيادة السفر إلى الخارج (هول. ك ١٩٩٤أ).

إن النفقات المرتبطة بالسفر تحتل المرتبة الثالثة بين قطاعات الواردات فى اليابان بعد مشتقات الوقود المعدنى والآلات والمعدات. وفى عام ١٩٩٠ بلغ إجمالى عدد المسافرين اليابانيين إلى الخارج ١٠٩٩٧ مليون مسافر. وهذا يؤكد أن خطة زيادة السفر إلى الخارج، المعروفة باسم "برنامج الملايين العشرة، التى بدأت عام ١٩٨٧، قد حققت أهدافها قبل سنة من الجدول المحدد. وقد صممت البرنامج وزارة النقل كوسيلة لتخفيض فائضها التجارى الهائل، وذلك لتجنب النزاع المحتمل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى. ويبين الجدول (٢/٣) الميزان التجارى اليابانى وميزان التكاليف المتعلقة بالسياحة. وفى عام ١٩٨٩ أصبحت اليابان أكبر دولة تحقق عجزًا فى الميزان الحسابى فى مجال السفر فى العالم قبل ألمانيا (مكتب السفر اليابانى ١٩٩١). وفى عام ١٩٩٠ كان العجز فى ميزان مدفوعات تجارة السفر (ميزان السفر الإجمالى ورسوم المسافرين) ٢٧,٢ مليار دولار أمريكى، وهو ما يعادل ٤٣٪ من الفائض التجارى الإجمالى (مكتب السفر اليابانى ١٩٩١).

جدول ٣/٢

ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة والتجارة فى اليابان (١٩٨٠-١٩٩٠)

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	الميزان التجارى	ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة
١٩٨٠	٢١٢٥	-٤٩١٣
١٩٨١	١٩٩٦٧	-٥٠٦٤
١٩٨٢	١٨٠٧٩	-٤٥١٨
١٩٨٣	٣١٤٥٤	-٤٧٥٦
١٩٨٤	٤٤٢٥٧	-٤٩٥٢
١٩٨٥	٥٥٩٨٦	-٤٩٨١
١٩٨٦	٩٢٨٢٧	-٧٤١٦
١٩٨٧	٩٦٣٨٦	-١١٣٥٦
١٩٨٨	٩٥٠١٢	-١٩٤٦٨
١٩٨٩	٧٦٩١٧	-٢٤٤١٦
١٩٩٠	٦٣٥٢٨	-٢٧٣٣٩

المصدر: مع التصرف من بنك اليابان، فى مكتب السفر اليابانى ١٩٩١ .

سياسة السياحة الدولية فى تايوان:

إن الهدف الأولى التقليدى لسياسة السياحة الدولية الذى هو الحصول على العملات الأجنبية، قد تقلص أيضًا فى أهميته بالنسبة لجمهورية الصين (تايوان) بسبب التراكم الكبير فى احتياطيات العملات الأجنبية لديها. وكما هو الحال فى اليابان، فإن التركيز فى سياسة السياحة الدولية تحول الآن إلى السياحة الخارجية التى تزيد من تحسين صورة جمهورية الصين، وتقوى علاقاتها الدولية المهمة، وتلبى الأهداف الدبلوماسية الخارجية، (المكتب السياحى لجمهورية الصين ١٩٩٢أ) وقد استخدمت تايوان السياحة الخارجية أيضًا لتخفيف الضغط على مواردها الترفيهية المحلية، ولتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع شركائها التجاريين الرئيسيين. ويذكر مكتب السياحة لجمهورية الصين (١٩٩٢أ، ص٧) أنه بالرغم "من أن حكومة جمهورية الصين لم تقدم أى حوافز خاصة لتشجيع السفر إلى الخارج، فإن معدل الزيادة السنوية المرتفع للسفر إلى الخارج من جمهورية الصين حقق بعض النتائج المماثلة لما حققته سياسة السياحة فى اليابان".

وقد خفضت تايوان مؤخرًا القيود على مواطنيها المسافرين إلى الخارج بعد فترة من تطبيق الأحكام العسكرية. ففى يوليو ١٩٨٨ زاد عدد الرحلات لأغراض السياحة المسموح لها بالسفر إلى الخارج من مرتين إلى ثلاث مرات فى السنة، وتم تخفيض سن المسموح لهم بالسفر من الذكور من (١٦-٣٠) سنة إلى (١٦-٢٦) سنة، كما تم تخفيض الحد المقرر من الرسوم لخروج السائح ودخوله من ٤٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار (ويمان ١٩٨٩).

إن تقليل قيود السفر، مع زيادة القوة الإنفاقية، جعل من المواطن التايوانى أكثر الباحثين عن الأسواق فى منطقة آسيا الباسيفيكية (هول. ك ١٩٩٤أ). ويوضح جدول (٣/٣) أعداد التايوانيين الذين سافروا إلى الخارج والأماكن التى توجهوا إليها فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ . وقد ارتفعت معدلات النمو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٧ عندما خففت القيود على السفر.

جدول ٣/٣

المقاصد والأعداد للسائحين التايوانيين المسافرين إلى مقاصد مختارة

١٩٨٠ : ١٩٩١

المقصد الرئيسى أو الأول	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
هونج كونج	٦٣٨١٢	٨١٥٥٨	١٠٩٩٧٥	١٢١٧٢٤	٦٢١٨٦٤	٨٧٤٩٧٧	١٢٤٥٧٦٤	١٥٣٦٧٢٩٥
اليابان	١٧٣٥٨١	٢٦٠٤١٤	٢٩٢١٢٧	٣٣٥٥٢٤	٣٤٠٤٨٨	٤٧٤٢٤٥	٥٩١٤٩٥	٦٥٣٢٤٢
كوريا الجنوبية	٧٦٩٩٥	٦٧٠٠٢	٧٣٠٠٨	٨١٦٤٤	١٠٠٥٦٩	١٣٣٨٦٧	٢٢١٤٥٤	٢٨٤٩٠٢
سنغافورة	١٩٥٦٣	٢٤١٢٤	٢٩٦٤٨	٣٠٨٣١	٤٥٩٨٩	٧٠٩٢٤	٩٦٦٠٧	١٥٣٨١١
ماليزيا	٤٤١٨	٨٩٩٦	١٢٩٧٤	٣٠٨٤٢	٤٢٢٥١	٥٩٩٣٨	٥٧٠٧٤	٧٩٨٢٠
تايلاند	١٤٩٥٦	٢١٧٢٦	٢٢٦١٩	٦٣٢٧١	٢٥٤٨٥٤	٢٨٥٦٦٨	٢٥٥٩٦٩	٣٤٦٣١٠
إجمالى آسيا	٤٠٢٢٤٤	٥٢٢٤٣٤	٥٨٤٧٥٢	٦٢٥٩٢٥	١٣٧٤٩٩٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الولايات المتحدة	٦٩٤٤٨	٩٨٩٩٥	١٣٢٦٩٢	١٥٤٤٦٢	١٨٢٤٠٢	١٥٧٥٢٩	٢٣٩٣٢٥	٢٧٦٥٨٤
إجمالى الأمريكتين	٧٣٧٥٤	١٠٤١٣٥	١٣٩١٠٤	١٦٢١٣٧	١٩٣٣٠٤	١٥٩٤٠٨	٢٤١٥١٩	٢٨٤٠٦٢
أوروبا	٤٨٣٠	٧٧٨٦	١١٤٩٨	١٦٧٧٢	٢٢٢٧٩	١٨٥٤٢	٢٧٨٢٩	٣٠٢٨٤
الإجمالى	٤٨٤٩٠١	٦٣٤٥٦٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر: بتصرف عن المكتب السياحي لجمهورية الصين ١٩٩٢ب، ص٤٧.

ومع التسليم بالتركيز الاقتصادي والدبلوماسي التايواني على السياسة السياحية فربما لن يكون مدهشاً ألا تعطى السياحة الداخلية سوى اهتمام قليل، ونتيجة لذلك تعد تايوان أحد المقاصد القليلة في حوض المحيط الهادئ التي تواجه صعوبات في المحافظة على نمو السياحة الداخلية. وفي الواقع فقد انخفضت الزيارات الدولية إلى تايوان بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٩ بسبب مجموعة من العوامل منها جاذبية الصين الشعبية وقوة العملة التايوانية، والقيود الخاصة بالتأشيرات على المسافرين داخل البلاد.

وقد أشارت مجلة تجارة السفر الآسيوية (١٩٨٩، ص٤١) إلى أن "الصين الشعبية ليست أرخص من تايوان فقط، بل تضم مناظر طبيعية وجاذبية ثقافية أكثر من تايوان، وفضلاً عن ذلك فإن الحصول على تأشيرات السفر منها أسهل من تايوان. كما أن لتايوان علاقات دبلوماسية مع عدد قليل من الدول. وفى أوقات سابقة كانت التأشيرات والتوصيات، القابلة للتبديل بتأشيرات عند الوصول، تصدر عن طريق وكالات تحمل أسماء متنوعة (مثل مراكز صن يات صن)". وقد خفضت الحكومة التايوانية متطلبات التأشيرات للزائرين الأجانب فى أوائل عام ١٩٩٤ فى محاولة لمواجهة الانهيار فى عدد الزائرين القادمين إليها، وعملت على الحصول على امتيازات خاصة بالتأشيرات من الدول الأخرى. وكانت تايوان تطبق إجراءات شديدة للتأشيرات منذ تطبيق القانون العسكرى الذى انتهى عام ١٩٨٧ . وأصبح بإمكان مواطنى ١٢ دولة - أستراليا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان ولوكسمبرج وهولندا ونيوزيلندة والولايات المتحدة- زيارة تايوان لفترات مدة كل منها خمسة أيام بدون تأشيرات. وكان المتبع من قبل ضرورة الحصول على تأشيرات مسبقة قبل الذهاب إلى تايوان بالنسبة إلى جميع الأجانب تقريباً.

إن أحد المظاهر الأكثر غرابة فى سياسة السياحة الدولية لتايوان هو علاقتها بجمهورية الصين الشعبية. إن إلغاء القيود على السفر إلى جمهورية الصين الشعبية لزيارة الأقارب منذ أكتوبر ١٩٨٧ يعنى أن كثيراً من التايوانيين يستطيعون الآن زيارة الأرض الأم، سواء لزيارة الأقارب أو للتعرف على الصين العظمى التى لا تزال تايوان جزءاً ثقافيا منها. ولكن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين وتايوان يعنى عدم وجود رحلات جوية أو خدمات بحرية مباشرة بين الدولتين. ولا تعترف الإحصاءات الرسمية التايوانية حتى بوجود الصين الشعبية، حيث يسافر كثير من التايوانيين إلى هونج كونج واليابان كنقاط توقف فى الطريق إلى الصين الشعبية. ورسميا يسمح للمقيمين فى تايوان بزيارة أقاربهم المباشرين فى الصين الشعبية لأغراض زيارة هؤلاء الأقارب فقط، وليس لنشاطات الترفيه أو للأعمال التجارية (فيمان ١٩٨٩). ولكن هذه القيود يتم تجاهلها كلية من جانب الحكومة والسائحين أيضاً بسبب الفوائد السياسية (لكل من الدولتين) وللفوائد الاقتصادية للصين الشعبية.

سياسة السياحة الدولية فى كوريا الجنوبية :

إن السياسة السياحية الدولية لكوريا الجنوبية تقدم مقارنة مثيرة مع سياسة تايوان السياحية الدولية، وكما هو الحال بالنسبة إلى تايوان، لا تزال كوريا الجنوبية من الناحية الفعلية فى حالة حرب مدنية لدولة مقسمة. وقد شهدت كوريا الجنوبية أيضاً تحولات اقتصادية مكثفة فى السنوات الأخيرة لدرجة أنها أصبحت إحدى الدول الأسرع فى معدلات النمو الاقتصادى فى شرق آسيا.

وبالرغم من الحالة الجيدة لاقتصاد كوريا الجنوبية، فإن الدولة لم تكوِّن احتياطيات من العملة الأجنبية تصل إلى مستوى تايوان، ولذلك فإنها تستخدم السياحة لخدمة أهداف اقتصادية مختلفة.

بالرغم من أن كوريا الشمالية لا تزال تحتفظ برقابة صارمة على السفر الداخلى والدولى لمواطنيها (هول دى ١٩٩٠ب)، فإن الجنوب أزال كثيراً من القيود فى خلال الثمانينيات (هول ك ١٩٩٤أ). وكان لكوريا الجنوبية مبرران لفرض قيود على السفر: أولهما المبرر الأمنى فى أثناء مرحلة التوازن بين القوى العظمى والتوترات الإقليمية، والعلاقات الضعيفة المستمرة بين الكوريتين. أما المبرر الثانى فهو الاحتفاظ بالعملات الأجنبية للتنمية الاقتصادية فيها.

وحتى عام ١٩٨٣ لم يكن يسمح للكوريين بالسفر إلى الخارج سوى للتجارة أو العمل أو الدراسة أو القيام بأى نشاط آخر كان يعتقد بأنه للمصلحة الوطنية. وفى عام ١٩٨٣ كان يسمح للسفر من أجل الترفيه لأولئك الذين بلغوا سن الخمسين أو تجاوزوها، ولكن للأزواج المسافرين معا فقط، وأكثر من ذلك فإن أولئك الذين تجاوزوا سن الخمسين لم يسمح لهم بقضاء إجازة فى الخارج إلا إذا أودعوا مليونى وان فى بنك استبدال العملة الأجنبية الكورى لمدة سنة. إن تأثير هذه القيود توضحه حقيقة أن نصف مليون كورى جنوبى فقط سافروا إلى الخارج سنويا فى خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . وفى سبتمبر ١٩٨٧ ألغيت القيود الخاصة بالوديعة، مع تخفيض شرط السن من ٥٠ سنة إلى ٤٠ سنة فى يناير ١٩٨٨ . وفى أبريل ١٩٨٨، قبل فترة قصيرة فقط من دورة الألعاب الأوليمبية فى سيول، أعلن وزير الخارجية أن شرط السن

المفروض على السفر إلى الخارج سيلغى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٩، وكخطوة على الطريق كان قد خفض السن من ٤٠ سنة إلى ٣٠ سنة من أول يناير ١٩٨٨ . ووفقًا لما صرح به هونج سون يونج مساعد وزير الخارجية فإن "تحرير السفر إلى الخارج صمم لمواكبة الاتجاه المتزايد لتحويل أنماط حياة الناس، فى الوقت نفسه الذى تتولى فيه السلطة حكومة جديدة" (كرين ١٩٨٨، ص٣٠). وفى عام ١٩٨٩، وهى أول سنة بدون قيود، سافر ١,٢ مليون كورى جنوبى إلى الخارج. ويتوقع أن يزيد العدد بدرجة أكبر مع استمرار النمو فى الاقتصاد الكورى، ومع توقعات أن يصل عدد المسافرين إلى ٣,٦ مليون مسافر عام ١٩٩٦ وإلى ٥,٤ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٠٠ (حمدى ١٩٩١).

لقد لعبت السياحة دوراً كبيراً فى سعى الحكومة الكورية للحصول على العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية. وفى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ نمت عائدات السياحة من ٤٤٨ مليون دولار إلى ٢٥٥٩ مليون دولار. وقد ساهمت هذه العائدات بقوة فى ميزان المدفوعات الكورى (جدول ٣/٤). وعلى سبيل المثال، كان هناك ميزان تجارى إيجابى للسياحة بمبلغ ٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٠، بالرغم من ضرورة ذكر أن هذا الرقم كان منخفضاً كثيراً عما وصل إليه هذا الميزان التجارى عام ١٩٨٨ حيث بلغ ١٩١١ مليون دولار (ماكجاهى ١٩٩١، ص٤٧). ولكن الزيادة الهائلة التى شهدها السفر إلى الخارج من جانب الكوريين فى أعقاب إزالة قيود السفر، قد أثر على ميزان عائدات السياحة عندما سجلت الدولة أول عجز فى تجارة السياحة بمقدار ٣٨٠ مليون دولار عام ١٩٩١ . وقد كان هذا العجز فى تجارة السياحة إنذاراً فى مواجهة "الاستهلاك الزائد" من جانب موظفى الحكومة، فى الوقت الذى قامت فيه الحكومة بحملة تتضمن "نصوصاً قانونية لمعاقبة وكالات السفر التى تستنتج الحكومة أنها تغرى أو تحرض المسافرين إلى الخارج بالانغماس فى الإنفاق المتزايد" (دو صن ١٩٩٢، ص٥٧). بيد أنه فى الوقت الذى ستسعى فيه الحكومة لاستخدام سلسلة من الإجراءات للحفاظ على السفر إلى الخارج فى الحدود المعقولة، فإنه سيكون من الصعب إعادة فرض القيود على السفر فى وقت ينمو فيه الاقتصاد وإغراءات الاستهلاك والتوقعات السياسية بشكل مستمر.

جدول ٤/٣

الميزان التجارى للسياحة الكورية ٧٠:١٩٩١ (آلاف الدولارات الأمريكية)

السنة	العائدات السياحية	النفقات السياحية	الميزان
١٩٧٠	٤٦٧٧٢	١٢٤٢٤	٣٤٣٤٨
١٩٧١	٥٢٣٨٣	١٤٨٠٨	٣٧٥٧٥
١٩٧٢	٨٣٠١١	١٢٥٧٠	٧٠٤٤١
١٩٧٣	٢٦٩٤٣٤	١٦٩٨٤	٢٥٢٤٥٠
١٩٧٤	١٥٨٥٧١	٢٧٦١٨	١٣٠٩٥٣
١٩٧٥	١٤٠٦٢٧	٣٠٧٠٩	١٠٩٩١٨
١٩٧٦	٢٧٥٠١١	٤٦٢٣٤	٢٢٨٧٧٧
١٩٧٧	٣٧٠٠٣٠	١٠٢٧١٤	٢٧٦٣١٦
١٩٧٨	٤٠٨١٠٦	٢٠٨٠١٩	٢٠٠٠٨٧
١٩٧٩	٣٢٦٠٠٦	٤٠٥٢٨٤	٧٩٢٧٨-
١٩٨٠	٣٦٩٢٦٥	٣٤٩٥٥٧	١٩٧٠٨
١٩٨١	٤٤٧٦٤٠	٤٣٩٠٢٩	٨٦١١
١٩٨٢	٥٠٢٣١٨	٦٣٢١٧٧	١٢٩٨٥٩-
١٩٨٣	٥٩٦٢٤٥	٥٥٥٤٠١	٤٠٨٤٤
١٩٨٤	٦٧٣٣٥٥	٥٧٦٢٥٠	٩٧١٠٥
١٩٨٥	٧٨٤٣١٢	٦٠٥٩٧٣	١٧٨٣٣٩
١٩٨٦	١٥٤٧٥٠٢	٦١٢٩٦٩	٩٣٤٥٣٣
١٩٨٧	٢٢٩٩١٥٦	٧٠٤٢٠١	١٥٩٤٩٥٥
١٩٨٨	٣٢٦٥٢٣٢	١٣٥٣٨٩١	١٩١١٣٤١
١٩٨٩	٣٥٥٦٢٧٩	٢٦٠١٥٣٢	٩٥٤٧٤٧
١٩٩٠	٣٥٥٨٦٦٦	٣١٦٥٦٢٣	٣٩٣٠٤٣
١٩٩١	٣٤٢٦٤١٦	٣٧٨٤٣٠٤	٣٥٧٨٨٨-

المصدر: البنك الكورى، فى وزارة النقل ١٩٩٢، ص٨٥ .

سياسات السياحة الدولية فى الدول الاشتراكية :

إن الأيديولوچية السياسية لدولة ما تؤثر حتمًا فى رؤيتها لسياستها الخارجية، بما فى ذلك سياساتها الخاصة بالسياحة الدولية. إن الدول الاشتراكية السابقة كانت لديها أهداف سياسية واقتصادية واضحة للغاية حول السياحة الدولية، وهى الأهداف التى تختلف كثيراً عن أهداف الدول الغربية، بما تنطوى عليه من مفاهيم مختلفة تمامًا بشأن الحرية الفردية ودور الدولة. وقد حدد هول (دى ١٩٨٤، ص٥٤٢، ١٩٩٠، ص١١) عدة أهداف للدولة الاشتراكية من السياحة فيما يلى:

(١) المساعدة فى تنفيذ السياسات التى تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص فى جميع ربوع الدولة.

(٢) المساعدة فى تحسين الأداء الاقتصادى وتحفيز التنمية الاقتصادية السريعة.

(٣) تشجيع التحسينات فى البنية التحتية لمصلحة السكان المضيفين.

(٤) المساعدة فى التحسينات البيئية.

(٥) عرض صورة طيبة عن الدولة المضيفة فى العالم الخارجى.

(٦) الترويج للسلام والتفاهم العالميين طبقًا للعقيدة الاشتراكية التى تتبناها الدولة.

(٧) تعزيز ثقافة الزائرين ووعيهم الأيديولوچى عن طريق الدولة المضيفة وإقناعهم بتفوق الاشتراكية.

(٨) تجنب دخول التأثيرات المضادة للاشتراكية والأفكار التحريفية والرأسمالية "لغسل الأدمغة" للسكان المحليين الذين يعملون فى السياحة ويتصلون بالسائحين الأجانب.

وعلى الرغم من أن مذاهب الدولة الاشتراكية قد فقدت كثيراً من زخمها فى السنوات الأخيرة بسبب الانتفاضات السياسية فى أوروبا الشرقية، فإن كثيراً من الدول، مثل الصين الشعبية وكوريا الشمالية و(ألبانيا) وكوبا، لا تزال تتبع بدرجات متفاوتة مبادئ اشتراكية فى تقرير سياساتها المتعلقة بالسياحة الدولية.

جمهورية الصين الشعبية والسياحة الدولية :

إن اهتمام الصين بالسياحة ظل مرتبطًا تاريخيا بالدوافع السياسية بالدرجة الأولى. والتوسع السريع فى السياحة منذ عام ١٩٧٧ تحت قيادة دينج زياوبنج كان نتيجة لدوافع سياسية ودوافع اقتصادية معًا. وأصبح قطاع السياحة نشطًا بشكل متزايد وارتبط بحملة "التحديث الرباعية" لدينج، والتى أدت إلى ارتباط سريع بمجتمع الأعمال التجارية الدولية فى شكل استثمارات فى تطوير الفنادق، واستيراد وسائل النقل السياحى، وخلق روابط مع صناعة السفر (ريختر ١٩٨٣ب، ص٤٤١).

وبالرغم من أن أول خدمة للسفر فيما يتعلق بالتعامل مع السائحين إلى الخارج اتخذت من جانب الصين الشعبية طوال الأعوام الثلاثين الماضية، فإن التوسع الكبير فى السياحة الداخلية لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٧٨ . وحتى ذلك التاريخ كان ينظر إلى السياحة غالبًا باعتبارها أداة دبلوماسية لتشجيع النوايا الحسنة على المستوى الدولى، حيث ركزت على الزائرين من الدول الشيوعية الأخرى ودول العالم الثالث الصديقة أو دول عدم الانحياز. ومنذ التحول الذى قادته الحكومة الصينية عام ١٩٧٨ نحو "سياسة الباب المفتوح" فى علاقاتها مع الدول غير الشيوعية، وتطوير مبدأ "اقتصاد السوق الاشتراكى"، بدأ ينظر إلى السياحة كعنصر مهم فى تحديث الصين وكوسيلة لجنى العملات الأجنبية (ريختر ١٩٨٣ب، ١٩٨٩، وتشوى ١٩٨٤، ورينولدز ١٩٩٠، وهول ك. ١٩٩٤ أ). وقد أعلن زهاو زيانج فى المؤتمر الوطنى الثالث عشر للحزب الشيوعى فى الصين عام ١٩٧٨:

إن قدرتنا على جنى العملة الأجنبية من خلال التصدير هى التى تقرر، إلى حد كبير، المدى الذى يمكن أن نصل إليه فى الانفتاح على العالم الخارجى، وهى التى تؤثر فى نطاق وحجم التنمية الاقتصادية الداخلية. ولهذا السبب - مع الأخذ فى الاعتبار مطالب السوق العالمية ومواقعنا القوية - يجب علينا أن نقوم بجهود جبارة لتطوير صناعات ومنتجات موجهة للتصدير تستطيع أن تنافس وأن تحقق عائدات اقتصادية سريعة ومرتفعة (مقتبس من تيسدل وون ١٩٩١، ص٥٥).

إن قدرة السياحة على توفير العملات الأجنبية للحكومة الصينية على درجة كبيرة من الأهمية. وعلى سبيل المثال فإنه فى عام ١٩٨٨، وهى السنة السابقة على التوتر السياسى الذى حدث فى ميدان تيان آن من (انظر الفصل الرابع)، زار الصين ٣,١٧ مليون سائح من الخارج، وهو ما يعادل تقريبًا ١٨ مرة عدد الزائرين الذين وصلوا عام ١٩٧٨ . وبلغت عائدات الصين الإجمالية من العملات الأجنبية من السياحة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ حوالى ١١,٦٥ مليار دولار أمريكى. وفى نهاية عام ١٩٨٨ كان هناك ١٤٩٦ فندقًا تضم ٤٧٨٠٠٠ سرير، وحوالى ١,٥٧ مليون شخص يعملون فى وظائف فى مجالات متصلة بالسياحة، منهم ٤٠٠٠٠٠ يعملون مباشرة فى قطاع السياحة (تيسدل وون١٩٩١). بيد أنه بالرغم من الفوائد الاقتصادية التى تقدمها السياحة الدولية للصين، فإن هناك اهتمامًا من جانب بعض الأعضاء المحافظين فى الحزب الشيوعى ومن موظفى الحكومة، بالدور الذى تلعبه السياحة فى نشر الأيديولوچية والقيم الغربية فى الصين (هول ك ١٩٩٤أ). وعلى سبيل المثال وفى أعقاب أحداث ميدان تيان آن من عام ١٩٨٩ "خضع حوالى ٦٢٠,٠٠٠ من العاملين بالسياحة للتثقيف المذهبى السياسى الإجبارى بهدف تنظيف عقلياتهم الاشتراكية، وتعميق حبهم للحزب الشيوعى، وصقل الشكوك لديهم بشكل تحذيرى فى الأجانب وهى الشكوك المفترضة من جانب قيادات متشككة، لكى يظلوا مستسلمين للحكم الشيوعى المنعزل (باركر ١٩٩٢، ص ٤٧).

وقد وجه اللوم للسياحة أيضًا من جانب بعض المعلقين لأنها تدخل ممارسات ليست موضع ترحيب لتناقضها مع مبادئ الدولة الصينية الاشتراكية. وفى هذا الصدد أشار ديتش وجوانجروى عام ١٩٨٣ إلى أن السياحة جلبت معها: "مؤثرات غير صحيحة وغير متحضرة" إلى الصين. إن بعض ضعاف النفوس فى الصين، والشباب بصفة خاصة، لا يستطيعون مقاومة هذه المؤثرات ويتبعون بشكل أعمى نمط حياة الأجانب. وتحدث مخالفات أخرى بسبب السياحة مثل التهريب، والتجارة المضادة غير المشروعة، وإفشاء أسرار الدولة وغيرها من المخالفات التى تحدث. وكل هذا يشوه صورة الصين الاشتراكية ويجب عدم التسامح إزاء ذلك.

وبعد ذلك بست سنوات من تطوير السياحة ظهر العديد من الممارسات غير المرغوب فيها، مثل البحث عن مبالغ زائدة عن الحد أو العمولات غير المعقولة، وقبول (أو طلب) الرشاوى، والبغاء، وبيع وشراء العملات الأجنبية بطرق غير مشروعة. ونادراً ما ظهر هذا فى أثناء الثورة الثقافية ولكنه ظهر فى معظم المناطق السياحية. إن قبول الإكراميات، المخالف للأخلاقيات الاشتراكية، كان مثيراً للغضب بين المرشدين السياحيين ورجال الخدمات. وكانت هذه الممارسة خطيرة للغاية حتى إنه فى أغسطس عام ١٩٨٧ أصدرت وزارة الدولة للسفر والسياحة، بموافقة مجلس الدولة، تعليمات خاصة لإيقاف التعامل بالإكراميات (جوانجزى ١٩٨٩، ص٦١).

إن الاهتمامات بشأن الآثار الاجتماعية والسياسية للسياحة فى الصين تشير إلى مدى الارتباط المعقد للسياحة الدولية بصياغة السياسة الخارجية وترسيخ الأيديولوچيات. وعلى الرغم من أن الصين ترغب فى تطوير السياحة على "الطريقة الصينية"، التى تعنى "تجربة الحكومة لأفكار رأسمالية مثل الحوافز الفردية والمنافسة والمؤسسات الخاصة وهى بمثابة محاولات لتطوير نظام ملائم للوضع الصينى الذى لا يزال يحتفظ بنظام اشتراكى" (تشوى ١٩٨٤، ص٦١٩)، فإنها لا تزال تتأثر بشدة بالقوى الاقتصادية والاجتماعية من خارج الأراضى الصينية. فالسياحة غير منفصلة عن انتقال الأفكار بين الدول. وحتى إذا كان بعض السائحين يسافرون فى "إطار مغلق"، فإن القيم التى يبدو أن هؤلاء السائحين يمثلونها فى المجتمع المضيف، لا سيما فيما يتعلق بالحرية الفردية والثروة، قد تظل ذات تأثير على المطامح السياسية والاجتماعية.

بيد أن الأيديولوچيا قد تنتشر فى كلا الاتجاهين، وقد تسعى الدولة المضيفة إلى استخدام زيارات السائحين الأجانب لعرض صور معينة للعالم الخارجى. وعلى سبيل المثال، إجازات العمل فى كوبا ونيكاراجوا استخدمت من جانب حكومتى هاتين الدولتين للمساعدة فى الترويج للقيم الاشتراكية بين المؤيدين فى الغرب. وبالمثل استغلت إسرائيل الإجازات فى الكيبوتز للمساعدة فى الحصول على التأييد لدولة إسرائيل بين الشباب الغربيين الزائرين لها (ستوك ١٩٧٧). وعلى أية حال، فإن الجهود التى تبذل لتغيير انتشار الأيديولوچيات غير المرغوب فيها بواسطة الأجانب

تتجه لأن تكون أكثر حدة من الترويج للقيم السياسية. وعلى سبيل المثال فإن الخوف من الاحتواء الأيديولوچى أثر بدرجة كبيرة على سياسة السياحة الألبانية التى طبقت نظام تأشيرة المجموعات الذى يتيح الوقاية من الأمور غير المرغوب فيها، ويتيح رقابة أكبر على السائحين الأجانب (هول دى ١٩٩١هـ). وفى الواقع فإن هذه هى القيود على السياحة الدولية لدرجة أن الدولة حتى أوائل الثمانينيات كانت تتمسك بشدة بالمفهوم القائل بأن السائحين يتكيفون مع مفهوم أيديولوچى رسمى معين. ولذلك كانت ألبانيا تستخدم الحلاقين والخياطين الذين كان دورهم نصح القادمين الجدد إلى ألبانيا بمفاهيم التكيف مع النسيج المخيط (هول دى ١٩٩١هـ، ص٢٦٩).

إن تصرفات الحكومة الألبانية ربما تشير إلى الاستخدام الأكثر تطرفًا للسياحة لتحقيق غايات أيديولوچية . وكما ذكر فى هذا الكتاب منذ البداية، فإن السياحة ممتزجة بالسياسة بسبب الأسلوب الذى تتفاعل به مع مفاهيم السلطة والقيم. إن استخدامات السياحة الدولية لتحقيق أهداف سياسية استخدامات متعددة. والفصل التالى يقدم فحصًا للطريقة التى يمكن بها للسياحة الأجنبية أن تستخدم لتقديم الاحترام العالمى للنظم التسلطية وغير الشرعية.

السياحة والاعتراف الدولى :

إن الترويج السياحى مرتبط بشدة بصنع الصورة. ومن المنظور السياسى تتيح السياحة الدولية للحكومة المضيفة إمكانيات تقديم صورة إيجابية لنفسها إلى العالم الخارجى الذى بدوره قد يحسِّن موقفها الدولى ويخلق مناخات ملائمة للرأى العام للدولة لدى الدول الأخرى. ولهذا السبب يعد السفر والسياحة غالبًا المجالات الأولية لفرض العقوبات داخل المجتمع الدولى. وعلى سبيل المثال، فإن كثيرًا من الدول لم تسمح لناقلاتها الوطنية بالطيران مباشرة إلى جنوب أفريقيا احتجاجًا على سياسات التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، وخشية أن ينظر إلى الزيارات السياحية باعتبارها تأييدًا لهذه السياسات. هذا الموقف كان له تأثير قوى على صناعة السياحة فى تلك الدولة. وفى الحقيقة فإن شركة صن العالمية، وهى شركة جنوب أفريقية متعددة

الجنسيات لها اهتمامات بالتنمية السياحية (انظر فيما بعد)، انحصرت عملياتها الدولية في الدول الأفريقية التي "كانت تدور في فلك جنوب أفريقيا اقتصاديا أو سياسيا، أو حالة أقاليم البانتوستان "المستقلة" (في جنوب أفريقيا - المترجم) التي نشأت بسبب سياسات التفرقة العنصرية" (روجرستون ١٩٩٠، ص٣٥٢). وبالمثل ليبيا التي خضعت لعقوبات خاصة بالطيران على أساس اتهام الحكومة الليبية بالتورط في كارثة لوكيربي الجوية.

إن حكومة ذات نظام تسلطي أو غير شرعي لا يعني في حد ذاته عدم تشجيع السياحة الدولية. إذ يلاحظ أن شركة صن جنوب الأفريقية، وهي شركة متعددة الجنسيات في مجال الفنادق والكازينوهات تأسست في جنوب أفريقيا، استثمرت أموالها في إقامة الكازينوهات في أقاليم البانتوستان شبه المستقلة اسميا في ترانسكي وفي بوفوتا تسوانا وفي فندا وسيسكاي (روجرستون ١٩٩٠). وأدى هذا الاستثمار إلى إعطاء "وزن كبير" لمحاولات حكومة جنوب أفريقيا "إضفاء الشرعية على استقلال بانتوستان في السياق الدولي"، كما أتاحت لدولة جنوب أفريقيا أن تستبدل رأس المال الخاص بنسبة كبيرة من تكاليف دعم إستراتيجية بانتوستان (كراش وويلنجز ١٩٨٧، ص١٠٧).

وفي كثير من الحالات فإن القوى العالمية تدعم النظم الرجعية كلما كان في ذلك تعزيز لمصالح سياساتها الخارجية. وعلى سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة الأمريكية النظم الاستبدادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على امتداد معظم سنوات القرن العشرين من أجل تعزيز مصالحها الوطنية. إن النظم التسلطية بحد ذاتها لا تردع السائحين، ولكن على العكس من ذلك. كما سيوضح في الفصل التالي، فإن الاستقرار السياسي هو الذي يجذب السائحين والاستثمار الأجنبي في صناعة السياحة. وربما تكون الإشكالية إلى حد ما هي أن الاستقرار السياسي الذي تتيحه الحكومة التسلطية قد يخدم في تشجيع تنمية الصناعة السياحية. وقد لاحظ هول (دي١٩٩٠أ، ص١٥) أن "الطبيعة المتصورة لنظام سياسي باعتباره نظاماً رجعيا لا يعيق بالضرورة السياحة الدولية، فقد طورت إسبانيا والبرتغال صناعات السياحة الدولية الكبيرة للغاية فيهما تحت ما يمكن أن يراه كثيرون ديكتاتوريات فاشستية".

إن النظم التسلطية بطبيعتها لا يمكن أن تسير وفق الإجراءات الاستشارية العامة التى تطبق فى معظم الديمقراطيات الغربية. ولذلك فإن التنمية السياحية يمكن أن تجرى بسرعة من خلال نظم التخطيط المحلية أو الإقليمية أو الوطنية القائمة. وفى حالة البرتغال "كان تحول صناعة السياحة مصاحبًا للتحولات الكبرى فى الأولويات فى السياسة الحكومية" (لويس وويليامز ١٩٨٨، ص١١٩) مع التركيز الذى قدم للسياحة فى خطط التنمية الحكومية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، من أجل جذب السائحين الأجانب والسوق السياحية الصاعدة، وبالمثل فى حالة إسبانيا حيث أصدرت قوانين خاصة لتسهيل إنشاء مستوطنات سياحية جديدة فى المناطق المفضلة أكثر للسياحة الطبيعية (فالنزولا ١٩٨٨).

ويرى إدجل (١٩٧٨، ص١٧١) أن السفر الدولى "يتجه لأن يكون له أثر فى اعتدال السياسات الداخلية للحكومات الأجنبية. ويدرك النظام التسلطى أنه موضع الملاحظة والحكم عليه من جانب السائحين الأجانب". مثل هذا الموقف يمكن أن يوصف أيضًا بأنه ذو تأثير فى "العفو العام"، بمعنى أن الاهتمام العالمى، من خلال حملات منظمة العفو الدولية، بالمساجين السياسيين قد ساعد غالبًا فى إطلاق سراحهم لأنهم أصبحوا موضع انتباه الحكومات الأجنبية. ويثور الجدل حول ما إذا كانت السياحة الدولية تؤدى إلى اعتدال الحكومات التسلطية بشكل يفوق تجاوزاتها السيئة، لا سيما إذا ما كانت المناطق السياحية قد أصبحت أماكن لعرض القضايا السياسية، وفضلاً عن ذلك فإن المراكز السياحية تكون غالبًا بعيدة عن المناطق التى تحدث فيها بالفعل أسوأ الضغوط وحالات القهر عادة.

إن فتح مناطق للأجانب من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال أو نظام الحكم يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين للنظام القائم. وعلى سبيل المثال، فإن فتح التبت أمام الزائرين الغربيين من خلال إصلاحات الحكومة الصينية عام ١٩٧٩ كان له عدد من التأثيرات غير المقصودة. فبدلاً من تدعيم التطورات السياحية وصورة التبت باعتبارها جزءًا من الصين، فإن تلك السياسة خدمت فقط فى مساندة دوافع السكان المحليين واللاجئين لتحرير التبت من الصين، وزيادة قداسة الدولة بالنسبة إلى الغربيين، ففى حين أن التصويرات المشوهة للتبت، والتى صنعتها الأجهزة الصينية، ظلت أمرًا

مشكوكًا فيه بشكل متزايد من جانب كثير من الغربيين، فإن البنية التحتية السياحية الرسمية التى أقيمت بنفقات كبيرة على حساب الصين. تم تجاهلها بدرجة متزايدة.

كان الغربيون يريدون أن يمارسوا ما يسمى "شانجرى لا"، وكان التبتيون أكثر من سعداء لمشاركتهم رؤيتهم لأراضيهم المقدسة. ولم يستمع السائح إلى المحاولات الصينية للتأثير عليهم بأن التبت كانت منذ عهد قوبلاى خان جزءًا لا يتجزأ من الصين الأم (كليجر ١٩٩٢، ص١٢٤).

إن استخدام السياحة الدولية لخلق ظروف التأييد للنظم غير الشرعية يبدو واضحًا تمامًا فى حالة الفلبين فى ظل حكم الرئيس ماركوس فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن الصورة الرفيعة للسياحة الدولية خدمت أيضًا فى تقليل مستوى المساندة الدولية للرئيس. وقد علق ريختر (١٩٨٩، ص٥٢) على ذلك بالقول أنه لا يوجد نظام استخدم السياسة السياحية بقوة من أجل النفوذ السياسى مثل الرئيس الفلبينى السابق ماركوس. وبالرغم من أن السياحة ساهمت فى تحقيق كثير من الأهداف السياسية والاقتصادية للنظام، فإنها حققت هذه المكاسب بتكاليف ضخمة تحملها الاقتصاد الفلبينى. ولكن بمرور الوقت كانت التنمية المتبلدة وسط ظروف اقتصادية واجتماعية متوترة، تؤدى إلى استخدام مضاد للسياحة، حيث تنتج شعورًا مضادا لصناعة السياحة. وهكذا فقد نجد فى حالة الفلبين نموذجًا مصغرًا للمنافع والمساوئ للاستخدامات السياسية للسياحة.

السياحة الدولية فى الفلبين فى عهد ماركوس :

انتخب فرديناند ماركوس رئيسًا للفلبين فى نوفمبر ١٩٦٥، وكسب دورة ثانية لمدة أربع سنوات فيما بعد. وفى ٢١ سبتمبر ١٩٧٢، ووسط عدم الشعبية المتزايد، فرض القوانين العسكرية معلنًا أن الدولة تواجه تمردًا شيوعيا خطيرًا. وحتى إعلان الحكم العسكرى كانت السياحة تمثل أولوية متأخرة لدى الحكومة. ولكن "فى خلال ثمانية شهور من إعلان الحكم العسكرى أصبحت السياحة صناعة ذات أولوية تستحق التمتع بحوافز ضريبية وامتيازات جمركية متنوعة" (ريختر ١٩٨٩، ص٥٤-٥٥). وهناك أربعة

أسباب يمكن تقديمها للاهتمام المفاجئ للرئيس ماركوس بالتنمية السياحية، اثنان منها يتعلقان فى المقام الأول بالعوامل السياسية الدولية، وهذه الأسباب هى:

أولاً: يمكن استغلال السياحة من جانب النظام لخلق صورة مرضية عن الدولة وحكومة ماركوس أمام السائحين الدوليين وأمام الحكومات الأجنبية. وثانياً: الزيارات السياحية الدولية يمكن أن تتم بواسطة النظام ليكون ذلك مساندة لنشاطات النظام وللحكم العسكرى بصفة خاصة، وبالتالى إضفاء الشرعية على نشاطاته غير الديمقراطية. والسبب الثالث هو أن السياحة كانت وسيلة يستخدمها ماركوس لتقديم الجوائز لمؤيديه، وذلك بإعطائهم موقعاً مرضياً فى المشروعات السياحية، وتزويدهم بالأموال الحكومية. ورابعاً وأخيراً، فقد كان لزوجة الرئيس، أميلدا ماركوس، مطامحها الخاصة المتعلقة بتنمية الفلبين باعتبارها مكاناً سياحيا عالميا (ريختر ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩٤أ).

وفى محاولة لاكتساب الشرعية لنظام ماركوس مع الحكومات الأجنبية والمستثمرين الأجانب أطلقت الحكومة برنامجاً ضخماً للتنمية السياحية. واستغل النظام بعض الأحداث الكبيرة، مثل مسابقة ملكة جمال العالم وبطولة العالم للملاكمة فى الوزن الثقيل تحت شعار "مثير فى مانيلا" بين محمد على وجو فريزر، لتحسين الصورة العالمية للدولة. وأدت استضافة مؤتمر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عام ١٩٧٦ إلى قيام النظام بسرعة ببناء ١٢ فندقاً فاخراً، ومركز المؤتمرات الدولى ومركز الفلبين للتجارة الدولية والمعارض، حيث تكلفت هذه الإنشاءات مبالغ طائلة، وكل ذلك من أجل المؤتمر. وكما علق ريختر (١٩٨٩، ص٥٦) فإن "التوقعات باستضافة ٥٠٠٠ شخصية كبيرة لمدة أسبوع فقط، أدت إلى الاستكمال السريع لعدد ١٢ فندقاً فاخراً فى خلال ١٨ شهراً بالرغم من أن خطة السياحة الرئيسية لم تكن تتوقع استكمال مثل هذه الحاجات فى عشر سنوات على الأقل". وكان حجم التزام الحكومة فى هذا المشروع ضخماً (٤١٠-٥٤٥ مليون دولار أمريكى)، كما كان أكبر كثيراً مما تتحمله البنية التحتية لصناعة السياحة الفلبينية أو مما تتطلبه الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. لقد كانت نفقات تمويل هذه الفنادق تعادل ٣٠ أو ٤٠ مرة ما أنفقته حكومة ماركوس على الإسكان العام. "إن حجم هذا الالتزام الحكومى كان يعادل ما بين $\frac{١}{٧}$ و$\frac{١}{٥}$ من إجمالى

النفقات المقترحة لعام ١٩٧٦ وهو ٣,٠٠٥ مليار دولار. وكان هذا الالتزام أكبر من القروض من البنك الدولى عام ١٩٧٦ التى بلغت ٢١٥ مليون دولار (ريختر ١٩٨٩، ص٥٧). ولكن حقق المؤتمر نجاحًا سياسيا لحكومة ماركوس، كما زادت المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة من كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى (هول ك ١٩٩٤أ).

السياحة والدعاوى الحدودية :

تعد السيادة مفهومًا جوهريا فى القانون الدولى والسياسة. وللسيادة أربعة معان ذات صلة بالموضوع وهى:

١ - إنها السمة المميزة للدول باعتبارها وحدات دستورية فى النظام القانونى الدولى.

٢ - حرية التصرف فى جميع المسائل من حيث عدم خضوع الدولة لأى التزام قانونى.

٣ - الحد الأدنى من الإدارة الذاتية الذى تمتلكه الدولة قبل أن تتمكن من الحصول على وضع "الدولة ذات السيادة".

٤ - السلطة الدولية الكاملة فى إدارة الإقليم (كروفورد ١٩٧٩، ص٢٦-٢٧).

وهناك أساليب عديدة تكتسب بها السيادة الإقليمية، "احتلال الأراضى الخالية" أو حق التقادم الذى تكتسب به السيادة بالتملك الفعلى بخلاف صاحب السيادة النظرى، أو بالتنازل أو بالنقل عن طريق معاهدة أو بالضم الذى يعنى الترسيب الطبيعى للتربة الذى يغير شكل الأرض أو بالغزو (تريجز ١٩٨٦، ص٢). ويرتبط النشاط السياحى ارتباطًا حميمًا بالأسلوب الأول الذى يمكن أن تكتسب به السيادة، حيث يمكن أن يمثل نموذجًا للاحتلال الفعلى. وقد تخدم السياحة باعتبارها رابطة اقتصادية بين الإقليم المتنازع عليه والدولة المسيطرة عليه، حيث تعطى السياحة فى هذه الحالة وزنا أقوى فى أى منازعة حول الاحتلال الفعلى.

وتستخدم السياحة حالياً لتأييد المطالب الإقليمية فى ثلاث مناطق فى العالم وهى منطقة أركتك، ومنطقة أنتاركتكا، وجزر سبارتلى. وفى منطقة أركتك فإن إنشاء المتنزهات الوطنية من جانب الحكومة الكندية، وتطوير نشاطات سياحية لمصالح خاصة فى هذه المتنزهات قد ينظر إليه باعتباره وسيلة لتعزيز المطالب الإقليمية الكندية فى الجزر الشمالية والمناطق المائية المحيطة بها (هول ك وجونستون ١٩٩٥).

أما جزر سبارتلى فإنها مجموعة من الجزر فى شمال بحر الصين. وبالرغم من أن كثيراً من هذه الجزر صغير للغاية بحيث لا تسمح بالحياة البشرية، فإنها تمتلك أهمية إستراتيجية، كما أنها تعتبر منافذ للوصول إلى ثروات معدنية (النفط والغاز) ومصادر لصيد الأسماك. وهناك تنازع حول هذه الجزر بين عدة دول مثل بروناى والصين وماليزيا والفلبين وفيتنام. وهذه الجزر موضع للنزاع العسكرى بالفعل بين فيتنام والصين، ولجميع الدول المشار إليها، باستثناء بروناى، وجود عسكرى فى هذه الجزر. وفى عام ١٩٩٢ عملت ماليزيا على القيام برحلات سياحية - بيئية إلى الجزر الجنوبية لتعزيز البعد الاقتصادى لمطالبها. ولكن منذ ذلك الوقت لم تتابع رحلاتها لأن الموقف العسكرى فى المنطقة ظل متوتراً للغاية، ولا يمكن ضمان أمن السائحين.

السياحة والسيادة فى قارة أنتاركتكا:

لا توجد لأية دولة سيادة قانونية على أى جزء من أنتاركتكا. وهناك دول كثيرة (الأرجنتين، وأستراليا، وشيلى، والإكوادور، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، ونيوزيلندة، والنرويج) تزعم أن لها مطالب إقليمية فيها، ولكن هذه المطالب لم يعترف بها عموماً من جانب المجتمع الدولى (أوبرن ١٩٨٢، وتريجز ١٩٨٦، وفارمر ١٩٨٧). والوضع القانونى للجزر فى هذه القارة والموارد الموجودة فيها يخضع لشروط معاهدة أنتاركتكا التى وقعت فى الأول من ديسمبر عام ١٩٥٩ وبدأ تنفيذها فى ٢٣ يونيو ١٩٦١ . وبالرغم من أن معاهدة أنتاركتكا لم تشر إلى السياحة بشكل محدد، فإن الإجراءات والتوصيات المتعلقة بالسياحة والبعثات غير الحكومية إلى هذه القارة تم تبنيها غالباً فى الاجتماعات نصف السنوية للهيئة الاستشارية للمعاهدة منذ اجتماع عام ١٩٦٦

فى سانتياجو، فى حين أن الجدل الحالى يدور حول مدى إمكانية عقد بروتوكول محدد أو اتفاقية خاصة بتنظيم السياحة فى إطـار معاهــدة أنتاركتا (نيكلسون ١٩٨٦، هول ك ١٩٩٢ب، هول ك وجونستون ١٩٩٤)، ولكن من منظور الدول صاحبة المطالب، فإن السياحة فى أنتاركتكا تقدم أيضًا آلية محتملة لتبرير المطالب الإقليمية. كما تقدم مصدرًا محتملاً للتمويل لتعزيز المواقف والبحث العلمى (ريتش ١٩٧٩).

وفى سياق موضوع قارة أنتاركتكا . يمكن تعريف السياحة بأنها كل النشاطات البشرية القائمة فيها بخلاف النشاطات العلمية البحثية والعمليات المعتادة للقواعد الحكومية هناك. مثل هذا التعريف يغطى النشاطات الخاصة بالعمليات السياحية التجارية، والبعثات غير الحكومية، والنشاطات الترفيهية لموظفى الحكومات وتعد السياحة النشاط الوحيد فى الوقت الراهن، والتى تستخدم تجاريا الموارد الأرضية الموجودة فى أنتاركتكا . ويتركز النشاط السياحى فى السفن الجوالة وعمليات الطيران فى شبه جزيرة أنتاركتا ، وبدرجة أقل، فى بحر روس (هول ك ١٩٩٢ب). وقد تلقى النشاط السياحى فى شبه جزيرة أنتاركتكا الدعم الأكبر من الأرجنتين وشيلى. وبالرغم من أن هذا قد يرجع إلى موقعهما الجغرافى، فإن السبب الرئيسى هو أن اهتمامهما بالسياحة فى هذه المناطق يرجع إلى القيود على السياحة فى إقليميهما – بما فى ذلك القواعد الجوية – كما يرجع إلى أن أنتاركتكا تقدم تعزيزًا لمطالبهما الإقليمية.

وتستخدم أستراليا أيضًا السياحة، والرقابة على النشاط السياحى، كوسيلة للحفاظ على مطالبها . وفى غيبة سياحة منظمة ومنتظمة إلى أراضى أنتاركتكا الأسترالية، اتجهت الحكومة الأسترالية إلى تبنى موقف محايد بصفة عامة تجاه السياحة والبعثات غير الحكومية إلى الإقليم حتى أواخر الثمانينيات (برجين ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩٢ب). وعلى أية حال فإن الضغط على الحكومة الأسترالية من جانب جماعات المحافظة على البيئة هو من أجل أن تقوم باتخاذ إجراء تجاه المشكلات البيئية فى أنتاركتكا، والعمل على إجراء مفاوضات لتجديد معاهدة أنتاركتكا، وزيادة الاهتمام بالمصلحة التجارية فى الفرص السياحية فى إقليم أنتاركتكا الأسترالى، كما أن الحاجة إلى الاحتفاظ بوجود أسترالى ملموس فى أنتاركتكا، أدت إلى اتخاذ الخطوات الأولى

تجاه تطوير سياسة سياحية أسترالية لأنتاركتكا فى إطار الأهداف الأسترالية الأوسع نطاقًا. وقد اشتملت هذه الخطوات على "الاحتفاظ بسيادتها على إقليم أنتاركتكا الأسترالى، وحقوقها فى المياه المجاورة" (اللجنة الدائمة لمجلس النواب للبيئة والترفيه والفنون ١٩٨٩، ص٢) .

السياحة قوة للسلام :

فى السنوات الأخيرة رسمت صورة كبيرة لمفهوم السياحة باعتبارها قوة للسلام. فضلا عن استضافة المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع. ولا شك فى أن السياحة يمكن أن تؤدى إلى تحسين التفاهم بين الأفراد والثقافات والأمم، ولكنها يمكن أيضًا أن تؤدى إلى إساءة التفاهم بشكل كبير.

إن مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، استمر فى خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث ضم جميع الدول الأوروبية، باستثناء ألبانيا، كما ضم كلا من كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنى المؤتمر الأهداف العامة "للسلام والأمن والعدالة والتعاون"، وقد استهدف تحقيق هدف رئيسى يتعلق بتطوير علاقات أفضل بين الدول الموقعة عليه. إن الميثاق النهائى للمؤتمر شجع تطوير السياحة على الأسس الفردية والجماعية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف المشار إليها. وكانت هناك أقسام خاصة بالسياحة اشتملت على الترويج السياحى والسفر لأغراض شخصية أو مهنية، وتحسين ظروف السياحة وشروطها (رونكاينن ١٩٨٣). وفى القسم الخاص بحقوق الإنسان تضمن الميثاق النهائى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (المعروف بميثاق هلسنكى) إشارة خاصة للسياحة حيث اتفق الموقعون على:

(أ) التعبير عن نواياهم بشأن "تشجيع النمو السياحى على المستوى الفردى والجماعى".

(ب) الاعتراف بالرغبة فى القيام "بدراسات مفصلة عن السياحة".

(جـ) الاتفاق على "التشجيع قدر الإمكان لضمان أن التطوير السياحى لا يضر التراث الفنى والتاريخى والثقافى فى دولهم".

(د) الإعلان عن نيتهم فى "تسهيل السفر على نطاق أوسع لمواطنيهم لاعتبارات شخصية أو مهنية".

(هـ) الاتفاق على "التشجيع التدريجى لخفض رسوم التأشيرات والأوراق الرسمية المطلوبة للسفر قدر الإمكان".

(و) الاتفاق على "زيادة التعاون على تطوير السياحة وفق اتفاقيات وترتيبات مناسبة، وبصفة خاصة الاتفاقيات الثنائية، واتخاذ الأساليب الممكنة لزيادة المعلومات المتعلقة بالسفر والخاصة بالمصلحة المشتركة".

(ز) التعبير عن رغبتهم فى "تشجيع الزيارات إلى دولهم" (إدجل ١٩٩٠، ص٤٠).

وبالرغم من العناصر العميقة فى الاتفاق النهائى، فإن التقدم كان بطيئًا وكانت النتائج الملموسة قليلة للغاية، مع غموض العبارات ذات التأثير المحدود فى سياسات السياحة الدولية للدول الموقعة على الاتفاقية. وقد استنتج رونكاينن (١٩٨٣، ص٤٢٥) أنه :

"من الواضح تمامًا أن إعلانات هلسنكى تم تجاهلها من جانب العديد من دول المعسكر الشرقى الموقعة على الاتفاقية. ومثال ذلك ما قدمه مسئول كبير فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إيريل هونكر، الذى أعلن فور عودته من هلسنكى أن الاتفاق النهائى غير راسخ، وأنه لن يكون هناك تخفيف فورى لقيود السفر فى ألمانيا الشرقية".

إن اتفاق هلسنكى كان طفلاً سياسيا فى وقته، وكان شهادة على تخفيف توترات الحرب الباردة. وعلى أية حال فإن آثاره العملية فى السلام من خلال السياحة كانت لا تذكر. وفى حالة دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال، فقد تطلبت عملية اختفاء الدولة الاشتراكية ما هو أكثر من الاتفاقيات الدولية لتحسين حرية الأفراد فى السفر إلى أوروبا الغربية. أما التفاؤل فى شعار منظمة السياحة العالمية بأن "السياحة جواز سفر للسلام" فإنه لا يلتقى مع حقائق الشئون العالمية. وكما سيناقش الفصل التالى،

فإن الاستقرار السياسي عنصر مهم في تطوير السياحة المعززة. "فالسائح، بخلاف بعض المستثمرين، لا يحتاج الذهاب إلى مكان معين، وعندما يكون هناك تلميح بعدم الأمن، فإنه لا يذهب" (ريختر ١٩٨٣ب، ص٤٠٩). وهكذا فإنه ربما يجب أن نقرأ شعار منظمة السياحة العالمية على نحو آخر وهو أن "السلام جواز سفر للسياحة" (إدجل ١٩٩٠). وفضلاً عن ذلك فإن مفهوم السياحة كقوة للسلام يفشل في تقدير الأبعاد السياسية الأوسع التي تحدث في ظلها السياحة. وعلى سبيل المثال فإن مقولة ماثيوز (١٩٧٥، ص٢٠١) أن "السياحة في عديد من دول العالم الثالث أكبر كثيراً من مجرد خرافة" تعكس الحاجة إلى أخذ التنمية السياحية في إطار أفكار التبعية والسيطرة الثقافية، وهي النقطة التي سنعود إليها في الفصلين الخامس والسادس. ولذلك فإن الفكرة القائلة بأن السياحة قوة للسلام هي تفسير مسطح لتعقيدات السياحة والعلاقات الدولية. ومثل هذا التبسيط الكبير للأبعاد السياسية للسياحة قد يفيد في تقديم برنامج للسياسيين والمستشارين لإطلاق مقولات رنانة، ولكنها لن تفيد شيئاً في تحسين فهمنا لمكانة السياحة في البيئة السياسية.

الفصل الرابع

السياحة والاستقرار السياسى

مضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة

تشير معظم الشواهد على دوافع السياحة إلى الخوف وعدم الأمن باعتبارهما أكبر الحواجز أمام السفر، ومن ثم أكبر القيود على نمو صناعة السياحة. وفضلاً عن الخوف هناك غالبًا تعبير عن قلة الاهتمام بالسفر الذى يمكن أن يكون قناعًا يخفى الخوف. فى هذه الظروف فإن احتمال حدوث الإرهاب، حتى ولو كان احتمالاً بعيداً، يكون له تأثيره على الطلب السياحى لعدد كبير من السائحين المحتملين (بكلى وكليم ١٩٩٣، ص١٩١).

إن الاستقرار السياسى أحد المتطلبات المسبقة الرئيسية لجذب السياحة الدولية إلى الأماكن السياحية. والاحتجاجات العنيفة، والحرب المدنية، والأعمال الإرهابية، والانتهاكات المتصورة لحقوق الإنسان، أو حتى مجرد التهديد بهذه النشاطات، ستؤدى إلى قيام السائحين بإلغاء إجازاتهم. ولا شك فى أن المسافرين تعرضوا لخطر مهاجمتهم من قبل العصابات واللصوص منذ عصر الرومان. وكثير من الحجيج إلى الأراضى المقدسة فى العصور الوسطى كانوا يسافرون وهم يخشون على حياتهم وممتلكاتهم. وفى الحقيقة فإن كلمة السفر "Travel" مشتقة من To Travail أى من تجاوز المشقة (وفى اللغة العربية تعنى كلمة الرحلة : الرحيل عن الأهل ومفارقة الأحباب- المترجم) مما يعطى شاهدا على الصعوبات التى يواجهها كثير من المسافرين. ولكن العلاقة الواضحة بين السياحة والعنف السياسى تعد ظاهرة من ظواهر أواخر القرن العشرين.

ويناقش هذا الفصل العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، مع التركيز بصفة خاصة على آثار العنف السياسى والإرهاب والحرب فى سلوك السائح والتنمية السياحية. ويعرض القسم الأول من هذا الفصل الكيفية التى تؤدى فيها الحرب والانقلابات والثورات لا إلى تدمير البنية التحتية للسياحة فحسب، بل تؤدى أيضاً إلى تدمير صورة المكان السياحى على المدى البعيد، حتى إذا كانت الحروب والانقلابات والثورات ذات طابع سلمى. أما القسم الثانى من هذا الفصل فيبحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للإرهاب فى السياحة.

الحرب والانقلابات والثورات - آثارها فى السياحة:

إن الاستقرار السياسى شرط جوهرى مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة. وكما يقول ريختر وووج (١٩٨٦، ص٢٣١) "قد تنهار السياحة تماماً عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة. ويختار السائحون ببساطة أماكن بديلة. ولسوء الحظ فإن كثيراً من القيادات والمخططين الوطنيين إما أنهم لا يدركون، أو لا يقرون، الحقيقة القائلة بأن الهدوء السياسى، ولا جاذبية المناظر أو الجاذبيات الثقافية، هى التى تشكل المتطلب السابق الجوهرى للسياحة".

كما أن الاستقرار السياسى ليس مهما فقط لتطوير البنية التحتية المطلوبة للسياحة ولكنه مهم أيضاً بسبب الدور الرئيسى الذى تلعبه الصور فى التسويق السياحى والترويج السياحى. ومع التسليم بأن مطلب العديد من السائحين هو الشعور بالأمن عندما يزورون مكاناً ما، فإن التصورات عن أمن السائح تصبح أمراً حيويا فى جذب المسافرين الدوليين والمحليين. ويمكن تصور الأمن من زاوية المخاطر التى تسببها الكوارث الطبيعية، والأمور الصحية، والجريمة واحتمالات العنف السياسى. وفى حين أن هذه الأمور الخاصة بالأمن مهمة للمسافر، فإن هذا الفصل يعالج فقط مضامين العنف السياسى بالنسبة إلى السياحة.

وقد يتخذ العنف السياسى عدة أشكال. ويميز لى وسمول (١٩٨٨) خمسة أبعاد مختلفة للعنف السياسى والسياحة الدولية: الحروب، والانقلابات، والإرهاب، والقلاقل،

والإضرابات. وتعد الحرب أمراً مأساويا بالنسبة إلى السياحة. وبعيداً عن المخاطر التى تمثلها الحرب للأفراد، فإن النشاط العسكرى يمكن أن يدمر البنية التحتية أيضاً. وعلى سبيل المثال ففى الشرق الأوسط تسببت سنوات الحرب الأهلية والنزاع بين الجارتين سوريا وإسرائيل فى إلحاق الضرر الكبير بصناعة السياحة التى كانت مزدهرة فى لبنان. وقد دمر الصراع العرقى بين الصرب والكروات والمسلمين معظم البنية التحتية السياحية، والجاذبيات كموقع سياحى فى يوغوسلافيا السابقة. وحدث بالمثل فى حالة أيرلندا الشمالية حيث أشار سميث (١٩٨٦، ص١٢٠) إلى أن "السياحة كصناعة شديدة التأثر بصفة خاصة بعوامل خارجية، وعندما يبلغ التوتر المدنى أوجه ويتخذ شكل العنف، مع التغطية الإعلامية الكبيرة، فإن أعداد الزائرين وإنفاقهم يتدهور". وقد يكون للانقلابات تأثير كبير على وصول السائحين. ففى أعقاب تغيير النظام فى أفغانستان، انخفض عدد السائحين بنسبة ٦٠٪ بين عامى ١٩٧٨و١٩٧٩ . وفى حالة محاولة الانقلاب فى جامبيا فى يوليو ١٩٨١، انخفض عدد الزائرين من ٢١٣٢٧ زائراً عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١٦٩٦٢ زائراً عام ١٩٨٢/١٩٨١ (كاتر ١٩٨٧، ص٢١٢).

وقد يكون لحالة الحرب تأثيرات طويلة المدى على صورة المكان السياحى. وعلى سبيل المثال فإن صناعة السياحة فى كوريا الجنوبية تضررت كثيراً بالحرب الكورية والنزاعات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتشير دراسة قام بها جيونج (١٩٨٨) إلى أن دورة الألعاب الأوليمبية الصيفية فى سيول عام ١٩٨٨ كان من المتصور أنها ستكون وسيلة لتجاوز الصورة المتدنية لكوريا فى سوق السياحة العالمية، لا سيما فى الولايات المتحدة، بسبب عوامل مثل مشروع ماش MASH (بسبب الحفلات التليفزيونية الشهيرة للغاية عن المستشفى الأمريكى الميدانى فى أثناء الحرب الكورية وما قام به من استغلالات خيالية) وتوسيع نطاق التخريب فى الحرب الكورية، وإسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الكورية فى رحلتها ٠٠٧ فى أوائل الثمانينيات، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسى بين الكوريتين. بيد أن هناك تجارب فى أماكن أخرى مثل قبرص (أندرونيكو ١٩٧٩) وسيريلانكا (ريختر وووج ١٩٨٦) وزامبيا (تيى ١٩٨٦) تشير إلى أن السياحة يمكن أن تنتعش بسرعة فى أعقاب توقف النزاع. وفى حالة زامبيا مثلاً

زادت حركة السياحة الدولية إلى ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب الأهلية فى زيمبابوى المجاورة (روديسيا سابقًا) وبعد وصول حكومة ذات أغلبية سوداء إلى السلطة (تيى ١٩٨٦).

وقد يكون للسياحة دور مهدئ مدهش فى وجه العنف المحتمل فى الأماكن السياحية. وفى حالة أيرلندا الشمالية كان للسمة المسيطرة على التنمية السياحية تأثير عكسى على نشاطات الجيش الجمهورى والأيرلندى والجماعات البروتستانتية المتطرفة. ومنذ أواخر الخمسينيات وحتى عام ١٩٦٨، عندما حدثت القلاقل المدنية، كانت هناك زيادة مطردة فى عدد السائحين. وكان الهبوط فى عدد الزائرين حادا بصفة خاصة فى سوق الإجازات، وكانت النتيجة أن السفر فى الإجازات بحلول عام ١٩٧٣ سجل نسبة ٧٪ فقط من إجمالى عدد الزائرين (سميث ١٩٨٦). وقد أدت القلاقل المدنية فى أيرلندا الشمالية إلى أن تعلن جريدة الفاينانشيال تايمز (٤ يوليو ١٩٧٨ فى سميث ١٩٨٦، ص١٢٠) أنه "فيما عدا الأشياء الأخرى التى قاموا بها، فإن إلقاء القنابل، وإطلاق النار وغير ذلك من أشكال الرعب التى تنطوى تحت مصطلح "الاضطرابات" عمومًا، أدى إلى تقويض صناعة السياحة الأيرلندية بشكل كبير فى خلال العقد الماضى". بيد أنه بغض النظر عن الانهيار الكبير الذى حدث عام ١٩٨١، وهى فترة العنف والتوتر التى صاحبت ضربات الجيش الجمهورى الأيرلندى، فإن أعداد السياحة أظهرت زيادة بطيئة، ولكن مطردة، على امتداد ما تبقى من سنوات عقد الثمانينيات. وكانت هناك، وقت كتابة هذا الموضوع، آمال فى السلام فى أيرلندا الشمالية، وكانت هذه الآمال أفضل من أى وقت مضى فى العقد السابق، حيث كان يبدو أن محادثات السلام ستنجح وأن معدل العنف السياسى سينخفض، وأنه من المؤكد أن أيرلندا الشمالية ربما تشهد غالبًا أكبر زيادة فى وصول الزائرين (ويت ومور ١٩٩٢، وباكلى وكليم ١٩٩٣).

وهناك عامل آخر لتأثير التوتر السياسى والحروب فى السياحة وهو درجة التأثير التى يمكن أن يحدثها العنف السياسى فى السياحة الإقليمية. وهل تكون مماثلة للتأثير الذى يحدثه فى المواقع السياحية ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإن حرب الخليج أدت إلى انخفاض الزيارات السياحية فى عدد من دول شرق آسيا بسبب التصورات فى المناطق

التي ينتمي إليها السائحون مثل اليابان وأمريكا الشمالية أن هناك انعدامًا للأمان بصفة عامة في السفر إلى الخارج لاحتمال حدوث هجوم إرهابي (هول ك ١٩٩٤أ). وقد عانت السياحة في الهند وجزر المالديف بسبب الحرب المدنية وما صاحبها من إرهاب في سيريلانكا. كما أن أعمال الانفصاليين في إقليم الباسك دمر، في بعض الأوقات، صناعة السياحة في شمال إسبانيا، "وحتى سويسرا وهي النموذج الشهير للهدوء المحلي والحياد السياسي، فقد شهدت انخفاضًا سياحيا نتيجة للهجمات الإرهابية في إيطاليا وفرنسا والنمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية" (ريختر ووزج ١٩٨٦، ص٢٣٢). وحدثت أمور مشابهة عام ١٩٨٥، حيث أدى التوتر السياسي في فانواتو، والذي أحدثه الكاناك المحليون الأصليون الذين كانوا يسعون للاستقلال عن فرنسا، إلى التأثير في المناطق المجاورة في كاليدونيا الجديدة. "ولسوء الحظ فإن الصورة المحدودة جدا عن تلك المناطق أدت إلى تضارب، في كثير من الدول ذات الموارد السياحية، حول ما إذا كانت فانواتو – أو لم تكن – جزءًا من نيوكاليدونيا، وقد عانت صناعة السياحة في فانواتو كثيرًا من جراء ذلك" (مكتب السياحة الوطني في فانواتو ١٩٩٠، ص٣). وفي عام ١٩٨٦ بلغت السياحة القادمة من أستراليا أدنى مستوى لها على امتداد ٩ سنوات. وقد علق لي وسمول (١٩٨٨، ص٩) بخصوص تأثيرات العنف السياسي في السياحة في المنطقة بالقول أن "الدرس الرئيسي للأماكن السياحية في جنوب المحيط الهادي هو أن الاضطراب في دولة واحدة يعني اضطرابًا للمنطقة".

ولا شك في أن العنف السياسي قد يبقى لمدة قصيرة، ولكن انعكاساته طويلة المدى على السياحة قد تدوم لعدة سنوات، لأنه لا يؤثر في الثقة لدى السائحين فحسب، بل يؤثر أيضًا في الثقة لدى المستثمرين المحتملين في صناعة السياحة. ففي سوق السياحة العالمية التي تتسم بالتنافسية الشديدة، تصبح إمكانية تغيير المكان السياحي كبيرة. وعلى سبيل المثال طورت الهند على امتداد ثلاثة عقود منطقة جامو وكشمير باعتبارها "جنة على الأرض"، حيث تقوم الفنادق الفاخرة في بحيرة واسعة من المياه العذبة في سرينيجار، وحيث يوجد قصر لمهراجا أعد كفندق لخدمة زائري كشمير في وقت الذروة. ولكن العنف السياسي والديني في هذه الجنة يحذر كثيرًا من الزائرين. إن انخفاض عدد الزائرين لجامو وكشمير يرجع إلى النزاع بين المسلمين

وغير المسلمين حول فصل كشمير عن الهند، مما دفع بعض الزائرين إلى التحول إلى مناطق أخرى فى منطقة الهملايا، التى تقدم التسلية للسائحين المحبين للمغامرة (ست ١٩٩٠، ص٦٥).

ولذلك فإن مدراء السياحة ومخططيها فى حاجة إلى أن يصبحوا أكثر تعقيداً فى أسلوب معالجتهم لإدارة الأزمات، وإلى أن يكونوا أكثر وعياً بالأبعاد السياسية للتنمية السياحية. وفى الوقت الراهن فإنه "عندما تظهر المشكلات، فإن الاستجابة الوحيدة التى تعرضها الصناعة هى نداء السوق بغض النظر عن النجاح المرجح" (ريختر ووج ١٩٨٦، ص٢٣٢). ولكن كما ستوضح دراسات الحالة الموجزة التالية، فإن نطاق مضامين العنف السياسى على السياحة يتطلب فهماً أكثر تعقيداً لطبيعة استجابات المسافرين الدوليين للاستقرار السياسى والتهديدات المتصورة لأمن السائح.

التوتر السياسى والسياحة الصينية - تأثيرات ميدان تيان آن من:

إن منظر الدبابات وهى تسير فى الميدان، والمعارك العنيفة بين الطلاب والفرق العسكرية، ومواقف السلطات الحكومية الصينية المتعجلة غير المستعدة للتسوية، كانت على مرأى العالم على شاشات التليفزيون فى الساعات الأولى من النهار. وشعر معظم الناس الذين يعيشون فى المجتمعات الحرة بالاستياء والغضب، وبادر أولئك الذين خططوا لقضاء إجازاتهم فى الصين إلى إلغاء رحلاتهم، بينما أولئك الذين لديهم تفكير ضبابى فى زيارة الصين أرجأوا هذا الأمر إلى المستقبل البعيد، إن لم يكن إلى الأبد (جراهام ١٩٩٠، ص٢٥).

فى يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ شاهد كثيرون من العالم الغربى بشىء من الفزع صور الدبابات والفرق تسير لقمع ما كان يتصور الغربيون أنه احتجاج سلمى مطالب بالديمقراطية فى ميدان تيان آن من فى بكين. إن الاحتجاجات السياسية فى ميدان تيان آن من، وفى كثير من أرجاء المدن الصينية فى الوقت نفسه، أثرت تأثيراً شديداً فى صناعة السياحة فى الدولة، كما أثرت فى علاقات الصين مع كثير من الدول الغربية.

ومع حلول أواخر عام ١٩٨٩ كانت معظم الفنادق فى بكين فارغة تقريبًا. وكانت نسبة الإشغال فى الفنادق أدنى من ٣٠٪ فى الوقت الذى كان متوقعًا فيه أن تصل النسبة إلى ما يقرب من ٩٠٪. وتم إلغاء ٣٠٠ رحلة جماعية تضم حوالى ١١٥٠٠ شخص وذلك فى مايو من ذلك العام (لافرى ١٩٨٩، ص٩٦). وكما ذكر جارتنر وشن (١٩٩٢، ص٤٧). فإن "نسب الإشغال التى وصلت ١٥٪ كانت تعتبر نسبًا مرتفعة فى الشهور القليلة التى أعقبت النزاع".

وقد أثرت نسب الإشغال المنخفضة فى كثير من الفنادق التى تعتمد فى عملها على المسافرين من رجال الأعمال. وقد تأثرت تأشيرات الأعمال التجارية بسبب التصورات حول الاستقرار التى أثرت بالتالى على الثقة فى هذه الأعمال، وأيضًا بسبب العقوبات الرسمية وغير الرسمية التى فرضت على الاتحادات التجارية التى تدير أعمالاً تجارية فى الصين. وعلى أية حال فإن تصورات الخطر أثرت فى كل جوانب سوق السياحة.

وتعد السياحة فى الصين أحد أهم مواردها من العملات الأجنبية، وينظر إليها باعتبارها عاملاً مهما فى التحديث الاقتصادى للدولة (هول ك ١٩٩٤أ). وفى عام ١٩٨٨ حققت الصين إيرادات تقدر بحوالى٢٢٢٠ مليون دولار أمريكى من السائحين الأجانب، ولكن هذه الإيرادات انخفضت إلى ٤٣٠ مليون دولار فى السنة التالية بسبب تأثير التوتر السياسى فى خلال شهرى مايو ويونيو (تسدل وون ١٩٩١). وفى الوقت الذى تكبدت فيه الصين خسارة كبيرة فى العملة الأجنبية، فقد أصبحت الآن فى موقف أكثر سوءًا كما توقع بعض المعلقين (جدول ٤/١)، وعلى سبيل المثال فإن مجلة محلل السياحة والسفر قدرت أن "عائدات الصين من السائحين الأجانب ستنخفض بحوالى ٧٥٪ عام ١٩٨٩، مما يعنى انخفاض العائدات إلى حوالى ٥٥٠ مليون دولار، أو بمعنى أخر أن هناك خسارة تقدر بحوالى ١,٩ مليار دولار زيادة عن المستويات المتوقعة". وفى أعقاب التوتر السياسى فى أواسط عام ١٩٨٩، لم تتأثر السوق التايوانية، ولكن السوق اليابانية تراجعت، كما تأثرت سوق التأمين الاختيارى الأمريكية كثيرًا ولم تزل كذلك حتى عام ١٩٩٤ (هول ك ١٩٩٤أ).

جدول ٤/١

عائدات الصين من السياحة الدولية ١٩٧٨ : ١٩٩٢

السنة	العائدات بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية للنمو
١٩٧٨	٢٦٢,٩٠	–
١٩٧٩	٤٤٩,٢٧	٧٠,٩
١٩٨٠	٦١٦,٦٥	٣٧,٣
١٩٨١	٧٨٤,٩١	٢٧,٣
١٩٨٢	٨٤٣,١٧	٧,٤
١٩٨٣	٩٤١,٢٠	١١,٦
١٩٨٤	١١٣١,٣٤	٢٠,٢
١٩٨٥	١٢٥٠,٠٠	١٠,٥
١٩٨٦	١٥٣٠,٨٥	٢٢,٥
١٩٨٧	١٨٦١,٥١	٢١,٦
١٩٨٨	٢٢٤٦,٨٣	٢٠,٧
١٩٨٩	١٨٦٠,٤٨	١٧,٢ –
١٩٩٠	٢٢١٧,٥٨	١٩,٢
١٩٩١	٢٨٤٤,٩٧	٢٨,٣
١٩٩٢	٣٩٤٦,٨٧	٣٨,٧

المصدر: بتصرف من إدارة السياحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية ١٩٩٣، ص١٢٢ .

وتشير دراسة قام بها روهل (١٩٩٠) عن وكالات السفر الأمريكية، ودراسة أخرى قام بها جارتنر وشن (١٩٩٢) على المسافرين البالغين، إلى تحول سلبى فى المواقف تجاه زيارة الصين نتيجة لأحداث ميدان تيان آن من. وقد تعود الصورة

السياحية للصين تدريجيا إلى صورتها السابقة للتوتر السياسى عام ١٩٨٩ بمضى الوقت ومن خلال تقديم صورة مرضية لها فى المطبوعات السياحية ووسائل الإعلام العامة. ويجادل كوك (١٩٨٩، ص٦٤) بأن "مذبحة الطلاب الصينيين والمدنيين فى ميدان تيان آن من وضعت نهاية مؤقتة للسياحة الدولية فى الصين". وعلى أية حال فإنه مع إعادة كتابة التاريخ فى الصين، وبعد أن تصبح أحداث ربيع ١٩٨٩ أخباراً قديمة فى كل أنحاء العالم، فسوف تعود السياحة إلى الصين. وفى الحقيقة يتوقع أن يزيد عدد المسافرين إلى الصين زيادة كبيرة فى خلال التسعينيات. ولكن يبدو أن السياحة الداخلية فى الصين عادت إلى معدلات النمو قبل عام ١٩٨٩ . بيد أن المواقف الدولية تجاه احتلال الصين للتبت (كليجر ١٩٩٢) وقضايا حقوق الإنسان، ومستقبل هونج كونج بعد عودتها إلى سيادة الصين، ستظل تلقى بظلالها على تصورات السائحين الأجانب تجاه الصين كمكان سياحى، وستؤثر بالتالى على القرارات التى يتخذونها.

فيجى - تأثيرات انقلابى عام ١٩٨٧ :

"إن لدينا أعاصير وحرائق وفيضانات وأمواجًا عاتية، فما أهمية انقلابين؟" (مدير منتجع: فى كوفنترى، ١٩٨٨، ص٩١).

تعد السياحة إحدى الركائز المهمة للاقتصاد الفيجى، مثلها فى ذلك مثل عديد من الدول فى جنوب المحيط الهادى. فى عام ١٩٩٠ كانت السياحة تمثل حوالى ٢٢٪ من إجمالى الدخل من العملة الأجنبية، مع صافى دخل يقدر بحوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢، ص٧). ويمثل قطاع الفنادق والمطاعم حوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بالرغم من أن الإنفاق السياحى، بسبب عوامل كثيرة، يقدر بأنه يمثل نسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. والسياحة هى أيضًا المصدر الرئيسى للعمالة فى فيجى (٢٢٪) (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢). غير أن التنمية السياحية فى فيجى تأثرت كثيراً بالاضطرابات السياسية التى حدثت فى الدولة أواخر الثمانينيات.

لقد ارتفعت أعداد السياحة إلى فيجى ارتفاعًا كبيرًا بين عامى ١٩٨٤ و١٩٨٦، ولكن الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٧ بقيادة الميجور سيتيفنى رامبوكا على رئيس الوزراء تيموسى بافادرا المنتخب ديمقراطيا، دمر بشدة صورة الدولة فى أسواقها الرئيسية فى أستراليا ونيوزيلندة. وبالرغم من أن السائحين لم يتعرضوا للأذى فى الانقلاب، فإن الانقضاض على إحدى طائرات شركة الخطوط النيوزيلندية بواسطة القوات المسلحة الفيجية أعطى الانطباع بوجود خطر على الزائرين المحتملين. وفى ١٣ مايو ١٩٨٧ ارتفعت السياحة فى فيجى بمعدل يزيد ١٠٪ بالنسبة إلى الفترة ذاتها من السنة السابقة. وفى ١٤ مايو انهارت الصناعة مع الإطاحة بالحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة بافادرا. وطبقًا لما ذكره لى وسمول (١٩٨٨، ص٤) أنه فى ٢٣ مايو ذكرت العناوين الرئيسية فى الصحف الأسترالية أن "السياحة فى حالة رثة مع خروج الزائرين" و"الانقلاب يمزق السياحة، والاقتصاد الفيجى فى حالة دموية".

لقد انخفضت الزيارات اليابانية إلى النصف فى خلال شهر يونيو، وانخفضت بدرجة أكبر فى شهرى يوليو وأغسطس. وتوقفت الزيارات السياحية من أستراليا ونيوزيلندة والولايات المتحدة بنسبة ٧٥٪ تقريبًا. وانخفض وصول الزائرين من ٨٥٠٠٠ زائر فى شهر أبريل إلى ٥٠٠٠ زائر فى شهر يونيو. ونصحت حكومتا أستراليا ونيوزيلندة مواطنيها بعدم السفر إلى فيجى، وانخفض معدل الإشغال فى فيجى إلى حوالى ١٠٪. (أرمسترونج ١٩٨٨، ومكتب زائرى فيجى ١٩٨٨). وكانت هناك أبعاد أخرى للانقلاب فى السياحة مثل تعليق رحلات شركة طيران نيوزيلندة إلى فيجى حتى ديسمبر ١٩٨٧ بعد محاولة اختطاف الطائرة فى "نادى" وفرض حظر على السفر من جانب نقابات كانتاس احتجاجًا على الانقلاب ومراعاة للأمن.

وكما لاحظ لى وسمول (١٩٨٨، ص٧) أن "هذا الحظر وتلك التهديدات بعد الانقلاب الثانى كان لهما تأثيرهما فى تعزيز وجهات النظر القائلة بأن سفر الأستراليين إلى فيجى غير آمن، كما رفعت درجة عدم اليقين بشكل أكبر فى أذهان الناس حول مشكلات العودة إلى الوطن إذا ما قرروا الذهاب إلى فيجى".

إن رد الفعل المباشر من جانب صناعة السياحة الفيجية، علاوة على انهيار الدولار الفيجى، كان تخفيض أسعار الإجازات. وفى أغسطس ١٩٨٧ كانت هناك زيادة فى وصول الأستراليين والنيوزيلنديين بنسبة ٩,٦٪، وفى سبتمبر ارتفعت هذه الأسواق إلى ٤٠٪. ثم فى ٢٨ سبتمبر حدث انقلاب ثان أدى إلى انخفاض بنسبة ٣٠٪ فى عدد الزائرين. وكان رد الفعل الفيجى على هذا الانقلاب الثانى إطلاق حملة ترويجية تحت شعار "أنا مندهش، ألا تزال فيجى جنة؟" مع التركيز على أن كل شىء طبيعى، وأن المكان آمن (لى وسمول ١٩٨٨، ص٨).

غير أنه على الرغم من المجهودات الجبارة للمسوقين، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار فى الحياة السياسية الفيجية تنتج آثارها على عدد السائحين القادمين، ولم يتم التوصل عام ١٩٩٠ إلى إجمالى عدد الزائرين الذى كان عليه عام ١٩٨٦ (مكتب الزائرين الفيجى ١٩٩٢، الجدول ٤/٢). ومع التسليم بأن القابلية للتحول المحتمل إلى أماكن السياحة الاستوائية، فقد ظهر أن كلا من بالى ونورث كوينزلاند قد استفادت من الانقلابات. وفى الحقيقة "استفادت أماكن عديدة من انقلابى فيجى بإلقاء الضوء على جاذبية وأمان منتجعاتها الخاصة وكانت شعارات "شواطئ ذهبية، وأشجار جوز الهند، ولا انقلابات" الرسالة التى استخدمت لجذب السائحين إلى الجزيرة الساحرة "كوينز لاند" فى أكتوبر ١٩٨٧، أو شعارات مثل "الحرب فى جزر سليمان انتهت عام ١٩٤٥، لماذا تخاطر بالذهاب إلى فيجى؟" (مجلة تايمز أون صنداى ٣١ مايو ١٩٨٧، وفى: لى وسمول ١٩٨٨، ص٩). ولم يكن تخفيض الأسعار للسفر والإقامة سوى حل مؤقت قصير المدى للمشكلات التى فرضتها الانقلابات. وكما قال أرمسترونج (١٩٨٨، ص٤٣) فإن السائح "الذى ينفق ٢٠ دولارًا فى اليوم بدلاً من ١٠٠ دولار لا يمكنه أن يقدم حلا لمشاكل الدولة". ولذلك فإن للانقلابات أثرًا كبيرًا أطول مدى لا على وصول الزائرين فحسب، بل على النمط الكلى لاقتصاد الدولة والتنمية الاجتماعية فيها أيضًا، مع التسليم باعتماد فيجى على السياحة، وعلى الأسلوب الشامل لاقتصاد الدولة وتطورها الاجتماعى.

جـدول ٤/٢

الزائرون القادمون إلى فيجى بحسب الدول التى يقيمون فيها

١٩٨٢- ١٩٩١ (بالألف)

الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أستراليا	٩٥,٤٦	٨٥,٠٣	١٠١,٤٠	٨٩,٤٦	٨٦,٢٩	٦٥,٢٨	٧٥,٢٦	٩٦,٩٩	١٠٣,٥٤	٨٦,٦٣
نيوزيلندة	٢٨,٣٠	٢٤,٠٥	٢٦,٨٠	١٩,٥٤	٢٢,٧٢	١٦,٢٠	٢١,٥١	٢٨,١٣	٢٩,٤٣	٣٠,٦٣
الولايات المتحدة	٢٣,٢١	٢٥,٦٤	٣٧,٢٩	٤٩,٥٦	٦٩,٧١	٤٧,٠٤	٤٢,١٤	٣٤,٤٣	٣٦,٩٣	٣١,٨٤
كندا	١٣,٧٠	١٣,٠٤	١٦,٥٢	١٨,٩١	٢٣,٦٥	١٦,٨٢	١٦,٨٨	١٦,٥٤	١٨,٤٤	١٥,٢٤
اليابان	١٨,٠٣	١٤,٤	١٤,٨٦	١٢,٦	١١,٨	٥,٤٩	٣,٤٣	١٣,٨٤	٢١,٦٢	٢٧,٨٠
المملكة المتحدة	٤,٣٣	٥,٨٩	٨,٥٧	٧,٧١	٩,٩٧	٨,٥١	٨,٤٦	١١,٤٠	١٦,٧٧	١٦,٥٦
القارة الأوروبية	٦,١١	٨,٢٣	١١,٢٨	١٢,٦٧	١٥,٠٨	١٤,٧٣	٢٠,٥٠	٢٣,٩٢	٢٧,٢١	٢٦,٢٣
جزر الهادى	٩,٩٧	١٠,٥٩	١٣,١٨	١١,٩٤	١٢,٨١	١١,٢٢	١٤,٢٢	١٨,٠٦	١٦,٢٣	١٦,٢٣
مناطق أخرى	٤,٥٣	٤,٦٦	٥,٣٢	٥,٨٠	٥,٧٧	٤,٤٩	٥,٧٥	٧,٢٦	٧,٥٣	٨,١٦
إجمالى القادمين	٢٠٣,٦٤	١٩١,٦٢	٢٣٥,٢٣	٢٢٨,١٨	٢٥٧,٧٩	١٨٩,٨٧	٢٠٨,١٦	٢٥٠,٥٧	٢٧٩,٠٠	٢٥٩,٣٥
نسبة التغير٪	٧,٢١	٥,٩٠-	٢٢,٧٦	٣,٠٠-	١٢,٩٨	٢٦,٣٥-	٩,٦٣	٢٠,٣٧	١١,٢٥	٧,٠٤-

المصدر: بتصرف من مكتب الزائرين الفيجى ١٩٩٢، ص٦ .

تايلاند - انقلاب مايو ١٩٩٢ :

لعبت العسكرية فى تايلاند، ولمدة طويلة منذ الحرب العالمية الثانية، دورًا مهمًا فى تقرير مصائر الحكومات فيها. وتعد العسكرية المؤسسة الرئيسية فى النظام الأكثر دوامًا وثباتًا بين مؤسسات الولاء الأخرى فى إطار النخبة السياسية، وقد ظلت منذ

الحرب العالمية الثانية عنصرًا مساندًا للحكومات التايلاندية قصيرة الأجل. وقد كان الانقلاب العسكرى، بدلاً من صندوق الانتخاب، المنهج الأكثر شيوعًا فى الوصول إلى الحكم. ولحسن الحظ فإن الانقلابات فى تايلاند كانت دائمًا غير دموية، وكانت بيروقراطية الدولة كلية الانتشار تعمل على الحفاظ على صورة الاستقرار مما أدى إلى استمرار جذب السائحين والمستثمرين (إليوت ١٩٨٣، ١٩٨٧، وريختر ١٩٨٩). ولكن النمو الاقتصادى السريع فى السنوات الأخيرة، وما ترتب عليه من بروز طبقة متوسطة متعلمة، قد أدى أيضًا إلى المطالبة بدور أكبر من المشاركة العامة فى الشئون السياسية، وبدور أقل للعسكرية فى السياسة ومزيد من الإجراءات المضادة للفساد.

وفى مايو ١٩٩٢ زالت الأوهام بانفجار الموقف عندما قام الجيش بضرب المظاهرات والقضاء عليها لتهدئة الأوضاع إثر الاحتجاج السياسى والمسيرات المعادية للحكومة، ولم يهدأ الوضع إلا بعد تدخل المؤسسة الملكية. وقد تعاقب بث صور العنف الذى حدث فى شوارع بانكوك فى كل أرجاء العالم، مما أضر كثيرًا بتجارة السياحة كما دمر التصورات حول الاستقرار السياسى الذى كان يعد محور التركيز فى جذب الاستثمار الأجنبى. وترتب على هذه الأحداث قيام عدد كبير من السائحين بإلغاء رحلاتهم، كما تضررت صناعة المؤتمرات كثيرًا. وعلى سبيل المثال: قرر اتحاد وكالات السفر الأسترالى عقد مؤتمره السنوى فى بانكوك أواخر يوليو عام ١٩٩٢، ولكن بعد تلقى التأكيدات من الحكومة وبعد موافقة هيئة السياحة فى تايلاند على عقد المؤتمر. وقد كانت نسبة الإشغال فى الفنادق منخفضة فى أثناء المؤتمر، وقدرت جمعية الفنادق فى تاى متوسط الإشغال بين فنادقها فى بانكوك وفوكيت وشيانج بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٣٥٪ مقارنة بالمتوسط المعتاد فى الموسم المنخفض الذى كان بين ٥٠٪ و ٥٥٪ (مؤسسة السفر فى آسيا ١٩٩٢).

وكان للانقلاب آثار فى المدى القصير والمدى الطويل على صناعة السياحة التايلاندية. ففى المدى القصير انخفضت السياحة الداخلية بشكل كبير. وعانت الإقامة من انخفاض نسب الإشغال التى تراوحت بين ١٠٪ و٣٠٪، كما عانت صناعة السياحة ككل من الخصومات الكبيرة، مع خسارة إجمالية، قدرها بنك بانكوك ومؤسسات سياحية أخرى، تتراوح بين ١٠ مليارات باهت و٣٠ مليار باهت (٤٠٠ مليون دولار

أمريكى، ١,٢ مليار دولار أمريكى). أما فى المدى الأطول، أدت المسيرات ومظاهر العنف المترتبة عليها، إلى تغيير تصورات السائح عن الأمن والاستقرار فى تايلاند بسبب ردود الأفعال لدى المسافرين على مذبحة ميدان تيان أن من فى بكين عام ١٩٨٩ (انظر ما سبق). ومن ثم فإن استمرار النمو فى السياحة التايلاندية يعتمد على الحكومة وعلى هيئة السياحة التايلاندية لإعادة بناء صورة إيجابية لتايلاند فى سوق السياحة الدولية، وهى الصورة التى تأثرت كثيراً بسياحة البغاء، وما يترتب عليها من تهديد بأمراض مثل الإيدز وغيره من الأمراض الجنسية، كما يعتمد النمو أيضًا على الاهتمام بنوعية البيئة (هول ك ١٩٩٤أ).

الحاجة إلى الاستقرار السياسى:

كما أوضحت الأمثلة السابقة، فإن السياحة شديدة الحساسية تجاه التصورات حول عدم الاستقرار السياسى، لا سيما عندما يكون عدم الاستقرار مرتبطًا بنشاطات عسكرية، سواء كانت فى شكل انقلابات، كما هو الحال فى فيجى، أو فى صورة قلق أو توتر سياسى، كما هو الحال فى الصين. فالسياحة فى هذين المثالين ضحية بشكل عارض لنشاطات سياسية أوسع نطاقًا. ولكن بالنسبة إلى تأثيرات الإرهاب فى السياحة التى ستبحث فى القسم التالى، فإن السياحة تكون غالبًا هدفًا مباشراً أو مقصوداً للعنف السياسى.

الإرهاب والسياحة :

إن الصورة المرضية متطلب ضرورى لأى مقصد سياحى. كما أن المشكلة فى أى نوع من التوتر المدنى هى أن الصور غير المرضية تنتشر فى العالم، لدرجة أن أولئك الذين لا يخشون الإرهاب لن تكون لديهم الشجاعة لقضاء إجازاتهم فى ذلك المكان. إن مجرد وجود الخطر فى منطقة ما يجعلها تبدو غير جذابة (باكلى وكليم ١٩٩٣، ص١٩٣-١٩٤).

إن الإرهاب فى صوره المتنوعة حقيقة من حقائق الحياة المعاصرة. وعلى سبيل المثال أصبحت صور اختطاف الطائرات أو أخذ الرهائن مادة معتادة فى أخبار التليفزيون. ولكن الوجه الإعلامى الذى يعطى للنشاطات الإرهابية ربما يكون مهما فى حدوثها، مع التسليم بأن "الإرهاب شكل من أشكال الاتصال بين التهديد بالعنف أو استخدامه بالفعل والرسالة السياسية". (ريختر وووج ١٩٨٦، ص٢٣٠).

وللإرهاب كشكل من أشكال العنف السياسى تاريخ طويل بلا أدنى شك. ولكن فى العصور الحديثة زادت صورة النشاطات الإرهابية بسبب الطبيعة العالمية لوسائل الإعلام، وبسبب ظاهرة الاعتماد المتبادل السياسى والاقتصادى المتنامية. وتتأثر السياحة بالإرهاب بطريقتين هما:

١ - يمكن للنشاطات الإرهابية أن تدمر الصناعة السياحية فى مكان أو فى دولة ما بخلق صورة عن قصور الأمن.

٢ - يمكن أن يكون السائحون أو المنشآت السياحية، مثل مطارات الوصول أو الطائرات، موضعًا للهجوم. إذ تعد المنشآت السياحية أهدافًا منطقية للعنف الإرهابى، لأنها تتيح الفرصة والأمن النسبى للإرهابى لكى يقوم بمهمته" (ريختر وووج ١٩٨٦، ص٢٣٣). وبالرغم من أن المخاطرة الفعلية بهجوم إرهابى ضعيفة تمامًا، فإن التصورات حول إمكانية حدوث ذلك وآثار هذه التصورات المحتملة على قرارات السفر يمكن أن تكون كبيرة (كونانت وآخرون ١٩٨٨). وعلى سبيل المثال ذكر ريختر وووج (١٩٨٦، ص٢٣٠) أن "التقديرات الأولية تشير إلى أن ١,٨ مليون أمريكى غيروا خططهم للسفر إلى الخارج عام ١٩٨٦ بعد الغارات الأمريكية على ليبيا، والهجمات الإرهابية على عدة مطارات أوروبية".

إن الهجمات على السائحين أو المرافق السياحية يمكن أن يستخدمها الإرهابيون لتحقيق سلسلة من الأهداف التكنيكية والإستراتيجية والأيديولوجية. وأحد أهم الأسباب الشائعة للهجمات الإرهابية هو كسب الدعاية لقضية «الإرهابى». وعلى سبيل المثال فإن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعمليات اختطاف الطائرات فى أوائل السبعينيات استخدم لكسب الدعاية للقضية الفلسطينية. وفى تاريخ أحدث، فى شرق تركيا عام ١٩٩٣، قام أعضاء حزب العمال الكردستانى، الذى يسعى لإقامة دولة كردية

منفصلة، باختطاف عدد من السائحين. وكان بين المختطفين والرهائن مجموعة من السائحين الأستراليين والفرنسيين والبريطانيين، بهدف إبراز صورة الانفصاليين الأكراد فى وسائل الإعلام العالمية.

ويمكن أن تستخدم الهجمات الإرهابية أيضًا لمعاقبة مواطنى الدولة الذين يساندون حكومتها التى يحاول الإرهابيون الإطاحة بها، أو الذين يعارضون نشاطات الإرهابيين. وعلى سبيل المثال فإنه فى أواسط السبعينيات قامت جبهة التحرير الوطنى للمورو، وهى جماعة إسلامية انفصالية فى جنوب الفلبين، باختطاف عدد من المواطنين اليابانيين، من أجل كسب الدعاية لقضيتهم وللقيام بعمل تجاه تأييد الحكومة اليابانية لنظام ماركوس (ريختر ١٩٨٠). وبالمثل يذكر ريختر ووج (١٩٨٦) أن الهجمات على السياح الأمريكيين يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نوعًا من العقوبة لحكومة الولايات المتحدة على قراراتها الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى أعمالها العسكرية.

إن الأحداث التى تستغلها الحكومات لتعزيز شرعيتها يمكن أن تستغلها الجماعات المعارضة أيضًا لهدم التأييد للحكومة، ولشد الانتباه إلى النشاطات الحكومية. وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص٢٣٨) فإن "المواقف المتصلبة التى تتخذها القيادات التسلطية فى دولها، أو القيادات العالمية التى تتصور أنها على صواب دائمًا، قد تؤدى إلى نتائج عكسية غالبًا عندما لا تستطيع هذه القيادات أن تعزز سياساتها، وعندما يرى الإرهابيون أنها سياسات تمثل تحديات يجب التغلب عليها".
وعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٠ انعقد فى مانيلا مؤتمر الجمعية الأمريكية لوكالات السفر حضره أكثر من ٦٠٠٠ مندوب، وقد نظر إلى هذا المؤتمر باعتباره وسيلة لتعزيز صورة حكومة ماركوس فى وسائل الإعلام المحلية والعالمية. ولكن بعد دقائق محدودة من انتهاء ماركوس من إلقاء الكلمة الافتتاحية انفجرت قنبلة أخطأت الرئيس ولكنها أصابت العديد من المندوبين. وقد حطم هذا المؤتمر، بشكل يتعذر إصلاحه، مكانة نظام ماركوس فى الولايات المتحدة، وجاذبية الفلبين كمقصد سياحى. وقد انخفض عدد السائحين القادمين بنسبة ١٠٪ فور الاحتجاج "المقنبل"، واستمر الانخفاض مطردًا طوال ما تبقى من عهد ماركوس. وتفاقم هذا الاتجاه مع اغتيال قائد المعارضة بنينو "نينوى" أكينو فى أواخر عام ١٩٨٣ فى مطار مانيلا الدولى فى وجود وسائل الإعلام العالمية (ريختر ١٩٨٩).

وقد يكون السائحون والمرافق السياحية مستهدفين من جانب المنظمات الإرهابية التى تحاول تحقيق أهداف أيديولوچية، وتسعى لتقوية مطالبها فى الشرعية السياسية بإظهار ضعف الحكومة القائمة على السلطة. وعلى سبيل المثال: كان السائحون مستهدفين فى مصر عام ١٩٩٢ من جانب المجاهدين الإسلاميين الذين يحاربون من أجل تحويل الدولة إلى دولة إسلامية خالصة، وكان ذلك علامة على تغيير التكتيكات السياسية السابقة. وقد اتهم الشيخ عمر عبد الرحمن، المرتبط بجماعة المجاهدين المسلمين الفلسطينيين (حماس)، بأنه أعطى مباركته الدينية للهجمات المتطرفة على السائحين فى مصر أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣، وهى الهجمات التى حطمت بشدة صناعة السياحة فى الدولة التى تقدر بأربعة مليارات دولار أمريكى، مما أدى إلى انخفاض تجارة السياحة إلى النصف تقريباً.

إن الأصوليين الإسلاميين يتصورون السياحة على أنها هدف سهل لتحقيق مهمتهم، وهم يدركون الدور الذى تلعبه السياحة فى الاقتصاد المصرى والاقتصاد المحلى لبعض الأماكن السياحية مثل الأقصر. ويهتم كثير من الأصوليين الإسلاميين أيضاً بالتناقض بين قيم السياحة الكثيفة والإسلام. وقد قال الشيخ عمر عبد الرحمن "السياحة مشروعة فى الإسلام، ولكن السياحة ليست لعب القمار أو الرقص فى النوادى الليلية أو شرب الخمر" (مجلة تايم أستراليا ١٩٩٣، ص٣٧).

إن الهجوم بقنبلة على مقهى بالقاهرة فى فبراير ١٩٩٣، وهو الهجوم الذى قتل فيه أربعة أشخاص، اثنان من المصريين وتركى وسويدى، كان يستهدف السائحين. لقد حدث الانفجار فى المقهى فى وقت الذروة بعد ٤ ساعات من انتهاء يوم الصيام فى شهر رمضان. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية، أكثر الجماعات الأصولية نشاطاً، والمسئولة عن معظم الهجمات على المواقع السياحية فى نهاية عام ١٩٩٢، قد أنكرت مسئوليتها عن ذلك الهجوم، فإنها حذرت السياح الأجانب للبقاء بعيداً عن القاهرة ومصر العليا (الصعيد). وطبقاً لما ذكرته الجماعة، "لقد نفذت الجماعة حوالى ٢٠ عملية استهدفت فيها صناعة السياحة، وكانت الإصابات بين السائحين أنفسهم لا تذكر، وذلك انطلاقاً من شعار سياستنا وهو "السياحة لا السائحين" (رويتر ١٩٩٣، ص٧). وكان رد فعل الحكومة المصرية هو أنها حاولت حبس العديد من قيادات

الحركة الأصولية، واستخدمت القوات المسلحة لحماية قوافل الحافلات السياحية، لا سيما فى جنوب البلاد. ولكن هذا التصرف الأخير، بالرغم من أنه يساعد فى ضمان أمن السائح، فإنه لا يعزز تصورات السائح عن مصر باعتبارها مقصداً سياحيا آمنا.

إن الأمثلة السابقة توضح إلى أى مدى يؤثر الإرهاب فى السياحة. ولكن، وكما يقول ريختر وووج (١٩٨٦، ص٢٢٨) فإن "العلاقة بين الإرهاب والسياحة مهمة لا بسبب حداثة المشكلة، ولكنها مهمة لأن تشعباتها السياسية والاقتصادية هائلة ويبدو أنها تنمو بدرجة أكبر. ولأن السياحة واضحة على المستوى الدولى، فإنها هدف جاهز للجماعات الإرهابية التى تسعى لكسب الدعاية لأهدافها. وهكذا فإن التحدى الذى يواجه مدراء السياحة ومخططيها هو تطوير وسائل لمنع الهجمات الإرهابية ضد السائحين، بدون أن يُعطى السائحون الانطباع بوجود تهديد خطير، وإلا فإنهم على الأرجح سيغيرون اختيارهم للمقصد السياحى، أو على الأقل سيقومون بسلسلة نشاطات مختلفة حال وصولهم إلى المكان السياحى.

الاستقرار السياسى والسياحة:

لقد ألقى هذا الفصل الضوء على الوسائل المختلفة التى يمكن أن يؤثر بها عدم الاستقرار السياسى والعنف السياسى فى السياحة. وإن آثار العنف السياسى يمكن أن تكون آثاراً مباشرة أو عرضية، وقد يكون لها مضاعفات أبعد بكثير من حدود الموقع الذى يحدث فيه العنف. كما أن العمل على إبعاد السائحين عن مكان عدم الاستقرار السياسى قد تكون له آثار كبيرة على الاقتصاد المحلى وعلى العمالة. وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد السياحى لكشمير فى الهند ضعف كثيراً بسبب النزاع بين القوات المسلحة الهندية والحركة الانفصالية الإسلامية. وفى عام ١٩٩٠، بعد فترة من التوتر السياسى الحاد فى المنطقة، لم يدخل وادى كشمير سوى ١٢٠٠ زائر فى الشهور الثمانية الأولى مقارنة بعدد الزائرين الذين زاروا المنطقة فى الفترة نفسها من عام ١٩٨٨ حيث بلغوا آنذاك ٤٥٠٠٠ زائر (سيث ١٩٩٠). وبالمثل فإن اقتصاديات الفلبين وفيجى وفانواتو ومصر وسريلانكا تحطمت جميعاً، بدرجات متفاوتة، بالعنف السياسى فى السنوات الأخيرة.

إن استمرار عدم الاستقرار السياسى، لا سيما فى البلقان والاتحاد السوفييتى، كان ذا تأثير كابح فى السياحة فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية، فى الوقت الذى تعد فيه هذه الدول فى حاجة ماسة للعملات الأجنبية وفوائد التنمية الاقتصادية الناتجة عن السياحة. وقد توقع هول (دى١٩٩١ و، ص٢٨٧) بدقة بالنسبة إلى حالة السياحة فى يوغوسلافيا السابقة ما يلى:

فى حين أن ثورات عام ١٩٨٩ كانت ذات قيمة متفردة وبديعة فى جذب الزائرين إلى المنطقة، فإن عدم اليقين السياسى على المدى الطويل، والانتفاضات السياسية على المدى القصير، يمكن أن تعمل ككوابح. وعلى سبيل المثال، فى خلال أسبوع واحد فى أغسطس ١٩٩٠ الذى شهد انتفاضة مسلحة للأقلية الصربية، عانت صناعة السياحة الكرواتية خسائر قدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكى نتيجة لإلغاء حجوزات العطلات وبسبب التدمير المادى للطرق والمواصلات العامة.

إن الهجمات على السائحين أو عدم الاستقرار السياسى يمكن أن يدفع السائحين بصفة عامة إلى تجنب الأماكن السياحية التى تمر بهذه الحالة.

إن تدمير صورة موقع ما لدى السائح قد يحتاج إلى فترة طويلة للتغلب عليه، أو قد يحتاج إلى تغطية إعلامية مناسبة حتى يمكن إزالته بشكل سريع نسبيا. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسى فى التنمية السياحية عن طريق انخفاض مرجح فى الاستثمار المحلى والأجنبى فى مجال البنية التحتية السياحية، وعن طريق زيادة تكاليف تأمين هذه الاستثمارات. وأخيراً يجب الاعتراف أن السمة العالمية للسياحة تجعلها خاضعة بشكل متزايد لتأثيرات عدم الاستقرار السياسى والعنف السياسى. ولذلك يحتاج مخططو السياحة إلى الالتفات بدرجة أكبر للسياق السياسى الذى تحدث فى إطاره التنمية السياحية، ويحتاجون أيضًا إلى وضع سياسات خاصة بالمناطق المحتمل تعرضها للعنف السياسى. ولا ريب فى أنه من المستحيل عزل السياحة كلية عن تأثيرات عدم الاستقرار السياسى. بيد أنه يمكن بقدر الإمكان المبادرة باتخاذ إجراءات لضمان أن تكون البيئة السياسية عمومًا ملائمة للتنمية السياحية.

الفصل الخامس

السياسات والتبعية والسياحة

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية

إن السياحة بشكل أساسى فى الدول الأقل تطوراً، أو فى أى مكان آخر، تستمد مسوغها من كثرة المشاركين فيها، "المضيف" أو "الضيف"، وطبقًا للفوائد المتوخاة التى تجلبها. وحيث إن التحديث عملية موضوعية بدرجة كبيرة أو بدرجة محدودة، وأنه ينبثق عادة من الدول الغربية الصناعية فى شكل أنماط محددة وقابلة للوصف، للتغير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، فإن تقييم التكاليف والفوائد يدخل فى اختصاص مجال التنمية. والنقطة التى تستحق التركيز عليها هى أن تعريف التنمية ينطوى بالضرورة على التقدير والتقييم. والأكثر من ذلك فإن ما يعتبره أفراد معينون، أو جماعات أو طبقات معينة، تقدمًا أو تنمية، قد يتطابق أو لا يتطابق مع الواقع التجريبى للتحديث (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص١٠).

إن التنمية السياحية أحد المصطلحات الشهيرة المستخدمة فى المعجم السياحى، ولكنه المصطلح الأقل فهمًا. فالتنمية تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين. وقد لاحظ فريدمان (١٩٨٠، ص٤) أن مصطلح "التنمية" أحد أكثر المصطلحات قلقًا على ألسنتنا. إن التنمية تفترض عملية تطورية، ولها دلالات إيجابية. إن بعض معانيها على الأقل يوحى بنوع من "النمو من الداخل". ولعل معظم الغموض حول استخدام مصطلح "التنمية" يرجع إلى أن المصطلح يشير فى وقت واحد إلى "عملية" وإلى "حالة"، حيث تستخلص حالة التنمية من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسبب الحالة التنموية (بيرس ١٩٨٩).

إن التنمية تكون دائمًا لشيء ما: كائن بشرى، مجتمع، دولة، مهارة.. وترتبط التنمية غالبًا بكلمات مثل "أقل" أو "أكثر" أو "متوازن": قليل جدا، كثير جدا، أو مناسب تمامًا.. وهذا يعنى أن التنمية لها بنية، وأن لدى المتحدث بعض الأفكار حول الكيفية التى ينبغى أن تطور بها هذه البنية. ونحن نميل أيضًا إلى التفكير فى التنمية باعتبارها عملية تغيير، أو على الأقل عملية منتظمة بقدر كاف لدرجة أننا نستطيع أن نصوغ مقولات ذكية بصددها (فريد مان ١٩٨٠، ص٤).

وقد ميز بيرس (١٩٨٩، ص٧-١٠- استنادًا إلى ما كتبه مابوجنج ١٩٨٠) خمس طرق مختلفة يستخدم بها مفهوم التنمية:

- النمو الاقتصادى.
- التحديث.
- عدالة التوزيع.
- التحول الاجتماعى والاقتصادى.
- إعادة التنظيم المكانى والزمانى.

ويذكر بيرس (١٩٨٩) أن "التنمية" مفهوم ديناميكى، تغيرت تفسيراته عبر الزمن. وتعكس التنمية، ابتداء من التوجيه الاقتصادى، قيمًا اجتماعية وسياسية وثقافية أوسع نطاقًا، كما تعكس أيضًا خصائص وسمات مثل الاعتماد الذاتى والتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال وطبقًا لما يذكر هول (دى ١٩٩١ب، ص١١-١٢) أنه فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية كان للتنمية السياحية دور متعدد الأوجه فى العملية طويلة المدى والمضنية لتغيير اقتصاديات المنطقة، حيث وظفت التنمية السياحية على أنها:

١ – وسيلة لكسب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات ومشكلات المديونية، من خلال قبول أعداد أكبر من السائحين الغربيين.

٢ – محفز للتغيير الاجتماعى. وذلك بالسماح بحدوث تفاعل أكبر وأوثق بين السكان المضيفين وأولئك الذين يأتون من العالم الخارجى، لا سيما مع تخفيف القيود على إقامة السائحين وتجوالهم.

٣ – رمز للحريات المكتشفة حديثًا، بالسماح لمواطنى المنطقة بالسفر بحرية فى داخل أو إلى خارج دولهم، وإن كان ذلك مقيدًا بالاعتبارات المالية أساسًا.

٤ – وسيلة لتحسين البنية التحتية المحلية، وذلك بتطوير المرافق السياحية، بمساعدة أجنبية أو بدونها.

٥ – تعتبر جزءًا لا يتجزأ من إعادة الهيكلة الاقتصادية، مع تحرير صناعات الخدمات من خلال الخصخصة، وتركها لقوى السوق الوطنية والدولية، والسماح بامتداد الشركات عابرة القارات الغربية إلى صناعة السياحة فى المنطقة، وإلغاء المركزية والدعم والبيروقراطية.

٦ – إضافة التنمية التجارية من خلال نمو الأعمال التجارية السياحية وسياحة المؤتمرات التى تعكس دخول المنطقة أو عودتها، إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

ومع التسليم بالطبيعة المتغيرة لفهمنا للتنمية، فإنه لن يكون مدهشا أنه من منظور الدراسات السياحية اكتسبت التنمية السياحية معنيين إضافيين من حيث أسلوب الدراسة التطبيقية: الأول هو تحليل تأثيرات السياحة، والثانى هو الفكرة القائلة بأنه بالإمكان إحداث تنمية سياحية دائمة (هول ك١٩٩١، وبراموبل ولين ١٩٩٣). "ويتم تعريف التنمية السياحية فى الإطار الضيق بمعنى تقديم التسهيلات والخدمات أو تعزيزها لتلبية حاجات السائحين. ولكن السياحة قد ينظر إليها أيضًا باعتبارها وسيلة للتنمية بالمعنى الأكثر اتساعًا، أو بمعنى الطريق لتحقيق حالة غائية معينة" (بيرس ١٩٨٩، ص١٥).

إن التنمية السياحية هى بالضرورة مفهوم سياسى. فإن سعى حكومات مختلف الدول فى العالم لتحقيق التنمية السياحية، والفوائد المتصورة من جراء هذه التنمية،

يثيران تساؤلات حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية، والأسلوب السياسى المباشر للوصول إلى الأهداف التنموية الواضحة والضمنية على حساب أهداف أخرى. وللفلسفة السياسية والأيديولوچية تأثير كبير فى عمليات التنمية السياحية. وعلى سبيل المثال فإن مفاهيم "المرونة، والاستجابة للسوق والأنماط المتغيرة لم تكن من المفاهيم التى يمكن أن تستقر بسهولة فى النموذج الستالينى"، حيث كان ينظر للسياحة على أنها "انحراف كامل غير ضرورى غن الأولويات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية لاشتراكية الدولة" (هول دى ١٩٩١ د، ص٨٣). ولو عدنا إلى إحدى النقاط الرئيسية فى الفصل الثانى لعرفنا أن اختيار أهداف معينة للتنمية السياحية يمثل اختيار مجموعة من القيم الظاهرة والمستترة. ويعتمد اختيار وتطبيق هذه القيم على القوة النسبية "للفائزين" و"الخاسرين" فى العمليات السياسية المحيطة بالتنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك فإن عملية التنمية ليست عملية سياسية فحسب، بل إن تحليلها عملية سياسية أيضًا. إن اختيار نظرية معينة أو مدخل معين للتنمية من جانب الباحث أو محلل السياسات هو الذى يضع الحدود التى يجرى البحث فى إطارها، وكذلك النتائج التى يتم التوصل إليها، والتوصيات التى يضعها. ولسنوات طويلة اتجه دارسو السياحة نحو التركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنمية السياحية. لكن أُعطى اهتمام أكبر مؤخرًا للاعتبارات البيئية والاجتماعية - الثقافية والسياسية، لكن الحقيقة الاقتصادية لا تزال مسيطرة على دراسات التنمية السياحية. ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الدراسات السياحية لا يمكن أن تستبعد الطبيعة الرأسمالية الغالبة على السفر والاستهلاك السياحى، والإنتاج السياحى، وهى المسائل التى يعتمد عليها معظم الباحثين (بريتون ١٩٩١). (انظر الفصل الأخير للوقوف على مناقشات أكثر حول هذه المقولة).

إن تمييز العناصر فى العملية السياسية التى تحيط بالتنمية السياحية قد يختلف طبقًا لمستوى التحليل وسلسلة الفاعلين والمصالح والقيم التى تعمل داخل بيئة السياسات. وبالرغم من تداخلها، فإن تركيز الدراسات ينصب على المستويين الوطنى والدولى ويكون بالتأكيد مختلفًا عن تلك الدراسات التى تبحث الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. ومن الواضح أن هناك علاقة بين الأفعال والسياسات

الخاصة بالدولة على المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبين الأفعال التى يقوم بها الفاعلون المهمون فى عملية صنع السياسة والأفعال الفردية. إن الأسلوب الذى يعبر به عن السياسات على المستوى الوطنى والذى يصبح مشوهاً ويعاد تفسيره عندما يمر عبر المستوى المحلى، وبالتالى يؤثر فى المستوى الفردى، هو دليل على هذه العلاقة البينية. بيد أن مجموعات مختلفة من المشاكل تطرح نفسها على الباحث عند كل مستوى من مستويات التحليل.

ويبحث هذا الفصل سياسات التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع التركيز على الفوائد المتصورة للسياحة، مثل العمالة والتنمية الإقليمية. وكما ذكر روش (١٩٩٢، ص٥٦٧) "من المحتمل أن تكون المحفزات والدوافع السياسية والاجتماعية الرئيسية لتنمية صناعة السياحة ككل مستمدة من قدرتها المزعومة على خلق فرص العمل". ومع التسليم بأهمية دور السياحة فى اقتصاديات العديد من الدول النامية، فإن هذا الفصل يركز على مشكلات الاعتماد والتبعية وعلاقتها بالتنمية السياحية فى الدول الأقل تطوراً. ولكن يمكن الاحتجاج أيضاً بأن مشكلات التبعية وعلاقات الجوار الرئيسية قد توجد فى الدول المتطورة التى قد تكون فيها تنمية السياحة فى المناطق الهامشية اقتصاديا لا تزال تحت سيطرة المراكز فى عواصم هذه الدول.

وقد استخدمت دراسة حالة التنمية السياحية فى جزر سليمان لتوضيح العلاقة البينية بين مختلف العناصر المؤثرة فى بيئة السياسة السياحية فى الدول الأقل تطوراً. وتساعد دراسة الحالة أيضاً فى توضيح العلاقة بين تحليل الأبعاد السياسية للتنمية السياحية الوطنية والمحلية، وتلقى الضوء على النخب المحلية المهمة، وتوزيع السلطة، والترتيبات المؤسسية، والأفراد المهمين فى عملية التنمية السياحية، وهى المسألة التى سنعود إليها فى الفصل التالى.

التنمية السياحية الوطنية – أجندة السياسات:

إن ظهور السياحة – سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى – يحدث بشكل ثابت غالباً فى أثناء فترات التغير السريع، أو يعجل ظهورها التغيير المحلى.

وقـد تضـع عناصـر داخـل الحكومـات الوطنية التـزامـات بسـيـاسـة لتطوير السياحـة وتنميتها كوسيلة سريعة لدعم اقتصاد مهتز، وقد يتم فجأة "اكتشاف" مجتمع محلى باعتباره "آخر" المقاصد السياحيـة النقية التى يمكن أن يحج إليها (نانيز ١٩٨٩، ص٢٦٨).

وكما ذُكر فى الفصل الثانى فإن السياسات السياحية الوطنية تتجه إلى أن تكون مهيئة لإحداث النمو الاقتصادى. وهكذا فإن مفهوم التنمية السياحية بالنسبة إلى الحكومات يعتبر مرادفًا غالبًا لمفهوم التنمية الاقتصادية. ويركز السياسيون وكثير من أعضاء المنظمات السياحية الوطنية، بصفة خاصة، على الجوانب المحتملة لتوفير فرص العمل ومظاهر التنمية الإقليمية المرتبطة بالسياحة. فضلاً عن ذلك فإن مطالبة صناعة السياحة بأن تقوم الحكومة بتعزيز السياحة يؤكد تمامًا هذه الحجج علاوة على العوائد التى تعود من وراء السياحة على توازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادى المحتمل. (هجـز ١٩٨٤، وأشـورت وبرجـسـمـا ١٩٨٧، وكـاتر١٩٨٧، ومـارتن ومـاسـون ١٩٨٨، ووليامز وشاو ١٩٨٨أ، وبييك ١٩٨٩، وبيرس ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩١، وهول دى ١٩٩١أ). وحـسب تعليق أرى (١٩٨٣، ص٢٣٦) فـيـمـا يتـصـل بالموقـف الأوروبى فـإن "دور السياحة على ما يبدو هو خلق الوظائف، وكسب وإنفاق العملة الأجنبية، وتوزيع الثروة إقليميا، وهذا ما يشد الاهتمام الأكبر للحكومات". وبالمثل فى حالة تايلاند حيث تغيرت مواقف الحكومة تجاه السياحة تغيراً سريعًا عندما أصبحت السياحة المصدر الأول لكسب العملة الأجنبية عام ١٩٨٢، فحلت السياحة محل صادرات الأرز. "وكما أعلن مساعد وزير الصناعة أن تايلاند يجب أن تحاول الحصول على مزيد من السائحين لتعويض الانخفاض فى صادرات القصدير، فهناك حاجة للدعم الحقيقى لزيادة هذا النمط من الصناعة". وهناك شعور أيضًا بأن السياحة تساعد فى تقليل البطالة وتقدم الوظائف للأعداد المتزايدة مـن الأشـخـاص الذين يرغبون فى الانضمـام إلى القـوة العاملة (إليوت ١٩٨٧، ص٢٢٣).

ومن المؤكد أن السياسة السياحية الحكومية لا تركز فقط على البعد الاقتصادى للسياحة. ومثلاً فى أستراليا فإن السياسة السياحية الوطنية فيها موجهة لتحقيق أربعة أهداف أساسية هى:

١ – هدف اقتصادى: لتحسين القدرة التنافسية لصناعة السياحة وتقليل القيود على النمو، وذلك لتشجيع زيادة الدخل القومى، وزيادة العمالة، وتحسين ميزان المدفوعات.

٢ – هدف اجتماعى: لإتاحة مجموعة من الفرص لزيادة مشاركة السياحة والتشغيل المناسب للنشاط السياحى لتحقيق المصلحة العامة.

٣ – هدف بيئى: لتطوير الطاقة السياحية للموارد الطبيعية والتراث الثقافى بما يتوافق مع الحفاظ عليها على المدى البعيد، من خلال الإدارة التى تتسم بالحساسية والتوازن والمسئولية.

٤ – هدف تعزيزى: لضمان تقديم القدر الضرورى من التخطيط والتنسيق والبحث المؤيد بالإحصاءات لصياغة السياسات بما يتفق مع الأهداف السابقة (إدارة الفنون والرياضة والبيئة والسياجة والأراضى ١٩٨٨، ص٢).

وتتضمن السياسة السياحية الوطنية للبرتغال مجموعة كبيرة نسبيا من الأهداف التنموية المرتبطة بصناعة السياحة.

وقد حددت الخطة الوطنية للسياحة (١٩٨٦– ١٩٨٩) أربعة أهداف رئيسية لصناعة السياحة:

١ – زيادة السياحة لكى تساهم فى ميزان المدفوعات عن طريق :

(أ) زيادة العائدات الخارجية.

(ب) زيادة المكاسب.

(جـ) زيادة الاستثمار الأجنبى.

٢ – المساهمة فى التنمية الإقليمية عن طريق:

(أ) إقامة مناطق ذات أولوية للتنمية السياحية.

(ب) تطوير مدن السياحة العلاجية.

(جـ) تطبيق معايير مناسبة للتنمية الإقليمية.

٣ – المساهمة فى تحسين نوعية الحياة فى البرتغال عن طريق:

(أ) زيادة السياحة الداخلية.

(ب) زيادة السياحة الخضراء.

(جـ) زيادة السياحة البيئية.

(د) تعزيز السياحة الاجتماعية.

٤ – المساهمة فى المحافظة على التراث الطبيعى والثقافى عن طريق:

(أ) تنظيم الاستفادة الأكثر توازنًا للمكان بين السياحة والاحتياجات الأخرى.

(ب) حماية البيئة الطبيعية، لا سيما النباتية، فى المناطق الساحلية.

(جـ) تحديد الأعداد المثالية للسائحين فى مناطق معينة.

(د) حماية المبانى التراثية فى الأقاليم والحضر.

(هـ) المحافظة على الآثار.

(و) تطوير الصناعات الحرفية وتدعيم الفنون الشعبية أو الفولكلور. (فى لويس وويليامز ١٩٨٨، ص١٢٠-١٢١).

وفى كلتا الحالتين السابقتين فإن ما يستحق أن يؤخذ فى الاعتبار ليس مجموعة الأهداف، ولكن الأولوية النسبية لهذه الأهداف من حيث التطبيق الفعلى. وفى حين أن السياسة والتطبيق وجهان لعملة واحدة، فإنه من الضرورى أن نذكر أن السياسة تحتاج إلى أن تتحول إلى فعل. وعلى سبيل المثال فإن البعض يشير إلى أنه فى حالة السياسة السياحية الوطنية البرتغالية لاحظ لويس وويليامز (١٩٨٨، ص١٢١) أنه "من الصعب عدم الاعتقاد أن الوزن الأكبر يتجه لأن يعطى للهدف الأول، وذلك على الأقل بسبب الحاجة الاقتصادية الوطنية". وبالمثل فى حالة السياسة السياحية الأسترالية، حيث دافع كثير من المعلقين عن أن الأهداف الاقتصادية أعطيت أولوية أكبر من

الاهتمامات الاجتماعية والبيئية فى أجندة السياسة السياحية للحكومة على المستويين المحلى والوطنى (كرايك ١٩٩٠، وهول ك ١٩٩١).

وتمنح السياحة غالبًا دورًا رئيسيا من جانب الحكومات فى إستراتيجيات التنمية الإقليمية للمناطق الهامشية اقتصاديا، كما تعتبر السياحة قوة رئيسية فى التحديث فى الدول الأقل تقدمًا، وفى المناطق الهامشية فى العالم المتقدم أيضًا. وكما لاحظ روش (١٩٩٢، ص٥٦٦) فإنه: "ينظر إلى تنمية السياحة دائمًا- سواء كانت التنمية صحيحة أو غير صحيحة - باعتبارها أداة للتغريب ورمزًا له على الأقل، ولكن الأكثر أهمية هو أن ينظر إليها أيضًا على أنها وسيلة لنقل التقدم والتحديث. وهذه هى حالة دول العالم الثالث بصفة خاصة. ولكن دور التنمية السياحية باعتبارها قاطرة أو رمزًا للتغير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتحديثى إنما هو مجرد عامل مهم فى الدول الصناعية المتقدمة".

وقد لاحظ أشورت وبرجسما (١٩٨٧، ص١٥٤) فى حالة هولندا أن "الحكومة المركزية حددت مناطق محلية معينة يمكن أن يكون تركيز التنمية السياحية فيها مجديًا، وهناك أيضًا فى الأطر الإقليمية والمحلية تعبيرات عن الأمل فى أن التنمية السياحية للمناطق الحدودية مناسبة تمامًا لدعم الأهداف الاقتصادية لسياسة التنمية الأقاليمية". فالمناطق التى تتأثر بإعادة الهيكلة الاقتصادية ، مثل المناطق الزراعية والمناطق الصناعية سابقًا، تعتقد أن السياحة هى آلية لتوفير الوظائف، وإدرار الدخل مجددًا فى المنطقة. وفى حالة الجماعة الأوروبية فإن دور السياحة فى التنمية الإقليمية هو العنصر الذى أشير إليه مرارًا فى السياسات السياحية لأعضاء الجماعة (أيرى ١٩٨٣، راجع جدول ١/٢).

لقد حاولت الجماعة الأوروبية طويلاً تشجيع التنمية فى المناطق الهامشية اقتصاديا، ولكن السياحة تعتبر الآلية الأكثر حداثة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأسس صندوق التنمية الإقليمى الأوروبى عام ١٩٧٥ كأداة لتطبيق السياسة الإقليمية للجماعة الأوروبية. والغرض من هذا الصندوق هو "المساهمة فى تصحيح أشكال الخلل الإقليمى الرئيسى داخل الجماعة بالمشاركة فى تنمية المناطق والتعديل البنيوى لهذه المناطق التى تعتبر التنمية فيها بطيئة ومتأخرة، وكذلك المساهمة

فى تصحيح مسار المناطق الصناعية المتدهورة" (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، فى بيرس ١٩٨٨، ص١٤). وطبقًا لما ورد عن الجماعة الأوروبية فإنه "فى الماضى كانت التنمية وتوفير الوظائف فى المناطق التى تواجه صعوبات، تعتمد غالبًا على المشروعات الاستثمارية طويلة الأمد المقررة من خارج المنطقة. ولكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية وتواليها، فإن هذه المشروعات الاستثمارية تقل باستمرار. ونتيجة لذلك فإن التركيز الأكبر فى هذه الأيام يجب أن ينصب على تسخير الموارد المحلية، وعلى الطاقة الداخلية المتاحة المولدة للتنمية، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الحرفية والمصادر البديلة للطاقة والبيئة.. إلخ (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٥، وفى بيرس ١٩٨٨، ص١٥).

لقد أصبحت السياحة جزءًا ضروريا فى تحول إستراتيچيات التنمية فى الجماعة الأوروبية، بسبب الاعتقاد بأن السياحة مكثفة للعمالة. وطبقًا للجماعة الأوروبية فإنه "من المتفق عليه عمومًا أن السياحة يمكن أن تكون مفيدة بصفة خاصة فى ظل الوضع الصعب للعمالة. إنها صناعة مكثفة للعمل، وتوسعها المستمر يقدم توازنًا ذا قيمة فى مجال البطالة التى تنتشر فى القطاعات والمناطق الإقليمية الأخرى الأقل حظا (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، وفى بيرس ١٩٨٨، ص١٥). وسيكون لهذا التفكير مضامين واضحة بالنسبة إلى تخصيص الموارد لمشروعات التنمية الإقليمية واستخدام السياحة كآلية للتنمية الاقتصادية. ويتجه صانعو القرار إلى التفكير فى السياحة كمكثف للعمالة ومولد للوظائف الرخيصة نسبيا. وعلى سبيل المثال فإن التعليقات التالية لبراون (١٩٨٥، ص٨) يمكن أن تعكس هذا المنظور تمامًا:

إن إحدى السمات الأكثر أهمية لصناعة السياحة هى قدرتها على التكثيف النسبى للعمالة فى عصر التقدم التكنولوجى الهائل والتدهور النسبى للطلب على العمالة. إن هذه الصناعة وغيرها من الصناعات المتصلة بها (التى تميل أيضًا إلى أن تكون مكثفة للعمل) تقدم العديد من الوظائف سواء للعمالة غير الماهرة والعمالة عالية المهارة، كما أنها قادرة على تقديم وظائف عديدة أكثر، حيث يمكن تقديم عدد كبير منها بأقل قدر من التأخير.

بيد أن هذه المقولات تميل إلى التمويه على النجاح الصعب إلى حد ما للسياحة، كأداة للتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال فإنه فى الوقت الذى يشهد نموا شاملاً للعمالة فى صناعات قطاع الخدمات مثل صناعة السياحة على المستوى العالمى، فإن كثيرًا من هذه الوظائف وظائف مؤقتة. ففى حالة قطاع الفنادق والتموين البريطانى، لاحظ روبنسون ووالاس (١٩٨٤) أنه فى الوقت الذى نما فيه التوظيف للنساء بشكل مكثف وعلى أساس مؤقت، فإن هؤلاء النساء العاملات كانت تدفع لهن أجور متدنية، وكن يحصلن على أقل بنسبة ٤٪ من متوسط ما يدفع للنساء اللواتى يعملن مؤقتًا فى كل الصناعات الأخرى. إن الطبيعة الموسمية المؤقتة الغالبة على العديد من المقاصد السياحية قد تقلل أو تضعف بعض الأهداف الاقتصادية المحتملة لإستراتيجيات التنمية السياحية الإقليمية. وقد لاحظ أرى (١٩٨٧، ص٢٣) أنه "كلما كانت المنطقة متخصصة فى السياحة بشكل حصرى، كانت الأكثر ضغطًا للمعدلات العامة للأجور"، وهو موقف، لو كان صحيحًا، ستكون له تأثيرات جوهرية فيما يتصل باستخدام السياحة كآلية للتنمية. وفى حالة سياسات التنمية السياحية لمناطق جبال الألب الأوروبية، على سبيل المثال، ذكر دورفمان (١٩٨٣، ص٢٠، فى بيرس ١٩٨٩، ص٢٠٤) أن "هذه السياسات ربما تكون قد سمحت للمناطق الجبلية بأن تحقق نموا كميا معينًا (تحسن فى الوضع الديموجرافى وزيادة فى متوسط الدخل الفردى) ولكنها لم تمر بعملية حقيقية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبمعنى آخر فإن السياسات الخاصة بالمناطق الجبلية منعتها من الوقوع فى دائرة مفرغة من الفقر، ولكنها لم تحدث نموا ذاتيا حقيقيا.

إن قدرة السياحة على المساهمة فى التنمية الإقليمية تعتمد على سلسلة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما فى ذلك درجة الارتباط بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد الإقليمى، ونمط إنفاق الزائر، ومدى الهدر فى النظام الاقتصادى الإقليمى. وحينما تكون هناك حاجة كبيرة لاستيراد السلع والخدمات للحفاظ على صناعة السياحة، فإن الجدارة النسبية للصناعة قد تكون موضع شك إلى حد ما، وذلك من منظور السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ويجب أن يكون هناك سؤال: من المستفيد؟ سؤالاً جوهريا لتقييم سياسات التنمية. ففى حالة العديد من المناطق

الاقتصادية الهامشية. فإن السيطرة الأولية على تدفق السائحين على المنطقة السياحية قد تكون فى أيدى الشركات المتمركزة فى الدول الكبرى المصدرة للسياحة. إن النمط الاقتصاذى للتنمية ربما يكرر الموقف الذى ينسب غالبًا إلى النمط القائم فى دول العالم الثالث أو الدول النامية.

ربما يكون خلق بعض الوظائف أفضل من عدم وجودها فى عديد من المناطق الهامشية اقتصاديا، ولكن مع التسليم بضخامة المبالغ المالية التى تضعها الحكومات الإقليمية لبرامج التنمية، فإن الدراسة العميقة لآثار إعادة التوزيع للتنمية السياحية فى الإقليم أمر مضمون. وعلى سبيل المثال فإنه بينما قد تكون السياحة مكثفة للعمل نسبيا مقارنة ببعض الصناعات الأخرى، فإن مدخلات العمل هى الأكثر عرضة للتخفيض من جانب أصحاب العمل لتقليل النفقات، ومن ثم فإن هذا يخلق موقفًا تكون العمالة فيه مؤقتة؛ يدفع لها أقل من معدلات مكافأة العمل، والتركيز على المرأة لإمكانية دفع أجور منخفضة، على الأقل فى كثير من الدول الغربية. إن الوضع الذى يتم فيه تشجيع السياحة كبديل للنشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل العمليات الزراعية الهامشية وأعمال الغابات أو صناعة التعدين، فإن قدرة العاملين على التحول من هذه النشاطات إلى صناعة السياحة قدرة محدودة ما لم يكن هناك استثمار كبير فى برامج إعادة التدريب، وما لم يحدث تحول هائل فى الأدوار التقليدية للذكور والإناث. ولذلك فإن قدرة السياحة على تقديم بديل للعمالة قدرة محدودة جدا فى كثير من الحالات. وعلى المستوى الكلى قد يكون هناك عدد مماثل أو عدد أكبر من الوظائف فى منطقة ما، ولكن أنماط العمل بسبب الذكورة والأنوثة قد تتغير بشدة، فتكون هناك إمكانية أكبر لظهور المشكلات الاجتماعية بسبب الأدوار التقليدية.

وعلى المستوى الجزئى قد تعزز برامج التنمية الإقليمية التفاوتات القائمة. وعلى سبيل المثال فإنه غالبًا ما يتم تشجيع السياحة الريفية كآلية لمساندة المجتمعات الزراعية الإقليمية (مثال ذلك: المجلس الأوروبى ١٩٨٨، وزارة السفر والسياحة فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٩) "إذ تهتم السياحة الريفية باستخدام السياحة لمساعدة القاعدة الاقتصادية للمناطق الريفية. ويتضمن ذلك إعداد برامج لتشجيع الفلاحين على كسب دخول إضافية من السياحة" (آيرى ١٩٨٣، ص٢٤٠).

ويرى هول (ك ١٩٩١، ص١٨٢) أن "نمو السياحة الريفية كان دائمًا موضع تشجيع، ويلاحظ غالبًا فى المناطق الزراعية الهامشية. والحكمة التقليدية التى تحيط بالسياحة الريفية هى أن لديها طاقة كبيرة للنمو بسبب الحاجة المتزايدة من جانب السائحين للبساطة وقضاء إجازات رخيصة التكاليف، وحاجة الفلاحين إلى دخل إضافى فى مرحلة إعادة الهيكلة الزراعية".

لكن هناك دليلاً قويا على أنه فى الوقت الذى قد تؤدى فيه السياحة إلى حضور الزائرين إلى منطقة ما، وإلى زيادة الدخل فى المنطقة، فإن الفلاحين الذين يمتلكون فائضًا فى رأس المال، أو الذين يمتلكون ما يكفى من رأس المال لإعادة تخصيصه من النشاطات الزراعية إلى النشاطات السياحية، هم فقط الذين سيكسب معظمهم من إستراتيچيات السياحة الريفية. أما المزارع الأقل قدرة، التى وضعت من أجلها هذه السياسات، فتكون الأقل مرونة فى المشاركة فى المشروعات السياحية، بسبب افتقارها لرأس المال. وهكذا يمكن أن تؤدى السياحة إلى تدعيم التفاوتات الموجودة فى الدخل بين الملاك فى منطقة ما، بالرغم من أن متوسط دخل الفرد العادى من الملاك قد يظل كما هو أو قد يرتفع (بوكيت وونتر ١٩٨٧).

إن السياحة مهمة بكل تأكيد للكثير من الحكومات، باعتبارها آلية للارتقاء بالتنمية الوطنية والإقليمية. لكن تحليل الآثار الاقتصادية للسياحة يشير إلى أن فهمنا لهذه الآثار غير مكتمل، لا على المستوى الكلى أو المستوى الجزئى فحسب، بل من حيث عواقبها الاجتماعية أيضًا. والسياسات لا تؤدى دائمًا إلى تحقيق النتائج المرغوب فيها. وكما لاحظ شو وويليامز (١٩٩٠، ص٢٤٠) فإنه "لا يزال هناك عدم إجماع على دور السياحة فى التنمية الاقتصادية. والصورة ملبدة بالغيوم لا من جانب التقييمات المختلفة للتنمية الاقتصادية فحسب، بل من حيث مضامينها الاجتماعية الثقافية والبيئية أيضًا".

إن سؤال «من يستفيد؟» يتكرر دائمًا فيما يتعلق بسياسات التنمية، لا سيما فى المناطق الهامشية اقتصاديا، التى تفتقر بطبيعتها إلى التنمية، ولكنها قد تضم مجموعة من الموارد ذات الجاذبية الكبيرة للسائحين. كما أن الوظائف التى تخلقها السياحة يمكن ألا يشغلها أولئك الذين استهدفتهم سياسات التنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك

فإنه ما لم يكن هناك قدر كاف من المهارات الاستثمارية المحلية ومن رءوس الأموال المحلية المتاحة، فلن تكون المجتمعات المحلية قادرة على منافسة الشركات القادمة من المراكز الكبرى وربما يكون الموقف فى الدول المتقدمة مماثلاً للموقف الموجود فى الدول النامية من حيث العلاقة الاقتصادية والسياسية بين المركز والأطراف. وقد لاحظ جوبول (١٩٨٧، ص٧٢) فى هذا الصدد أن:

"القرارات المهمة التى ينبغى أن تجعل المناطق المقصودة راضية عن التطورات السياحية تم تجربتها مراراً من جانب وسطاء السفر الذين يتخذون قاعدتهم فى الدول المصدرة للسياحة وليس فى المناطق السياحية ذاتها. ومع الأخذ فى الاعتبار هذه السيطرة الخارجية على ثروات صناعة السياحة فى المناطق السياحية، يجب أن نستخلص أن صناعة السياحة التى يمكن أن تكون قاعدة للتنمية الاقتصادية الشاملة فى تلك المناطق، إنما هى صناعة فى غاية الهشاشة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها".

هذه النقطة ستبحث بتفصيل أكبر فى المناقشة التالية للتنمية السياحية فى الدول الأقل تطوراً وطبيعة التبعية.

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية فى الدول الأقل تطوراً:

هناك مبررات مناسبة للتركيز على السياحة في الدول الأقل تطوراً. فحكومات هذه الدول مهتمة بتشجيع النمو الاقتصادى، وتعد السياحة، لا سيما السياحة الدولية، إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية. ولكن تشتمل السياحة على زائرين من دول غنية يزورون دولاً فقيرة، وليس بالضرورة الدول الأفقر. ومن ثم فإن هذه الزيارات تسلط الضوء على التفاوتات في الثروة وترفع الطموحات. وفي هذه الظروف، فإن الترحيب بالسائحين قد يصبح نوعاً من التجاذب الوجداني، وتصبح السياحة قضية سياسية فضلاً عن كونها قضية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية. (هاريسون ١٩٩٢ب، ص٢).

لقد أُعطى للقضايا السياحية اهتمام كبير فى الدول النامية (مثال: دى كات ١٩٧٩، لى ١٩٨٨، هاريسون ١٩٩٢أ). وكما يقول بيرس (١٩٨٩، ص٨٧) فإن

"السياحة فى هذه الدول توضع فى إطار متميز عمومًا". لكن هناك محاولات قليلة لتحديد السبب فى ضرورة النظر إلى هذه القضايا من زاوية العمليات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للتنمية السياحية. وفى الواقع فإن التغيرات التى حدثت فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية (العالم الثانى سابقًا) تعنى أن "تلك الملامح التى كانت تميزها عن دول العالم الثالث (وهو مفهوم إشكالى دائم) أصبحت أقل أهمية وتميزًا بشكل متزايد (هاريسون ١٩٩٢ب، ص١). ولذلك فإنه "عند مناقشة قضايا التنمية لم يعد بالإمكان النظر إلى ألبانيا ورومانيا وبلغاريا، مثلاً، باعتبارها مختلفة بشكل واضح عن دول مثل مصر وزامبيا وباكستان. فرائحة التقارب تفوح فى الهواء" (هاريسون ١٩٩٢ب، ص١).

إن الدول الأقل نموا، أو دول العالم الثالث، أو دول الدخل المنخفض، تحدد مبدئيا فى حد ذاتها بفضل متوسط الدخل الفردى فيها. وهناك عوامل أخرى مشتركة بين هذه الدول مثل الاعتماد على مادة أولية واحدة أو منتج واحد، والافتقار المتماثل إلى المنتج الثانى والمنتج الثالث، كما تشترك فى التاريخ الاستعمارى. وتجب الإشارة بالطبع إلى أن دول شرق أوروبا بدأت فى النشوء حديثًا بعيدًا عن نير الاستعمارية السوفييتية، وبالتالى يمكن وصفها أيضًا بصفة "النامية". وجغرافيًا ينظر إلى الدول الأقل نموا على أنها تتركز فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، وجنوب المحيط الهادى مع دول شرق آسيا التى ينظر إليها باعتبارها دولاً حديثة التصنيع بسبب معدلات النمو السريع فيها على امتداد العقدين الماضيين. ولذلك فإن مفهوم حالة الدولة الأقل نموا مفهوم ذو بؤرة اقتصادية مركزة.

إن العمليات التى تحدث بها التنمية ذات طابع إشكالى حاد. فمصطلحات النظريات التنافسية، والتحديث، والتخلف، موجودة فى الفكر الاقتصادى والسياسى الغربى لشرح طبيعة التنمية. وتركز نظرية التحديث مبدئيا على عملية التغريب وتفترض أن الدول النامية تسعى لمحاكاة الأنماط الغربية فى الإنتاج والاستهلاك. وبالعكس ترى نظرية التخلف أن التنمية والتخلف جزء من العملية الشاملة ذاتها. ويفسر "التخلف" بالإشارة إلى وضعية الخضوع البنيوى للدول المتخلفة فى النظام العالمى بدلاً من الإشارة إلى التقاليد البالية، أو نقص النخب المتعلمة، أو غياب نقل قيم التنمية

الرأسمالية (هاريسون ١٩٩٢ب، ص٩). وتميل البحوث الأكاديمية حول عمليات التنمية السياحية فى الدول النامية إلى استخدام إطار التخلف فى تحليلاتها. أما الحكومات والنخب المحلية فى الدول المتخلفة، التى تكون عادة ذات ثقافة غربية، تميل إلى استخدام نظرية التحديث، أو ما يمكن أن يطلق عليه "منهج البنك الدولى" لمحاولة فهم وتغيير الظروف الاقتصادية لبلدانهم.

إن الحكومات فى الدول النامية تستخدم السياحة للأسباب نفسها التى يستخدمها السياسيون فى الدول المتقدمة (انظر الفصل الثالث، جفرى ١٩٧٤، جينكنز١٩٨٠، جينكنز وهنرى١٩٨٢، ريختر١٩٨٩، هاريسون ١٩٩٢ب). فالحكومات ترغب فى الارتقاء بالنمو الاقتصادى والحصول على فوائد التحديث، والسياحة، لا سيما السياحة الدولية، وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وينظر إلى السياحة الدولية على أنها تجلب العملة الصعبة إلى الدولة، وتحسن مستوى الدين الأجنبى، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتخلق فرص العمل. وقد لاحظ ريختر (١٩٨٧٩، ص١٠٤) فيما يتعلق بسياسات التنمية السياحية فى آسيا ما يلى:

أن دول جنوب آسيا تتقاسم مع بقية دول العالم الثالث - فى كثير من الجوانب - عدداً من الدوافع ذاتها تجاه التنمية السياحية، وعدداً من المشكلات والشكوك ذاتها تتعلق بالآثار الثقافية للضيوف الأجانب. وكثيراً ما ذكرت عائدات العملة الصعبة كتبرير للاستثمار فى السياحة، كما أن الحاجة الماسة لإيجاد ٢٠ مليون وظيفة فى السنة للعاطلين فى المنطقة تشجع أيضًا حكومات جنوب آسيا لاعتبار التنمية السياحية قطاعًا مهمًا لتكثيف العمالة.

إن البحث عن فوائد التحديث من خلال التنمية السياحية قد تكون له آثاره غير المرغوب فيها، حيث الرغبة السياسية فى الفوائد الاقتصادية قد تساعد أيضًا على تعزيز عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنوعية.

وعلى سبيل المثال فإن الطبيعة التسلطية للحكومات المتعاقبة فى كوريا الجنوبية فى السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت الحريات الفردية محدودة، لعبت هذه الطبيعة التسلطية دوراً رئيسيا فى بروز الظاهرة السلعية لدى الناس من خلال سياحة

"كسيانج". وتشير كلمة "كسيانج" أصلاً إلى النساء اللواتى تم تعيينهن كمرافقات، وقمن بأداء وظيفة مماثلة لوظيفة فتيات الجيشا فى اليابان، وترادف الكلمة الآن كلمة البغاء. (هول ك ١٩٩٢ج). وقد قدر عدد بنات الكسيانج عام ١٩٧٨ - طبقًا لاتحاد نساء الكنيسة فى كوريا- بما لا يقل عن ١٠٠ ألف فتاة لمرافقة السائحين، وبصفة خاصة السائحين الرجال من اليابانيين (١٩٨٣، ص٢). ولكن هذا الرقم استبعد العدد الأكبر من غير المسجلات من العاملات فى البغاء. وعلى سبيل المثال: قدر جاى (١٩٨٥) أن هناك حوالى ٢٦٠ ألف عاهرة كن يعملن فى البغاء فى كوريا الجنوبية. وقد ألقيت محاضرات عديدة من جانب أساتذة جامعيين على فتيات الكسيانج المرتقبات حول الدور الجوهرى للسياحة بالنسبة إلى الاقتصاد فى كوريا الجنوبية، وذلك قبل حصولهن على تراخيص البغاء. وعمومًا فقد أعلن وزير التعليم فى كوريا الجنوبية "أن إخلاص الفتيات اللواتى ساهمن مع رفيقاتهن من بنات الهوى، لتنمية اقتصاد وطنهن أمر يستحق التبجيل فى الحقيقة" (الشاهد٢، ١٩٧٦، المحكمة الدولية للجريمة ضد المرأة، ص١٧٨، فى سيمانسكى ١٩٨١، ص٩٩). بيد أن بعض القراء قد يصدمون بما يعد عند كثير من الغربيين إساءة استخدام القوة وإساءة استخدام العلاقات الجنسية، لكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أن ذلك حقق فوائد لكوريا على المستوى الكلى وربما على مستوى الأفراد أيضًا. ويمكن القول بأن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان ومكانة الفرد ومسئولياته فى المجتمع يجب ألا ينظر إليها باعتبارها قابلة للتطبيق عالميا.

وكما ذكرنا فى بداية هذا الفصل اقتباسًا من مقولة هاريسون (١٩٩٢، ص١٠) بأن "السياحة أساسًا فى الدول الأقل تقدمًا، أو فى أى مكان آخر، يبررها كثرة المشاركين فيها، المضيف والضيف، طبقًا للفوائد المزعومة التى تأتى بها". ومثالا على ذلك فقد استخدم هاريسون جزيرة بوراكاى فى الفلبين التى غزاها سائحو الطوافات مما أدى إلى زيادة حجم التلوث، ونضوب مصادر الأعشاب المرجانية واستيراد المخدرات والبغاء فوق الجزيرة، ويقول فى هذا الصدد:

"ولكن شعب بوراكاى، قبل جميع الفلبينيين الفلاحين، يستمتعون بامتلاكهم البنية التحتية المطلوبة للسياحة، لأنها تجعل حياتهم أسهل وأمتع وأكثر أمنا، وأنهم يحتاجون بالطبع الدخل الذى تنتجه السياحة فى شكل نقود سائلة، وبها يشترون السلع

والخدمات ويضمنون تعليمًا أفضل لأبنائهم. وهم يقدرون العمالة التى تجعل أبناءهم من الشباب يستقرون فى الجزيرة، أو يعودون إلى وطنهم بوراكاى من المدن المكتظة الكبيرة، ويبقون مع عائلاتهم، وينظر معظم القرويين إلى السياحة باعتبارها شيئًا إيجابيا، وأن مساوئ السائحين على الطوافات يمكن التجاوز عنها مؤقتًا فى مقابل كرمهم (سميث، ٥، ١٩٨٨، ص١٥-١٦).

وبالنسبة إلى كثير من الدول النامية هناك حاليًا قليل من البدائل، إن لم تكن هناك بدائل إطلاقا، للسياحة إذا ما أرادت هذه الدول أن تخلق فرص العمالة وفرص التنمية الاقتصادية. "إذا ما أرادت المجتمعات أن تستفيد من فوائد التحديث مع إدراك كامل للصعوبات المحتملة التى تخلقها، فلماذا يكون الأجانب، والأكاديميون منهم غالبًا، ووكالات العون ومنظمات المحافظة على البيئة، فى موقف الانتقاد أو موقف منع هذه المجتمعات من تحقيق أهدافها من التنمية السياحية؟" (هول ١٩٩٤أ). ربما تكون المشكلة مشكلة رقابة على عملية التنمية أكثر منها مشكلة عملية التنمية ذاتها، وانطلاقًا من هذه النقطة فإن المنظرين للتبعية فى أوج قوتهم.

السياحة والتبعية - الاستعمار الترفيهى وزرع اقتصاد جديد :

قد تضيف السياحة أعدادًا من الوظائف المتاحة، وقد تزيد زخارف الحداثة مع المبانى العصرية والخدمات الجديدة، ولكنها إذا لم تسهم فى تنمية الموارد المحلية، فإنها حينئذ لا تختلف إلا قليلاً عن الزراعة التقليدية (ماثيوس ١٩٧٨، ص٨٠).

ووفقًا لما يراه كثير من المعلقين فإن العديد من الدول النامية تتسم بأشكال التنمية التابعة (على سبيل المثال هيلز ولندجرن ١٩٧٧، هيفيك وهيبرج ١٩٨٠، بريتون ١٩٨٢ب، فرانسيسكو ١٩٨٣). ويمكن تحديد مفهوم "التبعية" باعتبارها عملية تاريخية تغير الوظيفة الداخلية للنظم الفرعية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة النامية. إن عملية التكيف هذه تسبب عدم التكامل المتنوع للاقتصاد المحلى وإعادة توجيهه لخدمة حاجات الأسواق الخارجية. إن إعادة التحويل الداخلية هذه تقرر الأدوار والتعبيرات

المحددة لمختلف أنماط الإنتاج داخل الدولة النامية، وتخلق بالتالى مناطق متخصصة في تصدير السلع، مثل السياحة أو المنتجات الزراعية (الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسكر). كما تخلق أيضًا عدم مساواة بنيوية بين الجماعات الاجتماعية (بريتون ١٩٨٢ب، ص٣٣٢-٣٣٤) وقد لاحظ سانتوس ١٩٦٨ فى إريسمان ١٩٨٣، ص ٣٤١) أنه:

"قد يُقصد بالتبعية موقف يتم فيه تكييف اقتصاد دول معينة عن طريق تطوير وتوسيع اقتصاد دولة أخرى تخضع لها الدول الأولى. إن علاقة الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، وبين هذه الدول والتجارة الدولية تفترض وجود شكل من أشكال التبعية عندما يمكن لبعض الدول (الدول المسيطرة) أن تتوسع وتصبح مكتفية ومستمرة ذاتيا، فى الوقت الذى تستطيع فيه دول أخرى (الدول المعتمدة) أن تفعل ذلك ولكن باعتباره انعكاسًا لذلك التوسع، مما قد يكون له تأثير إيجابى أو سلبى على تنمية هذه الدول.

إن الاهتمام الواضح فى معظم الدراسات حول التبعية هو أن مركز الرقابة على عملية التنمية تحول من الشعب الأكثر تأثرًا بالتنمية، أو المجتمع المضيف، إلى المناطق المولدة للسياحة. وعلى أية حال فإن الخوف من تأثيرات التبعية ليس قاصرًا على الاعتبارات الاقتصادية فقط. وكما لاحظ إريسمان (١٩٨٣، ص٣٣٩) فإنه "تحت الأمور الاقتصادية يكمن الخوف العميق العام من أن يكون تأثير الصناعة أكثر انتشارًا وأكثر مراوغة إلى درجة أن يشكل ويؤثر بأساليب متنوعة فى النسيج الكلى للمجتمع". ويتم التعبير عن الاهتمام بالتبعية من حيث العلاقات الاستعمارية السابقة. ولكن التبعية بالنسبة إلى عديد من المعلقين ما هى إلا الاستعمار السابق من جانب الدول الغربية تحت مسمى آخر.

"إن صناعة السياحة فى جزر الكاريبى قد تمثل تمامًا التنمية الحديثة فى سياق التطور التاريخى للاستعمار الجديد الذى مرت به تجربة غربى الهند الاجتماعية الاقتصادية. ومن خلال السياحة تعاونت المراكز الاستعمارية المتقدمة مع النخب الهندية الغربية فى الكاريبى، وفى الوقت الذى تم فيه تحويل الأرخبيل الكاريبى- مجموعة جزر الكاريبى- إلى نظام آخر واحدى الثقافة. ولما كانت صناعة السياحة قد تأسست بشكل

يتلاءم مع الموارد البشرية والطبيعية لتلك النخب، وبما يحقق المتعة المؤقتة للأجانب، فإن السياحة تقدم لجزر الأنتيل أقل الفرص وأقل الاحتمالات لتعديل المجموعة المتكاملة الأساسية من علاقات التبعية التى تأسست لأول مرة فى القرن السادس عشر (بيريز ١٩٧٥، ص١، فى إريسمان ١٩٨٣، ص٣٣٩).

ومما لا شك فيه أن الأسلوب الذى يتم به تخطيط السياحة وصياغتها فى كثير من الدول النامية "سيخلق من جديد نسيج الوضع الاستعمارى" (كريك ١٩٨٩، ص٣٢٢). بل يذهب كريك إلى القول بأن السياحة كانت شكلاً من أشكال "الاستعمار الترفيهى" وتمثل "الوجه الاستمتاعى للاستعمار الجديد" (١٩٨٩، ص٣٢٢). وبالرغم من أن هناك عناصر لعلاقة المركز بالمحيط بين الدول الغربية المتقدمة المولدة للسياحة، والدول النامية التى تستضيف السياحة وكأنها انعكاس للعلاقات الاستعمارية السابقة، فإن سلسلة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمصالح السياحية فى الدول النامية أكبر عادة من تلك المصالح التى كانت موجودة فى الفترة الاستعمارية السابقة. ولكن أفكار "الاستعمار الجديد" أو "الإمبريالية" تعمل باعتبارها استعارات مجازية قوية يمكن بموجبها وصف العلاقة بين مناطق المركز ومناطق المحيط، وللمساعدة فى إلقاء الضوء على الفقدان المحتمل للرقابة التى تكون عادة فى أيدى المجتمع المضيف فى مواجهة المصالح السياحية الأجنبية وفى مواجهة أفعال النخب المحلية.

وقد كتب ناش (١٩٨٩) فى إحدى مقولاته الشهيرة تماماً فيما يتعلق بالسياحة كشكل من أشكال الإمبريالية، متصوراً المفهوم بشكل عريض على أنه "على المستوى الأكثر عمومية، تشير نظريات الإمبريالية إلى امتداد مصالح المجتمع فى الخارج. وهذه المصالح، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو دينية أو غيرها، تفرض أو يتم تبينها من جانب مجتمع أجنبى، وتطور تفاعلات ومعاملات بينية فى المجتمع، وتتسم بالجزر والمد فى السلطة والقوة" (١٩٨٩، ص٣٨). ومن الواضح أن أسلوباً كهذا للاقتراب من أفكار الإمبريالية إنما هو أسلوب واسع للغاية بحيث يمكن النظر إلى مصالح الدولة فى الخارج على أنها شكل من أشكال الاستعمار. ولكن بدلاً من ذلك ينبغى النظر إلى الاستعمار باعتباره صنفاً خاصا من الحقيقة وهو "أن ما يشير إليه الاستعمار هو علاقة، وبصفة خاصة العلاقة بين السلطة الحاكمة أو السلطة الرقابية

تجاه من يقعون تحت السيطرة، وما نعنيه عندما نتكلم عن الإمبراطورية أو الإمبريالية هو علاقة دولة مسيطرة على شعوب دول تحت إدارتها" (ليختيم ١٩٧٤، ص١٠). ويحدد ناش بدقة (١٩٨٩، ص٣٩) أهمية العلاقة بين المركز الرئيسى والمحيط كما يلى:

إن المراكز الاستعمارية تمتلك درجات مختلفة من السيطرة على طبيعة السياحة وتنميتها، ولكنها تمارس هذه السلطة - على الأقل فى بداية علاقتها مع المناطق السياحية - فى الأقاليم الأجنبية. إن هذه السلطة على التطويرات السياحية وما يتعلق بها فى الخارج هى التى تجعل الدولة المركزية استعمارية، كما تجعل السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار.

لكن هناك إشكالية إلى حد ما تتعلق بالمدى الذى تمارس فيه السلطة والسيطرة على التنمية فى أى دولة سياحية أو أى موقع سياحى. ففى كثير من المناطق السياحية - كما ذكر من قبل - هناك مجموعة كبيرة من المستثمرين الأجانب، والدول التى يأتى منها السائحون كثيرة بحيث يغدو من الصعب على دولة واحدة أن تمارس درجة من السيطرة التى وصفت بدقة بأنها "إمبريالية" أو استعمارية جديدة. بيد أن هناك استثناءات رئيسية، لا سيما بالنسبة إلى الجزر التى تشكل دولاً صغيرة للغاية فى المحيط الهادى أو البحر الكاريبى، والتى تعتمد غالبًا على خطوط الطيران الأجنبية المرتبطة بالدول المصدرة للسائحين مثل أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وكما يشير كونيل (١٩٨٨، ص٦) فإن "دول الجزر الصغيرة تعتمد بدرجة فذة على العلاقات الخارجية فى التجارة والمعونات والهجرة والقروض والاستثمار، لدرجة أنها لا تستطيع أن تؤثر فى الأحداث الدولية التى تؤثر فيها إلى حد بعيد".

ومن ثم فقد يكون المحدد الرئيسى لما إذا كانت السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار، أو ما إذا كانت شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، هو مدى إمكانية وصف العلاقة بين المركز الرئيسى والمحيط بأنها علاقة سيطرة. إن مفهوم السيطرة مستمد من كتابات الشيوعى الإيطالى أنطونيو جرامشى. (انظر جرامشى ١٩٧٥) الذى يرى أن "السيطرة تعنى تفوق طبقة على الطبقات الأخرى اعتماداً على شبكة محكمة من العلاقات الذهنية والأخلاقية تؤدى إلى فرض القيادة من طرف والإذعان

التلقائى لهذه القيادة، بدرجة كبيرة أو صغيرة، من طرف آخر. وبايجاز: فإن النظام الاجتماعى يعد ظاهرة ثقافية أساسية. إنه يعنى إقامة المؤسسات لنمط معين من الحياة الجماعية - معاييرها وقيمها وأهدافها الجماعية - التى يمكن التوصل إليها من خلال استيعاب الطبقات الخاضعة لأيديولوچية الطبقة المسيطرة" (بلليكانى ١٩٨١، ص٣).

إن العلاقة بين الطبقة الحاكمة والثقافة الحاكمة، الواضحة فى فكرة السيطرة، تشير إلى مخاوف بعض المعلقين بأن التبعية الاقتصادية المحتملة للعلاقات السياحية بين الدول المتقدمة والدول النامية ستمتد إلى المجالات الاجتماعية والثقافية. فحاجة الأماكن السياحية إلى خدمة سائحى المناطق الاستعمارية المصدرة لهؤلاء السائحين واضحة فى مفهوم السياحة ذاته باعتبارها صناعة خدمات (أرى ١٩٨٧). "وتنطوى العملية السياحية على توليد الحافز السياحى فى الأماكن المنتجة للسياحة، واختيار أو إنشاء مناطق سياحية لخدمة احتياجات السائحين، وتطوير علاقة التفاعل بين المراكز الإنتاجية والمناطق السياحية (ناش ١٩٨٩، ص٤٠)". وبالرغم من المخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بمصطلح التغريب، "وتدويل" أو "تعقيم" الثقافة المحلية (مثل أوجرادى ١٩٨١، وهونج ١٩٨٥) فإن السياحة الدولية هى المسئولة عن إعادة الحياة للثقافة المحلية كما أنها المسئولة عن انهيارها.

ومن الواضح أنه لا توجد علاقة بسيطة بين السياحة الدولية والإمبريالية الثقافية. وعلى الرغم من أن تحديق السائح فى ثقافة المضيف ومناظره الطبيعية لا تشير بقوة إلى اندماج تلك الملامح مع ثقافة السائح (أرى ١٩٩٠أ، ١٩٩٢)، فإن مضامين العلاقة بين المضيف والضيف لرأس المال العالمى والإقليمى من ناحية والثقافة من ناحية أخرى لا تزال موضع اعتبار (انظر الفصلين السابع والثامن).

ويرتبط مفهوم التبعية أيضًا بدور المصالح الراسخة الخاصة بالنخب وعلاقتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية السابقة، مع تحديد النخبة لأهداف التنمية المرتبطة بالمصالح الأجنبية. وكما يقول بريتون (١٩٨٢ب، ص٣٣٤) "تتضمن التبعية خضوع الإدارة الذاتية للاقتصاد الوطنى لتلبية مصالح جماعات الضغط الأجنبية وامتيازات الطبقات المحلية بدلاً من الخضوع لأولويات التنمية النابعة من الإجماع السياسى

الأوسع نطاقًا". وبالمثل حدد كريك (١٩٨٩، ص٣٢٣) أهمية "النخب المحلية المتعاونة" للسياحة فى الدول النامية بقوله:

"فى السياحة، كما فى الأوضاع الاستعمارية الأخرى، هناك أعمدة تستطيع المصالح الأجنبية أن تستند إليها للحفاظ على قبضتها فى الدول الفقيرة. فأولئك المؤثرون سياسيا القادرون على منح العقود وما شابه ذلك، هم المستفيدون. ويمكن أن تتوحد النخب المحلية جيدًا مع نمط الحياة الاستهلاكى للسائحين الدوليين أكثر من توحدهم مع آمال شعبهم".

وتمثل النخب المحلية أهمية خاصة فى تقرير طبيعة التنمية السياحية ونمطها. "فى سياق الاستعمار الجديد يكون لأعضاء الطبقات الحاكمة عادة السلطة للتفاوض مع ممثلى الصناعة الأجنبية أو الحكومة الأجنبية، ولديهم السلطة لتطبيق سياسات تتفق مع هذه المصالح" (بريتون ١٩٨٢ب، ص٣٣٤) وعلى سبيل المثال فإن تنمية السياحة الدولية فى فيجى، كما فى كثير من دول العالم الثالث، قامت على التعامل بين النخب الأجنبية والنخب المحلية والسعى من أجل تحقيق مصالحهما ومكاسبهما المشتركة (بريتون ١٩٨٣).

إن علاقة النخب الأجنبية والمحلية والسعى لتحقيق أهداف التنمية بمعرفة النخب المحلية المستمدة من الخارج، دفعت بعض المعلقين إلى أن يذكروا أن السياحة فى بعض الدول النامية ربما تكشف عن السمات الخاصة باقتصاد المستعمرة المزروع الذى تحاول من خلاله "الدول الرأسمالية الغربية السيطرة على سوق السياحة الأجنبية، لا سيما فى المناطق التى يسافر إليها مواطنوها غالبًا" (ماثيوز ١٩٧٨، ص٧٩). ويذكر ناش (١٩٨٩، ص٥٠) أن "النظام السياحى، بمجرد قيامه، يجب أن يلبى المطالب السياحية لواحد أو أكثر من المراكز الاستعمارية وعليه أن يعكس تطوير هذه الحاجات". إن خدمات الطيران، وشركات الحافلات، والفنادق، وتطوير المنتجعات، والمرافق الترفيهية مثل ملاعب الجولف، والأغذية والمشروبات، تمثل جميعًا أسواقًا محتملة قوية مرتبطة مباشرة بالسياحة التى يجب أن تتملكها المصالح الأجنبية.

إن عناصر اقتصاد المستعمرة السياحى المزروع (بست ١٩٦٨) هى:

١ - السياحة من الناحية البنيوية جزء من اقتصاد خارجي.

١ - تنفذ السياحة بالقانون والنظام اللذين توجههما النخب المحلية.

٣ - لا توجد وسيلة، أو هناك وسائل قليلة، لحساب تدفق القيم.

وفى حالة الدول المتناهية الصغر فإن التنمية السياحية فيها والخدمات المالية الأجنبية التى تقدمها، تظهر ملامح اقتصاد المستعمرة المزروع (بريتون ١٩٨٢أ، ب، ١٩٨٣، كونيل ١٩٨٨) والذى لا تكون فيه هذه الدول أكثر من مكان للإنتاج تقتصر الرقابة فيه على متطلبات الإنتاج فى الدول المتقدمة وحاجات التجار (جرفان ١٩٧٣، ص١٧).

وفى اقتصاد المستعمرة المزروع تكون المصالح الأجنبية هى العامل الحاسم فى خلق الطلب والعرض للمنتج السياحى. وفى غياب سوق سياحية محلية، تعتمد كثير من دول العالم الثالث بشدة على المصالح الأجنبية لضمان مسيرة الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، ففى دراسة عن التنمية السياحية فى الدول الصغيرة فى جنوب المحيط الهادى، دافع بريتون (١٩٨٧، ص١٣١) عن أنه "بدون انخراط المصالح الأجنبية والتجارية ما كان لتونجا أن تنشئ الروابط الضرورية مع الأسواق الغربية وشركاتها السياحية. كما يبدو أن صناعة السياحة فى تونجا تعانى من إشكالية بسبب عدم استغلالها كمستعمرة كاملة".

ولتوضيح الأبعاد المحتملة للاعتماد على المصالح الأجنبية بالنسبة إلى التنمية السياحية لدول الجزر الصغيرة، يقول كونيل (١٩٨٨، ص٦٣):

"إن السلع (خصوصاً الأطعمة والمشروبات) التى يستهلكها السائحون مستوردة غالبًا، ولذلك فإن الدور الأكثر إيجابية للسياحة فى مجال العمالة فى الخدمات، والصناعات التقليدية، وصناعات التشييد، أكبر من دورها فى مجال منافع الدخل. حتى المدفوعات التى تتم فى دول الجزر الصغيرة فإنها تصدر إلى الخارج فى شكل تسرب الموارد التى تتضمن الملكية الأجنبية واستخدام العمال الأجانب (ومن ثم الدخول التعويضية) والمواد المستوردة. إن التكاليف المرتفعة للطاقة فى السياحة الحديثة عامل مهم أيضًا فى التكاليف، وتمثل عائقًا محتملاً للتطوير المستقبلى فى الدول البعيدة كثيرًا".

وينظر إلى اعتماد دول الجزر فى البحر الكاريبى والمحيط الهادى على السياحة، على أنه ينطوى على العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال: شكك عديد من الباحثين فى فوائد السياحة فى مجال العمالة فى الدول الصغيرة وغيرها من الدول النامية الصغيرة (مثل فينى وواطسون ١٩٧٧، وبريتون ١٩٨٣؛ ١٩٨٧أ، وباستين ١٩٨٤، وكاتر ١٩٨٧، وكونيل ١٩٨٨، ولى ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٤أ). وفى دراسة حديثة عن التنمية السياحية فى المحيط الهادى لاحظ هول (ك ١٩٩٤أ) أن العمالة فى صناعة السياحة فى المنطقة تتسم غالبًا بانخفاض مستويات الأجور، والعمالة منخفضة المهارة، والبطالة الموسمية، بالرغم من الانخراط المحلى الكبير فى إدارة السياحة الذى يحدث باستمرار. ولكن فى حالة العديد من دول المحيط الهادى ليس هناك سوى بدائل محدودة، إن لم تكن هناك أية بدائل على الإطلاق للعمالة، فى الوقت الذى تتزايد فيه أعداد السكان وطموحاتهم تزايداً سريعًا. لذلك تنظر حكومات الجزر إلى الطبيعة المكثفة للعمالة فى كثير من مشروعات التطوير للفنادق والمنتجعات باعتبارها مشروعات مولدة للعمالة، وباعتبارها آلية مأمولة لتحسين مهارات العمل التجارى للسكان المحليين. وأكثر من ذلك تتاح فرص العمل غير المباشرة عند بناء المنشآت الفندقية والسياحية، ومن خلال إدخال تحسينات على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة مثل الزراعة وصيد الأسماك. ولا شك فى أن كثيراً من الدول الصغيرة فى منطقة المحيط الهادى تعتمد بشدة على منطقة أو منطقتين من المناطق المولدة للسياحة. فمثلاً جزر الكوك وفيجى وجزر سليمان وفانواتو تعتمد اعتماداً شديداً على وصول السائحين من أستراليا ونيوزيلندة. ومن هاتين الدولتين أيضًا تأتى أكبر المبالغ التى تستثمر فى تنمية السياحة وللمساعدة فى تطوير البنية التحتية.

وفى السنوات الأخيرة يلاحظ أن تزايد الاستثمار السياحى اليابانى وبرامج المساعدة فى المنطقة، وبالتالى ارتفاع عدد الزائرين، قلل إلى حد ما اعتماد دول جنوب المحيط الهادى على أستراليا ونيوزيلندة. وهكذا فإنه بدلاً من الاعتماد الواضح لهذه الدول على منطقة واحدة أو اثنتين من المناطق المولدة للسياحة، فإنها تسعى لنشر مواردها من الاستثمار الأجنبى ووصول السائحين إلى عدد أكبر من الدول المولدة

للسياحة، وذلك لتقليل خطر حدوث انهيار محتمل فى سوق إحدى الدولتين، ولمنع قيام إحدى هاتين الدولتين بالتنافس فى القيام بدور الدولة المركزية. وبالمثل فإنه بصدد مناقشة التنمية السياحية فى جنوب شرقى آسيا يدافع هيفيك وهيبرج (١٩٨٠) عن أنه بسبب تنويع مصادر السائحين الدوليين، فإن دول جنوب الهادى تصبح أقل عرضة لنمط علاقة التبعية بين المركز والمحيط التى تؤثر فى كثير من دول العالم الثالث الأخرى. ولكن بالمعنى الواسع فإن هذه الدول ستظهر فيها دائمًا مظاهر الاعتماد الاقتصادى بسبب عجزها عن توفير مبالغ ضخمة للاستثمار المحلى فى قطاع السياحة.

إن السيطرة الأجنبية الملحوظة على الاقتصاديات الوطنية أو الإقليمية، وما يترتب عليها من افتقاد السيطرة المحلية الاقتصادية والسياسية عليها، قد تؤدى إلى ظهور مقاومة من المجتمعات المحلية. ويمكن أن يحدث هذا حتى فى أفضل الأماكن السياحية وأكثرها نجاحًا فى السياحة الدولية، كما حدث فى هاواى حينما أدى عدم الرضا المتزايد على السيطرة الأجنبية غير الهاواينية، على السياحة والموارد الثقافية والطبيعية فى الجزيرة، إلى حركة مضادة للتنمية السياحية من جانب السكان الأصليين.

لقد ظلت معارضة التنمية السياحية على نطاق واسع فى هاواى قائمة لعدة سنوات، وعلى سبيل المثال، طرح فاريل (١٩٧٤، ص٢٠٦) سؤالاً حول وصف السياحة فى هاواى وهو: "هل بإمكان حفنة من الأشخاص فى غرف مكاتب إحدى الشركات أن يكون لهم الحق فى تنظيم هجرات كبيرة من الدولة الأم عندما يشاءون، وألا يكون فى متناولهم القيام بتنمية معقولة للزراعة وتدعيمها؟ فى العقد الماضى بدأت تظهر معارضة قوية فى هاواى لتعزيز نمو السياحة – وكانت السياحة فى حد ذاتها قد بدأت فى النمو، لاسيما مع سعى المواطنين المحليين للحصول على فوائد اقتصادية أكبر من السياحة – مثل القيام برقابة سياسية أكبر على التنمية السياحية، وأن تكون للمواطنين المحليين كلمة مسموعة فيما يتعلق باستخدام أراضيهم التقليدية، ورقابة أشد على عرض الثقافة المحلية للسائحين. وكما حدث فى كثير من دول حوض المحيط الهادى، احتج أهل هاواى المحليون على إقامة ملعب للجولف وإنشاء الفنادق، التى كانت غالبًا باستثمارات يابانية، واحتجوا على تأثيرها على الزراعة ومصايد الأسماك ونوعية البيئة

(هول ك ١٩٩٤أ). إن "العديد من المنتجعات التى فرضت على المجتمعات المحلية فى هاواى أدت إلى احتجاجات على التقسيم إلى مناطق وعلى إدارة حدود الشواطئ مما أدى إلى إتاحة الفرصة لسماع مختلف وجهات النظر، واستمرت هذه الاوضاع لعدة سنوات وتوقفت بسبب الملاحقات القضائية فى المحاكم" (ماينربى ١٩٩٢، ص٩). إن المشاعر تجاه آثار السياحة على الثقافة المحلية عززت النمو المتزايد للقوة السياسية للمواطنين الأصليين. وقد عبر عن أبعد من ذلك "تراسك" أحد مواطنى هاواى بقوله "إذا كنت تفكر فى زيارة بلدى، أرجوك لا تفعل. إننا لا نريد ولا نحتاج سائحين بعد الآن، وإننا لا نحبهم بالتأكيد، إذا كنت ترغب فى مساعدة قضيتنا، ابعث هذه الرسالة إلى أصدقائك" (١٩٩١، ص١٤).

إن التوزيع غير المتكافئ الملحوظ للفوائد الاقتصادية للسياحة فى هاواى أدى إلى انتشار عدم الرضا على نطاق واسع بين كثير من السكان المحليين، الذين يشعرون بشدة بأنهم غرباء فى بلادهم. ويشير "كنت" (١٩٧٧، ص١٨٢) إلى أنه بالنسبة إلى «الطبقة العاملة فى هاواى فإن "عصر الوفرة" المزعوم لم يتحقق، ولم تجلب السياحة سوى الأجور المنخفضة والوظائف المؤقتة والتافهة التى يعمل فيها غالبية العمال المحليين دائمًا». وفى الحقيقة فإن السياحة بهذا الشكل أصبحت اقتصاداً مزروعًا، مثلما تزرع نوعًا جديداً من السكر على حد وصف "كنت"، باعتبار أن هذا الاقتصاد المزروع تكون السيطرة فيه على الصناعة للشركات الكبرى (من الولايات المتحدة وأيضًا من اليابان أخيراً) التى تستخدم بنية اقتصادية متكاملة رأسيا حتى تتمكن من تعظيم عائداتها من الدولارات السياحية، مع ترك قليل من المشروعات الاقتصادية لتدار بمعرفة السكان المحليين:

"إن عجلة التاريخ تدور دورة كاملة وبالطريقة ذاتها التى قامت بها الأرستقراطية المزروعة القديمة التى جعلت العمال فى حالة من التبعية الإقطاعية من خلال امتلاكها المنازل التى يعيشون فيها، حيث أصبح بإمكان المنتجعات الحديثة أن تقوم بتهديد العمال الثائرين بطردهم من منازلهم المملوكة للشركة" (كنت ١٩٧٧، ص١٩٣).

إن الصورة التى رسمها "كنت" من ناحية ليست قاتمة تمامًا كما قد تبدو (هول ك ١٩٩٤أ). فقد كان بإمكان السكان المحليين فى هاواى أن يبحثوا عن غطاء سياسى

وقانونى إزاء التدمير الذى أحدثه السائحون والتنمية السياحية فى الأماكن المقدسة وفقدان الاستخدام التقليدى للموارد وحق الوصول إليها. وعلى سبيل المثال: هناك مجموعة من السكان المحليين فى هاواى (هاواى ألانوى أو ماكينا) أقامت ست دعاوى ضد إحدى الشركات اليابانية التى كانت تقوم بتطوير أحد المنتجعات (سيبو هاواى) لأنها قطعت الطريق الموصل إلى الشاطئ أمام الجمهور فى منطقة تاريخية كانت قد بنيت حول جزيرة ماوى فى القرن السادس عشر. وبعد ثلاث سنوات تم التوصل إلى تسوية ألزمت الشركة وخلفاءها أن يبقوا المكان الأثرى مفتوحًا أمام الجمهور وأن يحافظوا عليه على نفقتهم الخاصة. وفضلاً عن ذلك "ساهمت شركة سيبو بمبلغ نصف مليون دولار لشركة محلية للحفاظ على الثقافة الهاواينية ، وخصصت ثلاثة أفدنة من الأرض لإقامة مركز ثقافى" (مينربى ١٩٩٢، ص٥٢). بيد أنه بالرغم من نجاح بعض الجماعات المحلية فى هاواى فى كبح بعض أشكال التنمية السياحية المبالغ فيها، فإن درجة فقدان السيطرة على أراضيها لصالح غير المحليين، هى تحذير قوى للدول الصغيرة الأخرى والمناطق السياحية فى الدول النامية، وتوضح بعض النتائج القاسية للغاية لظاهرة التبعية أو الاعتماد.

ويقول "مينربى" (١٩٩٢، ص٥١) بأن "السياحة ترتبط بفقدان مهارات الاعتماد الذاتى، وتلغى الروابط التقليدية بالأرض والبحر، عندما يتحول الناس إلى العمالة السياحية، أو عندما يؤدى المنتجع إلى قطع طريق الوصول إلى تلك الموارد". ولكن نمو السياحة الثقافية قد يشير إلى عدم صحة ذلك (هول ك وزيبل ١٩٩٠، وزيبل وهول ١٩٩٢) (انظر الفصل السابع للوقوف على مناقشة تفصيلية للأبعاد السياسية للتمثيل الثقافى). وعلى سبيل المثال: فإن حماية القيم والمثل التقليدية والنشاطات الثقافية والآداب الشعبية هدف رئيسى الآن فى إستراتيجيات السياحة فى عدد من دول المحيط الهادى، بالرغم من أن التطبيق الفعال لهذه السياسات لا يزال يحتاج إلى تقييم. ولكن طبقًا لما ذكرته وزارة السياحة الفيجية (١٩٩٢، ص٨) فإن:

«هناك عودة الآن إلى الاهتمام بمفهوم "السياحة المراقبة" التى قد تعزز وتحفظ وتغنى الثقافة والتقاليد الأصلية بالتحديد. إن المدخل الحذر للسياحة قد يدافع عن الحفاظ على الثقافة والتقاليد الأصلية وإثرائها».

وبالرغم من أن السيطرة على خطوط الطيران من جانب شركات الطيران الأجنبية، وعلى تطوير الفنادق والمنتجعات من جانب الشركات الأجنبية، ستظل أمرًا لا يمكن لعديد من الدول الصغيرة أن تتجنبه، فإن تطوير فرص للسفر لمصلحة خاصة قد يكون بديلاً ذا قيمة قوية للسياحة الكثيفة. وبالرغم من جاذبية هذه الفكرة ظاهريا، فإن مفهوم "السياحة المراقبة" يطرح سؤالاً ملحًا وهو: مراقبة من جانب من؟ ولبيان فاعلية المفهوم فإن السياحة المراقبة تتطلب توجيه الخطاب إلى أصحاب الأرض التقليديين وإلى المجتمعات المحلية الذين يعنيهم هذا المفهوم. فالسياحة يجب أن تكون متلائمة مع المجتمعات المحلية بدلاً من النخب المحلية أو المستثمرين الأجانب.

وفى حالة هاواى ظهر الكثير من المشاكل لأن المجتمع المحلى فقد السيطرة على أرضه وعلى العملية السياسية، وكما لاحظ بريتون (١٩٨٣، ص٢) فإنه "بسبب أهمية رأس المال الأجنبى لدول الجزر، فإن إدخال قطاعات اقتصادية جديدة مثل السياحة يتم غالبًا من خلال مبادرات من جانب رأس المال الأجنبى، أو من خلال النخب المحلية السياسية والتجارية التى لها علاقات وثيقة برأس المال الأجنبى". وهكذا تعنى "السياحة المراقبة" أن مالكى الأرض المحليين يراقبون ويناقشون الأمور المتعلقة بالسياحة على مستوى القرية، بدلاً من تطبيق البرامج السياحية من جانب "كبار الشخصيات" من أعضاء النخبة المحلية، أو من جانب الشركات الكبرى الأجنبية، أو من جانب منظمات المساعدة الغربية ومنظمات المحافظة على البيئة، بدون الرجوع إلى أصحاب الأرض التقليديين أو بدون موافقتهم.

إن مشكلة مراقبة التنمية السياحية ودور النخب المحلية والمصالح الأجنبية فى تقرير اتجاه عملية التنمية السياحية ستناقش بتفصيل أكثر فى دراسة الحالة التالية عن التنمية السياحية فى جنوب المحيط الهادى.

الأبعاد السياسية لتنمية السياحة البيئية فى جزر سليمان:

أصبحت السياحة البيئية من المصطلحات الرنانة فى صناعة السياحة. فالتنمية ذات الأساس البيئى أو المنتجات السياحية البيئية هى استجابة من صناعة السياحة

للتغيرات القيمية الملحوظة فى المجتمع الغربى والتى تلبى متطلبات المحافظة البيئية، والتى يمكن أن تترجم أيضًا فى شكل مشاركة سياحية كبيرة وفعالة، والاهتمام بالبيئة وبالتالى بالاستهلاك (هول ك ١٩٩٢أ). وينظر إلى السياحة البيئية. عمومًا باعتبارها بعدًا إيجابيا للسياحة، خصوصًا وأنها تتضمن العلاقة التكافلية بين السياحة والحفاظ على البيئة، والتى سبق أن ألقى عليها الضوء بمعرفة "بدوسكى" (١٩٧٦) فى كتابه الاستشرافى حول السياحة والبيئة. إن المفهوم الذى يجمع بين تحقيق الدخل والعمالة بشكل يساعد فى المحافظة على البيئة له جاذبية كبيرة للغاية لعديد من السلطات، لا سيما فى دول العالم الثالث التى ربما تعانى عجزًا فى الآليات البديلة للتنمية (هول ك ١٩٩٤أ). لكن هناك اهتمامات كبيرة تتردد بشكل متزايد حول الفوائد الحقيقية للسياحة البيئية بالنسبة إلى المجتمعات المضيفة. وعلى سبيل المثال: فإن "هيلوتامان" (١٩٩٢، ص٢٦٩) يدافع عن أن "السياحة البيئية تتجه بسرعة لأن تكون مصدر إلهام لمديرى التسويق المعاصرين لسوق جديدة وأن لها جاذبيتها التى تتجلى فى أنها تقدم صورًا عظيمة، وتتيح البهجة الكبيرة لمن يشاء من الناس أن يهرب من ضغوط الحياة المدنية الملوثة، وتعطى نوعًا من الشعور الأخلاقى بالذنب لمساهمتنا فى تدنى كوكبنا".

إن الاهتمام بآثار السياحة البيئية غير الملائمة يركز على آثار السياحة البيئية على البيئة الطبيعية. وبرغم ذلك فإن آثار أقدام السائح البيئى مشابهة تمامًا لآثار أقدام السياحة الكثيفة، وقد دافع كثير من الكتاب عن أنه من الضرورى للحفاظ على البيئة أن تكون جزءًا لا يتجزأ من إدراكنا للسياحة البيئية (مثل براج ١٩٩٠، فالنتين ١٩٩٢). والأكثر من ذلك أن السياحة البيئية أصبح ينظر إليها على أنها ليست أكثر من زيارات سياحية للمتنزهات والمحميات الوطنية. ولكن مثل هذا المفهوم للسياحة البيئية يدل على نظرة ضيقة للغاية لفهم الأفكار المحيطة بالبيئة، وعلاقة الإنسان بالبيئة، والمحافظة على التنوع الحيوى.

وغالبًا ما تتحيز السياحة البيئية بشدة للأفكار الغربية عن المحافظة على البيئة، والتى تفصل بين الجنس البشرى والطبيعة، وذلك بالمخالفة لمفهوم البيئة الذى يعامل الطبيعة كرافد ثقافى. ولكن مفهوم البيئة فى البحث عن أنماط راسخة للتنمية

السياحية، مثل السياحة البيئية، يتضمن كثيراً من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والملامح الطبيعية (هول ك ١٩٩٤د). ويدافع "بروكفيلد" (١٩٩١، ص٤٢) بأن الحفاظ على البيئة لا يشير إلى استمراريته أو المحافظة على التنوع الحيوى فحسب، بل يجب "قياسه أيضًا بالتقدم فى مجالات عديدة مثل تحسين الدخل وطريقة توزيعه على مجالات الصحة والتعليم والحريات والوصول إلى الموارد". وفى هذا السياق فإن احتمال أن تسهم السياحة البيئية فى التنمية السياحية المعززة قد يؤدى إلى حدوث معضلة إلى حد ما، حيث يجب على أى محلل لتنمية السياحة البيئية أن يدخل فى تفاصيل الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياحة، علاوة على المساهمة المحتملة للسياحة فى المحافظة على التنوع الحيوى. بيد أنه سيتضح من القسم التالى الخاص بدراسة السياحة البيئية فى ويذر كوست فى جزر سليمان (هول ك وروِدكن ١٩٩٣، رودكن وهول ١٩٩٤أ) أن المضامين الكاملة لتنمية السياحة البيئية قد تم إهمالها أو تجاهلها عمداً لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية بعيداً عن أولئك الذين تأثروا مباشرة بعملية التنمية السياحية.

جزر سليمان – سياق التنمية :

تشكل جزر سليمان ثالث أكبر أرخبيل فى جنوب الباسيفيك. ويبلغ إجمالى مساحة أراضيها حوالى ٣٠ ألف كيلو متر مربع موزعة على مساحة ١,٢٨ مليون كيلو متر مربع من مياه المحيط. وهذه الجزر عبارة عن جزر بركانية ومعرضة لزلازل متتابعة تسبب غالبًا تدميراً كبيراً للبيئة كما تسبب الخلخلة الاجتماعية.

وفى معظم هذه الجزر بحيرات ضحلة ومساحات ممتدة من الشعاب المرجانية، كما تشكل كثير من هذه الجزر حول فوهات البراكين المتآكلة. وقد شكل النمو الهائل للمرجان مسطحات مذهلة من الشعاب المرجانية التى تعتبر موطنًا لحياة أنواع عديدة من الأسماك وغير ذلك من أصناف الحياة البحرية، مما يجذب بالتالى المتحمسين للغطس والعاشقين للبحر من مختلف أرجاء العالم. وهناك نسبة ٨٠٪ غالبًا من جزر سليمان لا تزال تغطيها الغابات الاستوائية الكثيفة، مما يجعلها تحتوى على أنواع

عديدة من الحياة النباتية والحيوانية المستوطنة (ليز ١٩٩١، ص٩). كما أن غطاء الغابات يخدم أيضًا فى منع تآكل التربة وما يترتب على ذلك من ترسبات فى الأنهار وترسبات للصخور (ليز ١٩٩١).

وقد بلغ عدد سكان جزر سليمان عام ١٩٨٧ حوالى ٢٩٢ ألف نسمة، يعمل أكثر من ٨٠٪ منهم فى الأعمال الزراعية وصيد الأسماك بشكل أساسى، ولا يزال كثير منهم عند حد الكفاف. وفى عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلى الإجمالى ١٤٤,٦ مليون دولار أمريكى، مع متوسط فردى لهذا الناتج ٤٨٥ دولارًا أمريكيا. وأهم مصادر العملة الأجنبية هى صيد الأسماك، والأخشاب، وحبوب الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسياحة. وتعتبر المعونات الأجنبية عنصرًا مهما أيضًا فى الاقتصاد فى جزر سليمان التى حصلت على ٣٥ مليون دولار أمريكى عام ١٩٨٨(سيواتيبو١٩٩١). ومصادر المعونات الأجنبية الرئيسية هى أستراليا ونيوزيلندة واليابان والاتحاد الأوروبى.

إن مجتمع جزر سليمان التقليدى استند إلى بنية تعتمد أساسًا على دور "الرجال الكبار" وملاك الأراضى المألوفين. وقد اكتسب الرجال الكبار وضعهم الاجتماعى من خلال تراكم الثروة على الرغم من أن قوتهم كانت خاضعة للفحص من جانب آليات قمع اجتماعية متنوعة تركز على أهمية الإجماع العشائرى، وذلك فى حين أن ملكية الأرض كانت ملكية جماعية للعشيرة بأكملها. بيد أن دخول الديانة المسيحية والاستعمار الاستيطانى والاقتصاد المالى كانت تعنى أن الرغبة فى تحقيق المكاسب الفردية تكسب أرضًا متزايدة على حساب المكاسب الجماعية، حتى فى التجمعات التى لا تزال ذات توجهات تراثية تقليدية فى كل أرجاء الجزر. "إن الحقوق الفردية غالبًا ما يتم السعى إليها بدرجة تعلو على الحقوق الجماعية طالما أن الممارسات الاستغلالية تزيد من الرغبة فى الوصول إلى السلع الاستهلاكية، الأمر الذى يؤدى إلى خلق تنازع داخل العشيرة" (سوفيلد ١٩٩٢، ص٩١). ولا يزال "الرجال الكبار" يمثلون أهمية كبيرة فى السياسة والمجتمع فى جزر سليمان، ولكن دورهم بدأ يتغير مع ظهور التحديث بحيث أصبحوا جزءًا من النخبة المحلية، حيث تتحقق مصالحهم من خلال المناهج السياسية الحديثة والتقليدية معًا.

إن لتحديث المجتمع مضامين جوهرية بالنسبة إلى طبيعة العملية السياسية وتوزيع السلطة. إن زيادة سلطة الدولة تتحقق على حساب الرقابة المحلية التى كانت تحدث فى ظل أبنية السلطة التقليدية. وكما لاحظ ناروكوبى (١٩٨٩، ص٨٠) فإن: «الدول الميلانيزية، بعد أن أصبحت مستقلة، حازت كل أدوات السلطة الاستعمارية، وأضفت "الدستورية" على معظم القوانين والقرارات أو التجاوزات. وتنمحى المؤسسات والمثل التقليدية تحت أبسطة السلطة أو يتم هجرها لصالح مستقبل رومانسى يمكن تحقيقه إذا ما اندمجت "العادات" و"التقاليد "فى ممارسات الدولة وقوانينها. وفى الوقت الذى تزداد فيه سلطة الدولة، بما ينطوى عليه ذلك من زيادة فى سلطة "رجال القانون" وقلة عدد "نساء القانون"، تتبخر سلطة القرى والعشائر والناس».

وهكذا فإن "الرجال الكبار" أو "رجال القانون" هم بالتالى الفاعلون الرئيسيون فى العملية السياسية المحيطة بالتنمية فى جزر سليمان، وهم الذين يضعون "قواعد اللعبة" التى تصنع بها القرارات (انظر الفصل الثانى). أما عن دور السلطة ذات الأساس التقليدى، العشيرة والقرية، والقبيلة والزعيم، فليس واضحاً تماماً فى النظام السياسى ما بعد الاستعمارى الجديد، هذا النظام المستمد من الغرب لا من التقاليد السياسية التراثية. وهكذا فإن النظم الاجتماعية "المالينيزية التقليدية موجودة داخل نظام الدولة المفروض، ولكنها تعمل فى خارجه.. وبهـذا الشكل ليس بوسـع القرية أو العشـيرة، أو حتى الزعيم، أن يوجد ككيان قانونى – فى حد ذاته – داخل النظام القانونى للدولة ما لم يتم ذلك من خلال عملية اندماج مع النظام القانونى للدولة (ناروكوبى ١٩٨٩، ص٨٠-٨١). وهذا يعنى أن هناك توتراً شديداً بين أولئك الذين يستخدمون أبنية الحكم ذات الطابع الغربى لكسب السلطة، وأولئك الذين ينتمون إلى نظام العشيرة الأكثر تقليدية، بالرغم من صحة ما يمكن أن يقال من أن النظام التقليدى فى طريقه إلى الزوال، أو على الأقل يمر بعملية تطويع ليتلاءم مع مصالح النخب ذات الثقافة الغربية (رودكين وهول ١٩٩٤أ). وكما علق ناروكوبى (١٩٨٩، ص٨٤) على الاختلاف بين تنازع القانون والحكم نواتى التوجه الغربى والقانون والحكم المستند إلى العادات أو التقاليد بقوله "الشعب فى معظم الأحيان بدون سلطة حتى لحكم عشائره وقبائله وقراه".

وتسير الحياة السياسية والانتخابات فى جزر سليمان وفق نظام "وانتوك"، وبموجبه يقوم الناس بالتصويت للمرشحين على أساس أدائهم وإنجازاتهم فى مجالات أعمالهم الخاصة (ألاسيا ١٩٨٩، ص١٣٧). ويعكس نظام "وانتوك" سيطرة الرجال الكبار على الحياة السياسية فى الجزر، وهذا لابد أن يؤثر فى طبيعة التنمية السياحية وخصائصها فى الدولة. ولكن يدافع سوفيلد (١٩٩٢، ص٩٤) عن أنه لكى تكون الاستثمارات السياحية ناجحة لابد أن "تحظى بتأمين الأدوار القيادية التقليدية لضمان وجود نظام عادل ومقبول لتوزيع المكافآت بين المجتمعات المعنية". ولكن مع التسليم بانهيار القيود الجماعية الواسعة على سعى الرجال الكبار لتحقيق الثروة الفردية، فقد تظهر إشكالية تتعلق إلى حد ما بالتوزيع المرغوب فيه لمنافع السياحة. إن اندماج نظام الرجال الكبار فى مجتمع المال يؤدى إلى ظهور نخبة جديدة، غالبًا مدنية، ذات مصالح شخصية تختلف كلية عن المصالح التى ينشدها الرجال الكبار فى المجتمع التقليدى (هاووفا ١٩٨٧).

ومن المعتاد أن تكون غالبية الأرض ومواردها مملوكة للمواطنين المحليين الذين يعيشون فى مجتمعات زراعية مشتتة. إن فرصة الإقامة لليلة واحدة فى "كوخ ريفى" وتناول الطعام فى مطبخ القرية تعتبر تجربة ضرورية لمعظم السائحين المغامرين (هاركومب ١٩٨٨). بيد أنه لا يزال معظم السكان يعتمدون فى معيشتهم على صيد الأسماك والبستنة. وتزودهم الغابة بالطعام والأدوية التقليدية والسكن ومواد بناء الزوارق. وتظل الغابات أيضًا ذات أهمية اجتماعية وثقافية، ولكن القيمة الاقتصادية التقليدية المتزايدة تفسح الطريق لقيمة النقود بالنسبة إلى سكان القرى والاقتصاد الوطنى. "وقد قبل كثير من الملاك تقطيع موارد غاباتهم لكى يتمكنوا من الحصول على السلع المرغوب فيها، وتعليم أولادهم، وللحصول على فرص التنمية الأخرى. وفضلاً عن ذلك تزال الغابات لتقديم أراض جديدة للبستنة ولزراعة المحاصيل لتوفير الغذاء للسكان الذين يزيدون بسرعة" (ليز ١٩٩١، ص١). ولكن بعض ملاك الأراضى، وبعض قطاعات حكومة جزر سليمان، يعترفون أيضًا بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافة المحلية لجذب السائحين إلى الدولة.

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة فى جنوب الهادى (١٩٨٧، ١٩٨٨) يدافع عن أن "السياحة البيئية" المستندة إلى المناطق الطبيعية المحمية يمكن أن تقدم عائدات على المدى البعيد أكبر من الاعتماد على الغابات. وتدافع المستشارة آنيت ليز، من مجموعة الحماية النيوزيلندية (جمعية الماروية) عن دور السياحة البيئية التى تعمل كقاطرة للحماية، لا من حيث العائدات الكبيرة التى تحققها السياحة البيئية للدولة ومالكى الأراضى المحليين فحسب، بل لأنها تحفظ سلامة الموارد القيمة للاستمتاع بها والاستفادة منها من جانب الأجيال القادمة من السائحين والقاطنين فى جزر سليمان. (١٩٩١، ص٧٥). ولكن لا يزال هناك من أهالى كثير من القرى من يعارضون التنمية السياحية بسبب المخاوف والشكوك من آثارها الثقافية مقارنة بفوائدها الاقتصادية، مما يؤدى إلى منازعات كبيرة بين قيم المعارضة لمختلف الجماعات المنخرطة فى عمليات صنع القرار التى تحيط بالتنمية السياحية.

السياحة فى جزر سليمان :

بخلاف جزر جنوب الهادى الأخرى، مثل فيجى وتاهيتى، لم تبدأ صناعة السياحة فى جزر سليمان إلا حديثًا. وفى أواسط السبعينيات فقط بدأت الرحلات الجوية المنتظمة المناسبة لزيارات السائحين إلى جزر سليمان (دى بارلو ١٩٨٩). وبالرغم من قلة عدد السائحين الزائرين لجزر سليمان، فإن السياحة تعد أحد الموارد الرئيسية للعملات الأجنبية فى البلاد، وينظر إلى السياحة، كما فى دول عديدة أخرى فى المحيط الهادى، بشكل متزايد باعتبارها آلية للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. إن الزيارات السياحية إلى جزر سليمان ظلت جامدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩١ بمتوسط ١١ ألف زائر سنويا تقريبًا. وقد ظلت الزيارات منخفضة بدرجة كبيرة فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ على الرغم من انتعاش أعداد السائحين فى النصف الثانى من ذلك العام مع الاحتفالات المتعلقة بالاحتفال بالعيد الخمسين لمعركة جواندا كانال (حكومة جزر سليمان ١٩٩٣). والجاذبيات الرئيسية للسائحين هى الغطس بأسطوانات الأكسجين ورحلات الغابات المطيرة وفرص عودة قدماء المحاربين إلى

أراضى المعارك فى الحرب العالمية الثانية (دى بارلو ١٩٨٩). إن النسبة الفعلية من الزائرين لجزر سليمان والتى يمكن تصنيفها باعتبارها سياحة ترفيهية غير معروفة على وجه اليقين. وطبقًا لخطة التنمية السياحية فى جزر سليمان (١٩٨٥- ١٩٨٩) فإن حوالى ٧٠٪ من القادمين بالطائرات كانوا يصنفون على أنهم مسافرون للترفيه (المجلس السياحى لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠). وفى المقابل حدد المركز السياحى لجنوب الباسيفيك فى عام ١٩٨٧، فى مسح قام به، نسبة ٣٢٪ فقط من الزائرين لقضاء العطلات، وأن النسبة الباقية تتمثل فى رجال "الأعمال التجارية"، والمشاركين فى المؤتمرات، وزيارات الأصدقاء والأقارب والمسافرين العابرين (وحدة المعلومات لمجلة الإيكونومست ١٩٨٩، ص٨٧). وبالنسبة إلى عدد المقاصد السياحية فى جنوب الباسيفيك تعتبر أستراليا هى المصدر الغالب للسائحين القادمين، حيث تمثل نسبة ٤٠٪ تقريبًا من إجمالى أعداد القادمين. أما الأسواق المهمة الأخرى للزيارات السياحية إلى جزر سليمان فهى نيوزيلندة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ منتصف الثمانينيات قامت حكومة جزر سليمان، مثل دول جنوب المحيط الهادى الأخرى، بإعطاء أهمية كبرى للتنمية السياحية انطلاقًا من إدراك أنها صناعة للنمو إضافة إلى قدرتها على كسب العملات الأجنبية لدولة ظلت معتمدة تاريخيا على تصدير منتج أولى. والأكثر من ذلك ينظر إلى التنمية السياحية باعتبارها وسيلة لتعويض الديون الوطنية المتزايدة والندرة فى الأموال الأجنبية، ومن أجل تقليل معدلات التضخم المرتفعة والتكاليف المتزايدة لمتطلبات الحياة بسبب الأسعار المرتفعة للواردات من السلع الأساسية (ماكينون ١٩٩٠).

إن أحد التوجهات المهمة فى السياسة السياحية الوطنية لجزر سليمان هى إقامة مشروعات للسياحة البيئية وتطويرها، وهى المشروعات التى تمثل حساسية ثقافية.

وطبقًا لحكومة جزر سليمان (١٩٨٩، ص١٧):

فإن "قدرًا معتدلاً من التنمية نسبيا سينتج عن تقليل التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية المدمرة والضارة. إن تنمية السياحة يجب أن تعتمد

أساسًا على الملامح المتماسكة الطبيعية والثقافية والتاريخية للدولة حتى يمكن تحقيق الحماية الثقافية والبيئية المحلية، ولتسهيل التفاعل الدولى".

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة فى جنوب الباسيفيك يستثمر جزءًا كبيرًا من الأموال فى تنمية السياحة البيئية فى جزر سليمان فى السنوات الأخيرة، عاملاً على تشجيعها كبديل اقتصادى حساس بيئيا لقطع الغابات. وكما تشير خطة التنمية السياحية فى جزر سليمان فإنه: فى تلك المساحات حيث الحاجة إلى الحماية البيئية، يمكن للسياحة أن تزود المالك التقليدى بالأموال السائلة اللازمة، وكذلك تظل هذه المساحات سليمة. ويستمر إدرار الأموال السائلة.

ومن ثم فإن السياحة تسمح للأموال السائلة بأن تصل فى مقابل امتياز زيارة الأرض، ولكن مع عدم نضوب المورد. وهكذا تتحقق المنافع الاقتصادية مع الاحتفاظ بخيارات الاستفادة بالأرض مستقبلاً (مجلس السياحة لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠، ص٤٢).

ولكن لا يزال كثير من مالكى الأرض التقليديين غير متساهلين بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية. ويذكر كودو (١٩٩٢، ص١٥٨) أن "مجلس السياحة لجنوب الهادى يدرك الصعوبات التى تواجه التنمية السياحية إزاء قناعة مالكى الأرض بأن أراضيهم غير مستغلة أفضل منها مستغلة، لا سيما وأن الأرض تقدم لهم فوائد اقتصادية عاجلة وملموسة". ويدرك المجلس صعوبات إقامة محميات طبيعية تعززها التنمية السياحية البيئية بسبب إخفاق السكان المحليين فى رؤية المكاسب الاقتصادية التى يجنونها من السياحة البيئية. ومن منظور مجلس السياحة لجنوب الهادى فإن المشكلة فى السكان المحليين "وليست فى المجلس السياحى أو المستشارين أو جماعات المحافظة على البيئة أو صناعة السياحة"، الذين يسعون للارتقاء بالتنمية السياحية (هول ك ١٩٩٤د).

وبرغم الفوائد المحتملة من المحافظة على الغابات، فإن الزيارات التى يقوم بها السائحون الأجانب لها تكاليفها الاجتماعية فى الوقت الذى يمكن فيه ألا تتحقق الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المضيفة (إيساكسون١٩٩١). وإذا ما استبعد السكان

المحليون من عملية صنع القرار، ومن أراضيهم ومواردهم المعتادة، فإن أسلوب حياتهم سيتغير بلا شك، وقد يفضي إلى تأثيرات في المشاعر وتأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية. وعلى سبيل المثال: ففى أعقاب تغيير الملكية فى منتجع جزيرة أنوها فى جزر سليمان، وحدوث سلسلة من الأعمال التى أغضبت ملاك الأراضى التقليديين هناك (سوفيلد ١٩٩٠)، "قام الملاك الغاضبون بإقامة حفر فى مهبط الطائرات، وأرسلوا تحذيرات مكتوبة لإجبار الضيوف على مغادرة الجزر، وأغلقوا المنتجع برغم صدور حكم قضائى ضدهم". (ماينربى ١٩٩٢، ص١٩). ويرى بعض المعلقين - مثل سوفيلد (١٩٩٢) أحد ملاك منتجع فوليوا والرئيس السابق للجنة الإدارية لمجلس السياحة لجنوب المحيط الهادى - أنه أصبح من الضرورى أن نستخدم كبار الرجال المحليين لضمان نجاح المشروعات السياحية ولتلبية الأهداف الخاصة بالحفاظ على البيئة. لكن مع التسليم بطبيعة الرجال الكبار فى مجتمع ما بعد الاستعمار الذى ناقشناه من قبل، فإن التركيز على الرجال الكبار قد يعنى أن الاهتمامات المجتمعية المحلية التى تحيط بالتنمية السياحية لن يتم التعامل معها. إن قواعد لعبة التنمية السياحية يضعها الرجال الكبار وصناعة السياحة بدلاً من المجتمعات التى ستتأثر مباشرة بالتنمية السياحية. كما أن جعل أهداف الحفاظ على البيئة والأهداف الاقتصادية محور الاهتمام الرئيسى فى المشروعات السياحية، يعنى إمكانية تجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للسياحة ولغير صالح الأهداف التنموية الأوسع نطاقًا.

التنمية السياحية فى ويذركوست الوسطى بجنوب جوادا كانال:

تعتبر جزيرة جوادا كانال أكبر جزر سليمان، حيث تبلغ مساحتها أكثر من ٥٢٠٠ كيلو متر مربع. إن جنوب ويذركوست تسوده سلسلة جبال بركانية على طول امتداد الجزيرة. وهذه الجبال شديدة الوعورة وتضم غابات استوائية ذات قيمة حمائية كبيرة. ولكن هذه الغابات تقع أيضًا تحت ضغط المصالح التجارية فى قطع الأخشاب. أما المنطقة الساحلية فى ويذركوست فإنها تضم أراضى زراعية من نوعية فقيرة، وهى عرضة للأعاصير والهزات الأرضية القوية، وفيها أعلى معدلات الإصابة بالملاريا

فى العالم (رودكين وهول ١٩٩٤ب). وقد قيل إنه أثناء القيام ببحث ميدانى كان على سكان قريتين مجاورتين لمنطقة لاوفى لاجون فى جنوب الجزيرة، أن يناموا على الشاطئ الحجرى بسبب اكتظاظ القريتين بالبعوض (رودكين، تحت النشر).

وأغلب أراضى القرى والغابات فى ويذركوست تخضع للملكية التقليدية وليست مسجلة لأشخاص معينين، حيث تعتبر الملكية الاسمية استثناء بالنسبة إلى غالبية ملاك الأراضى التقليديين. ومن المرجح أن الادعاءات العديدة بملكية الأرض تسبب إشكالية إلى حد ما لعملية التنمية. إن "إثبات" الملكية قد يعطى مشروعية للادعاءات بملكية الأرض ويزيد من فرص الوصول إلى قروض المساعدات والقروض التجارية لأولئك المالكين بالاسم، هذه الملكية بالاسم التى تعتبر شرطًا ضروريا مسبقًا لدى مؤسسات الإقراض ولدى العديد من منظمات المعونة والمساعدة. ولن ينتج عن ذلك فوائد مالية ومادية للملاك ولنظام "وانتوك" لديهم فحسب، بل قد يؤدى ذلك أيضًا إلى سرعة وجود تفاوتات فى توزيع الدخل وتملك موارد رأس المال الشحيحة، مع تضييق أو تقييد حق الوصول إلى الأراضى ومجارى المياه (رودكين، تحت النشر).

وفى أكتوبر ١٩٨٨ قدم اقتراح فى مكتب رئيس الوزراء من جانب تريفور سوفيلد، المفوض السامى الأسترالى الأسبق، لوضع إحدى الغابات الممتدة عبر جوادا كانال "تحت سيطرة شركة محلية تضم مالكى الأرض التقليديين" (سوفيلد ١٩٩٢، ص٩٦)، وذلك كبديل لقطع أشجار الغابة لأغراض تجارية. وكان من المفترض أن يبدأ تنفيذ التجربة المقترحة من أوولا على الشاطئ الشمالى فى جزيرة جوادا كانال وينتهى عند لاوفى لاجون على الشاطئ الجنوبى من الجزيرة، حيث من المتاح إقامة مهبط جوى صغير فى قرية أفو أفو. وطبقًا لسوفيلد (١٩٩٢، ص٩٦) فإن "الملمح الرئيسى للغرض المرسوم هو تقديم قدر من الدخل مساويًا للدخل الذى يتم الحصول عليه من قطع الأشجار والذى تقدمه بالمقابل شركات التخشيب". إن منظمات الحماية الأجنبية، مثل مؤسسة الحماية الأسترالية، تحاول إدخال برامج التعليم البيئى فى جزر سليمان، ولكن طبقًا لقول إيزيكيل أليبوا (١٩٩١، ص٣٨) رئيس الوزراء السابق، فإن هذه المنظمات "تقدم المثل بدون المال، وأن مالكى المورد قرروا أن يلتصقوا بشركات قطع الأخشاب" ويذكر سوفيلد (١٩٩٢، ص٩٦) أن تجربة الغابة المقترحة قد "تحقق أيضًا ملمحًا

رئيسيا آخر تفتقر إليه الجهود التعليمية لبعض دعاة الحماية، فقد تؤدى التجربة إلى "تناسب" ثقافى مع سعى "الرجل الكبير" لتحقيق "المكانة".

وفى نوفمبر ١٩٨٨، وفى اجتماع مجلس المنطقة المحلى، ذكرت التقارير أن المجلس تقدم للحصول على تمويل لمنتجع لاوفى السياحى الذى اقترح عن طريق إيزيكيل أليبوا، عضو البرلمان الوطنى المحلى (رودكين، تحت النشر). وقد ذكر فى الاجتماع أنه ليس هناك اعتراض على تأييد الطلب، لكن إذا كان لدى مالكى الأرض أية مخاوف فإن هذه ليست مشكلة المجلس. إن حيازة الأرض من أجل المنتجع كان ينبغى أن تنفذ من خلال شكل من الإعلان العام لكى يوضع فى قرى ذات مصالح فى الأرض التى سيقام عليها المنتجع. كما ذكر أن المشروع المقترح سيولد عائدًا للمجلس وسيقدم فرص العمل. بيد أن مشروع المنتجع لم يناقش على مستوى القرية بواسطة المنتفعين التقليديين من الأرض الذين سيتأثرون مباشرة بالمشروع (رودكن، تحت النشر).

وفى أغسطس ١٩٩٠ كانت حكومة جزر سليمان، والمجلس السياحى لجنوب الهادى يبحثان عن مستشارين لوضع خطة سياحية لمنطقة لاوفى لاجون. وطبقًا للشروط المرجعية المقترحة لأخصائيى التخطيط البيئى، فإن مستشار المشروع يقوم بعدد من النشاطات بما فى ذلك ما يلى (رودكن، تحت النشر):

- نظرة أولية على الخيارات الإدارية ومناقشات مع مالكى الأراضى التقليديين.
- "مرحلة حذر" يتم خلالها تمييز مالكى الأراضى والمنازعات التى تم حلها قبل التقدم إلى ما هو أبعد.
- جرد للمورد الذى سيتم فيه تقييم خيارات التنمية.
- مسودة للخطة التى تحدد الخطوط العريضة لكل مظاهر العملية، والتى يتم توزيعها على نطاق واسع لوضع الملاحظات العامة عليها قبل تبنى الخطة بشكل نهائى.
- تأسيس اللقاءات المبدئية وصيانتها، والتأسيس لتدفق المعلومات بانتظام إلى الحكومة ذات العلاقة ومجالس المناطق المعنية.

وقد رحبت حكومة مقاطعة جوادا كانال بالشروط المرجعية للتنمية السياحية المقترحة للاوفى لاجون، مع وضع ملاحظة واحدة وهى ضرورة الاتصال المباشر للوزارة مع مجالس المناطق ومالكى الأراضى المعنيين عندما يبدأ المستشار الاختصاصى عمله الأساسى. وفى ١٨ مارس ١٩٩١ قام مستشار "دان جروب" البيئى للمجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى، بتفقد وتقييم الجاذبيات الطبيعية فى "لاوفى لاجون" لتحديد إمكاناتها السياحية. ولكنه جوبه بمجموعة غاضبة من ملاك الأراضى التقليديين الذين ادعوا أنهم لم يستشاروا مطلقًا حول مشروع منتجع لاوفى المقترح. وقدمت احتجاجات قوية إلى مقاطعة جوادا كانال فيما يتصل بحقيقة أن إيزيكيل أليبوا، عضو البرلمان المحلى، وموظفين رسميين من وزارة السياحة والطيران لم يناقشوا المشروع بالمرة مع هذه المجموعة من ملاك الأراضى التقليديين، وعارض ملاك الأراضى أى شكل من أشكال التنمية السياحية، ومبدئيا على أساس أن المنتجع سيتسبب فى حرمانهم من استخداماتهم التقليدية للبحيرة (لاجون)، مؤكدين أنه يجب الحصول على موافقتهم قبل القيام بالدراسات الخاصة بالمشروع (رودكن، تحت النشر). وعلى الرغم من المخاوف المرتقبة المحيطة بمشروع المنتجع السياحى للاوفى لاجون، فإن المجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى ١٩٩١ سلط الضوء على إمكانيات المنطقة للتنمية البيئية، فى الوقت الذى أوضحت فيه خطة التنمية السياحية لجزر سليمان (١٩٩١-٢٠٠٠) والتى أنتجها أيضًا المجلس السياحى لجنوب الهادى - أن منطقة لاوفى لاجون "لديها إمكانيات لتنمية إحدى الجاذبيات الطبيعية على نطاق محدود مع تقديم الإقامة وخدمات أخرى للزائرين. ويبدو أن هناك مجالاً لتنمية وإدارة مجموعات التماسيح ليراها الزائرون، ويعتبر ذلك الجاذبية الرئيسية. وهناك جاذبيات أخرى يجب تطويرها مثل الممرات فى الغابة المحيطة، والرحلات إلى سلاسل الصخور البعيدة. وفى الإمكان أيضًا دمج القرى التراثية والتقليدية فى السياحة اعتماداً على رغبات الشعب" (المجلس السياحى لجنوب الهادى ١٩٩٠، ص٢٥٩).

إن التنمية المقترحة للنشاطات السياحية البحرية مثل الغطس بأسطوانات الأكسچين فى البحيرة وعلى سلاسل الصخور البعيدة كانت مدهشة إلى حد ما بافتراض أن السكان المحليين يتجنبون السباحة فى تلك الأماكن بسبب الخوف من

مهاجمة أسماك القرش. وقد اقترح المجلس السياحى لجنوب الهادى (١٩٩٠) القيام بدراسة للسوق والطلب المتوقع، والعمل على القيام بجرد تفصيلى للموارد الطبيعية فى المنطقة. ولم يعط سوى اهتمام قليل بموقف السكان المحليين تجاه التنمية باستثناء ما يتعلق بملكية الأرض. إن نطاق جرد المورد كان أشد تقييداً أيضاً لأن تصور الموارد كان يتم بجلاء فى إطار استهلاك السائح أكثر من تصور تأثيرات التنمية السياحية على استخدام الملاك التقليديين لموارد البحيرة والغابة (هول ك وروديكن ١٩٩٣).

وفى مايو ١٩٩٢، وفى أعقاب المخاوف المتزايدة لملاك الأرض التقليديين من المضى قدماً فى تطوير المنتجع على الأرجح، أصبحت المناقشة – حول مشروع المنتجع فى لاوفى لاجون – قضية فى وسائل الإعلام الوطنية. ففى ٥ مايو كتب أهالى قرية متضررة إلى حكومة إقليم جوادا كانال مشيرين إلى أن ملاك الأراضى التقليديين والمستفيدين من منطقة لاوفى لاجون لم يستشاروا حتى فى مشروع المنتجع، حيث قالوا:

"ما يشغلنا أن الموقع المشار إليه هو منطقتنا الرئيسية لصيد الأسماك، وأن أسلافنا كانوا يستخدمون الأرض كما نفعل وكما سيفعل أخلافنا من الأجيال القادمة. سنصيد السمك للغذاء، وسنجمع القواقع والسراطين، والكرنب، وسنقوم بالبستنة.. إلخ، بدون خوف لأننا نملك هذه الأرض، وبدلاً من القواعد المقيدة للأجانب على المنطقة فإننا نتجول فيها بحرية.. يتم إنكار حقوقنا فى أرضنا بعدم تعريفنا بالاتفاقية، لأننا لم نوقعها. يجب أن تجرى المفاوضات الصحيحة بما يرضينا" (فى رودكن، تحت النشر).

وفى ٨ مايو أُرسل تصريح صحفى إلى محطة الإذاعة بجزر سليمان وإلى الصحيفة المحلية، «نجمة سليمان»، نيابة عن بعض ملاك الأراضى التقليديين بشأن "القصة المستمرة لعدم استشارة المجتمع المهتم بالتنمية السياحية فى لاوفى لاجون". ولم ينشر هذا التصريح الصحفى (رودكن، تحت النشر).

وفى ١١ مايو أذاع راديو جزر سليمان روايتين حول المشروع. أذيعت الرواية الأولى فى نشرات الأخبار المبكرة وذكرت أن وزارة السياحة والطيران كانت تساعد

مالكى الأراضى فى جنوب شرق جوادا كانال على البدء فى مشروع سياحى على نطاق محدود فى لاوفى لاجون، وأن ممثلاً للوزارة صحب عضو البرلمان المحلى، إيزيكيل أليبوا، إلى المنطقة من أجل "مناقشات أكثر مع الملاك". كما ذكرت الإذاعة أيضًا أن مدير المركز الثقافى فى مقاطعة جوادا كانال، فيكتور توتو، ذكر أن أهالى المنطقة لم يستشاروا حول المشروع ويسعون إلى معرفة أكثر بشأن مزايا السياحة وعيوبها. وعلى العكس من ذلك تمامًا، أوردت نشرة الأخبار المسائية أنه:

"يمكن تطوير لاوفى لاجون فى ويذركوست إلى منتجع سياحى. إنها واحدة من عدة مواقع أوصى المجلس السياحى لجنوب الهادى بتنميتها سياحيا.

وتم توفير التمويل لهذه التنمية السياحية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمن برنامجها للتنمية السياحية الإقليمية فى المحيط الهادى.

ومبدئيا فإن سكان القرى كانوا منشغلين بأن السياحة الواعدة تشق طريقها نحو القرية، وأنهم الآن على يقين من أنهم سيجلبون المنفعة من صناعة السياحة".

وقد تلقت وزارة السياحة والطيران، كما تلقى إيزيكيل أليبوا، المزيد من الانتقادات بشأن عدم التشاور مع بعض مالكى الأراضى التقليديين حول مخاوفهم بشأن التنمية السياحية فى منطقة البحيرة (لاجون). وشعر ملاك الأراضى أنه بدون أى سبيل متاح لهم للمشاركة فى عملية التنمية السياحية، فليس أمامهم خيار آخر سوى استخدام محطة الإذاعة بجزر سليمان كمخرج للتعبير عن معارضاتهم. وقد أعلن أليبوا، معارضًا حجج ملاك الأراضى التقليديين، أنه كثيرًا ما ناقش مشروع المنتجع مع الناس فى منطقة لاوفى لاجون، ولكن قضايا الأرض تلك لم تكن مهمة بافتراض أنه أيضًا زعيم قبيلة من القبائل التى تستخدم البحيرة، كما أن الأعضاء الممثلين لكثير من القرى فى منطقة لاوفى هاجموا بشدة موقف أليبوا بشأن مشروع البحيرة، وأعلنوا أنهم باعتبارهم ملاكًا لأراضى الموقع الذى سيتم تطويره، لا يريدون مطلقًا مشروع المنتجع المقترح لعدة أسباب منها: الاحتفاظ بالملكية التقليدية للأرض، والمخاوف من تأثيرات السياحة فى أنماط الحياة، واستخدام البحيرة كمورد للغذاء (رودكين، تحت النشر).

إن مشاعر العداء لممثلى القرية تكررت أيضًا فى بيان صحفى لمحطة الإذاعة لجزر سليمان فى ١٢ يونيو، حيث أعلن أن مشروع المنتجع لم يتلق الدعم المحلى الواسع بسبب العجز عن الاستشارة وقصور الاهتمام بالتأثيرات المحتملة للسياحة. وفى شكاوى إلى وزير السياحة والطيران قيل أيضًا بأن أليبوا كان يخدم مصالحه الخاصة المتمثلة فى الحصول على أموال لقبيلته:

"الناس يعارضون بشدة المشروع المقترح لمنتجع لاوفى لاجون، وأنهم يطالبون وزارتكم بسحب الاقتراح ككل، ومعنى هذا أن أى تحركات أخرى قد تؤدى إلى التخريب، وينكر الناس ملكية أليبوا للبحيرة ويطالبونه بأنه من الأفضل فى حالة وجود أية شكوك أخرى لديه أن يلجأ إلى الإجراءات القانونية" (رسالة مقتبسة فى رودكين، تحت النشر).

وردًا على ذلك، كانت مؤسسة إيومى توجذر هولدنجز ليمتد، التى يرأسها إيزيكيل أليبوا، قد أعلنت أنه إذا لم يتم صرف الأموال من جانب الحكومة لمشروع المنتجع، فإنهم سيعملون على توفير التمويل من جانبهم. وزعم أليبوا أنه لم يكن مالكًا لأرض. وبدلاً من ذلك احتج بأنه عضو فى قبيلة تمتلك أرضًا فى منطقة البحيرة وحولها، وأن هذا يعطيه بالتالى الحق فى استخدام هذه الأرض. وطبقًا لقول أليبوا فإنه ليس هناك ما يشير إلى، أو يتضمن، أن له أية مصلحة شخصية فى المشروع المقترح لمنتجع لاوفى لاجون، وعلى العكس فإنه كان يبحث للمبادأة بمشروع التنمية لصالح أهالى الإقليم. ومع التسليم بالمعارضة تجاه مشروع المنتجع، فإنه استنتج بالتالى أنه قد يكون من المناسب تحويل التمويل المقدم من المجلس السياحى لجنوب الهادى إلى مشروع بديل للسياحة البيئية (رودكين، تحت النشر). وفى يناير ١٩٩٣ دمر إعصار نينا معظم القرى فى منطقة الدراسة.

ولم يبق أى بيت قائمًا فى أقرب القرى من البحيرة. أما مهبط الطائرات فقد غطته جذوع الأشجار وغيرها من الأحجار. وقد استغرقت عملية تنظيفه من جانب السكان المحليين أيامًا عديدة قبل أن تستأنف رحلات الطيران. وبقيت مشكلات الصحة والعلاج والمياه والتنمية الزراعية من القضايا الرئيسية للسكان المحليين.

وضع أجندة التنمية السياحية :

إن دراسة الحالة السابقة عن المشروع المقترح للسياحة البيئية فى منطقة لاوفى فى ويذركوست تشير إلى التعقيدات السياسية للتنمية السياحية فى الدول النامية. فالنخب المحلية التى ستحقق مكاسب مالية كبيرة، وصناعة السياحة والمنظمات الخارجية للدعم والمحافظة على البيئة قد تكون لها مجموعة أهداف مختلفة عن أهداف المجتمعات المحلية بالنسبة إلى تشجيع التنمية السياحية.

وفى دراسة الحالة السابقة وضعت "قواعد اللعبة" بمعرفة النخب المحلية، ولم يكن بإمكان مالكى الأرض التقليديين أن يحققوا مصالحهم دون أن يكون لهم منفذ للمؤسسات التى تمارس عملية صنع القرار. وتلبى قواعد اللعبة أيضًا المصالح الأجنبية، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى ملامح الاقتصاد المستزرع (انظر ما سبق) فى حالة لاوفى، حيث تم وضع إطار التنمية بالتعاون مع القانون والنظام والمؤسسات السياسية التى تخضع لتوجيه النخب المحلية (بست ١٩٦٨).

وفى حالة جزر سليمان لم تكن السلطة عمومًا لأبنية صنع القرار التقليدية فى القرية، ولكنها كانت لمؤسسات الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار. والسلطة لا توزع بالتساوى داخل مجتمع ما بشكل مطلق، ولكن هناك عادة محاولة، على الأقل فى عديد من المجتمعات الغربية، للمساواة فى منفذ الوصول لعملية صنع القرار. وفى حالة جزر سليمان لم يكن استيراد المؤسسات السياسية الغربية سوى غطاء سميك لنشاطات أعضاء النخب المحلية الذين لا يزالون متمسكين بنظام الرجل الكبير للوصول إلى السلطة السياسية ذات الرافد الثقافى. وعلى سبيل المثال ففى حالة النظام الانتخابى، يذكر كروكومب (١٩٩٢، ص١٤) أنه "حيثما يوجد مرشحون كثيرون فى نظام الانتخاب الفردى، كما يحدث غالبًا فى جزر سليمان، أى نظام الحصول على المرتبة الأولى فى الأصوات، فإن الشخص الذى يحصل على أصوات أكثر قد لا يكون ممثلاً حقيقيا". وفى انتخابات ١٩٩٣ الوطنية فى جزر سليمان، أعيد انتخاب إيزيكيل أليبوا، فى مواجهة خمسة مرشحين آخرين بحصوله على نسبة ٢٨٪ من مجموع الأصوات.

وفى جزر سليمان وفى غيرها من الدول النامية فإن ترتيبات السلطة المحلية تغيرت من خلال عمليات التحديث التى تعد التنمية السياحية واحدة من مكوناتها. إن الشخصيات المهمة فى أبنية السلطة التقليدية إما أن يتم تجاوزها فى الترتيبات المؤسسية الجديدة، وإما أن تصبح من بين أعضاء النخبة الجديدة، ولكنها تستخدم بعض الأدوار والعلاقات التقليدية لتعزيز مصالحها الخاصة. وكما يعترف هاووفا (١٩٨٧، ص٩) بأنه فى عديد من مجتمعات جنوب الهادى التى تمر بمرحلة التحول السياسى، فإن "من حق صاحب الامتيازات وحده أن يخبر الفقير بالعمل على المحافظة على أوضاعهما. ولكن تصورات صاحب الامتيازات حول ماذا يحفظ يختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك التصورات لدى الفقير".

وهناك منظور أكثر حماسة للتفاعل بين تنمية السياحة الدولية وعملية التحديث والمردود السياسى قدمه مينر باى (١٩٩٢، ص٦٨) "السياحة ليست ممارسة محلية، لكنها سبيل للشركات الكبرى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأساليب لا يمكن لفرد واحد تحملها فى تنمية متوازنة للجزيرة. إن توجه السياحة لمراكمة الربح يتعارض مع أخلاقيات المنح والمشاركة التى يتسم بها نظام القرابة فى الجزيرة. إن تخطيط السياحة يميل إلى تجاوز السكان المحليين".

"إن السياحة التقليدية تعد قاطرة للارتباط بالمركز الاستعمارى لملاك الأراضى سواء من خلال مفهوم "التغريب" أو من خلال مفهوم "اليبننة" (نسبة إلى اليابان)، الأمر الذى قد يختلف كلية مع مفهوم "طريق المحيط الهادى" إلى "التحديث" أو بمعنى أصح أنه قد يختلف مع الثقافة والحاجات المحلية" (مينر باى ١٩٩٢، ص١). وفى حالة جزر سليمان فإن أعضاء النخبة الحاكمة، أو "الرجال الكبار" هم الذين فى وضع يمكنهم من اختيار ما يجب حمايته، وما يجب أن يتم تغييره فى إطار الممارسات التقليدية مثل الملكية التقليدية أو العرفية للأراضى: "إن أكثر القطاعات، فى مجتمعات الجزيرة التى تبشر ضد الارتباط بما يعتقدون أنه تقاليد مهجورة، هى تلك المجموعات التى تحاول بطرق متنوعة لفرض التقاليد التى ليس لها وزن على الفقير. وغالبًا فإن صاحب الامتيازات له تقاليد تختلف عن تقاليد الفقير، وكل منهما ينتسب إلى التقاليد التى تحقق له مصالحه بشكل أفضل. والفرق بينهما أن الفقير يعيش على التقاليد المفضلة،

فى حين يحاول صاحب الامتيازات أن يفرض تقاليد جديدة على الفقير للمحافظة على الاستقرار الاجتماعى، أو بمعنى آخر لتأمين الامتيازات التى حققها صاحب الامتيازات. وهكذا فإن التقاليد تستخدم من جانب الطبقات الحاكمة لفرض النظام الجديد" (هاووفا ١٩٨٧، ص١٢).

إن العمليات السياسية التى شهدناها فيما يتعلق بدراسة الحالة السابقة ليست قاصرة على جزر سليمان، فبينما يتغير الفاعلون والمصالح والممارسات الثقافية تظل التفاعلات بين القيم والمصالح والسلطة مسألة عامة تنطبق على أى موقف تجرى فيه عملية التنمية السياحية. وللأسف فإن كثيراً من الباحثين غالبًا ما يتجاهلون هذا الأمر.

وتتكرر فى كثير من المناطق الهامشية اقتصاديا المشكلة الرئيسية التى كانت لب مثال لاوفى لاجون، فمن يراقب عملية التنمية السياحية؟ والرقابة هنا لا تشير فقط إلى المقدرة السياسية للسكان المحليين على استخدام مصالحهم فى عمليات التنمية السياحية، بل تعنى أيضًا التوجيه الأوسع نطاقًا للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤدى عملها على مستوى المجتمع. ويتضمن مفهوم التبعية أن هذه العمليات تدار فى المناطق المركزية - أو الاستعمارية - بدلاً من أن تدار فى المقصد السياحى أو الدولة المضيفة. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن أن نفترض بسهولة أنه إذا ما حدثت التبعية فى المستوى السياسى الكلى فلابد من أن يترك ذلك آثاره فى عملية التنمية السياحية التى تعمل على المستوى السياسى الجزئى كما فى حالة جزر سليمان.

وتكشف حالة جزر سليمان، مثل كثير من الدول الصغيرة الأخرى، عن العديد من سمات التبعية. ففى حالة جزر سليمان فإنها تعتمد بشدة على الزائرين من أستراليا، وبالتالى على مشغلى الرحلات من الأستراليين. وتعتمد الحكومة كثيرًا على المساعدة الأجنبية. وفى الواقع يأتى معظم الدعم لتنمية السياحة البيئية من منظمات وهيئات المحافظة على البيئة من أستراليا ونيوزيلندة التى تسعى فى تطوير منهجها إلى تطبيق المحافظة بالفعل فى جنوب الهادى. وقد وصف هول (ك ١٩٩٤د) هذا المنهج بأنه شكل من أشكال "الاستعمار البيئى". وأخيراً فإن منهج النخب المحلية إزاء التنمية السياحية

تعززه الجماعة الأوروبية التى تمول المجلس السياحى لجنوب الهادى الذى يعد نشطًا للغاية فى تشجيع السياحة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهكذا فإن كثيرًا من القوى التى تقرر نمط وعملية التنمية السياحية فى جزر سليمان قوى أجنبية عن البلاد. وفى الوقت الذى يمكن لبعض الأفراد أن يجنوا فيه ثمار التحديث من خلال سياسات التنمية السياحية الحالية المتاحة، فإن الغالبية العظمى من السكان تبحث عن الفوائد الأوسع المحتملة التى تتيحها السياحة فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية :

تقدم السياحة فوائد اقتصادية، ولكن السوق الإجمالية للسياحة لا تزال محدودة، حتى وإن كانت متنامية. ولذلك فإن معظم المجتمعات ليس أمامها سوى الأمل فى تحقيق مزايا اقتصادية على نطاق محدود، ولا تعد السياحة أكثر من مجرد عنصر واحد من عناصر إستراتيچية أوسع للتنمية (ويليامز وشاو ١٩٨٨ب، ص٢٣٩).

لقد قدم هذا الفصل مناقشة لمفهوم التنمية السياحية وبعض مظاهرها السياسية. والتنمية السياحية ظاهرة سياسية من حيث قضية الرقابة على عملية التنمية، ومن حيث نواتجها. وعلى سبيل المثال: من هم الرابحون ومن هم الخاسرون من حيث أهداف سياسات التنمية الحكومية؟ ويمكن أيضًا دراسة الأبعاد السياسية للتنمية السياحية على المستوى الكلى، من حيث مفاهيم مثل التبعية، وعلى المستوى الجزئى من خلال فحص المصالح والقيم والسلطة للشخصيات المهمة والجماعات فى عملية التنمية. وعلى المستوى الجزئى يعتبر مفهوم "قواعد اللعبة" مفهومًا على درجة كبيرة من الأهمية بحسب المساواة فى وصول الأفراد والمجتمعات إلى عملية صنع القرار. هذا فضلاً عما ذكر من أن العمليات التى تحدث على المستويين السياسيين الكلى والجزئى لا يمكن فصلهما، ولكن يجب أن ينظر إلى الكلى والجزئى باعتبارهما توأمين فى الأنماط الشاملة الأوسع للتنمية السياحية.

وبالرغم من أن السياسات السياحية الحكومية الوطنية والإقليمية تنطوى غالبًا على أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، فإن الأهداف الاقتصادية تأتى على رأس قائمة الأهداف على أجندة السياسة السياحية. إن فعالية ونجاح السياسة السياحية تقاس قطعًا طبقًا لعدد السائحين الذين يصلون إلى المقصد السياحى، وليس طبقًا لصافى المنافع التى تأتى بها السياحة للمقصد السياحى ذاته. ويرى ويليامز وشاو (١٩٨٨ب، ص٢٣٠) أن "هدف السياسة فى جوهره يجب أن يكون التأثير فى عدد الزائرين الذين يتم جذبهم وتحسين نوعيتهم (القدرة الإنفاقية وسلسلة النشاطات) وتوقيت زياراتهم والمقاصد التى يفضلونها، أو الجمع بين هذه الأهداف".

إن السياحة لن تؤدى بشكل تلقائى إلى الرخاء الاقتصادى. وكما يشير جليج (١٩٨٨، ص١٣٢) فيما يتصل بالسياحة فى سويسرا "فإن هناك شكوكًا متزايدة حول الأهمية الكبيرة للسياحة، وهناك تعبيرات عن المخاوف حول مخاطر الاقتصاد أحادى البنية". إن التكاليف والأرباح للتنمية السياحية قد لا تنتشر بشكل متساو فى منطقة المقصد السياحى. وقد لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص١٧١،١٧٢) أن:

"السياحة تقدم حافزًا كبيرًا للاقتصاد المحلى والاقتصاد الوطنى، ولكنها تتمخض أيضًا عن عدم مساواة فى توزيع الثروة بشكل متزايد. والسياحة بهذا الشكل تؤدى إلى زيادة الانشقاقات داخل المجتمع. إنها ليست هذه الأداة التنموية التى يزعمها بعض المخططين المتحمسين. والنتيجة أن التنمية المرتبطة بالسياحة تميل إلى إحداث عدم مساواة، لأنها تبدو متوازية مع أشكال عدم المساواة التى تحدثها إستراتيجيات التنمية الأخرى، مثل المصانع والبرامج الرأسمالية والثورة الخضراء". وهذا يخدم كعلاج مطلوب الأحلام الحماسية الضخمة، بوطن وافر الثروات تغطيه عائدات السياحة.

إن التنمية السياحية ليست أسمى بالضرورة من أشكال التنمية الاقتصادية الأخرى، ولكن بالنسبة إلى بعض المناطق تبدو خيارًا تنمويا جذابًا بالرغم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة لها. ولكن لماذا؟ هناك ثلاثة أسباب يمكن تقديمها، وهى:

أولاً : إن الفوائد الكبيرة التى تعود من السياحة على المنطقة المضيفة تستحق تحمل آثارها الاقتصادية، ومثل هذا التحليل شائع بين عديد من الأجهزة الحكومية، ويتم تشجيعه أيضًا من جانب بعض أصحاب المصالح مثل صناعة السياحة التى ستستفيد من السياسات الحكومية التى توضع لصالح التنمية السياحية.

ثانيًا : فى حين أن الآثار الاجتماعية الثقافية والبيئية للتنمية السياحية يمكن أن تكون مفهومة لدى دارسى السياحة (مثل ماثيسون وول ١٩٨٢، وبيرس ١٩٨٩)، فلا يعترف بها كثيراً لدى الحكومات أو لدى كثير من المنظمات السياحية الوطنية المسئولة فى المقام الأول عن تشجيع السياحة لا عن حمايتها. وفضلاً عن ذلك فإن المجموعة التى تتعامل مع المنظمات السياحية الوطنية هى صناعة السياحة، التى تعتبر زيادة السياحة هى سبب وجودها، أما المجتمعات التى تنشد تحقيق مكاسب خالصة من السياحة فإنها لا تعد من بين عملاء هذه المنظمات السياحية.

ثالثًا : الطبيعة الخاصة للسياحة الدولية تؤدى إلى سيطرة الاقتصاد المركزى الاستعمارى على المناطق السياحية الهامشية اقتصاديا. ومثل هذه السيطرة يمكن ترجمتها أيضًا إلى تأثيرات هيمنة على الثقافة والمجتمع. وكما استخلص لندجرن (١٩٧٣، ص١٤): "يبدو واضحًا تمامًا من النظر إلى الوراء على مختلف مراحل السفر للسياحة أن السياحة الدولية فى شكلها المعاصر قد تكون وليدة الدول الغربية من حيث تدفقاتها، وأنها ذات أساس غربى أيضًا من حيث مدخلات العرض السياحى المطلوبة. وفى ظل الاختلافات فى أحجام الاقتصاديات الحالية من حيث المدخلات والنقل والخدمات والاستثمار والإدارة الحديثة وظاهرة المركز - المحيط، والتى تتمثل فى التدفقات السياحية الدولية، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تغيير هذا الوضع. إن نظام السفر الراهن نظام قائم بذاته إلى حد بعيد من الناحية الوظيفية، كما أنه مؤسسة شديدة التخصص بحيث لا يستطيع نقض مبرر وجوده. وسيظل هذا النظام يعمل إلى أن تحدث تغييرات جذرية فى سلوكيات المسافر وتفضيلاته، أو فى العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام.

رابعًا: من الممكن أن يكون هذا السبب نتيجة حتمية للملاحظة السابقة، وهى أن التنمية السياحية قد تحفز تمامًا ديناميانها السياسية الخاصة فى مناطق المقاصد السياحية، هذه الديناميات التى بموجبها تكون الرقابة على عمليات التنمية كامنة فى النخبة التقليدية بالتعاون مع المصالح الخارجية. وكما يتساءل ماثيوز (١٩٧٥، ص٢٠٠) "ربما يكون الأكثر إغراء لعالم السياسة هو تأثيرات النمو السياحى فى ترتيبات السلطة السياسية فى الدول النامية الصغيرة. فهل ينتج نمو السياحة أسسًا جديدة للسلطة؟".

وتذكر دراسة لجرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن السياحة فى قرية من قرى الباسك أنه طالما أن السياحة تنمو فإن السلطة السياسية تصبح مركزة بدرجة أكبر لدى أولئك المنخرطين فى السياحة ولدى المستثمرين الأجانب. بيد أن هذه الدراسة تمثل واحدة من الدراسات القليلة التى تفحص بالتفصيل قضية الرقابة فى التنمية السياحية. ولكن، كما يشير هذا الفصل، فإن النخب المحلية والمصالح الأجنبية قد يكون لها تأثير فى توجيه عمليات التنمية السياحية أكبر من تأثير العديد من الناس الذين يتأثرون بدرجة أكبر من جراء هذه التنمية، وهذه النقطة هى التى ستكون موضع فحص بتفصيل أكبر فى الفصل التالى.

الفصل السادس

السياحة والولاية المحلية

التنمية والصورة والمصالح على المستوى المحلى

إن السياحة، برغم عدم إعطائها التقدير والاعتراف النموذجيين، فإنها طريقة مفضلة للتكتل وتعد إحدى الوسائل المهمة فى تشكيل الوعى العام بالأماكن وخلق الصور الاجتماعية عنها (بريتون ١٩٩١، ص٤٧٥).

وبالرغم من أهمية المناطق المحلية، فإنها تهمل غالبًا فى السياسة السياحية. والمناطق المحلية تضم "السلطات المحلية والممثلين المحليين فى مختلف الأجهزة على المستوى الوطنى، بما فى ذلك الأجهزة السياحية". (أرى ١٩٩٠أ، ص١١٢). والتنمية السياحية تحدث فى إطار التخطيط المحلى وجماعات المصالح المحلية. ولذلك فإنه لكى "نقوى فهمنا للسياسة السياحية يجب أن نركز كثيرًا على مستويات المؤسسات الفردية والمنظمات التنفيذية الصغيرة (بدلاً من المستويات العليا) التى يعد الجزء الأكبر من السياسة السياحية من أجلها" (جرينوود وويليامز وشاو ١٩٩٠، ص٥٥).

ومثلما هى الحال على المستويات الوطنية والإقليمية، فإن السياحة تلبى عديداً من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البيئات المحلية (ويليامز وشاو ١٩٨٨ جـ، ١٩٨٨د، وويليامز وشاو ١٩٩٠، وانظر أيضًا الفصل الخامس). وعلى أية حال فإن القيمة المتصورة للتنمية السياحية فى مجال العمالة والنمو الاقتصادى لها مدلولاتها بالنسبة إلى تخصيص موارد الدولة على المستوى المحلى. ومع التسليم بصفة خاصة بالندرة المتزايدة للموارد المتاحة للمناطق المحلية، تثور التساؤلات حول الأسلوب الذى

يتم به تقديم الموارد للتنمية المتعلقة بالسياحة وتشجيعها، وهذه التساؤلات قد تمثل ابتعاداً عن الوظائف الخاصة بالرفاهية التقليدية. وأكثر من ذلك فإن قدرة النمو فى صناعات الخدمات، مثل السياحة، على توفير العمالة "التى هى الناتج النهائى للمؤسسة، سلعة غير منظورة أو غير ملموسة إلى حد ما، ولكنها تحتوى على قوة عاملة مشكلة من مهن وأعمال خدمية وغير خدمية" (أرى ١٩٨٧، ص٥)، وهو الأمر الذى يحتاج إلى مناقشة تفصيلية أيضاً. ويشير أرى أخيراً إلى أن الخدمات السياحية "مرتبطة بالعمالة المكثفة، وبالتالى سيسعى أصحاب العمل لتقليل تكاليف العمل" (١٩٩٠أ، ص٤١) وهو موقف يتناقض مع أهداف توليد العمالة التى يتضمنها عديد من السياسات السياحية الحكومية الوطنية والمحلية (انظر الفصل الخامس).

وبالرغم من الشكوك حول الفوائد الاقتصادية للسياحة لدى بعض الباحثين، فإن موقف الحكومة المحلية بالنسبة إلى السياحة يبدو إيجابيا تماماً بصفة عامة. فالحكومات المحلية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية العمالية والاقتصادية مثلما تفعل الحكومات الوطنية فى سياساتها السياحية. وعلى سبيل المثال: فقد أجرى مسح حول آراء أعضاء المجالس المحلية فى ثلاث مقاطعات، فى سرى فى المملكة المتحدة، تجاه السياحة، حيث ذكر وانهل (١٩٨٧) أن هؤلاء الأعضاء كان لديهم موقف إيجابى عموماً تجاه السياحة بغض النظر عن الأحزاب السياسية التى ينتمون إليها (الجدول ٦/١). وكانت النتائج التى توصل إليها وانهل، بالرغم من غموض الأدلة غالباً، ممثلة لكثير من الأجهزة الحكومية التى تسعى لجنى الفوائد الاقتصادية المتصورة للتنمية السياحية. ولكن دراسات أخرى مثل دراسة جونز (١٩٨٦) التى أجريت على الشاطئ الذهبى فى أستراليا قد تشير إلى القيم التى تبناها كثير من الأجهزة الحكومية المحلية وتعكس إلى درجة كبيرة قيم النخبة المحلية أكثر من المصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً.

وبالرغم من أهمية التنمية السياحية للمناطق المحلية، فإن دور السياسات السياحية للحكومات المحلية لم يتلق ما يستحقه من الاهتمام. وكما يقول وانهل (١٩٨٧، ص٥٤) فإنه "فى نهاية الأمر يبقى تطبيق أية إستراتيجية سياحية على الطبيعة فى أيدى دوائر الحكومة المحلية". إن السياسات السياحية الوطنية وفعالية المنظمات السياحية الوطنية التى تركز عليها معظم بحوث السياسة السياحية

(مثل ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) لا يمكن فهمها من حيث صياغتها أو تطبيقها بمعزل عن الإطار المحلى. وفى كل النظم السياسية تقريبًا، لا سيما فى النظم الفيدرالية (انظر الفصل الثانى) هناك مستويات متداخلة فى صياغة السياسة وتطبيقها. وموقف كهذا يمكن أن يؤدى غالبًا إلى مشكلات فى ترجمة السياسات السياحية من جانب كل من المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبالعكس (جرينوود وويليامز وشاو ١٩٩٠).

جدول ١/٦

مواقف أعضاء المجلس المحلى تجاه السياحة

الخاصية	عدد المجيبين	موافق تمامًا ٪	موافق ٪	موافقة وعدم موافقة ٪	لا أوافق ٪	لا أوافق بشدة ٪	لا أعرف ٪
الإيجابية :							
تقدم الوظائف المحلية	٩٣	٣٤	٥٣	٩	٢	٢	–
تجلب الأموال للمنطقة	٩٤	٥٩	٣٦	٣	٢	–	–
حماية أفضل للمبانى والمتنزهات والجانبيات	٩٤	١١	٤٨	٢٦	١٠	٦	–
محلات ومرافق محلية أكثر	٩٣	٨	٣٧	٢٦	١٨	١١	١
طرق ومواقف سيارات أفضل	٩٣	٤	٢٢	٢٧	١٦	٣٠	١
إضافات للمناخ	٩٤	١٦	٣١	٢٣	١٨	١١	١
السلبية :							
عبء زائد على المعدلات	٩٢	١	٢١	١٢	٢٤	٤٢	–
تدمير البيئة	٩٣	٧	٣٣	١٨	١٦	٢٥	١
رفع الأسعار	٩٣	٣	١٦	٣٦	٢٤	١٧	٤
زحام فى الشوارع والمحلات	٩٣	١١	٤٧	٢٢	١٢	٩	–
زحام فى المواصلات المحلية	٩٣	١	١٠	٢٨	٢٥	٣٢	٤
وقاحة السائحين وعدم حساسيتهم	٩٢	١	١٠	٢٦	١٢	٤٨	٣

المصدر: وانهل ١٩٨٧، ص٥٦ . أعيد نشره بموافقة بتروورث – هاينمان، أكسفورد، المملكة المتحدة.

ويركز هذا الفصل على الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. وسيعطى اهتمامًا خاصا للوظيفة المتغيرة للسياحة فى المحليات وفى المناطق المتحضرة بصفة خاصة. إن إعادة تنشيط المناطق الموجودة داخل المدن من خلال إقامة مشروعات سياحية وترفيهية جديدة، ينظر إليه من جانب بعض المعلقين (مثل هنرى وبراهام ١٩٨٦) باعتباره مؤشرًا لبروز أزمة فى المناطق المحلية، حيث تتضاءل وظائف الرفاه التقليدية. ولكن فى إطار أوسع فإن الاستخدام الحالى للسياحة لإعادة تشكيل صورة المدينة قد ينظر إليه أيضًا باعتباره استجابة من جانب النخب الحضرية لظاهرة عولمة رأس المال والطبيعة المتغيرة لدور الدولة فى المجتمع. وبغض النظر عن ذلك "يبدو أن هناك تحولات تحدث فى السياق السياسى والاقتصادى لتنمية المدينة تؤدى إلى ظهور مناخ اجتماعى جديد وثقافات خاصة وعامة جديدة وانعزالات جديدة". (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص٢٥٥).

إن خلق أجواء ترفيهية حضرية واستضافة الأحداث الكبرى من أجل تكوين صور جديدة للمدن وجذب رأس المال العالمى له مضامين مهمة بالنسبة إلى مصالح الجماعات فى المناطق الحضرية أو المدن، لا سيما فى المناطق الداخلية للمدن الأكثر قابلية لإستراتيجيات إعادة بناء الصورة. إن إستراتيجيات إعادة بناء صورة المدنية يمكنها أن تغير علاقة المجتمع بالنسبة إلى المكان، ويمكن أن تؤثر وتعكس أيضًا قدرة جماعات المصالح المجتمعية فى التأثير فى سياسات السياحة وطبيعة التنمية السياحية. ويعقد هذا الفصل مناقشة موجزة لطبيعة المشاركة المجتمعية فى عملية التنمية السياحية، ويدافع عن أن كثيرًا من نماذج التخطيط المجتمعى يركز فقط على الأبعاد الملموسة للسلطة فى صنع القرار. إن هذا المفهوم التعددى للسلطة ينظر إليه باعتباره غير كاف لشرح الأبعاد السياسية الواسعة للتنمية السياحية، ويخفق فى فهم كيف يمكن استبعاد جماعات معينة من عمليات صنع القرار؟ أو كيف يمكن أن تحدث حالة اللاقرار؟

السياحة الحضرية الجديدة - المدينة كمنتج سياحى :

إن السؤال الذى يثار هو ما إذا كان يوجد، أو لا يوجد، شكل من أشكال الحياة العامة أو الثقافة العامة لكل المواطنين المحليين فى المدينة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للسياسات المحلية أن تعمل على تحفيز هذا الأمر؟ وهل تعتبر المدينة منتجاً يمكن بيعه فى سوق السياحة؟ وفى أى موقع يمكن استثمار الأموال؟ أو هل المدينة مكان يمكن العيش فيه، حيث يستطيع الناس أن يعبروا عن أنفسهم حتى ولو كان ذلك من حيث المقاومة للثقافة السائدة أكثر من الانسجام مع هذه الثقافة؟ (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص٤).

بالرغم من أن للمدن تاريخًا طويلاً فى جذب السائحين، فإن المدن بدأت فى السنوات الأخيرة فقط فى السعى بوعى لتطوير صورتها والترويج لنفسها لزيادة تدفق السائحين. وفى أعقاب زوال التصنيع فى كثير من المناطق الصناعية المطلة على المياه فى السبعينيات والثمانينيات، أصبحت السياحة تصور باعتبارها آلية لإعادة إحياء المناطق الحضرية من خلال إنشاء مجال للترفيه والسياحة فى المدن الحضرية. ويبدو أن هذه العملية ذات طابع عالمى حيث ظهرت فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندة (انظر على سبيل المثال لو ١٩٨٥، وهوستون ١٩٨٦، وفوندرسميث ١٩٨٨، وكامرون ١٩٨٩، وفريدن وسجالين ١٩٨٩، وهول ك ١٩٨٩أ، ١٩٩٢أ، وجد وباركنسون ١٩٩٠، وواطسون ١٩٩١، وبيانشينى وباركنسون ١٩٩٣، وبيج ١٩٩٣، وانظر الجدول ٦/٢ حول أمثلة لإستراتيجيات الصورة للمدن).

وهذا الوضع دفع هارفى (١٩٨٨ذكر فى أرى١٩٩٠أ، ص١٢٨) إلى التساؤل: "كيف يمكن إقامة كثير من المتاحف والمراكز الثقافية وقاعات المؤتمرات والمعارض، والفنادق، والأندية البحرية، والمجمعات التسويقية، وتحسين الواجهات البحرية أو المائية؟ وعلى سبيل المثال: فإن المناسبات ومشروعات تجديد وسط المدينة استخدمت لإعادة تنشيط روتردام من خلال جذب السائحين والاستثمارات الجديدة. وبالمثل فإنه فى السنوات الأخيرة قامت كل مدينة فى بريطانيا تقريبًا بإعداد برامج تطوير مختلطة لتحقيق أهداف كثيرة من بينها جذب السائحين (ريبما وميبرج ١٩٨٩). وبالمثل لاحظ

أرى (١٩٩٠أ، ص١١٩) أنه "فى السنوات الأخيرة أصبحت كل مدينة أو منطقة حضرية فى بريطانيا تقريبًا تنتج برامج تنمية للواجهات المائية لجذب السائح كعنصر من عناصر هذه البرامج". ولكن طبقًا لما يراه موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص٢٦٣) فإن نمط سياسة التنمية لمدينة ما من منطلق اقتصادى بهدف إعادة تنشيط المدينة أدى إلى "إقامة مشروعات باشتراك القطاعين العام والخاص، مما يعنى أن هذه المشروعات لم تكن من أجل دمج الجماعات المحرومة فى المجتمع، ولكنها كانت من أجل تقديم المتع للأغنياء".

الجدول٦/٢

نماذج لإستراتيجيات إعداد صورة المدن فى أستراليا وكندا ونيوزيلندة والمملكة المتحدة

المدينة	مكونات إستراتيجيات تشكيل الصورة للمدن
أستراليا :	
أديلايد	أديلايد جراند بركس (سباق السيارات أو الجائزة الكبرى)، السياحة الثقافية، مناقصة لدورة الألعاب الرياضية للكومنولث ١٩٩٦ .
بريسبين	دورة الألعاب الرياضية للكومنولث ١٩٨٢، معرض إكسبو ١٩٨٨، تطوير الضفة الجنوبية، مناقصة لدورة الألعاب الأوليمبية الصيفية ١٩٩٢ .
هوبارت	إعادة تطوير الواجهات المائية، السياحة الثقافية.
ملبورن	مناقصة لدورة الألعاب الأوليمبية ١٩٩٦، إعادة التطوير المقترح للحوض الجاف، تطوير المناطق الثقافية للضفة الجنوبية، استضافة الجائزة الكبرى الأسترالية منذ ١٩٩٧ .
سيدنى	إعادة تطوير ميناء دارلنج، السياحة الثقافية، فعاليات خاصة، الحصول على مناقصة لدورة الألعاب الأوليمبية الصيفية لعام ٢٠٠٠ .
كندا :	
كالجرى	دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية لعام ١٩٨٨، السياحة الثقافية.
تورنتو	مناقصة لدورة الألعاب الأوليمبية الصيفية عام ١٩٩٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية بما فى ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى فى إندى.

المدينة	مكونات إستراتيچيات تشكيل الصورة للمدن
فانكوفر	معرض إكسبو ١٩٨٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية وفعاليات خاصة بما فى ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى فى إندى.
فيكتوريا	دورة ألعاب الكومنولث لعام ١٩٩٨، إستراتيچية للسياحة الثقافية.
نيوزيلندة :	
أوكلاند	دورة ألعاب الكومنولث عام ١٩٩٠، إستراتيچية للسياحة الثقافية والإقليمية، فعاليات خاصة، متحف بحرى.
ديوندن	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، فعاليات خاصة، حملات تسويقية تحت شعار "كل شىء هنا على ما يرام".
ولنجتون	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، إنشاء متحف نيوزيلندة الجديد، فعاليات خاصة، حملة تسويقية تحت شعار "ولنجتون بالتأكيد"، سباق سيارات الشوارع.
المملكة المتحدة:	
برادفورد	تطوير متحف، جاذبيات تراثية.
برستول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متاحف، مساحات للمعارض.
جيتسهد	عيد الحدائق.
جلاسجو	مركز للمعارض والمؤتمرات، معرض للفنون، ترويج ثقافى، عيد الحدائق.
ليفربول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متحف بحرى.
لندن	إعادة تطوير الحوض الجاف، إعادة تطوير محطة كهرباء باترسى.
مانشستر	مركز للمعارض، متاحف، مواكب تراثية.
شفيلد	الألعاب الرياضية العالمية للطلاب، مناقصة لدورة ألعاب الكومنولث ٢٠٠٢

المصدر: مارتن وماسون ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٢أ.

إن المبرر الأولى لإعادة تطوير مناطق المدينة الداخلية من أجل السياحة هو المنافع الاقتصادية المتصورة للسياحة. إن المركز الحضرى ذو طبيعة متغيرة، وبالرغم من أن الوظيفة التجارية للمناطق التجارية المركزية لا تزال مهمة، فإن أهمية وظائف السياحة والترفيه تتزايد. ويرى جينسن- فريك (١٩٨٩، ص٢٣٢) أن "المركز الحضرى بأكمله ينظر إليه حالياً باعتباره بيئة ترفيهية ومورداً سياحيا". إن عواقب هذا المنهج بعيدة المدى، لا سيما الطريقة التى أصبح ينظر بها الآن إلى المدينة كمنتجات سياحية قابلة للبيع. وكما لاحظ براهام وآخرون (١٩٨٩ب، ص٩) أنه "لم يعد شاذا النظر إلى المدينة باعتبارها منتجًا سياحيا بالرغم من أنه على مستوى السياسة المحلية قد تبقى هذه النظرة على أنها تعبير عن أفكار سياسية معينة أكثر منها تعبيراً عن سياسة متماسكة ذات نتائج عملية".

إن عمليات بناء صورة المدينة ذات أهمية جلية لحكم المدينة، وللتخطيط وللتنمية السياحية. وتعد الإستراتيچيات المعاصرة لبناء صورة المدينة عناصر مهمة فى الاستجابات السياساتية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإلغاء التصنيع وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتجديد المدن، والتعددية الثقافية، والتكامل الاجتماعى والرقابة. وفى الواقع، وطبقًا لقول موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص٢٦٤) فإن بناء صورة المدينة لجذب سوق العمالة من الطبقة الوسطى، وما يرتبط به من تركيز على الفوائد الاقتصادية للسياحة قد "عزز فكرة المدينة كنوع من السلع القابلة للتسويق".

إن الأهداف الرئيسية لإستراتيچيات بناء صورة المدينة هى جذب الإنفاق السياحى، توليد العمالة فى صناعة السياحة، وتقوية الصور الإيجابية من أجل الاستثمار المتوقع فى المنطقة، ويتم ذلك غالبًا من خلال "إعادة بناء" التصورات السلبية السابقة (وعلى سبيل المثال محاولات تغيير صورة مدينة شيفيلد من مدينة "صناعية" إلى مدينة "عصرية" باستضافة دورات ألعاب الشباب العالمية)، ولتقديم بيئة حضرية تجذب، وتحافظ على مصلحة المهنيين والعمال ذوى الياقات البيضاء، لا سيما فى صناعات الخدمات "النظيفة" مثل السياحة والاتصالات. وتتسم عملية بناء صورة المدينة ببعض، أو كل السمات الآتية:

تطوير الجاذبيات والمرافق التى تجذب الأعداد الكبيرة من السائحين، بما فى ذلك المبانى الجديدة، والمراكز الفخمة (مثل تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور وميناء دارلنج فى سيدنى)، واستضافة الأحداث الكبرى (الألعاب الأوليمبية والأسواق الدولية وسباق السيارات أو الجائزة الكبرى، ووضع إستراتيجيات وسياسات لسياحة المدن المرتبطة غالبًا بتنظيم جديد أو مجدد للمدينة، وتطوير التسوق فيها (مثل حملات الترويج لمدينة ولنجتون فى نيوزيلندة تحت شعار "ولنجتون بالتأكيد" أو ديوندن تحت شعار "كل شىء هنا على ما يرام")، وتطوير المشروعات والخدمات الترفيهية والثقافية التى تعزز الجهود التسويقية والسياحية (مثل إنشاء وتجديد المتاحف ومعارض الفنون واستضافة الأعياد الفنية كجزء من إستراتيجية سياحية ثقافية شاملة غالبًا للإقليم أو للمدينة).

وطبقًا لقول هارفى (١٩٨٩أ، ١٩٨٩ب) فإن بناء صورة المدينة من خلال تنظيم الأماكن الحضرية المثيرة يعتبر آلية لجذب رأس المال والناس (من الصنف الصحيح) فى مرحلة تتسم بالتنافس الشديد بين المدن والنزعة إلى الاستثمار فى المناطق الحضرية:

• "إن ولوع الحداثة بالنصب التذكارية أصبح موضع تحد من جانب نمط ما بعد الحداثة "الرسمى" الذى يستكشف الفن المعمارى للأعياد والمشاهد التذكارية، بما تنطوى عليه من متع سريعة الزوال وجذابة ومؤقتة ومشتركة. إن العرض الجذاب للسلعة أصبح جزءًا رئيسيا فى المشهد التذكارى عندما يحتشد جمهور من الناس للتحديق فى هذه المشاهد وللتحديق فى بعضهم البعض فى أماكن توحى بالألفة وآمنة مثل موقع ميناء بلتيمور، وقاعة فانيول فى بوسطن، واستضافة معارض التسوق المغلقة التى انتشرت فى جميع أنحاء أمريكا. وحتى البيئات المبنية بالكامل أصبحت أجزاء مركزية فى جوانب الإثارة والعرض الجذاب للحضر أو المدن" (هارفى ١٩٨٧، ص٢٧٥-٢٧٦). ويعلق هارفى (١٩٩٠، ص٤٢١- ٤٢٢) على حالة إعادة تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور بقوله:

"إن القناع الكارنفالى الحالى لإعادة تطوير الميناء الداخلى يحجب تاريخ الصراع الطويل فوق هذا المكان. إن جهود التجديد الحضرى كانت فى وضع حرج بسبب قلاقل

الستينيات. إن وسط المدينة كان مكانًا للتوتر والفوضى الاجتماعية. ولكن فى أعقاب العنف الذى هز المدينة بعد اغتيال مارتن لوثر كنج عام ١٩٦٨، ظهر إلى الوجود تحالف لمحاولة استعادة معنى الوحدة والانتماء إلى المدينة، وكانت إحدى الأفكار التى انبثقت عن هذا الجهد هى إقامة معرض للمدينة فى وسطها للاحتفال بـ "الآخرية"، ولكن للاحتفال أيضًا بنغمة الوحدة المدنية من خلال ذلك الاختلاف أو التنوع، ومع حلول عام ١٩٧٣ حضر إلى المعرض حوالى مليونين من الناس، وأعيد احتلال الميناء الداخلى من جانب عامة الناس بشكل لم ير مثله مطلقًا فى الستينيات، وفى خلال السبعينيات، وبالرغم من الاحتجاج العام القوى، فإن القوى التجارية وقوى تنمية الملكية أعادت احتلال المكان، وأصبح داخل المدينة مكانًا للاستهلاك البارز، والسلع الخاصة بالمناسبات أكثر من كونه مكانًا للقيم المدنية".

إن إعادة بناء داخل المدن كسلعة استهلاكية ترفيهية لا يعكس قيمًا معينة فحسب، بل يعكس أيضًا مصالح معينة. وكما ذكر فى الفصل الثانى فإن القيم والمصالح مرتبطة بشدة، فالقيم المدنية "الجديدة" تعكس قيم النخب المحلية التى تؤثر فى عمليات إعادة التطوير والتخطيط الحضرى. وكما يلاحظ موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص٢٦٧) فإن "السياسة المحلية تنشد بشكل متزايد تحفيز مزيج من المؤسسة الاقتصادية مع الثقافة والترفيه، كمحاولة لجذب النخبة الاقتصادية الجديدة بهذا الأسلوب إلى المدينة". ولكن مع التركيز على مجموعة واحدة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فإن المصالح المجتمعية الأخرى، لا سيما مصالح أولئك المقيمين التقليديين داخل المدينة ذوى الوضع الاجتماعى الأدنى، يتم تجاهلها بشكل متزايد:

"لأن السياسة الحضرية تبنت، وأضفت الشرعية على مظاهر وإمكانيات نمط الحياة للنخبة الاقتصادية الجديدة، ولأنها تضفى الشرعية أيضًا على الأبعاد الاقتصادية التى تنطوى عليها (قبول وضع الإستراتيجيات والمعايير الترفيهية والثقافية والخاصة بالرفاه)، فإنها لم تعط أى اعتبار لمصالح أولئك الذين لم تتح لهم فرصة محاكاة النخبة الاقتصادية الجديدة فى نمط حياتها (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص٢٦٧).

إن إقامة "ملعب بورجوازى" (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص٢٦٣) تحت مسمى التقدم الاقتصادى قد تخلق توترًا شديدًا فى بيئة صنع القرار فى المدينة. وعلى سبيل المثال فإن إدماج الوظائف السياحية داخل المدينة قد يتعارض مع الوظائف التقليدية المختلفة للمناطق السكنية. إن إعادة تطوير داخل المدينة انطلاقًا من الجاذبيات السياحية قد يؤدى إلى تحويل التنظيم المجتمعى للأماكن المحلية والسكان إلى شكل آخر من التنظيم يقوم على أساس فردى أو عائلى، أو يتحول - كما يصف كاستلز - (١٩٨٣) إلى نوع من "انفصال الناس عن الأنماط المكانية". إن مضامين التغيير لمراكز كثير من المدن، لصالح جماعات اجتماعية اقتصادية أقل، تتوسع عن طريق إعادة توزيع موارد المحليات وتحويلها من وظيفة الرفاه الاجتماعى إلى وظيفة إعادة بناء الصورة، لأنه فى الوقت الذى يتم فيه تطوير داخل المدينة وترتيبه باعتباره موردًا ترفيهيا، فإن الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية ينخفض أيضًا (موماس وفان دربول ١٩٨٩).

وطبقًا لبعض المعلقين فإن وضعا كهذا أدى إلى أزمة فى المنطقة المحلية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إن الأزمة التى تحدث فى المنطقة المحلية متعلقة بشدة بأزمة الشرعية التى تصبح فيها بعض الجماعات فى المجتمع، لا سيما تلك التى لا قوة لها وغير الراضية فى داخل المدن، غير مرتاحة للترتيبات السياسية القائمة التى فشلت فى تحقيق التحسينات المطلوبة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية، وفى البنية التحتية، فى المناطق الداخلية فى هذه المدن. وفضلاً عن ذلك فإن التساؤل قد يثار عما إذا كانت مراكز المدن، وهى موضع التركيز للسياحة الحضرية الجديدة، ستجنى الموارد على حساب مصالح أولئك الذين يعيشون فى ضواحى هذه المدن. وهناك أزمة ثانية يمكن تسميتها" أزمة مالية" وهى:

"تحاول الدولة المركزية النهوض بالصناعة الخاصة عن طريق تقليل الإنفاق على الاستهلاك الاجتماعى، وبالتالى تخفيض منح الدعم للحكومة المحلية المسئولة عن كثير من هذه الخدمات، وبينما يتم تجريد الحكومة المحلية من هذا الدخل، مع قاعدة ضريبية منخفضة، فإنها تواجه بمطالب متزايدة من أجل خدمات الرفاه والتنمية الاقتصادية المحلية" (هنرى وبراهام (١٩٨٦، ص١٩٠).

إن الأزمتين ترتبطان بقوة، ويمكن النظر إليهما باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، مع إعادة تخصيص الموارد المالية الشحيحة لمواجهة تفاقم الإحباط لدى جماعات معينة فى المجتمع لتحقيق الغايات الاجتماعية وغايات الرفاه المرغوب فيها. ولكن بينما يزعم كثير من الحكومات المدنية أن تشجيع تنمية الجاذبيات السياحية يمكن أن يخلق أيضًا وظائف جديدة، فإنه يجب الاعتراف بأن العديد من الوظائف لن تذهب إلى أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بهذه التطورات فى المقام الأول، لأنهم لا يمتلكون غالبًا المهارات اللازمة، أو أنهم إذا حصلوا على العمل فإنما يكون غالبًا فى الأعمال غير الماهرة والأعمال ذات المستويات الأكثر تدنيًا.

إن المبررات الكثيرة التى يقدمها عديد من السلطات الحكومية المحلية للفوائد الاقتصادية والاجتماعية باستغلال مشروعات إعادة التطوير على نطاق واسع، أو الأحداث السياحية، كعنصر فى برامج إعادة بناء الصورة الحضرية للمدن عرضها هيلمان (١٩٨٦، ص٤) بقوله "بينما يستمر النظر إلى إحياء وسط المدينة باعتباره مكونًا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية، فإن مشكلات إحياء الأماكن العامة والاستخدام المتزايد لوسط المدينة بعد الساعة الخامسة مساء أصبحت مشكلات كبيرة. والفعاليات أو الأحداث دافع قوى مجرب قادر على تحويل الأماكن القاحلة إلى أماكن نشطة صاخبة". بيد أنه طبقًا لما يراه دوفى (١٩٨٩، ص٧٩-٨٠) فإن التطويرات السياحية على نطاق واسع "تخلق أيضًا إطارًا سياسيا واقتصاديا تستخدم فيه الأحداث الكبرى كذريعة لتشريعات التخطيط المفروضة، والتضحية بالأماكن المحلية على طول الخط". وبالرغم من احتمال حدوث التأثيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية فى قطاعات معينة من المجتمع، فإن الأحداث الكبيرة ينظر إليها بالتأكيد، من جانب نخب المدينة وسياسييها وحكوماتها، على أنها مفيدة على المستويين الفردى والجماعى بسبب قدرتها على ترويج الصور الملائمة للأماكن، وعلى جذب الاستثمار والسياحة (هول ك ١٩٩٢أ). وهكذا يمكن أن تلعب الأحداث الكبيرة دورًا فى تقوية الأيديولوچيات المسيطرة، أو أن تعزز مصالح الأفراد، وأن تضفى الشرعية على علاقات السيطرة، وأن تغير معنى المكان وبنيته. وفضلاً عن ذلك يمكن للأحداث أن تستخدم حتى فى إضفاء الشرعية على القرارات التى لا تحظى بموافقة شعبية كبيرة، خصوصًا فى مجال

التنمية الحضرية، بسبب مناخ الطوارئ الذى يمكن أن تخلقه هذه القرارات داخل عملية التخطيط والتنمية.

إن تصورات بعض الجماعات، مثل جماعات الحماية أو منظمات دافعى الضرائب أو منظمات عمل المقيمين، عن التأثيرات غير المرغوب فيها، مثل إعادة توطين المقيمين أو التلوث المعمارى، قد تتيح الفرصة لظهور الاتجاهات السياسية لجماعات المصالح، والمطالبة بقسط أكبر من المشاركة العامة فى عملية التخطيط. لكن الأهمية والمكانة اللتين تضفيهما الحكومة على الأحداث أو المناسبات الكبيرة تعنى غالبًا الالتزام بأعمال "التخطيط سريع المسار" الذى يتجاهل مقاومة المجتمع لاستضافة الحدث أو لإقامة البنية التحتية المرتبطة بالحدث (هول ك ١٩٨٩أ، ب، ١٩٩٢أ، وروش ١٩٩١)، وعلى سبيل المثال: فإنه فى حالة مشروع إعادة التطوير المكثفة لميناء دارلنج فى سيدنى، والتى كانت تنفذ كجزء من احتفالات نيوساوز ويلز بالذكرى المئوية الثانية لأستراليا عام ١٩٨٨، لاحظ ثورن ومنرو- كلارك وبورز (١٩٨٧) أن:

"الأحداث الوطنية الكبرى ميالة إلى توليد (من المتوقع على الأقل) مناخ قاس. ففى بعض الدوائر الحكومية بصفة خاصة يأتى الوقت الذى يعتبر الفاصل الزمنى للعد التنازلى، وفى هذا الفاصل يجب أن يكون كل شىء جاهزًا ليوم بداية العرض، وتشير أى دعوى للمناقشة أو الحوار إلى أنها نوع من التخريب. وفى خضم الإثارة لإضفاء وجه حسن على الأشياء، يمكن أن تضيع أو تنكر الرصانة الشديدة، والالتزامات بعيدة المدى، كما تنحى جانبًا الإجراءات الوقائية القانونية، فى ظل روح حالة الطوارئ".

وفى حالة مشروع إعادة تطوير ميناء دارلنج "نقطة التركيز المحورية لاحتفالات المائة الثانية فى نيوساوز ويلز" (أنسوورث ١٩٨٤، ص١٤٨٥) كان هناك غياب للتشاور والمشاركة المجتمعية فى عملية صنع القرار. وكل هذا يتخذ "مكانه فى ظل حكومة تقضى تشريعاتها الحديثة بوضوح بقدسية المشاركة المجتمعية، وتشترط هذه التشريعات بث المعلومات من خلال نشر مقولات التأثير البيئى" (ثورن ومنرو - كلارك ١٩٨٩، ص١٥٦). وكما علق رئيس الوزراء أنثوورث بقوله "هذا يعنى أننا قررنا القيام بهذا العمل - وأن نراه قد أنجز - ولن نقبل أن تحبطنا الجوانب الفنية القانونية. إن هذا مشروع وطنى، إنه يعنى الكثير بالنسبة إلى أستراليا. ولا نريد أى مشروع

حكومى أو أى شخص آخر أن يحبط نوايانا فى إنجاز أحد المعالم الرئيسية لعام ١٩٨٨ (الأسترالى ٢ مايو ١٩٨٤، ص١٣).

وفى عام ١٩٩٣ كسبت سيدنى ونيوساوز ويلز حق استضافة دورة الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٠ . وبالرغم من وعد الحكومة المحلية الجديدة بالمشاركة بشكل أكبر فى عملية التخطيط للتطوير، فإن المناقصة التى طرحتها سيدنى والآثار المرتبطة بالبنية التحتية لم تتح للمناقشة العامة. وكان تفحص وسائل الإعلام لتكاليف استضافة الحدث أو الآراء السلبية عن الألعاب الأوليمبية موضع نقد شديد من جانب الحكومة وأعضاء فريق المناقصات. وكان ينظر إلى الناس المعارضين للألعاب الأوليمبية على أنهم ليسوا "وطنيين" أو "ليسوا أستراليين"، وكان الشكل الوحيد للمشاركة هو استطلاعات للرأى من خلال الاستبيانات الموجهة لأشخاص مختارين.

إن إنشاء بيئة ترفيهية فى المدينة - مرتبطة بإستراتيجيات إعادة بناء الصورة العصرية - له تأثير كبير على الجماعات الاجتماعية - الاقتصادية التى تشغل مناطق داخل المدينة التى خصصت "للتجديد". إن خلق بيئة الطبقة المتوسطة "المطلوبة" يؤدى لا محالة إلى ارتفاع الضرائب والإيجارات، وما يصاحب ذلك من انهيار ملحوظ فى البنية المجتمعية، بما فى ذلك النزعة العرقية، حيث سيجبر الأفراد والعائلات إلى الانتقال إلى أماكن أخرى (هول ك ١٩٩٢أ). وأكثر من ذلك فإن الناس الذين سيتأثرون بدرجة أكبر من الأحداث الكبيرة هم أولئك الأقل قدرة على تشكيل جماعات مجتمعية والأقل قدرة على حماية مصالحهم. وهذا يؤدى إلى وضع يجبر فيه المقيمون فى هذه المناطق على التحول إلى مناطق أخرى بسبب أحوالهم الاقتصادية. وقد تتآكل الأبنية الاجتماعية داخل المدينة بدرجة كبيرة تحت تأثير الأحداث الكبيرة فى قيمة العقارات وإيجاراتها (أولدز ١٩٨٨، ١٩٨٩، وهول ك ١٩٨٩أ، ١٩٩٢أ). وعلى سبيل المثال فى حالة معرض فانكوفر إكسبو عام ١٩٨٦ اضطر ٦٠٠ مستأجر من ذوى الدخول المنخفضة إلى إخلاء مساكنهم القريبة من موقع المعرض (أولدز ١٩٨٨). وحدث الشىء نفسه فى حالة كأس فريمانتل الأمريكى فى أستراليا سنة ١٩٨٧، وفى حالة معرض برسبان إكسبو عام ١٩٨٨ حيث أدى هذان الحدثان إلى إخلاء السكان لمساكنهم أيضًا (هول ك ١٩٩١).

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر أصبحت المعارض الدولية تعبيرًا قويا عن المشاهد المثيرة للمدن والتجمعات الرأسمالية التى لا تهتم فقط بالسلع والخدمات، بل تهتم أيضًا بمفاهيم تنميط الأبنية الاجتماعية وتنميط العلاقات الاجتماعية (بنيدكت ١٩٨٣، ولى وأولدز ١٩٨٨، وميلز ١٩٩٠، ١٩٩١، وبريتون ١٩٩١). ويقول ماكالون (١٩٨٤، ص٢٧٣) "إن المشهد ملىء بالأحداث التى تجعلنا نرى ونتفحص الحدود القيمية والاجتماعية وقد غدت ضبابية ومبتذلة فى الحياة اليومية". وتؤدى المعارض الدولية إلى احتمال توسيع نطاق السيطرة السياسية بتقديم تعبيرات خاصة للقيم وللمصالح، وتعطى شكلاً لمفاهيم النخبة فى واقع الحياة السياسية والاجتماعية (سيسمان ١٩٨٠، ولى وأولدز ١٩٨٨). إن المعارض الدولية، بأحداثها الكبرى الضخمة أو بإستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة، هى فى الواقع من إنتاج نخب المدينة، فقد شيدت هذه المعارض طبقًا للصورة التى وضعتها لها النخبة، "وبالتالى فإنها تقدم أيديولوجية مسيطرة" لأولئك الذين يستهلكون تجربة المعرض (لى وأولدز ١٩٨٨). وكما تبين فى معرضى إكسبو فى فانكوفر ١٩٨٦ وبرسبان ١٩٨٨، فإن الوعى العام أصبح منجذبًا بشدة نحو "الخبز والسيرك" الذى سيقدمه الحدث، وهذا بالتالى يتيح للنخب وللدولة الفرصة لتوسيع نماذج السيطرة أو الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (كرايك ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩٢أ). وتلاحظ السيطرة الاجتماعية الرسمية فى القوانين والتعليمات المتخذة لضمان نجاح الأحداث الكبرى ومشروعات التطوير، بينما يحدث تأثير النخبة والدولة فى التنشئة السياسية من خلال تقديم الصور والتاريخ فى مشاهد كبيرة مثل المعارض الدولية والألعاب الأوليمبية.

وفى "الجو الاحتفالى" الذى تخلقه الأحداث الكبرى غالبًا قد تقوى سيطرة النخبة ومصالح الدولة عن طريق الترويج للقيم السياسية المسيطرة (هول ك ١٩٩٢أ). وأكثر من ذلك، كما ذكر من قبل، فإن الأقلية التى تمثل القوى المعارضة لإقامة الحدث الكبير عادة ما تنعت بأنها سلبية و"غير وطنية" أو "آفة" محضة. وكما ذكر أحد قساوسة فانكوفر قبيل استضافة المعرض الدولى عام ١٩٨٦: "إذا ما عارض أحد المعرض، أو قاطعه، أو ذكر الجوانب السلبية لهذا الاحتفال المكلف، فإنه يكون "شريرًا ضالاً". (ذكر فى لى وأولدز ١٩٨٨). وإن إقامة مشهد سواء باستضافة حدث كبير أو ببناء

جاذبيات سياحية دائمة فى إطار التطويرات السياحية فى مدينة ما، فإن التركيز يكون على "التسلية". ويضيع الخلاف بشأن المكان وسط المشهد، وتضيع معه مشكلات الجماعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والتى تختفى غالبًا بسبب عرض الصور "الإيجابية" للبيئة النظيفة الحديثة للمدينة والوجوه السعيدة المبتسمة. وكما يذكر هكسلى (١٩٩١، ص١٤١) فى حالة إعادة تطوير ميناء دارلنج فى سيدنى:

«إن شعار "الصقر العالمى" الذى وزعه المطورون والمديرون لموقع احتفال ميناء دارلنج، فى شكل لعبة ذكية لصقر ينطلق وسط النجوم، يرمز للحرية والجمال لطائر يحلق، كما يشير إلى الصقر الساحر. وكان الشعار المصاحب له هو "لتكن المدن مسلية". إن المفهوم الشامل للمدينة "كتسلية" يعكس رائحة مدخل ما بعد الحداثة لمظاهر المشهد الهزلية والسخرية فى عرض نماذج لمناطق أخرى. إنها رائحة لنمط حياة الشباب فى الوقت الذى تضم فيه مدننا أعداداً متزايدة من العاطلين والمشردين والساخطين، فالبنية التحتية للمدينة غير كافية أو غير موجودة مع ازدحام وقدم وسط المدينة. أى نوع من "التسلية" يمكن أن تجلبه الدمية الصقر إلى المدينة؟».

إن إستراتيجيات بناء الصورة وإعادة التطوير المرتبطة باستضافة الأحداث الكبرى ليس لها أدنى تأثير حتى فى مدة استمرار الحدث. إن "التحسينات" فى المظهر الطبيعى لمواقع المدينة "ومشروعات التجديد" التى تتم تدوم لعدة سنوات. ولكن تأثيرات إستراتيجيات الصورة فى البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلى وأبنية السلطة المجتمعية قد تحتاج العديد من السنوات قبل أن تظهر للعيان.

إن استضافة دورة الكأس الأمريكى فى فريمانتل عام ١٩٨٧، أستراليا الغربية، قدم محفزات قوية لعمليات الارتقاء التى بدأ العمل فيها داخل المدينة (هول ك وسلوود ١٩٨٩، ١٩٩٣). وكما قرر جونز وسلوود (١٩٩١، ص٦) فإن "المسار المنحنى لفريمانتل من ميناء للطبقة العاملة إلى منتجع على أعلى مستوى عالمى قد زيدت سرعته بشدة مع وصول كأس أمريكا ورحيله، وإن سرعة هذا التغير لم تكن موجهة بالتأكيد لصالح المقيمين ورجال الأعمال المحليين".

لقد قدمت دورة الكأس الأمريكى حافزًا قويا للميول الاجتماعية والاقتصادية التى ظلت تؤثر فى طبيعة فريمانتل منذ أوائل السبعينيات. ولكن تدفق الطبقة الوسطى، وهم الناس جيدو التعليم والذين لديهم قدرات سياسية، والمهتمون بنمط الحياة، وبالمشكلات البيئية والتراثية، يخلق توترًا مع بعض المقيمين ورجال الأعمال الذين لديهم أقدمية فى المدينة أكثر من أولئك. وعلى سبيل المثال أصبحت جماعات المقيمين نشطة فى مقاومة منح تراخيص الكحوليات بسبب المشكلات المتصورة للاضطرابات الاجتماعية والتخريب المتعمد. لكن كما قال المالك المشارك فى الملهى الليلى ترانتيلا: "إننى أؤيد الإقامة فى داخل المدينة، ولكن إذا اتجه المقيمون إلى معارضة كل مشروع يقام، فإنهم سيجدون أنفسهم يقيمون فى مدينة أشباح" (جونز وسلوود ١٩٩١، ص٦). وعلى العكس من ذلك فإن تجار التجزئة المحليين يعارضون الفن التجريبى وسوق الصناعات الحرفية فى ميدان المدينة لأنهم يرون فى ذلك تجارة غير عادلة، فى الوقت الذى تلقت فيه دراسة رئيسية، عن تخطيط الطرق وتهدئة المرور والوصول إلى الميناء، ردين معارضين بشدة، مما يعكس الانقسام الاجتماعى الذى يجرى الآن فى المدينة، فمعظم المقيمين المحليين يشجعون إجراءات تهدئة المرور، ربما لأن ذلك سيرفع قيمة المساكن على الطرق الرئيسية الموجودة، بينما يخشى رجال الأعمال المحليون من فقد عملائهم فى مجال الناقلات الكبيرة. وفى الحقيقة فإن المشكلة بالنسبة إلى فريمانتل هى ما إذا كان مستقبلها يكمن فى اعتبارها ميناء يعمل فى السياحة بالإضافة إلى عمله الأصلى، أم فى اعتبارها مكانا للترفيه فى عصر ما بعد التصنيع، حيث يقدم الميناء على أنه فن يدوى تاريخى. إن مدى التغيير الاجتماعى فى فريمانتل أشير إليه على أحسن وجه فى تعليقات "لس لودر" المتحدث باسم جمعية فريمانتل: "بعد عشرين عامًا على نشرة مجلس فريمانتل "المحافظة والتغيير" فإن مجتمع فريمانتل يؤكد الآن أن أى تطوير أكثر للميناء مرفوض لأنه "يهدد نوعية الإقامة للمدينة التى تكمن فى سكانها وماضيها" (فريمانتل هيرالد، ٢٤ يونيو ١٩٩١، ص١٥).

وفى حالة فريمانتل فإن تحويل المنظر الطبيعى من مدينة ذات ميناء إلى مدينة سياحية – تاريخية والتى أصبحت فيها البيئة المعمارية قطعة مركزية من المشهد والعرض الحضريين (هارفى ١٩٨٧) زادت سرعته مع استضافة الحدث الكبير.

إن إستراتيجيات الصورة الموظفة منذ الحدث أفادت فقط فى تعزيز ظهور بيئة الطبقة الوسطى ومكان الترفيه، وهى البيئة التى تتطابق مع قيم أعضاء النخبة المحلية وتخدم فى جذب الزائرين. وتعكس مرحلة ما بعد دورة الكأس الأمريكية فى فريمانتل التحولات فى نظم تراكم رأس المال الذى حدث فى السنوات الأخيرة والذى يعد العامل الأسمى فى أهداف إستراتيجيات الصورة الحضرية المعاصرة. وكما لاحظ بيج (١٩٩٣، ص٢١٨-٢١٩) فإن "سياسة الحكومة المحلية، لا سيما فى السياحة وتقديم الترفيه، تستجيب للنظام المتغير لتراكم رأس المال مع التركيز على العقلانية الاقتصادية للسياسة السياحية والترفيهية فى القطاع العام مقارنة مع الاهتمام من قبل بالخير العام".

وعلى الرغم من الآثار بعيدة المدى لاستضافة دورة الألعاب الرياضية الطلابية العالمية عام ١٩٩١ فى شيفيلد لا تزال باقية، فإن تجربة شيفيلد تحمل العديد من الخصائص المشتركة من تجربة فريمانتل وفانكوفر. فقد كانت هذه الدورة القاطرة الرئيسية والرمز الجوهرى لإستراتيجية الإحياء الحضرى للمدينة، وقدمت الحافز لإنفاق رءوس أموال ضخمة (فولى ١٩٩١، وروش ١٩٩١، ١٩٩٣أ) "ووزعت القيادة المدنية الجديدة لمدينة شيفيلد محاضرة سياسية عن التحديث والمستقبل، وهى محاضرة عن "رؤى" إعادة بناء المدينة" (روش ١٩٩٣أ) ولكن المباريات اتخذت "طابعًا سياسيا وكانت موضع جدل ومناقشات"، وفشلت فى كسب التأييد المجتمعى على نطاق واسع، وذلك لأن "المشكلة الأصلية كانت حول الشرعية السياسية للدورة وهى عدم قيام القيادة العمالية بسؤال سكان شيفيلد مباشرة (مثل الاستفتاء) عما إذا كانوا يرغبون فعلاً فى إقامة هذا الحدث الرياضى الكبير، أو بناء مرافق رياضية جديدة ممتازة، أو عما إذا كانوا مهيئين لأن يدفعوا مقابل ذلك" (روش ١٩٩١، ص١٨). ويمكن أن نجد مؤشراً على الحاجة إلى الشرعية فى كلمات المستشار بيترداف الذى استقال من مجلس المدينة كجزء من الاحتجاج على الدورة:

"لقد انجر المجلس إلى خرافة تاتشر بأن المستقبل يكمن فى السياحة والراحة والترفيه، يجب علينا أن نتعامل مع القوى التقليدية لمدينة ذات طبقة عاملة، لا مع مستقبل زائف بأن تكون شيفيلد مركزًا رياضيا. إن لنا علاقة شراكة مع

القطاع الخاص تحتاج إلى تحديد دقيق، لأننا فى هذه اللحظة لدينا سياسيون يلعبون لكى يكونوا رجال أعمال، ولدينا رجال أعمال يلعبون ليصبحوا سياسيين. ودورة الألعاب الرياضية العالمية للطلاب تختصر كل ذلك" (شيفيلد ستار، ١٨ يناير ١٩٩٠، وفى روش ١٩٩١، ص٢٠).

لقد قامت النخبة المحلية بتحديد الهدف من استضافة الحدث الكبير، على الرغم من أن النتائج المفترضة التى زينت بعبارات مثل نمو العمالة والنمو الاقتصادى، كانت مرضية للجماعات غير الراضية فى المدينة.

"وفى إطار هذه الأطروحة النموذجية والكاريزمية لم تكن الديمقراطية والعقلانية من الموضوعات المطروحة بقوة". وعلى عكس ذلك كان هناك تجريد من القوة السياسية لبعض أقسام المجتمع مع التركيز على الملصقات بشأن المنافع الضخمة المتوقعة فى الوقت الذى تم فيه التقليل من، أو تجاهل، المخاطر المحتملة أو الممكنة للحدث وتكاليفه التى سوف تنتشر فى أرجاء المجتمع بأكمله بدلاً من أن يتحملها الذين عملوا أصلاً على دفع مشروع استضافة الحدث (روش ١٩٩٣أ). وفى الحقيقة فإن "مواطنى شيفيلد سيسهمون فى إعادة تسديد رأس المال وفوائد الديون عن المرافق الرياضية التى أنشئت، من خلال الضرائب حتى عام ٢٠١٠ على الأقل "(روش ١٩٩٣أ). لكن يبقى مناصرو إستراتيچيات صورة المدينة أقوياء من حيث قدرتهم على التأثير فى عمليات صنع القرار، ومع التسليم بأن لدى شيفيلد مرافق رياضية جديدة، فإن المدينة تسعى الآن لاستضافة دورة ألعاب الكومنولث لعام ٢٠٠٢ .

إن الوضع فى شيفيلد ليس حالة غير نمطية. وإن تطوير إستراتيچيات الصورة للمدينة له مضامين مهمة فيما يتعلق بفهمنا للمحليات وللعمليات السياسية والاقتصادية المعاصرة. إن الأحداث الكبرى، وخلق أماكن للترفيه والسياحة فى المدن، وتطوير الجاذبيات السياحية، هى ظواهر سياسية فى حقيقتها سواء على مستوى التحليل السياسى الجزئى أو على مستوى التحليل السياسى الكلى. وعلى المستوى الجزئى يمكن أن نلحظ التفاعل بين الفاعلين وجماعات المصالح فى التأثير على السياسة الحضرية وتوزيع الموارد فى المناطق المحلية، وعلى المستوى الكلى يمكننا رؤية التحولات ذات الصلة فى العملية السياسية. إن الربط بينها يعنى كيفية تأثير الأحداث الكبرى،

مثل المشاهد وخلق بيئات جديدة فى المدن، فى طبيعة التنشئة السياسية وتقديم الأيديولوچيا. وكما لاحظ روش (١٩٩٣أ) فى هذا الصدد:

"إن المواطنة فى دول الديمقراطيات الرأسمالية الغربية الحديثة تفهم عادة على أنها الانخراط فى سياسات ونظم الدول فى تقديم الحريات المدنية والسياسية للجميع على أسس متساوية، مع إتاحة الفرص المتساوية للوصول إلى قدر من الاتفاق على الحد الأمثل أو الأدنى لمفهوم "دولة الرفاه" وما ينطوى عليه من حقوق اجتماعية (مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، والترفيه... إلخ). ويميل صانعو سياسات الأحداث الكبرى والباحثون إلى الافتراض أن هذه الأحداث مفيدة للمواطنين المحليين باعتبارها نوعًا من حقوقهم الاجتماعية (مثل العمل وخدمات الترفيه والتكامل الاجتماعى والهوية السياسية أيضًا)، فضلاً عن اعتبارها جزءًا من حقوقهم السياسية (مثل الرقابة الديمقراطية وطبيعة الحكم- وذلك من خلال ممارسات مثل المشاركة المجتمعية فى التخطيط، والانفتاح والمساءلة) وباعتبارها أيضًا نوعًا من العقلانية الحكومية (عدم الإكراه، والقابلية للفهم، والمقدرة والكفاية).

ولسوء الحظ فإن واقع إستراتيچيات إعادة بناء صورة المدينة هو أنها إستراتيچيات غير إيجابية على المستوى العالمى من حيث تأثيراتها، بالرغم من أنه من الواضح أن بعض أقسام النخبة فى المدينة تستفيد مثلها فى ذلك مثل بعض عناصر المجتمع الأكثر اتساعًا. وكما لاحظ روش (١٩٩٣أ) فإن "المناقشة حول طبيعة الأحداث الكبرى، وتخطيط هذه الأحداث وآثارها فى مقولة "تجريد المواطن من سلطته" قد يبدو أنها متجذرة أو متأصلة فى واقع حياة المدينة وأبعادها السياسية، وبشكل أكبر من مقولة "تعزيز سلطة المواطن".

السياحة الموجهة مجتمعيا وتعزيز سلطة المواطن :

من المتعارف عليه على نطاق واسع أن التنمية السياحية يصاحبها غالبًا نزاع فى صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والطبيعية للسياحة (مثل فوستر ١٩٦٤). والمكان الجغرافى بطبيعته محدود الموارد تمامًا. والنزاع حول الموقع يمثل

"مجالاً لمناقشة عامة مفتوحة حول بعض الاستخدامات الفعلية أو المقترحة للأرض أو تطوير ملكيتها" (دير ١٩٧٧، ص١٥٧). إن الاستخدام السياحى للأرض وموقع البنية التحتية السياحية يمكن أن يؤديا إلى معارضة قوية من جانب بعض المصالح فى الإقليم الذى يقع فيه المقصد السياحى (رويهل وفزينماير ١٩٨٧). وفى محاولة لتحسين التخطيط للتطويرات السياحية، ولتقليل الآثار السلبية الاجتماعية والطبيعية المتوقعة للسياحة فى المجتمعات المضيفة، يُعطى اهتمام كبير من جانب الباحثين لتحسين طبيعة عملية التخطيط (كوك ١٩٨٢، ودامور ١٩٨٣). وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن جن (١٩٧٩) يؤكد أن مفهوم حرية العمل أو الحرية الاقتصادية كهدف أول من بين ثلاثة أهداف للتخطيط السياحى، فى شكل إرضاء المستخدمين ومكافأة المالكين، فإن الهدف الثالث المتعلق بحماية استخدام الموارد البيئية يشير إلى تقدير حديث للطبيعة التجديدية للموارد السياحية. وبالمثل فقد أكد ماكنتوش وجولدنر (١٩٨٦، ص٣٠٨، ٣١٠) الحاجة إلى الرقابة المجتمعية فى الأهداف الخمسة للتنمية السياحية والتى دافعا فيها عن أن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى:

١ – تقديم إطار لرفع مستوى المعيشة للسكان المحليين من خلال الفوائد الاقتصادية للسياحة.

٢ – إقامة بنية تحتية وبناء مرافق ترفيهية للمواطنين والزائرين.

٣ – ضمان أن تكون أنماط التنمية، فى داخل مراكز ومنتجعات للزائرين، ومناسبة لأغراض المناطق التى توجد فيها.

٤ – وضع برنامج التطوير بحيث يكون ملائمًا للفلسفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ولشعب المنطقة المضيفة.

٥ – تحقيق رضا الزائر إلى أقصى درجة.

ومن المقولات الواضحة عن المدخل المجتمعى للتنمية السياحية تلك التى أوردها ميرفى (١٩٨٥) فى كتابه "السياحة: مدخل مجتمعى". فقد دافع ميرفى (١٩٨٥) عن استخدام المدخل الإيكولوچى أو البيئى للتخطيط السياحى الذى يركز على الحاجة إلى الرقابة المجتمعية على عملية التنمية. وأحد المكونات الرئيسية لهذا المدخل هو

المفهوم القائل بأنه عند إرضاء الحاجات المحلية، يمكن أيضًا إرضاء حاجات السائح. ولكن بالرغم من الجاذبية المفهومية التى لا شك فيها لترسيخ المدخل المجتمعى للتخطيط السياحى لدى كثير من الأماكن السياحية، فستظل هناك مشكلات كبيرة تتعلق بكيفية تفعيل مثل هذا المفهوم وكيف يمكن تطبيقه (هايوود ١٩٨٨، وميرفى ١٩٨٨).

إن المدخل المجتمعى بالنسبة إلى التخطيط السياحى يعنى "شكلاً مقلوبًا" من التخطيط الذى يركز على التنمية فى المجتمع بدلاً من تنمية المجتمع (هول ك ١٩٩١). ويعترف بلانك (١٩٨٩، ص٤) بأن "المجتمعات هى المقاصد لمعظم المسافرين. وهكذا تحدث السياحة فى المجتمعات. وبسبب ذلك يجب أن تكون تنمية صناعة السياحة وإدارتها ذات تأثير فعال حتى يمكن تحملها فى المجتمعات". وفى ظل هذا المدخل ينظر إلى القاطنين فى المكان باعتبارهم محور التركيز للقيام بالتخطيط السياحى، ولا السائحين، كما ينظر إلى المجتمع، الذى يعادل غالبًا منطقة حكم محلى، باعتباره وحدة التخطيط الرئيسية. بيد أنه عند محاولة تطبيق مفهوم التخطيط المجتمعى على الأماكن السياحية تثور عدة مشكلات جوهرية.

إن إحدى الصعوبات الرئيسية لتطبيق المدخل المجتمعى على التخطيط السياحى هى الطبيعة السياسية لعملية التخطيط. فالتخطيط المجتمعى يقتضى درجة عالية من المشاركة العامة فى عملية التخطيط (هايوود ١٩٨٨). ويدافع أرنشتاين (١٩٨٩) بأن المشاركة العامة تتضمن أن يكون للمجتمع المحلى قدر من الرقابة على التخطيط وعلى عملية صنع القرار. وهكذا يتضمن المدخل المجتمعى للتخطيط السياحى وجود رقابة مجتمعية على عملية التنمية السياحية. ولكن هذا المدخل المجتمعى لا تتبناه عمومًا السلطات الحكومية. وبدلاً من ذلك فإن المستوى الحقيقى للاهتمام العام بالتخطيط السياحى يمكن وصفه بدقة بأنه نوع من الرمزية حيث تكون القرارات أو توجهاتها قد وضعتها الحكومة بالفعل. وكما ذكرنا من قبل نادراً ما أتيحت للمجتمعات الفرصة بأن تقول لا.

إن محاولات صياغة مداخل مجتمعية للتخطيط (مثال ذلك ميرفى ١٩٨٥، ١٩٨٨، وهايوود ١٩٨٨، وريتشى ١٩٨٨، وبلانك ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعد مساهمات ذات قيمة لتشجيع مشاركة أوسع فى التخطيط السياحى. ولكن بالتركيز على المظاهر المشكوفة لصنع القرار، وبالتركيز على جماعات المصالح الموجودة فى المجتمعات، فإن هذا

المدخل قد يؤدى عن غير قصد إلى تجاهل قضايا السلطة الأوسع نطاقًا وعدم قدرة بعض المصالح على المشاركة الفعالة فى صنع القرار. إن "عقلانية" المدخل المجتمعى قد تتناقض عندئذ مع طبيعة "عدم العقلانية" فى صياغة السياسة وصنع القرار. وقد لاحظ سيمونز وآخرون (١٩٧٤، ص٤٦٦) أن "مفهوم السياسة باعتباره نتيجة مستمدة من تقدير عقلانى نسبيا للبدائل، مفهوم غير كاف".

إن المداخل ذات التوجه المجتمعى لتخطيط السياحة (مثل ميرفى ١٩٨٥، ١٩٨٨، وبلانك ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعرض مدخلاً تعدديا للتنمية السياحية. فمن وجهة النظر التعددية للسلطة وصنع القرار فإن "السلطة تتجسد وتنعكس كلية فى "قرارات ملموسة"، أو فى النشاط المرتبط مباشرة بصنع القرارات" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص٧). وفضلاً عن ذلك فإن الأساس التعددى للتخطيط السياحى المجتمعى يفترض أن لدى جميع الأحزاب فرصة متساوية للمشاركة فى العملية السياسية. وفى ظل المدخل التعددى فإن القوة تكون موزعة بالتساوى نسبيا داخل المجتمع ويكون تحولها بحسب القضايا وسلسلة المصالح والقيم المعنية. لكن التخطيط السياحى ذا التوجه المجتمعى لا يزال يخلق مجموعة من "قواعد اللعبة" والتى بموجبها يمكن استبعاد مصالح معينة من عملية صنع القرار. وعلى سبيل المثال فإن اعتراض سبيل سياسات معينة فى عملية صنع القرار، كما فى حالة منح المجتمعات حق النقض على استضافة أحداث، قد ينظر إليه باعتباره شكلاً من أشكال عدم صنع القرار، وقد لاحظ باشراش (١٩٦٩-١٩٧٠، ص١٦٠) أن "عدم القرارات" هو "ذريعة لمنع أى قضية، قد تهدد مصالح أو قيم صانع القرار، من الوصول إلى جدول الأعمال لجهاز صنع القرار فى النظام السياسى".

فى المناقشة السابقة للسياحة الحضرية أو المدنية، فإن الحالات التى ذكرت عن دورة الألعاب العالمية للطلاب فى شيفيلد، ودارلنج هاربور فى سيدنى، وإنرهاربور فى بلتيمور، ومعرض إكسبو فى فانكوفر عام ١٩٨٦، توضح جميعًا الأسلوب الذى تستخدم به النخب الحضرية عدم صنع القرارات وقواعد اللعبة لتحقيق غاياتهم الخاصة. وكما لاحظ باشراش وباراتز (١٩٧٠ ص٧) أنه:

"من الطبيعى أن تستخدم السلطة عندما يشارك (أ) فى صنع القرارات التى تؤثر فى (ب). وتمارس السلطة أيضًا عندما يكرس (أ) طاقاته لخلق أو تقوية القيم

الاجتماعية والسياسية والممارسات المؤسسية التى تقيد نطاق العملية السياسية لاعتبارات عامة، ويستخدم ذلك فقط فى حالة القضايا المفيدة له نسبيا. وبقدر ما يستطيع (أ) أن يفعل ذلك، فإن (ب) يمنع - لجميع الأغراض العملية - دفع قضايا معينة إلى الأمام، وهى القضايا التى قد يكون فى حلها ضرر كبير لمجموعة التفضيلات لدى (أ).

إن غياب "المواطن المعزز بالسلطة" الذى تعد به السياحة الحضرية الجديدة (روش ١٩٩٣أ)، سيشجع الدارسين للسياحة على إعطاء اهتمام أوثق لعلاقة السلطة والمصالح بعملية التنمية السياحية. كما أن الأسئلة الجوهرية حول نشر التكاليف والمنافع الخاصة بالتنمية السياحية لا تناقش بشكل نموذجي على المستوى المحلى. ولكن "بقدر ما يستطيع شخص أو جماعة ما - بوعى أو بدون وعى- خلق أو تقوية حواجز أمام التيار العام للمنازعات السياساتية، يكون للشخص أو للجماعة سلطة" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص٨). وبهذا الشكل "قد يتمكن القادة السياسيون والمؤسسات السياسية من ممارسة رقابة معتبرة على ما يختاره الناس من اهتمامات ومدى القوة التى يعبرون بها عن قضاياهم". (كرنسون ١٩٧١، ص٢٧).

إن دعاة التعددية يدرسون "السلوك الفعلى والتعريفات العملية العميقة والأدلة البارزة". (مريلمان ١٩٦٨س، ص٤٥١). ولكن من خلال دراسة "القرارات المهمة الملموسة فقط داخل المجتمع، فإنهم يستخلصون ببساطة تحيز النظام الذى يدرسونه" (لوكيس ١٩٧٤، ص٣٦). ومثل هذا الموقف يوجد الآن فى كثير من المناقشات حول قابلية تطبيق المداخل المجتمعية على التخطيط السياحى والمداخل الوصفية لصياغة السياسة السياحية (مثلا: ريتشى ١٩٨٨، وإدجل ١٩٩٠). وكما يقترح كرنسون (١٩٧١) فإن السياسة التى تكون تعددية فى صنعها قرار يمكن أن تكون موحدة فى صنعها اللاقرار.

إن دراسة صنع اللاقرار مكروهة لدى التعدديين. ويعتقد بولسباى (١٩٦٣، ص٩٦-٩٧) أن محاولة دراسة اللاقرار "تشبه الحكم المسبق على نتائج البحث". كما لاحظ ولفنجر (١٩٧١) أن فكرة اللاقرارات تتكيف مع مختلف الرؤى الأيديولوچية. ولكن جميع البحوث تعد أحكامًا مسبقة أو أيديولوچية عندما يحصر الباحث نفسه

داخل الفرضيات الخاصة بإطاره التحليلى (انظر الفصل الأول). وقد انتقل كل من بولسباى وولفنجر" من صعوبة منهجية إلى تأكيد فعلى" (لوكيس ١٩٧٤، ص٣٩). ولكى تخضع السلطة للتمحيص لابد أن تكون عملية وفعالة:

"إن إحدى السمات التى تعزى لممارسة السلطة تتضمن، بين أشياء أخرى، الزعم المزدوج بأن (أ) يتصرف (أو يفشل فى التصرف) بطريقة معينة، وأن (ب) يفعل ما كان لابد أن يفعله. وفى حالة الاستخدام الفعال للسلطة فإن (أ) يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. وفى حالة الممارسة العملية للسلطة فإن (أ)، بالاشتراك مع طرف آخر أو فى ظل شروط كافية، يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. ومن ثم، وبصفة عامة فإن أى خاصية لممارسة السلطة تتضمن دائمًا حقيقة مضادة متعلقة بها إلى الحد الذى يجعل (ب) يفعل شيئًا آخر (لا من أجل (أ) ولا من أجل (أ) مع طرف آخر بشروط أخرى كافية) (لوكيس ١٩٧٤، ص٤٠-٤١).

وكما لاحظنا فى الفصل الأول فإن علم السياسة يهتم بالسلطة أو القوة. ودراسة السياحة تتجاهل الدور الذى تلعبه السلطة والمصالح والقيم فى نمط التنمية السياحية وعمليات هذه التنمية. ويعتقد كرنسون (١٩٧١، ص٧) ضرورة دراسة الطريقة التى "لا تحدث بها الأشياء، والموضوع الحقيقى للفحص ليس النشاط السياسى بل عدم النشاط السياسى". مثل هذا الفحص لا يوجد غالبًا فى حقل الدراسات السياحية. ولكن يجب أن يكون واضحًا أن ممارسة القرارات واللاقرارات يساعد على استبعاد المصالح من عملية صنع القرار السياحى الرسمية. وفى وضع المدن بصفة خاصة، فإن قواعد اللعبة السياحية يسيطر عليها أولئك الذين يسيطرون على أيديولوچية التنمية (روش ١٩٩٢). وكما لاحظ جوتديتر (١٩٨٧، ص١٨) أنه: "بالرغم من تكاليف النمو، فإن أيديولوچية عمليات التنمية مغرية للغاية باعتبارها الدواء الناجع لكل أمراض المجتمع، ويتم السعى إليه غالبًا مع قلة امتيازاته بالنسبة إلى أولئك الذين سيطلب منهم دفع تكاليف أعبائه المحلية. إن هذا التحديد الضيق فى السعى إلى النمو يقيد الحكومات المحلية فى نطاق محدود من المشروعات ذات الطبيعة المظهرية غالبًا مثل ملاعب كرة القدم أو المعارض الدولية ذات المردودات المحدودة على المناطق المحلية.

الحكومة المحلية والأبعاد السياسية للسياحة:

يتناول هذا الفصل الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى، ووضع المدن بصفة خاصة. إن تقديم المدينة كشىء ينتج هو تطور جديد فى الصورة السياحية، ويرتبط بالأزمات السياسية والمالية على المستوى المحلى. إن المناقشة والأمثلة المستخدمة فى هذا الفصل تشير إلى أن إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات والمكان ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل لها أيضاً مضامين سياسية. فالسياسات الخاصة بالمدن المصممة لتقديم النمو الاقتصادى والعمالة لا يمكن فصلها عن مصالح وقيم وسلطة أولئك الذين يصوغونها.

وفى حالة إستراتيجيات الصورة للمدن المستخدمة فى العالم الغربى، لا يعطى سوى اهتمام محدود، من جانب دارسى السياحة، للمضامين السياسية لخلق البيئات الترفيهية المطلوبة للطبقة الوسطى (مثل لى وأولدز ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٢أ، رووش ١٩٩٢). ومع التسليم بهامشية مصالح مجتمعية معينة والتى تمثلها عملية التغيير المعاصرة للمدن، فإنه من الواضح أن الأزمات التى تظهر فى المنطقة المحلية تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام.

إن نمو الاهتمام بالتخطيط السياحى ذى الأساس المجتمعى يمثل مظهراً واحداً من مظاهر الاستجابة، وإن كانت محدودة، للتجاوزات فى بعض سياسات التنمية السياحية. لكن فى الوقت الذى توجد فيه بعض القيمة لهذا المدخل، فإن تعزيز سلطة المواطنين المتأثرين بالتنمية لا يبدو أنها ستحدث فى المستقبل القريب. كما أن الأساس التعددى للتخطيط الموجه مجتمعيا يفشل فى تقدير كيفية استبعاد قيم ومصالح معينة من عملية صنع القرار السياحَى. إن القيود التى توضع على نطاق صنع القرار قد "تعيق الوعى السياسى لدى العامة فى المنطقة المحلية "من خلال تضييق المجال أمام الآراء وحرمان "الأقليات من فرصة النمو إزاء الأغلبية" (كرنسون ١٩٧١، ص١٨٠-١٨١). وهذا هو الوضع فى حالة الاعتراض على إستراتيجيات بناء صورة المدن، مثل الأحداث الكبرى والتطويرات السياحية على نطاق كبير. والتى تخلق مدناً للترفيه والمشاهد المثيرة. ويتابع الفصل التالى التركيز على أهمية السلطة بالنسبة إلى الأبعاد السياسية للتنمية السياحية، والأسلوب الذى تقوم به القيم والمصالح بالتأثير لا فى صنع القرار فحسب، بل فى الثقافة والأيديولوچيا والتنشئة السياسية وعرض التراث أيضاً.

الفصل السابع

السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى

ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقًا واسعًا موصلاً مع طرق أخرى إلى التنمية والتحديث اعتماداً على موارد الدولة. ويشير هذا الوضع إلى سخرية مثيرة: لكى تحافظ الدول حديثة النشأة، أو الثقافات التقليدية تمامًا، على بقاء ودوام هويتها الثقافية أو تكاملها الثقافى، فإنها تجد نفسها وسط اقتصاد عالمى تنافسى يشجع ويبتكر أفضل قوى التغيير (تقليص القوى السياسية أو العسكرية) الفعالة فى العالم المعاصر. إن هذا النوع من المبادرة بالنسبة إلى الثقافة المضيفة يدخل متغيراً جديداً إلى المعادلات التقليدية لعملية التثقيف (نانيز ١٩٨٩، ص٢٦٧).

ويناقش هذا الفصل طبيعة الأبعاد السياسية للسياحة من حيث الثقافة، والقيم والفرد. وتركز بحق على دور الأيديولوچيا والأطروحات المعاصرة فى السياحة، والأسلوب الذى تقدم به السياحة بعداً سياسيا لتمثيل الثقافة والتراث. و"الأيديولوچيات ليست مجالاً قاصراً على علم السياسة، ولكن أى دراسة للأبعاد السياسية للسياحة سوف تشتمل بلا شك على الأيديولوچيات" (ماثيوس ١٩٧٥، ص٢٠٠). وفيما عدا استثناءات قليلة، على أية حال (مثل ماثيوز ١٩٧٨، وبابسون ١٩٨١، وثاروت وثاروت ١٩٨٣، وأرى ١٩٩٠أ) لم تطرح أسئلة حول العلاقة بين السياحة والأيديولوچيا، فى صلب الدراسات السياحية. بيد أن الأيديولوچيا والقيم ورؤية السائح وتحديقه أمور تلعب دوراً مهمًا فى التأثير فى طبيعة التنمية السياحية وفى صياغة السياسة السياحية.

السياحة والأيديولوچيا والقيم :

إن إحدى الصعوبات فى دراسة العلاقة بين السياحة والأيديولوچيا والقيم هى أن مفهوم الأيديولوچيا، مثله مثل مفهوم السلطة (انظر الفصل الأول) مفهوم خلافى. فالسياحة الترفيهية تصور نموذجيا على أنها نشاط فى وقت الفراغ يتم القيام به طوعيا بدون قيد أو شعور بالإلزام. ومن ناحية أخرى فإن السياسة تشير إلى الصراع على الموارد الشحيحة، والسيطرة من جانب جماعة على جماعة أخرى والممارسة القوية لرقابة الدولة. وقد يبدو الاثنان حقلين أو مجالين مختلفين من المجالات الاجتماعية. ولكن كما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص٩) فى معرض مناقشته لوضعية النشاطات الترفيهية، مثل السياحة، سواء فى النطاق الخاص أو النطاق العام:

"يضع الليبراليون والمحافظون وقت الفراغ فى النطاق الخاص تمامًا، أى فى منطقة الحياة التى يستطيع الفرد فيها أن ينخرط فى العلاقات الاجتماعية المهمة والمتكاملة التى تعتبر حجر الأساس للهوية الشخصية. ويتضمن المجال الخاص الحرية والذاتية، بينما يعنى المجال العام القيد والانعزال. وفى المجال الخاص يكون الفرد مسيطرًا، ولكن فى المجال العام يكون الفرد تحت السيطرة.

إن الوضعية الإشكالية للسياحة داخل النطاق العام أو النطاق الخاص، تعكس أهمية فهم السياق الاجتماعى الذى تتحدد فى داخله السياحة والذى تحدث فيه كشكل من أشكال النشاط. إن مفهوم السياق السياحى باعتباره نوعًا من وقت الفراغ يتضمن الاعتراف بأنه لا يوجد شىء مثل الحرية المطلقة. "إن الموارد الاجتماعية والمادية والصور السائدة من القواعد الشرعية الصحيحة والمعبرة التى يمكن أن يصل إليها الفرد أو الجماعة ستجعل الحرية تقف وسيطًا بين اختيار النشاطات الترفيهية وتقييد هذه النشاطات (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص٩). وكل دولة تضع الإطار والقواعد المنظمة لممارسة النشاطات السياحية. حتى فى داخل الدول "الحرة" فى الغرب، قد تمنع بعض أنواع السلوك السياحى. "إن الحرية مقيدة بالنمط السائد لتوزيع الموارد، وبالقواعد الخاصة بشرعية النشاطات، أى المسموح أو غير المسموح به من المتع والتى تحدد تلك النشاطات الممكن متابعتها شرعيا باعتبارها من الحق الخاص بدلاً من كونها غايات

ذرائعية، كما تحدد ما الذى يعين من يستطيع متابعة تلك النشاطات؟" (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص١١). وعلى سبيل المثال فى الدول الشمولية لا يوجد المجال الخاص، "والحد الفاصل بين القطاعين العام والخاص، أو بين السلطات البيروقراطية والسلطات السياسية، غير معترف به" (إلفورد وفريد لاند ١٩٨٥، ص٤١٨). وفى حالة الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية، فإن طبيعة النشاط السياحى كانت موضع اهتمام سياسى كبير من جانب الدولة، وكان هذا النشاط موجهًا لخدمة الأهداف السياسية والأيديولوچية، مع جعل منفعة الأفراد فى مرتبة ثانوية (هول دى ١٩٩١أ). وهكذا يمكن للسياحة أن تلعب دوراً رئيسيا فى ترسيخ قيم معينة لدى الأفراد وتعزيز الأيديولوچيات المسيطرة.

إن الدور الذى تلعبه السياحة فى عملية التنشئة يتطلب ألا تكون هذه التنشئة بشكل صارخ كما كان يحدث فى الدول الاشتراكية. ويمكن للتنشئة أن تأخذ مكانها بأسلوب موجه أو بأسلوب غير موجه. وفى حالة الاهتمامات بالدور الذى يمكن أن تلعبه التبعية فى تغيير القيم الاجتماعية والثقافية، (انظر الفصل الخامس)، يدافع إريسمان (١٩٨٣) عن أنه عندما يتقرر التوجه الاجتماعى ابتداء من المركز - أو الدولة الاستعمارية - فالتبعية الثقافية تكون قائمة. إنها توجد لأن المحفز الرئيسى للتطوير الثقافى يأتى من الخارج. وليست السياحة هى الحقل الاقتصادى الوحيد الذى توجد فيه التبعية. ولكن الاتصال بالجملة بين أناس من ثقافات وقيم مختلفة، وهو ما يحدث فى السياحة، يجعل التغير القيمى فى السياحة أكبر من التغير القيمى فى الصناعات الأخرى التى تتعامل فى المقام الأول بمنتج مادى، مثل الزراعة أو التصنيع أو التعدين.

إن الدور - الذى يمكن أن تلعبه السياحة فى تغيير القيم الجماعية والفردية - كامن فى أفكار "السلعية" (كوهين ١٩٧٧) التى تتضمن أن ما كان يعرف "بالمظاهر الثقافية" للإنسان، أو التقاليد الحية، أو "السياق الثقافى" للأصالة الحية، هو الآن "منتج ثقافى" يلبى متطلبات السياحة التجارية. "إن لدينا الآن بالفعل لغة مختلفة نتكلم بها عن الفنون والآداب، ولم نعد نناقشها على أنها تعبيرات تصورية أو إبداعية، وإنما نتكلم عن "منتج"، ولم نعد نتحرك بالخبرات والتجارب التى يجب أن تقدمها الفنون والآداب، إنما "نستهلكها". لقد أصبحت الثقافة سلعة (هيوسن ١٩٨٨، ص٢٤٠). وعلى سبيل المثال،

وطبقًا لما يراه داوسون (١٩٩١، ص٤٢-٤٣) فإنه: "قد ينظر إلى الأعياد العرقية والأعياد متعددة الثقافات باعتبارها منتجات ثقافية يمكن أن تستغل لغايات سياحية. وأصبحت الثقافات العرقية الفردية، والتعددية الثقافية نفسها، قابلة "للبيع" باستخدام "الأساليب التجارية الاحترافية"، من خلال وسائط كالأعياد وغيرها من الأحداث والمناسبات الخاصة. وتعتبر المبادرات التسويقية والحملات الإعلانية التى يمكن بها للأعياد العرقية والثقافية المتنوعة أن تروج لنفسها على أنها "صفقات تجارية" للسائحين، وعند إحياء ممارسات ثقافية قديمة لتأخذ مكانها لإرضاء أذواق السائحين، فإن هذا الإحياء المتعمد والمتخصص يحول العرقية إلى سلعة. ويتم تقدير قيمتها تبعًا للمكسب الذى تحققه من خلال مبادلتها فى سوق السياحة التجارية، بل أكثر من ذلك بقليل.

وفى السنوات الأخيرة أصبح هناك طلب كبير للغاية فى عالم الفن على الأشغال الفنية البدائية الأسترالية مثل الرسم على لحاء الأشجار. ولكن بعد أن أصبح الفن البدائى سلعة مشهورة قابلة للتسويق، فإنه يمكن أن ينتزع هذا الفن من سياقه الاجتماعى والثقافى التقليدى. وكمثال فقد أصبحت بعض الرسومات البدائية، مثل رسومات بابونيا تولا فى وسط أستراليا، تنتج بكميات هائلة لمواجهة طلب السائحين. وقد أدى هذا إلى انخفاض النوعية أو الجودة، والتماثل، وتشويه سمعة معنى العمل الفنى من خلال المتاجرة والابتذال للأحداث المهمة والابتعاد عن مرحلة الإبداع البدائى أو "عصر الأحلام". (هولنشيد ١٩٨٨). إن الثقافة والتراث، كما يعبر عنهما من خلال الفنون، يمكن الإعلاء أو الحط من شأنهما عن طريق تأثير السياحة (هوجز هـ ١٩٨٧، ١٩٨٩). ومع ظهور مفهوم "تحديق السائح" وتأثيره الملازم له فى السوق بدأت عملية تطويع المواد والأشكال والمحتويات الخاصة بكثير من الفنون البدائية لتتلاءم مع مطالب السياحة الخارجية. وعلى أية حال فإن مطالب الصناعة السياحية تشير إلى أن عودة عالمية أو شاملة إلى الفن البدائى التقليدى، والأشكال الثقافية البدائية التقليدية، أمر يبدو صعبًا إلى حد كبير، وربما يكون غير مرغوب فيه من منظور اقتصادى (هول ك ١٩٩١).

إن التغير القيمى المرتبط بالسياحة لا يحدث بمجرد تحويل النشاطات الاجتماعية إلى منتجات. ففى دراسة مقارنة قام بها فنت وأوبر جرجل لثلاث قرى فى الألب فى

النمسا: ميلجى وبريجلو وتافرتشوفر (١٩٨٥) ذكر أن التغيرات فى التوجهات القيمية لكل قرية كانت تسير جنبًا إلى جنب مع التغيرات البنيوية المرتبطة بالسياحة. ومما لا شك فيه أن إدخال الأشكال الأخرى الجديدة من النشاط الاقتصادى قد تكون له أيضًا تأثيرات قيمية وبنيوية معينة. وتلام السياحة غالبًا على كل تغيير قيمى يحدث تحت الشمس (كريك ١٩٨٩). بيد أن الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة قد تخلق عمليات من التغيير الثقافى والقيمى ذات صلة بالسياحة بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال فإن بناء صورة المقاصد السياحية وتسويقها فى السياحة "لابد من أن يؤدى إلى تغيير متبادل لمفاهيم الزائرين ومفاهيم المجتمع حول المكان". وقد علق بابسون (١٩٨١، ص٢٢٥) على ذلك بقوله:

"السياحة تعتمد على التصورات المحددة سلفًا عن المكان والناس. هذه التصورات أو التحديدات يخلقها جهاز التسويق فى الحكومة أو فى القطاع الخاص من أجل إغراء السائح لزيارة منطقة معينة. إن المؤسسة الحكومية أو الخاصة لا تعيد تحديد الواقع الاجتماعى فحسب، بل وتعيد أيضًا خلق هذا التحديد ليتلاءم مع تلك التعريفات. وهذه العملية عملية تفاعلية وجدلية فى آن واحد. وبقدر ما تأخذ هذه العملية مكانها، تبطل مقولة الحياة اليومية".

السياحة تعيد تعريف الحقائق الاجتماعية. ويخلق الإعلان الصور الخاصة بالمكان، والتى تخلق بالتالى التوقعات من جانب الزائر، وهذه بدورها قد تدفع المكان إلى التلاؤم مع هذه التوقعات، وهكذا قد تصبح المقاصد السياحية مكبلة بنظرة أو تحديق السائح، ولا تستطيع المقاصد أن تهرب منها بسهولة إلا إذا كانت هذه المقاصد ترغب فى هجر مكانتها كمقصد. "والسياسات التى تستخدم لجذب السائحين، وإطالة مدة بقائهم، وزيادة إنفاقهم تعمل أيضًا على إعادة تعريف الحقائق الاجتماعية. وطالما أن التحديدات أو التعريفات مفروضة من الخارج، فإن الواقع الاجتماعى الثقافى الذى ينبثق من الحياة اليومية يصبح استهلاكيا إلى حد أبعد" (بابسون١٩٨١، ص٢٣٢). التسويق السياحى والطرق السياحية والمناطق السياحية تغير صورة المكان، وخلق الأحداث والفعاليات فى المجتمع من أجل السائح، ونظم التاريخ فى قوالب سياحية يغير ثقافة المجتمعات وحياتها التاريخية، وبالتالى يتغير المكان ذاته.

وقد حدد بابسون (١٩٨١) عنصرين رئيسيين فى عملية تحويل المكان إلى سلعة من خلال السياحة وهما: خلق الأحداث الاجتماعية، وتحويل التاريخ إلى سلعة قابلة للتسويق. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، يدافع بابسون عن أن التاريخ أصبح شيئًا حسيا، بدلاً من كونه شيئًا مفهوماً، ويجب المرور بتجربته. وهناك مثالان من أستراليا عن تحويل الواقع الاجتماعى من أجل السائح. أحدهما عبارة عن مطوية لمنتزه تمبلونج وميناء دارلنج وسيدنى تحت عنوان "وجهًا لوجه" وتحمل ملامح رجل بدائى ذى وجه مؤكسد (ميناء هاربور، د. ت). والمطوية تشرح أن اسم منتزه تمبلونج مشتق من الكلمة التى تعنى "المحار الكثير" فى لغة الوانغال. وقد وصفت "السنوات التاريخية القديمة" على النحو التالى:

"قبل الاستيطان الأوروبى كان ميناء دارلنج دارا للإقامة ومكانًا للقاء بين أفراد عشيرة الوانغال، وهى جماعة فرعية من أمة الأورا البدائية التى احتلت دارلنج هاربور ومناطق جزر جليب.

وكان كبار الرجال فى الوانغال مسئولين عن الزراعة وصيد المحار مثل الأصداف والحلزونات والمحار والسرطانات والرخويات. وكان عملهم جزءًا لا يتجزأ من الصيد والزراعة والممارسات الروحانية لمجتمع الأورا.

وفور وصول المستوطنين الأوروبيين، انتقل السكان المحليون، مفسحين الطريق أمام التطور الصناعى الذى استمر لأكثر من قرن من الزمان حتى عام ١٩٨٠ . وقد وضعت البيئة المعاصرة تحت عنوان "اليوم" كما يلى:

فى عام ١٩٨٤ أعيدت دارلنج هاربور إلى شعب سيدنى، ستون هكتارا مقامًا عليها أماكن للترفيه والأعمال التجارية، مع منتزه تمبلونج فى وسطها. هذه القرية "الخضراء المستديرة" هى المكان الذى يجتمع فيه الناس من كل جوانب سيدنى من أجل الفرق الموسيقية الحرة وللتسلية، حيث يستمتع الأطفال بنشاطات التسلية والترفيه فى العطلات المدرسية، وحيث يستطيع الناس مجرد الجلوس على الحشائش مسترخين، وحيث يستطيع الزائرون الاحتكاك بالثقافة البدائية وجهًا لوجه (العروض الثقافية البدائية التقليدية، منتزه تمبلونج، التجمع فى المكان الساعة ١٢ ظهرًا من الإثنين

إلى الجمعة لمشاهدة الاستعراض المجانى لمدة ١٥ دقيقة للموسيقى والرقص ورمى القذائف المرتدة).

وتختتم المطوية بشعار "دارلنج هاربور حيث تحتفل سيدنى" (انظر الفصل السادس للوقوف على تعليقات هكسلى ١٩٩١ حول طبيعة "التسلية" فى إعادة تطوير ميناء دارلنج). إن أهمية المطوية فى أنها تشرح أو تفسر الترحيل الإجبارى للشعب البدائى المحلى فى أثناء استعمار البريطانيين لنيو ساوز ويلز. إن استخدام عبارة "ارتحال الشعب البدائى" تتضمن غالبًا أنهم فعلوا ذلك برغبتهم! أما القسم الثانى من المطوية فإنه يربط بين عودة الأرض إلى شعب نيو ساوز ويلز مع رحيل السكان البدائيين السابقين. بيد أن الأرض ليست أرضًا بدائية، وبدلاً من ذلك فإن البدائية تتجلى فى العرض الذى يستمر لمدة خمس عشرة دقيقة لمظاهر الثقافة البدائية التى تصل غالبًا إلى الزائر. أما قضايا الحقوق المتعلقة بالأرض، وترحيل البدائيين وأوضاعهم الهامشية فى المجتمع الأسترالى فقد تم تعقيمها لمصلحة الزائر فى شكل واقع اجتماعى وسياسى "آمن" لا يدفع السائح إلى التساؤل.

والمثال الثانى لتغيير الواقع الاجتماعى يقدمه متنزه تراثى يدعى "مدينة سيدنى العريقة". وتصف العناوين الرئيسية للمطوية الخاصة بذلك مدينة سيدنى العريقة بأنها "بعث لمولد أمة ١٧٨٨-١٨١٠"، و"أعظم مغامرة فى التاريخ الحى"، و"ساعة واحدة شمال سيدنى- ٢٠٠ سنة إلى الوراء فى الحال". وطبقًا للمطوية ذاتها فإن "مدينة سيدنى العريقة أكثر من مجرد بعث جديد لسيدنى الأصلية كما كانت عليه عام ١٧٨٨، إنها مغامرة حية حيث ستشعر بسحر الماضى ممتزجًا بحقائق الحياة الاستعمارية الصاخبة". ولكن السطر التالى يقول "استرخ واستمتع بأماكننا الجميلة بالخمر والأكل، مطاعم وجبات حسب الطلب، وحانات، وأكشاك، ومحلات للشاى، وأماكن للشئ فى الهواء الطلق". ويتضمن الكتيب الصغير بعنوان "تجارب فريدة ستتذكرها دائمًا" ما يلى:

- انظر إلى الجنود فى الاستعراض العسكرى، واسمع دوى المدفع فى التحية اليومية.
- الرعشة والإثارة فى مبارزة بالمسدسات أو مباراة للملاكمة.

- لتكن جزءاً من محاكمة اليوم النموذجية عندما تأخذ العدالة الاستعمارية مجراها فى بلاط محكمة القاضى. رؤية المتهمين يحاكمون ويعاقبون.
- خذ نزهة ترفيهية، راكبًا على ثور، حول "خليج سيدنى" إلى الحديقة العامة للحيوان. وقدم الطعام باليد للكنغر وطيور الآمو الأسترالية.
- تحدث مع سكان المدينة وهم ذاهبون إلى أعمالهم التجارية.
- استعرض السلع فى المستودعات الأصيلة قديمة العهد، واختر ما تريد من بين مجموعة كبيرة من المنتجات الفنية اليدوية.

ولا ريب فى أن هذه المجاورة، المثيرة لحب الاستطلاع، بين الماضى والحاضر، مجاورة نمطية فى العديد من المتنزهات الرئيسية فى العالم. وعلى سبيل المثال يصف هورن (١٩٩٢، ص١١٧) مركز جورفيك فايكنج فى يورك باعتباره "مصيدة للسياحة الدينية التى توفق جاذبيات الواقع مع الخطوة الجديدة لعرض أصوات الفايكنج الأصيلة، ومواقع الفايكنج الأصيلة، وروائح الفايكنج الأصيلة". إن ما هو مهم حول المتنزه التراثى لمدينة سيدنى القديمة وحول المطوية هو الأسلوب الذى يتم به، مرة أخرى، تعقيم الماضى وتقديمه للاستهلاك، والعروض الخاصة للتاريخ المقدمة للسائحين. إن الادعاء بالأصالة يأتى باعتباره تأكيداً للسائحين بأنهم سيزودون بشىء واقعى. وبينما يتم تجاهل التاريخ البدائى، فإن "اليوم النموذجى" للماضى المتهم يخدم فى تخليد الأساطير حول التاريخ الأسترالى المتهم (انظر هجز أر ١٩٨٧). إن تمثل التاريخ من خلال متنزه التراث هو تمثل للتسلية لا للتعليم، وذلك بالرغم من أن عرض الواقع الاجتماعى عن طريق المتنزه يؤثر بشدة فى مفاهيم الزائرين عن التراث. وكما علق توماس (١٩٥١، ص٨١) على ذلك بقوله "إذا عرف الناس المواقف على أنها واقع، فإن هذه المواقف تكون واقعية فى نتائجها".

وعبر العالم أصبح التراث والسياحة مرتبطين تماماً. فالسياحة تستخدم كمبرر اقتصادى لحفظ التراث، بالرغم من أن السياحة تساعد أيضًا فى الحفاظ على الصناعات اليدوية والفنون الشعبية فى عين السائح (هويسون ١٩٨٧، وأرى ١٩٩٠أ، يونيفيس وفولر ١٩٩٣). وسيكون لعرض التراث مضامين مهمة على الهوية الجماعية والهوية الفردية معاً، وعلى خلق الوقائع الاجتماعية. وفى بعض الحالات، كما هو الحال

فى الدول الاشتراكية، تكون الطبيعة السياسية للتراث مكشوفة فى محاولاتها استخدام التراث كمصدر للشرعية السياسية. وعلى سبيل المثال وطبقًا لنالبانى (١٩٨٩ فى هول دى ١٩٩١ ف، ص٢٧٠) فإن "أى زيارة للمتاحف الألبانية لا يزال يمهد لها أو يتم تبريرها من خلال الاقتباسات من "إنفر هوكسا" لتأكيد الحاجة إلى اختزان الثقافة المادية الألبانية الماضية والتعلم منها. فقد تم ربط أونوفرى (رسام تماثيل من القرن السادس عشر) على سبيل المثال، "بمقاومة الشعب الألبانى للعثمانيين". ويمكن أن يقوم التراث، بهذا الشكل، بوظيفة أيديولوچية مباشرة. وعلى سبيل المثال أيضًا فإن جثة لينين المحنطة فى الميدان الأحمر كانت تعد من مواطن الجذب السياحى الأكثر شهرة فى الاتحاد السوڤييتى السابق، فى حين أن الاحتفال المئوى لميلاد ماو يشكل بؤرة تركيز الاحتفالات التى تهدف إلى تعزيز شرعية القيادة الصينية الحالية.

وفى الدول الاشتراكية السابقة لعب التراث دورًا مهمًّا فى صياغة هويات هذه الدول فى مرحلة ما بعد الشيوعية. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١إى، ص٢٨٤) فإن "الماضى القريب لمرحلة الدولة الاشتراكية أصبح مصدرًا لصناعة تراثية جديدة". فقد أحيلت رموز المرحلة الشيوعية إلى مسبوكات معدنية أو إلى مؤخرة المتاحف، أو أصبحت من التحف السياسية الدافعة للاستطلاع. وهكذا تعاد كتابة التاريخ وإعادة عرضه لجذب السائحين ولصياغة هويات وطنية جديدة بالإشارة إلى ماضى ما قبل الشيوعية. وهكذا فإن التراث والسياحة مكونان مهمان للسياسات الجديدة فى أوروبا الشرقية، وللتعريف بالواقع السياسى والاجتماعى، ولإعادة وضع السياحة الترفيهية فى المجال الخاص.

الأبعاد السياسية للسياحة الثقافية:

تتم الآن تعبئة الثقافة كصفقة وتسعيرها وبيعها مثل وحدات المبانى والأغذية السريعة وخدمات الغرف طالما أن السياحة تبشر بأن العالم ملك للمرء وله حق استخدامه. ولكل "الموارد الطبيعية" أسعارها، بما فى ذلك التقاليد الثقافية، وإذا كان لديك المال فلك الحق فى أن ترى أى شىء تريده (جرينوود ١٩٨٩، ص١٧٩).

إن أحد الأمثلة الأكثر ذكراً للتجريد من ملكية الثقافة المحلية، أو تحويلها إلى سلعة، ورد فى دراسة جرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن تحويل الألارد فى فيونتريبيا بإسبانيا، من احتفال مجتمعى إلى حدث ينظم من أجل السائحين. وكما يرى جرينوود (١٩٨٩، ص١٧٩) أنه عندما يتم تحويل نشاط ثقافى لحدث عام ثم يعتبر مادة للبيع والترويج له فى السوق السياحية، فإن معناه الطقوسى يمكن أن ينتهك مباشرة "ويفقد أصالته وقوته بالتأكيد بالنسبة إلى الشعب". وفى حالة الألارد فى فيونتريبيا "لم يكن الاحتفال بهذا الحدث من أجل دفع المقابل، ولكنه كان تأكيداً لاعتقاد الشعب فى ثقافته الخاصة. كانت فيونتريبيا تعبر عن نفسها لأغراضها الخاصة" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٧٨). إن إعلان حكومة المدينة بأن الألارد يجب أن يصبح جزءاً من صفقة سياحية من أجل المدينة، يعنى أن السكان المحليين "يمكن أن يستمروا فى القيام بالأشكال الظاهرية لهذا الطقس من أجل المال، لكنهم لا يستطيعون الانتساب إلى المعانى التى كانت له من قبل، لأنهم لم يعودوا يؤدونه من أجل أنفسهم" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٧٩). ولكن بالرغم من فقد المعنى الأصلى بسبب التغيير الجوهرى للحدث إلى منتج سياحى، فإن جرينوود ذكر أنه عبر الزمن كان للحدث مجموعة جديدة من المعانى مرتبطة به، وأن الواقع الاجتماعى الذى يقدمه الحدث أصبح متغيراً مرة أخرى: "لقد أصبح الآن أكثر من مجرد حدث سياسى، وأصبح الآن مصطبغاً بأهمية سياسية معاصرة باعتباره جزءاً من الاحتجاج على الحقوق السياسية الإقليمية فى إسبانيا" (١٩٨٩، ص١٨١).

إن تغيير المعنى الثقافى وتقديمه بهذا الشكل الذى وصفه جرينوود يشير إلى الصعوبات الملازمة لمناقشة المضامين السياسية للتغير الثقافى الذى تحدثه السياحة. فالتغيير الاجتماعى مفهوم إشكالى ينطوى على قيم كل من الرائى والمرئى. ويعلق ماكدونالد (١٩٨٤، ص٣٦٨) على ذلك بقوله بأن "الجماعات العرقية المسيحية" التى تعرضت للإضعاف بسبب الاستغلال الذى عرفته فى تاريخها، والمحدودة الموارد والقوة" لها سند من الحقيقة. ولكن "العمل على تحويل الثقافة المحلية إلى "أشياء" عن طريق السياحة، لا يحطم هذه الثقافة دائماً" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٣)، ويحدث أحياناً أنها تدعم تطورها. والتغيير بالضرورة جزء من عملية اجتماعية. كما أن "معارضة التغيير

كلية موقف مروع، وأن قبول التغيير بأكمله على أنه خير يعنى غياب العقل والقسوة. والتحدى الذى لم يواجه بعد هو فهم المجتمعات باعتبارها عملية معقدة من الاستقرار والتغيير، وأن يتم تضمينها عوامل التغيير التى تحدثها السياحة" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٢).

إن لنمو السياحة الثقافية مضامين مهمة بالنسبة إلى عرض وضعية الشعوب المحلية الأصلية. "ففى عصرنا الحديث، وربما ما بعد الحديث، هناك قوة طرد مركزية للمصلحة بعيداً عن الثقافات المركزية تجاه ثقافات الشعوب الهامشية سابقا" (هولنشيد ١٩٩٢، ص٤٤). إن مصلحة السائح الراهنة فى المجتمعات المحلية الأصلية ربما تكون انعكاساً للتشوق إلى الأصالة فى المجتمع الغربى، وانعكاساً للدور الذى يلعبه التراث فى تكوين الهوية. إن التشوق للأصالة، وما تنطوى عليه من مضامين بالنسبة إلى عرض حقائق اجتماعية معينة أمام ناظرى السائح، له نتائج سياسية مهمة. وكما لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص١٨٣) فإن "مفهوم الأصالة الثقافية جزء من جدل أوسع كثيراً حول معنى التاريخ الذى كان موضع أهمية لمدة طويلة فى العالم الغربى. فنحن نتذبذب بين تخصيص الحقوق السياسية على أساس الادعاءات العنصرية الأصيلة والادعاءات العرقية، ونسعى فى الوقت ذاته لتحويل كل أفراد السكان إلى متساوين سياسيا". إن تخصيص الحقوق السياسية على أسس ثقافية قد يؤدى إلى ابتكار تقاليد ثقافية بغرض اكتساب هذه الحقوق، بالرغم من أن تخصيص مجموعة من الحقوق بشكل أكثر عالمية، وتتقاطع مع الحدود الثقافية، قد تؤدى إلى تمييع التفرد. "وتعمل السياحة بالضرورة داخل هذه المنطقة المتنازع عليها" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٤):

"إن تلك الجماعات التى تسعى لتأسيس، أو لتوسيع، الحقوق السياسية من خلال تقوية تقاليدها الثقافية وهويتها العرقية، تنظر إلى السياحة باعتبارها سلاحاً ذا حدين. فالقدرة على جذب السائحين إلى مناطقها هى فى حد ذاتها تصديق للمزاعم الثقافية حول التفرد. والأبعاد الجمالية للسياحة التى تؤكد على المعمار والفن والممارسات الفطرية تتيح الفرص للإعلانات الثقافية والاندماج الثقافى. لكن عملية وضع العرقية فى شكل صفقة والاتجار فيها من خلال السياحة، تغير الثقافة المحلية

بشكل كبير، وتخلق انقسامات داخلية قد تكون مدمرة سياسيا، أو قد تحلل الثقافة المحلية بطريقة تجعلها غير مقنعة للمواطنين الأصليين" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٤).

إن العلاقة بين السياحة وهنود أمريكا الشمالية تقدم مثالاً جيداً للموقف الإشكالى الذى وجد السكان الأصليون أنفسهم فيه غالبًا عندما وصل الأمر إلى التنمية السياحية.

"إن تصوير هنود أمريكا الشمالية واتصالاتهم مع الشعوب المحلية الأخرى ينقل بشكل منفرد فى إطار المجرى الرئيسى السائد الذى يؤدى إلى صورة نمطية للشعوب المحلية فى عين الأوروبى المنشأ". وكما يدافع هولنشيد (١٩٩٢، ص٤٤) بأنه:

"وراء تلك النظرة المتسائلة والمستمرة، فإن أخلاف الأمريكيين الأوائل يجدون أنفسهم محصورين بشكل سياحى فى السترة الخانقة للمفاهيم الخارجية الاستعبادية. إنهم مقيدون بنظرة الشيئية "للبيض" و"الغربيين" و"المتجولين من بعيد" فى عملية مستمرة ومرادفة للاستعباد. إنها تشكل صورة فوكولتية (انعكاسية ارتدادية نسبة إلى جان برنار ليون فوكو عالم الطبيعة الفرنسى الذى اخترع الجيروسكوب عام ١٨٥٢- المترجم) لأبنية المعرفة الخفية غير المشكوك فيها والسلطة الصارمة فى المجتمع".

كان للنظرة الأوروبية السائدة مضامين مهمة بالنسبة إلى الأسلوب الذى تم تصوير السكان الأصليين به. وعلى سبيل المثال: هناك خوف بين كثير من الجماعات البدائية الأسترالية من أن الاتصال بالسياح قد يؤدى إلى الحط من قيمة الثقافة البدائية، وقد يؤدى إلى تعزيز الانقسام الاجتماعى فى بعض المجتمعات. وقد علق السيد إس بريتان من مكتب مركز أرض الشمال بأن شعب جاجودجو فى منطقة كاكادو فى الإقليم الشمالى "لا يحبون فكرة أن يكونوا مثل حديقة الحيوان إلى حد ما، ويشعرون بأنهم فى حالة استعراض من أجل السائحين لكى يأتوا ويروا كيف يبدو الشخص البدائى فى بيئته، ولكى يروا ما إذا كان لا يزال يدور وفى يده حربة. إنهم لا يحبون بالطبع مفهوم السياحة" (فى لجنة مجلس الشيوخ الدائمة حول البيئة، والترفيه والفنون ١٩٨٨، ص٢٨-٢٩).

وفى نيوزيلندة يتم التركيز منذ مدة طويلة على شعب الماورى الأصلى، باعتباره مكونًا من مكونات المنتج السياحى للدولة. وقد ظهرت عروض الماورى فى المطويات السياحية منذ عام ١٨٧٠، بينما تستخدم مناطق سياحية أخرى مثل روتوروا مظاهر الثقافة الماورية منذ مدة طويلة كآلية لجذب السائحين الأجانب، بيد أنه، ومع استثناءات قليلة للغاية، فإن الصور التى تقدمها صناعة السياحة تحت سيطرة الأوروبى أو الأجنبى (باكيها Pakeha) . ويعلق باربر (١٩٩٢، ص١٩) على ذلك بقوله:

النيوزيلنديون الباكيها - أى الغربيون أو الأجانب - لم يتوانوا أبدًا عن استغلال هذه الثقافة المحلية فى الترويج والإعلان، وغالبًا بأساليب جلبت سخط الماورى.

وقد ظل الأجانب يُلتمس لهم العذر لسنوات بسبب تفكيرهم أن نيوزيلندة، كما تصورها الملصقات وأجهزة الفيديو التى رأوها، موجودة فى مكان منعزل ويقطنها أناس من الماورى نصف عراة يقفزون من وإلى برك المياه.

وكان لهذا الاستغلال الثقافى غير المناسب لصور شعب الماورى فى الترويج السياحى، وتحويل ثقافة الماورى لكى تقدم منتجًا مناسبًا للسائحين، آثار كبيرة على موقفهم من السياحة (هول ك وميتشل وكيلان ١٩٩٢، وهول ك وكيلان وميتشل ١٩٩٣). وطبقًا لما ورد فى مطبوعة قوة العمل السياحى للماورى (١٩٨٦، ص٢٥).

"لقد كان الماورى مهمومين بشدة لأن صورة الماورى استغلت كأداة تسويقية فى الترويج لصناعة السياحة على امتداد ما يربو على مائة عام. لقد كان الماورى كثيرى الانتقاد أيضًا للطريقة التى يتم تصويرهم بها لدى المرشدين والمسلين والنحاتين وباعتبارهم مكونات المشهد الطبيعى. وكل هذا يتم دون استشارة شعب الماورى وبفوائد قليلة تعود عليهم. وهناك تيار خفى واضح من القسوة فى هذا الصدد، وهو ما يمكن أن يتحول بسهولة إلى غضب. وهذا يعنى أنه يجب على صناعة السياحة أن تعيد التفكير فى توجهها الحالى لوضع صورة نمطية لدور الماورى فى السياحة، وكذلك السلع والخدمات التى يحاول الماورى تقديمها".

ومن الواضح أن صورة الماورى ذات قيمة تجارية كبيرة. وقد عبر شعب الماورى عن رغبته فى أن يكون هو المسيطر على صورته حتى يمكن للماورى بذلك أن يبنوا البعد الماورى فى صناعة السياحة.

إن السيطرة أو الرقابة قضية مهمة فى عرض الثقافة الأصلية. ولكن الشعوب الفطرية التى تسعى لتأكيد حقوقها، لا سيما حقوقها فى الأرض، تصور بشكل نمطى على أنها شعوب "مثيرة للقلاقل"، فى حين أن الأوروبيين الذين يسعون لتحقيق هدف الوصول إلى الأرض قد ينظر إليهم باعتبار أنهم يحمون حقوقهم. ففى نيوزيلندة فإن العديد من الأوروبيين (الباكيها) قلقون لأن مطالب الماورى الخاصة بالأرض ستمنع الوصول إلى المناطق الترفيهية والسياحية. وعلى سبيل المثال فإن جماعة نجاى تاهو تدعى ما مجموعه أكثر من ٧٠٪ من الجزيرة الجنوبية فى الدولة والتى تضم أجزاء مهمة من المتنزهات الوطنية والمرتفعات والبحيرات والممرات المائية، (محكمة ويتانجى، ١٩٩١). إن مطامح نجاى تاهو، فيما يتعلق بجزء من أرض التاج العمومية التى يدعون ملكيتهم لها، تشمل الملكية المشتركة لكل أو بعض المتنزهات الوطنية فى المساحة التى يدعونها، كما تشمل هذه المطامح أن تكون لهم بعض المسئولية لإدارة بعض أو كل المتنزهات، وأن تكون لهم مسئولية منفردة فى الرقابة السياحية وبعض الامتيازات إن أمكن فى المتنزهات (ويقول أعضاء نجاى تاهو أنهم سيعطون تفضيلاً للماورى ولامتيازات "الثقافة الصحيحة") وأن يكون لهم حق ملكية شرعى كامل للملامح الطبيعية للقيمة الثقافية الخاصة (بار ١٩٩٢، وهول ك ١٩٩٤ ب).

إن أعلى جهاز للترفيه الخارجى فى الدولة، وهو نوادى الجبل المتحدة، عندما أحالت ادعاء نجاى تاهو إلى محكمة ويتانجى، أبدى قلقه بشأن تحويل مساحات أرض التاج العمومية – التى لها قيمة ترفيهية وحمائية – إلى ملكية الماورى. وقد دافع الجهاز عن أن خصخصة أية أراض عمومية سيحد من حرية وصول جمهور العامة للتمتع بهذه الأراضى (بحظر الدخول أو فرض رسوم على الدخول). إن جهاز نوادى الجبل المتحدة لم يشكك فى شرعية مزاعم الماورى. ولكن الجهاز يقدم اعتراضًا جوهريا على الزعم المتعلق بإمكانية نقل إدارة متنزه وطنى إلى الماورى على سبيل المثال. ويدافع الجهاز عن ذلك بقوله:

"ولكن حتى إذا كانت جماعة نجاى تاهو أهم الجماعات الخضراء فى الدولة، فإنه لا يجوز منحهم الإدارة، لأن من يدير هذه الأراضى أيا كان يجب أن يكون موضع استجواب من جانب الشعب، أما الملاك الخصوصيون فليسوا موضعًا للاستجواب.

إن مزاعم الماورى تشمل معظم أراضى دولتنا ، وإذا ما استبعدنا الأرض ذات الملكية الخاصة، فإن معظم الأراضى المتبقية تعتبر أراضى للحماية. وإذا ما نجحت مزاعم نجاى تاهو فإنهم بذلك يضعون سابقة لا يمكن إيقافها وهى أن القبائل الأخرى سترغب فى اتباعها" (بار ١٩٩٢، ص٩).

وللموقف النيوزيلندى مواقف موازية له فى أستراليا وكندا والولايات المتحدة فيما يتعلق بمزاعم الأهالى الأصليين فى الأرض، وبعلاقة تلك المزاعم بالنظرة الأوروبية السائح. وكما لاحظ هولنشيد (١٩٩٢، ٥٨) فإن "هنود أمريكا الشمالية ليسوا موضع تقدير من جانب كثير من الغربيين، من خلال نظرة الرجل الأبيض، لأنهم يختلفون عما ينبغى أن يكونوا عليه".

"إن المعانى التقليدية والأسطورية لدى الغربيين عما يجب أن تكون عليه الشعوب البدائية الأصلية، يمكن أن تطمس التصور الخارجى للحاجات الحاضرة لأى جماعة فطرية أو مجتمع أصلى، وكثيراً ما فرض غير الهنود مفاهيمهم الخاصة عن الشرعية التقليدية على قبائل هندية معينة. لا يمكن للغربيين أن يوافقوا على "التهنيد"، وينبغى ألا يحاولوا الموافقة على التغيير أو إنكاره. ويجب تشجيع كل مجموعة هندية على أن يكون لها حقها الخاص فى التحول أو إحلال شىء محل آخر حسبما تراه مناسباً" (هولنشيد ١٩٩٢، ص٥٦).

إن مناقشة هولنشيد (١٩٩٢) لموقف الهنود فى أمريكا الشمالية له مواقف موازية له فى أرجاء العالم. ومع التسليم بتحديد بابسون (١٩٨١) لدور التسويق والترويج والسياسات السياحية الحكومية فى تشكيل الواقع الاجتماعى، والذى تم مناقشته من قبل، فقد أصبح هذا التحديد حيويا للغاية لدفع الأجهزة واللاعبين الذين ينسقون نظرة السياحة للتنظيم الدقيق للمنتج الثقافى الخاضع لإدارتهم (هولنشيد ١٩٩٢، ولى ١٩٩٣) يجب أن يكون هدف الأجهزة المسئولة تحويل الصورة المقولبة والمسلعنة إلى ما يعتقد بشدة أنه "الخصوصية التاريخية" و"التفرد الثقافى" (ألبرز وجيمس ١٩٨٣). وهكذا لا يجوز النظر إلى الروافد الثقافية والتراثية لأى دولة على أنها موجودة فقط لخدمة حاجات صناعة السياحة (كوسوتز ١٩٨٩، وهول ك وزيبل ١٩٩٠).

السياسة وما بعد الحداثة ونظرة السائح:

إننا نعيش الآن مرحلة "الاقتصاد السياسى للعلامة" فى عالم ما بعد الماركسية، وتحول التركيز من الإنتاج نفسه إلى الصورة والإعلان والاستهلاك. نحن مهتمون الآن بما أطلق عليه بوديلارد "مرآة الإنتاج" وأصبحت السياحة، باعتبارها مادة مهمة للغاية للترفيه والاستهلاك والصورة، تعد نشاطًا ضروريا من نشاطات ما بعد الحداثة (كريك ١٩٨٩، ص٣٢٣).

ومن خلال تأثير الرؤى أو نظرة السائح على المضيفين وعلى الأماكن، فإن السياحة تستهلك البيئة بشكل مرئى. وحسب أرى (١٩٩٢، ص٥) فإن "الناس يبحثون دائمًا عن الصور الجديدة تمامًا وعن الأماكن الجديدة تمامًا لزيارتها وللفوز بها". ولكن الأبعاد الدلالية والسياسية لصانعى الصورة فى الصناعة تغير خبرات السائحين عن المكان والزمان (كريك ١٩٨٩)، مما يؤدى إلى ما وصفه هارفى (١٩٨٩أ) بأنه "انضغاط الزمان- المكان. وطبقًا لأرى (١٩٩٢، ص٦٥) فإن انضغاط الزمان/ المكان "يشير إلى الطريقة التى حدثت بها التغيرات فى تنظيم وقت العمل الرأسمالى بحيث أدت إلى تغيير المسافة، وضغطت كل أنواع الاختلافات بين الأماكن. فالأحداث والعمليات يتزايد الاعتماد المتبادل بينها. والقصص البسيطة غير قابلة للتصديق". وعلى سبيل المثال، أصبح الحنين إلى الماضى والتراث مكونين من مكونات خبرة السائح بما تقوم به الحكومة المحلية من دور كبير فى إعادة تشكيل الأماكن وإعادة عرضها كأشياء تراثية لجذب انتباه السائح. وهناك خمسة تأثيرات لانضغاط الزمن - المسافة حددها أرى (١٩٩٢) وهى:

١ - طبيعة القابلية للتطاير وسرعة الزوال للمنتجات.

٢ - السرعة وقابلية التخلص.

٣ - تشجيع الفترات السياحية قصيرة الأجل.

٤ - تطوير علامات وصور معينة.

٥ - إنتاج الصور الزائفة أو المقلدة.

إن ضغط الزمان/ المكان ونشأة "اقتصاد الصورة الحالى" (شارات ١٩٨٩، ص٣٨) ينظر إليهما باعتبارهما من العناصر الرئيسية لما بعد الحداثة. وما بعد الحداثة هو نظام سمته البنيوية الجوهرية هى "إلغاء التنوع" أو "إلغاء التمايز" (لاش ١٩٩٠، ص١١)، كما "يشير إلى نظام من العلامات والرموز المحددة من حيث الزمان والمكان. إن نظاماً كهذا قابل لتحديد خصائصه من حيث إنه نظام محدد من التعبير بالإشارات يتم من خلاله إنتاج أشياء ثقافية معينة، وهو نظام يتم نشره واستقباله. وتشمل هذه الأشياء مجموعة معينة من العلاقات بين مرسل الإشارة ومستقبلها ومرجعها" (أرى ١٩٩٠أ، ص٨٣-٨٤). وبينما تنطوى الحداثة على "التمايز" البنيوى بين الأنماط الثقافية، فإن ما بعد الحداثة ينطوى على "عدم التمايز" بمعنى إذابة الحدود الثقافية ليس بين الثقافات العليا والثقافات الدنيا فحسب، بل بين جميع أشكال الثقافة أيضاً، مثل الفن والعمارة والتعليم والتراث والتسوق والرياضة والسياحة. وعلى سبيل المثال نحن نتكلم الآن عن السياحة الفنية، والسياحة التعليمية، والسياحة التراثية والسياحة الرياضية كأشكال من السياحة لمنفعة خاصة (ويلز وهول ١٩٩٢). ولم يعد من الواضح نسبيا الآن ما هو السياحى وما هو الثقافى. فنظرة السائح "جزء فطرى من الخبرة المعاصرة لما بعد الحداثة، ولكن ممارسات السائح التى تزيد هذه الخبرة تتغير بسرعة وبدرجة كبيرة. هذا التغيير لا يمكن فصله عن تلك التطورات البنيوية والثقافية الأوسع نطاقاً فى المجتمع المعاصر" (أرى ١٩٩٠أ، ص٨٢).

"إن ما بعد الحداثة تسبب إشكالية فى التمييز بين المعروضات والواقع، فإن ما نستهلكه بشكل متزايد هو علامات وعروض متمثلة. والهويات الاجتماعية تتشكل من خلال تبادل القيم ذات العلامة (أرى ١٩٩٠أ، ص٨٥). وعلى سبيل المثال لاحظ هويسون (١٩٨٧، ص١٣٥) أن هناك ضياعاً للمدلول التاريخى للمعنى فى مرحلة ما بعد الحداثة للسياحة التراثية، الذى يخلق "حاجزاً ضيقاً يتدخل بين أشكال حياتنا الحالية وتاريخنا. فليس لدينا فهم عميق للتاريخ، ولكن بدلاً من ذلك منحنا نشأة معاصرة هى من حيث الدراما التنكرية وإعادة التمثل أكثر من الطرح النقدى". فالمشهد أو العرض، من خلال استضافة الأحداث الكبرى أو مشروعات إعادة تطوير المدينة هو الهدف الذى يسعى إليه بعد الرموز المجتمعية. "إن عالم الرموز هذا عالم لا يوجد فيه

شيء أصلي، ولا معنى حقيقي، فكل شيء نسخة مصورة، أو نص عن نص. إنه عالم غير عميق من الشبكات والمعلومات والاتصالات حيث لا يكون للمعلومات فيه غاية نهائية أو معنى" (أرى ١٩٨٨، ص٣٩).

وفي مجتمع ما بعد الحداثة فإن الاتجار في الترفيه يعني أن السياحة تعامل غالباً كسلعة خالصة معدة للبيع من خلال القواعد الراسخة للتسويق. إن "مذهب ما بعد الحداثة لا يشير إلى شيء أكثر من كونه امتداداً منطقيا لسلطة السوق على سلسلة الإنتاج الثقافي بأكملها" (هارفي ١٩٨٩أ،ص٦٢). وقد وضح كريبندورف (١٩٨٧، ص٢٠) بشكل يدعو للإعجاب هذه القضية كما يلي:

"إن الأساليب هي ذاتها كما في بيع السيارات والمكانس الكهربائية والمنظفات أو أي سلع استهلاكية أخرى. ولكن لأنهم يتعاملون مع رغبات وأحلام ومناظر طبيعية وبشر وثقافات، فإن تجار السفر يتحملون مسئولية أكبر بكثير. ولكن يبدو أنهم مدركون لذلك، أو أنهم ببساطة لا يريدون أن يتحققوا من ذلك "فالمنتجون" للسلعة المسماة بالسفر ليسوا مؤسسات خيرية بل يقومون بعمل تجاري، وهي حقيقة يقبلونها بكل وضوح. لماذا تنظم رحلة لا تحقق نتائج لهم؟ وما يحدث أنها تنظم لذلك. إن مصلحتهم الأولية هي نمو أعمالهم التجارية في المدى القصير، وليست التنمية على المدى البعيد لتجارة سياحة متوازنة بشكل جيد. إنه لمن السذاجة لومهم على ذلك، لأنهم يتصرفون طبقاً للمبادئ الراسخة لاقتصاد السوق الحر. ولكن اليوم يجب علينا أن نحاول أن نرى أين الحدود التي تستند إليها هذه الحرية؟

كان الموضوع المهم في هذا الفصل هو تحويل التجارب السياحية إلى سلعة. إن تحويل الخبرات الاجتماعية والثقافية إلى سلعة تباع وتشترى له مضامين هائلة بالنسبة إلى الواقع الاجتماعي، وهو الأمر الذي بدأنا نشعر الآن بأهميته وتقديره "وبسبب أهمية الرؤية والنظرة فإن السياحة تهتم دائماً بالمشهد والممارسات الثقافية التي تنصهر جزئيا في بعضها البعض". (أرى ١٩٩٠أ، ص٨٦). إن السياحة تلون نظم معتقداتنا. ولتغيير الواقع الاجتماعي مضامين سياسية كبيرة، وعلى سبيل المثال من حيث عرض الثقافة والتراث، وربما بصفة خاصة، إلى المدى الذي تصبح فيه النزعة

المركزية الأوروبية هى الأطروحة المسيطرة على صناعة السياحة. وكما ذكر من قبل فإن عرض الواقع الاجتماعى يؤثر على تصورات الهوية الجماعية والفردية، وعلى عملية التنشئة الاجتماعية. ولكن فهمنا للأبعاد السياسية للظواهر السياحية على المستويين السياسيين الكلى والجزئى، لا يزال مشتتًا.

وربما كان السؤال السياسى الجوهرى حول السياحة هو السؤال عن السلطة أو القوة الذى أثير فى الفصلين السابقين. ويتساءل كريبندورف (١٩٨٧، ص٥٥) "لماذا التجاهل العملى لفقدان الإدارة المحلية الذاتية – وهو بالتأكيد الأثر السلبى بعيد المدى للسياحة؟ ولماذا تساهل السكان المحليون مع هذا الوضع؟ وقد ألقى الفصل السادس الضوء على دور النخب المحلية فى إدارة أو رقابة نموذج وعملية التنمية السياحية، بينما عرض هذا الفصل دور العملية الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقًا فى النظام الرأسمالى المعاصر بصدد تقرير عرض الواقع السياحى. إن التقاطع بين القيم والمصالح الذى كان موضع تركيز النقطتين الجوهريتين فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة، سيقدم بوضوح الاتجاه المحتمل لفهم من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا فى السياحة؟ ومن أجل ذلك وغيره من الأسئلة حول الأبعاد السياسية للسياحة يدور الفصل الأخير الآن.

الفصل الثامن

وضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى : نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة والسياسات والمكان

السياحة الدولية صناعة ضخمة سريعة النمو بطبيعتها، حيث تأتى بأناس ينتمون إلى ثقافات مختلفة ليكونوا وجهًا لوجه - فى كل لحظة - بحجم لم تعرفه مناطق الهجرة سابقًا. وللسياحة بعض مظاهر الاستعراض، وبعض ملامح التجارة الدولية فى السلع، إنها جزء من التسلية البريئة، وجزء من قوة تحديثية مدمرة (أو مفسدة). ولكل هذه الأشياء مجتمعة، فإن السياحة تميل إلى الإغراء بتحليل جزئى فقط (ترنر ١٩٧٤، ص١٨١).

إن السياحة نادرًا ما تدرس من حيث أهميتها السياسية (ماثيوس وريختر ١٩٩١، ص١٢٢).

وضعية السياحة فى المجتمع الدولى :

قدم هذا الكتاب مناقشة للعلاقة بين السياحة والسياسة، سواء من حيث كيف يمكن للسياحة أن تخدم فى تغيير ترتيبات السلطة والقيم فى مناطق الأماكن المقصودة، وبالتالى من حيث كيف أن أنماط السياحة والعمليات السياحية تعتبر استجابة للقيم والمصالح المتصارعة المختلفة. وبالرغم من زيادة الدراسات السياحية كمجال للاهتمام فى حقل العلوم الاجتماعية، فإن معظم البحوث لا تزال موجهة إلى

الأبعاد الاقتصادية والتسويقية. ومع التسليم بالأدوار الأولية التى يلعبها النمو الاقتصادى والعمالة فى السياسة السياحية الحكومية، فإن هذا التركيز أمر لا يثير الدهشة كثيراً، بيد أنه "طالما أن السياحة تنبثق فى ظل السياسة الاقتصادية لتتخذ مكانها وسط المسرح، فقد أصبح محتمًا تقييم دورها فى التنمية الاقتصادية" (ويليامز وشاو ١٩٨٨ج، ص١) بشكل مفصل أكثر مما عليه الحال حتى الآن.

ولسوء الحظ فإن "المداخل السائدة لفهم السياحة وتأثيراتها تميل إلى أن تكون محصورة بشكل واضح فى الوظيفية الاقتصادية أو إعادة إنتاج نظمى (اقتصادى) وإلغاء السياق البيئى (روش ١٩٩٢، ص٥٦٤-٥٦٥). وعلى سبيل المثال فإنه فى حين أن هذه الدراسات تهتم بالآثار الاقتصادية الإجمالية أو الصافية فى إطار العرض والطلب للمنتج السياحى، فإن مشكلة توزيع العمالة المتاحة والدخل ووقت الراحة فى المقصد السياحى والمناطق المولدة للسياحة، نادراً ما نوقشت. وبمعنى آخر: فإن كثيراً من الأسئلة الرئيسية عمن يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا تظل بدون طرح . وكل أشكال التنمية السياحية تنطوى على سيطرة مجموعة واحدة من القيم على القيم البديلة من خلال ممارسة القوة أو السلطة. وعلى سبيل المثال: فى حالة السياحة الدولية بين المقاصد السياحية والمناطق المولدة للسياحة يدافع كريك (١٩٨٩، ص٣٢١) عن أن:

"الكثير من العلاقات المحددة بين "المضيفين" و"الضيوف" فى السياحة قابلة للفهم فقط فى سياق هذه العلاقات الدولية الواسعة بين الدول النامية والدول الغربية التى تتمتع بالوفرة، ولكن بسبب بعض الانتقادات لمستوى السياحة الدولية، فإن التحليل الجزئى للسياحة بدون الرؤية الشاملة السياسية الاقتصادية هو نموذج طبق الأصل لعلم الاجتماع البورجوازى، وهو إستراتيچية تستخدم غالبًا لتجنب المشكلات الاجتماعية الحقيقية.

ولا يمكن فصل السياسة السياحية عن الوسط الذى تنشأ فيه. وطبقًا لسيمونز ودفورن (١٩٧٧، ص٤٠٦) فإن "تحليل بيئة سياساتية معينة قد يتمركز حول تمييز الملامح المكونة والسمات الديناميكية لهذه البيئة، لا سيما تلك التى لها دور كبير فى

السياسة ذاتها". وبالمثل يذكر ماجون (١٩٨٩، ص١١٨) أن أخذ السياق فى الاعتبار أمر بالغ الأهمية فى القيام بتحليل السياسات:

"إن أى مشكلة عملية لا يمكن حلها بإعطاء حل نظرى لا يأخذ فى الاعتبار القيود التى يفرضها عليها السياق. ومن ثم فإنه لأمر مضلل أن يتم توظيف معايير مثالية فى تقييم أو مقارنة الأدوات السياساتية البديلة، فإن المعايير يجب أن تكون متعلقة بالسياق المحدد الذى تستخدم فيه هذه الأدوات. ولأن السياق الذى تصنع فيه السياحة يشتمل على القيم والمثل والتصورات والأيديولوجيات فإن الاعتبارات الفنية لا تكون كافية كمعيار للاختيار".

ولسوء الحظ فإن العديد من البحوث السياحية لا تعطى للسياحة أساساً سياقيا وبمعنى آخر: إنها لا تعالج الحقيقة الاجتماعية المهمة الواضحة القائلة بأن السياحة فى حاجة إلى تمكين، أو أن يكون لها سياق، فى مجتمع رأسمالى (روجيك ١٩٨٥، وبريتون ١٩٩١). إن "استهلاك الخدمات السياحية لا يمكن فصله عن العلاقات الاجتماعية التى تحيط بها" (أرى ١٩٩٠ب، ص٢٣) وكما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص٥-٦) أنه لكى يؤخذ "العامل السياسى" للترفيه فى الاعتبار، بما فى ذلك السياحة الترفيهية، يعنى أن احترام استخدام الناس لوقت فراغهم لا يكون ببساطة نتيجة للقوى الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه ناتج أيضاً عن الصراع السياسى".

إن السياحة تنبع من الأبعاد السياسية المتغيرة للمكان والزمان باعتبارها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للثورة الصناعية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر. وكما تغير الرأسمالية شكلها وأبنيتها، فهكذا السياحة المكثفة. والسياحة ناتج من نواتج المجتمع الرأسمالى ولا يمكن فهمها دون الرجوع إلى هذا المجتمع. "إن السياحة الكثيفة ظاهرة حديثة أصلاً (أواخر القرن العشرين)، وهى صناعة رأسمالية وظاهرة اجتماعية - ثقافية معاصرة" (روش ١٩٩٢، ص٥٦٥). لقد مرت الرأسمالية الصناعية الغربية بتغيرات بنيوية عميقة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، مع تحولات إقليمية ووطنية ودولية فى مجال فرص التراكم الرأسمالى والعمالة (براهام وآخرون، ١٩٨٩أ). وتعد السياحة مكوناً ضروريا فى هذه التحولات التى وصفت بأنها تحولات "ما بعد

الصناعية" أو "ما بعد الفوردية" إشارة إلى القاعدة الصناعية وإلى قاعدة تكنولوجيا المعلومات/ الخدمات.

وفضلاً عن ذلك فإن السياحة جزء من كوننة أو عولمة الاقتصاد العالمى، حيث أصبح الإنتاج الاقتصادى يتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل والتعددية القطبية، مع تقليل الاعتماد أكثر فأكثر على الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأولية للتنظيم الاقتصادى العالمى. وترتبط بهذه التغيرات الاقتصادية الحادة تحولات ثقافية حادة. وكما ذكر فى الفصل السابق فإن مصطلح "ما بعد الحداثة" استخدم لوصف النسبية الثقافية المعاصرة والتمزق الثقافى المعاصر وما ينجم عن ذلك من التأثير المسيطر للصورة والمشهد وقوة السوق وتحديق السائح، على خبرة السائح (جيمسون ١٩٩٤، وهارفى ١٩٨٩، وأرى ١٩٩٠أ، وروش ١٩٩٢).

إن الترفيه، بما فيه السياحة، ليس مجرد "وقت الفراغ" الذى يعقب الانتهاء من العمل. "وهذا المفهوم لا يخطئ فحسب مسألة لماذا وكيف يحدث الترفيه فى النشاطات الاجتماعية المفروضة، وما ينطوى عليه من علاقات ووظائف اجتماعية، ولكنه مفهوم غير كاف حتى فى إطار مصطلحاته الخاصة" (بريتون ١٩٩١، ص٤٥٢). فالنشاطات الترفيهية والسياحية أصبحت متزايدة الامتزاج. وفى المجتمع الرأسمالى يتشكل وقت فراغ الناس بشكل مباشر إلى حد كبير بما تقدمه "صناعة الثقافة"، وإلى الحد الذى ترى فيه الدولة نفسها كمنظم أو كداعم لهذه الصناعة تجعل الناس يشعرون بتأثير الأفعال السياسية (هيلد ١٩٨٠، وويلسون ١٩٨٨). إن الأيديولوچيا السائدة فيما يتعلق بالترفيه والسياحة فى المجتمعات الغربية الرأسمالية، التى تصدر بشكل متزايد إلى كل أرجاء العالم من خلال ديناميات التحديث، تصور الترفيه والسياحة على أنهما خيار شخصى وفردى. وأيديولوچيا كهذه تخدم فقط فى إضفاء الشرعية على العلاقة بين صناعة الثقافة والأيديولوچيا السائدة. وهناك تناقض إلى حد ما فى أن "هذه العملية تكمل - بل وتدمر- الميل نحو الفردية والتنويع مع سوق "المشكاة" الملائمة لجميع أنواع المنتجات السياحية، والمظهر الخادع للإعلان عن التصنيع والإنتاج الكبير لمثل هذه المنتجات" (بريتون ١٩٩١، ص٤٥٣). وهكذا فإن السياحة والترفيه شىء معد "للاستهلاك"، ويختار هذا الشىء من مجموعة كبيرة من المعروضات التى تنتج وتوزع

من خلال صناعة للسياحة ذات نمط مؤسسي وعلى درجة كبيرة من التنافسية. هذه الأيديولوجيا، وديناميـة سوق الترفيه والسياحة وقابليتهما للتطاير، يساعدان فى "استمرار المفهوم القائل بأن "الترفيه" "والتسلية" خاليان تمامًا من النتائج السياسية". (ويلسون ١٩٨٨، ص٥١).

إن أيديولوچية "سيادة المستهلك" تشجعنا على النظر إلى الخيار الترفيهى باعتباره ممارسة للحرية الشخصية، مما يعطى تأييدًا لمفهوم أن السياسة التى تتضمن السيطرة والرقابة، يجب أن تظل خارج نطاق الترفيه. وأن نموذج السوق أو نموذج المستهلك للتخطيط الترفيهى الذى يسيطر على مهنة الترفيه، وعلى البيروقراطية الحكومية والخدمات الترفيهية، يجب أن يتطور لتلبية "التفضيلات". إن نموذج السوق يتنافس بشدة مع الفكرة الضعيفة القائلة بأن الخَدمات الترفيهية يجب أن تعوض عن أشكال التجريد والسخط التى تسببها، ومع الفكرة غير الرائجة القائلة بأن الخدمات الترفيهية يجب أن ترقى أو أن تعلم (ويلسون ١٩٨٨، ص٥٢).

تتكون السياحة التجارية من نشاطات تتطلب مشاركة سلبية، بل غير مهمة، فى المنتجات الثقافية النمطية. إن أيديولوچية "سيادة المستهلك" تخفى مدى تحكم رأس المال فى الترفيه. "وقد تتعقب شركات الترفيه الحديثة طلب المستهلك، ولكنها تستطيع أيضًا أن تخلق هذا الطلب، وأن قدرتها على القيام بذلك تزيد مع نمو السيطرة على إنتاج الترفيه" (كلارك وكريتشر ١٩٨٥، ص٢٠٠). إن مدى هذه السيطرة يتأثر بلا شك بالحركة المرتفعة لانتقال الملكية التى تمتد بين شركات الترفيه والسياحة. وهناك أسواق معينة من الصعب السيطرة عليها، لكن ليس هناك أى شك فى السيطرة الجماعية لرأس المال على إنتاج وتوزيع الترفيه والسياحة (روجيك ١٩٨٥، وويلسون ١٩٨٨). فصناعة السياحة تبيع الخبرات التى عبر عنها أرى (١٩٩٠أ، ب) بمصطلح "نظرة السائح".

إن السائحين هم "جيوش العلامات" الذين من أجلهم يعتبر تمييز وتجميع العلامات، أى تقديم شىء ما لشخص ما (ماكنيل ١٩٨٩)، "الدليل"على أن تجاربهم قد تحققت (كالر ١٩٨١، وبريتون ١٩٩١). إن "صناعة الثقافة" التى تعد السياحة جزءًا

منها هى: "إعادة إنتاج وتعزيز التفسيرات الدائمة للواقع، فى حين أنها تشتمل على درجات كافية من التجديد لجذب انتباه المشاهدين (السوق) من خلال تصنيف وتنظيم التسلية، والإقناع المسبق للمستهلكين بكيفية تفسير الواقع من خلال الإشعارات المناسبة (التعليقات والمطويات والمجلات والإعلانات) وذلك لاستثارة رد الفعل المقصود" (بريتون ١٩٩١، ص٤٥٤).

وكما أشير فى الفصل السابق فإن أحد المظاهر الرئيسية للأبعاد السياسية للسياحة المعاصرة هو الأسلوب الذى يتم به جعل المكان مناسباً أو مريحاً. إن مفهوم الكوننة أو العولمة لمكان الترفيه والسياحة يتضمن جعل المكان رأسماليا أو مريحاً بشكل متزايد (ويلسون ١٩٨٨). إن نظام الإنتاج السياحى "يبيع" الأماكن من أجل جذب السائحين. إنه الوسيلة لتحقيق الغاية (السفر والإقامة) والغاية ذاتها (تجربة السائح). وهكذا فإن السياحة تجد نفسها فى طليعة عملية ديناميكية معاصرة مهمة فى إطار التراكم الرأسمالى من حيث خلق الخبرات وتسويقها، فالسائحون "يشترون نوعيات غير ملموسة من الاستجمام والمكانة ورقى نمط الحياة، والراحة من قيود الحياة اليومية، أو التجديد المرضى". (بريتون ١٩٩١، ص٤٦٥). وفى وسط هذا الإطار يتم تهيئة المكان وتحويله إلى تجربة وصور للاستهلاك.

إن إنتاج "الأماكن الترفيهية" (ليفيفر ١٩٧٦) التى تكون فى شكل مناظر طبيعية مصنفة فى شكل قطاعات ومتفردة لحفظ وتعزيز علاقات الإنتاج واسعة النطاق فى صناعة السياحة، يعد "حاجة وظيفية بافتراض تصنيف الفرد ضمن رأس المال فى موقع العمل (عطلة تتيح إعادة تكوين رأس المال البشرى)" (بريتون ١٩٩١، ص٤٦٢). ومثال ذلك السياحة داخل المدينة وإعادات التطوير الحضرى وهو ما تمت مناقشته فى الفصل السادس. "هناك تراتبية متميزة فى أماكن قضاء الإجازات من حيث طبيعة إعادة تشكيلها وفق الهدف الذى صممت من أجله، ووفق الطبقات الاجتماعية التى تستخدمها (بريتون ١٩٨٩)، بحيث تشكل سلسلة متصلة من قابلية الوصول المادى والطبيعى والنقدى، بدءا من منتجعات الإجازات الخارجية إلى المتنزهات المحلية، أو من المعسكرات المحلية إلى الفنادق الشاملة، أو من متنزهات التسلية إلى المناطق البرية. وفى الواقع فإن كثيراً من النزاع المكشوف حول الترفيه والسياحة يعكس أنماط

السيطرة والخضوع فى التراتبية الثقافية "وكما أن الجماعات والطبقات المختلفة ترتب بشكل غير متساو فى علاقتها مع بعضها البعض من حيث علاقاتها الإنتاجية والثروة والسلطة، فإن الثقافات أيضاً ترتب بشكل متفاوت وتقف فى مواجهة بعضها البعض فى علاقات السيطرة والخضوع على امتداد مدرج "السلطة الثقافية" (كلارك ١٩٨١، ص٥٤). لكن لكى يتم التركيز على جانب واحد من جوانب النزاع المكشوف فى المجال العام، فإن هذا قد يعنى تجاهل التأثيرات الأوسع نطاقًا لعمليات إعادة البناء والتراكم الإقليمى داخل الرأسمالية المعاصرة التى ترتبط بها بشكل حميم. إن أماكن الترفيه والسياحة يجب أن ينظر إليها حينئذ باعتبارها "عنصراً من عناصر تقسيم العمل الاجتماعى - المكانى فى المجتمع الرأسمالى الحديث" (بريتون ١٩٩١، ص٤٦٣).

وكما ذكر فى الفصل السادس، فإن كثيراً من المراكز الحضرية (المدن) تعيد بناء صورتها لكى تجذب رأس المال. هذه الإستراتيچيات تعتبر عنصراً ضرورياً فى التنافس الإقليمى الجديد، حيث تجد كل من المناطق المحلية والدولة القومية نفسها منخرطة فى هذه المنافسة من أجل تجديد وإعادة بناء الاقتصاديات الوطنية والمحلية. والحكم فى المراكز الحضرية مدفوع بشكل متزايد بالأيديولوچية الاستثمارية بدلاً من أيديولوچية الرفاه، وموجه نحو خلق "البيئة الملائمة لجذب رأس المال والاستثمار والعاملين ذوى الياقات البيضاء، والسياحة بطبيعة الحال التى تكون عنصراً جوهرياً فى اقتصاد الخدمات الحضرى الجديد.

وتحاول المراكز الحضرية (المدن) أن تجعل نفسها مراكز للاستهلاك داخل نظام رأسمالى يتجه نحو الكوننة أو العولمة بشكل متزايد. إن خلق عاصمة "رمزية" (هارفى ١٩٨٩أ) أو عاصمة "ثقافية" (زوكين ١٩٩٠) فى شكل صناعات ثقافية مثل السياحة والترفيه، يساعد كقاعدة لخلق محاور استثمارية عالمية أو إقليمية جديدة أو مجددة (بريتون ١٩٩١). وعلى سبيل المثال، يتم ذلك من خلال استضافة "الأحداث الاستهلاكية الكبرى" مثل المعارض الدولية والألعاب الأوليمبية (لى وأولدز ١٩٨٨، ص١٩١). وهكذا فإن السياحة تعتبر جزءًا كبيراً للغاية فى التنافس على الموارد الشحيحة وعلى استهلاكها، والسعى لتحقيق ذلك يؤدى بالضرورة إلى أن يقود المرءَ إلى العناصر الضرورية للأبعاد السياسية للسياحة، فالسياسة تدور حول السلطة: من يحصل على

ماذا وأين وكيف ولماذا؟ وقد آن الأوان لكى يضع الباحثون السياحة داخل المجتمع الرأسمالى ويفحصون المضامين الصارخة لملاحظة كريك (١٩٨٩، ص٣٢٤) بأن:

"السياحة هى الاستهلاك البارز للموارد المتراكمة فى عصر العلمانية، وبمعنى آخر: فإن حدوثها متجذر بإحكام فى العالم الواقعى المتسم بقدر كبير من عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين الدول والطبقات، والسياحة ظاهرة استعمارية على نحو مضاعف من حيث إنها لا تصنع من الآخر مشهداً جذاباً بتحويل الثقافات إلى مواد للمستهلك فحسب، ولكن السياحة تعتبر أيضاً مخدراً للجماهير فى الدول ذات الوفرة نفسها (كريك ١٩٨٩).

نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة :

فى عام ١٩٧٥ أعلن ماثيوز أن "الأدبيات السياحية تفتقر بشدة للبحث السياسى" (١٩٧٥، ص١٩٥). وبعد عشرين سنة تقريباً لم يتغير الموقف الأخير بشكل ملحوظ. إن دراسات الأبعاد السياسية للسياحة تميل لأن تكون عرضية فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى البحوث السياحية بدلاً من أن تكون محور التركيز الرئيسى. لكن كثيراً من البحوث عن السياسة السياحية تدور حقيقة حول ما يجب عمله من حيث مجموعة الأهداف بدلاً من أن تدور حول ما هو قائم فى هذه السياسة وكيف تم التوصل إليها.

وكما وضح هذا الكتاب يمكن فحص العلاقة بين السياسة والسياحة من خلال عدد من المستويات: الدولى، والوطنى، والإقليمى، والمحلى، والفردى. كل واحد من هذه المستويات يقدم للباحث ديناميته الخاصة البنيوية والتحليلية. ولكن جميع هذه المستويات من التحليل سوف تدمج بمعرفة الباحث فى السياحة فى إطار النظام الرأسمالى الذى يتجه نحو العولمة بشكل متزايد، من أجل وضع الظاهرة السياحية فى السياق المناسب. إن "السياحة تساعدنا فى التعرف على كيفية نشوء المعنى الاجتماعى والمادى للحيز والمكان من خلال ممارسة السياحة ذاتها، وكيفية اندماج هذه المظاهر السياحية فى عملية تراكمية" (بريتون ١٩٩١، ص٤٧٨). وهكذا فإن السياحة،

مثل كل الظواهر الترفيهية، جزء من الصراع على السيطرة على المكان والزمان، بحيث تكون الجماعات الاجتماعية مشغولة دائمًا، وهو صراع تبحث فيه الجماعة السائدة، من خلال الأوامر القانونية والإدارية، عن إضفاء الشرعية على إدراكها للاستخدام المناسب للمكان والزمان، وحيث تقاوم الجماعات الخاضعة هذه السيطرة من خلال أعمال التمرد الفردى والجماعى (ويلسون ١٩٨٨، ص١٢).

إن دراسة السياحة محاطة أيضًا بالمناقشات حول الأيديولوچيا والقيم. ومعظم البحوث السياحية، خاصة فيما يتعلق بتحليل السياسات، محاصرة "بالتحيز العقلانى للقراراتية، مع تركيزها على "الذى نعرف" بدلاً من "كيف نعرف"، مع تجاهل مماثل للجوانب المهنية لتحليل السياسات. "وهذا التحيز بدوره يرتبط بالتقليد الإيجابى فى فلسفة العلم. وهذه المدرسة، مع اهتمامها بشكل أساسى بالمشكلات المنطقية والمعرفية للمعرفة المحصلة، لم تعط سوى اهتمام قليل للعمليات الفعلية لإنتاج المعرفة العلمية (ماجون١٩٨٩،ص٥٠). ولكن البحث السياحى ليس متحررًا قيميا. وليس هناك علم اجتماعى موضوعى متحرر من القيم. فالذاتية والموضوعية مرتبطان بلا شك. والبحث فى السياحة أو محلل السياسة السياحية، يجب عليه أن يأخذ فى اعتباره بدقة الفرضيات الكامنة للأطر التحليلية، وقوتها التفسيرية، ومساهمتها فى أى مناقشة تتعلق بالسياسات، ولكن كما ذكر فى الفصل الأول، فإن معظم الدراسات السياحية تميل إلى اتخاذ مدخل محافظ، غير نقدى، متحرر قيميا لمعالجة موضوعها (انظر أيضًا تعليقات روش ١٩٩٢). ومدخل كهذا يوجد فى كثير من المقولات السياساتية، وكما لاحظ ريختر (١٩٨٩، ص١٠٣): "فى معظم الدول فإن عافية الصناعة تتخذ كأفضل مؤثر للسياسة الناجحة. ولكن الأمر ليس كذلك. فالسياسة السياحية فى بلد نام بصفة خاصة، يجب الحكم عليها من خلال صافى تأثيرها على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وطالما أن الفوائد الاقتصادية الصافية، فى مقابلة العائدات الإجمالية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية نادرًا ما تقبل التقدير الكمى، فإنها تترك خارج معادلة السياسات فى عديد من الدول".

إن البحث السياحى "المتحرر قيميا" الذى ينبثق غالبًا من الاقتصاد والتسويق ليس منهجًا كافيًا لدراسة السياحة. ولا ريب فى أن التأثيرات الاجتماعية الثقافية

والبيئية للسياحة تحظى بالاعتبار المتزايد، بالرغم من أنه فى هذه الحالات يتم تجاهل السياق السياسى للتنمية السياحية. إن السياحة عنصر رئيسى فى بعض القضايا الاقتصادية والسياسية الدقيقة فى المرحلة الراهنة، مثل عالمية رأس المال، وإعادة الهيكلة الصناعية والإقليمية، وإعادة التطوير الحضرى، ونمو اقتصاد الخدمات (بريتون ١٩٨٩)، لكن قراءة المجرى الرئيسى للأدبيات السياحية لا تمكن من التعرف مطلقًا على هذه القضايا. إن المنظور النقدى ومنظور الاقتصاد السياسى، فيما عدا استثناءات قليلة مهمة (مثل أرى ١٩٩٠أ، وهولنشيد ١٩٩٢، ورووش ١٩٩٢) كانا موضع تجاهل كبير فى البحوث والدراسات السياحية. وعلى سبيل المثال، فى المناقشات التى تجرى حاليًا حول الأبعاد السياسية للسياحة المستدامة، فإن التركيز ينصب أولاً على العمليات البيئية والعمليات الاقتصادية فى مفهومها الضيق، بدلاً من الإطار الثقافى والسياسى الذى تتم فيه الخيارات السياساتية (هول ك ١٩٩٤ ج). وكما علق فريدمان (١٩٨٠، ص٨) على ذلك بقوله "إن حدود النمو هى العوامل البيئية (عوامل خارجية) والعوامل الاجتماعية - النفسية (عوامل داخلية)". وإن تجاهل العوامل الاجتماعية - النفسية يعنى حينئذ القيام بتحليل جزئى، ولكنه يعنى أيضًا الإخفاق فى وضع طبيعة التنمية السياحية فى السياق الصحيح.

إن عملية السياسة السياحية وصنع القرار عملية معقدة للغاية. ودارس السياسة السياحية هو "ثيثيوس العصر الحديث" الذى يحاول تتبع خيط عملية صنع القرار خلال المتاهة السياساتية شديدة التعقيد، وعند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة فإن المحلل مضطر للاعتراف "بالتساؤلات الخاصة بالنظرية السياسية والقيم السياسية الكامنة - بشكل واضح أو ضمنى - وراء قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص٤٩-٥٠). وتنطوى الأطر التحليلية المختلفة على جوانب مختلفة من الضعف والقوة، والمحلل يختار "بين المداخل النظرية لمهاجمة القضايا والمشكلات الخاصة بالسياسات" (جينكنز ١٩٧٨، ص٢٠). ولكى نفهم كيف أن السياحة تدخل ضمن عملية تراكمية وعلاقات آمرة بين الناس والمكان فإن الأمر يقتضى: "إننا نحتاج إلى عملية تنظير تعترف، وتميط اللثام، بوضوح عن السياحة باعتبارها نشاطًا منظمًا ذا طابع رأسمالى مسيطر موجهًا بديناميات اجتماعية ملازمة ومحددة للنظام الرأسمالى وعلاقاته

الإنتاجية والاجتماعية والأيديولوچية. إن تحليل كيف يقوم نظام الإنتاج السياحى بتسويق جماعات الناس وتعبئتهم للبيع، هو درس فى الاقتصاد السياسى للبناء الاجتماعى للواقع وللمكان، سواء من وجهة نظر الزائرين والمجتمعات المضيفة أو من وجهة نظر رأس المال السياحى (وصناعة الثقافة)، أو من جهة نظر الدولة بانخراطها فى النظام بأشكال متنوعة (بريتون ١٩٩١، ص٤٧٥).

إن المقولة السابقة لبريتون قد لا يتقبلها عدد من القراء بسهولة. لماذا؟ لأنها تقع خارج المقاييس "المعتادة" للنقاش فى حقل الدراسات السياحية. ولكن "المشكلات المتعلقة بالسياسات ليست اختبارات مدرسية، إنها لا تتضمن دائمًا وجود حلول صحيحة يمكن فحص نتائجها التحليلية للتحقق من صحتها (ماجون ١٩٨٩، ص٦٥). وإن وضع مفاهيم مختلفة أخرى للمشكلة، وأدوات ونماذج أخرى، أو أحكام مختلفة أخرى حول النقاط الدقيقة للتحليل والمناقشة، يمكن أن يؤدى إلى نتائج مختلفة. وكما ذكر فى الفصل الأول، فإن هذه التحديات، أو المداخل المتعارضة، أمر حيوى لتطوير المعرفة حول الأبعاد السياسية للسياحة، ولتطوير فهمنا للسياسة السياحية. وهكذا فإن "الحاجة الملحة اليوم هى تحسين المناهج والشروط الخاصة بالمناقشة الجادة، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسى لهذه المناهج والشروط فى مختلف مستويات صنع السياسة" (ماجون ١٩٨٩، ص٦).

ويدافع عديد من المؤلفين (مثل هولنشيد ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢) عن أن تبنى مدخل جدلى لدراسة السياسة يمكن أن يساعد التحقيق النقدى لأسس وفرضيات الظواهر الاجتماعية، ويتيح المناقشات النقدية بين دارسى السياحة. والجدل أو الديالكتيك منهج للنقاش لا يتسم بقدر كبير من المعقولية فحسب، بل يتسم أيضًا بمقدماته المنطقية وبالسياق الاجتماعى فى تطبيقاته.

"إن نقطة البدء فى الجدل الدياليكتيكى ليست الفروض النظرية بل وجهات النظر التى تطرح فعلاً فى المجتمع، وأن نتائجها ليست دليلاً رسميا ولكنها فهم مشترك للمشكلة موضع المناقشة" (ماجون ١٩٨٩، ص٦). ويدافع روش (١٩٩٢، ص٥٩١) عن أن الأنماط الدياليكتيكية للمفهومية تحتاج إلى:

"تقدير الفرق والاعتماد المتبادل بين الحقائق الاجتماعية والقيم الاجتماعية، وبين النظرية والوصفية، وبين النظرية والسياسة. ولكنها تتطلب أكثر من ذلك (من دارسى السياحة) تقدير الوحدة فى التنوع فى الواقع الاجتماعى لمثل هذه الظاهرة المعقدة، والفعل والبنية والاستمرارية والتغير، والوعى والظروف المادية، والمستويين الجزئى والكلى وهكذا".

إن العلاقات السابقة علاقات دياليكتيكية متماسكة فى طبيعتها. ولكن الغالبية الكبرى للبحث السياحى تعتبر واحدية البعد وتخفق فى التقدير الكافى لكل من السياحة كمصطلح اجتماعى معقد والأطر النظرية التى تستخدم. ويخفق كثير من التحليل الاجتماعى السياسى، بصفة خاصة، فى تحليل السياق بالقدر الكافى فيما يتعلق بعدد العمليات التى تؤثر بوضوح فى وضع السياحة فى إطار التغير البنيوى الكلى والتحديث فى المجتمع المعاصر (بريتون ١٩٩١، وروش ١٩٩٢)، بما فى ذلك التغييرات الثقافية المرتبطة مع مذهب ما بعد الحداثة (التمزق الثقافى والنسبية الأخلاقية والمثالية، ومذهب الاستهلاكية ومذهب المتعة) ومذهب ما بعد الصناعة (التحول من شكل التصنيع إلى التكنولوجيا والخدمات الراقية فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر) ومذهب ما بعد القومية (العولمة الاقتصادية: ظهور مستوى فوق قومى متميز ومسيطر فى الاقتصاد الرأسمالى، والسياسة فوق القومية والمشكلات الاجتماعية والبيئية فوق القومية) (روش ١٩٩٣ب).

إن عملية المطلب الجدلى الدياليكتيكى قد تبدو جوهرية فى دراسة الأبعاد السياسية للسياحة. وفى الحقيقة، كما ذكر فى الفصل الأول عند مناقشة فكرة تحليل السياسات كحرفة، فإن المطلب الجدلى وتحليل السياسات مرتبطان بشدة:

"تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يبدأ عادة بالفرضيات المقبولة ظاهريا، وبوجهات النظر القابلة للاختلاف والتحول، ولا يبدأ بالمبادئ غير القابلة للجدل أو بالحقائق الجافة. وهذا التحليل، مثله أيضًا مثل الدياليكتيك، لا ينتج أدلة رسمية ولكنه ينتج فقط مناقشات مقنعة، وأخيرًا فإن تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يسهم فى المداولات العامة من خلال النقد والدفاع والتعليم

والتحليل السياسى الجيد أكثر من مجرد تحليل المعلومات أو اختبار النماذج. إنه يقدم أيضًا نماذج من المناقشات وبنية عقلية لمعالجة الموضوع العام. وحتى إذا ما كانت نتائجه غير مقبولة، من حيث تصنيفاته ولغته، ومن حيث نقد مداخله التقليدية، ومن حيث دفاعه عن الأفكار الجديدة، فإنه يؤثر - بل ويتحكم - فى مناقشة السياسة" (ماجون ١٩٨٩، ص٧).

إن تأكيد كارليل بأن "النقد عظيم ولا يمكن فهمه" لا ينبغى أن يروع الباحث فى الأبعاد السياسية للسياحة. إن معرفة تشكيل القرارات والتفاعل بين العناصر داخل بيئة السياسات أمر جوهرى إذا ما كان هناك قصد للتأثير فى عملية صنع السياسة السياحية والتنمية السياحية وإدارة الموارد. وحتى معرفة العملية السياساتية ليست كافية طالما أن نتائج البحث ذاتها خاضعة للاستخدام وإساءة الاستخدام فى حقل السياسات (جرودسكى ١٩٨٢). إن دارسى الأبعاد السياسية للسياحة ليسوا خارج الحقل السياسى الذى يدرسونه. ومن خلال بحثهم واستشاراتهم ونتائجهم وتوصياتهم فإنهم يعدون جزءًا من عملية السياسة السياحية والتنمية، إلا أنهم يهمشون أحيانًا. وإذا ما شاء المحللون لبحوثهم أن تؤثر فى عملية السياسات، فإن عليهم حينئذ أن يزعموا لأنفهسم دورًا دفاعيا. إن البحث السياحى المحايد أو المتحرر من القيم غير موجود. ودارسو السياحة يجب عليهم حينئذ أن يكونوا واعين بأن "تحليل السياسات لا يمكن أن يؤدى بكفاءة ولا يمكن أن يستخدم بدقة دون تقدير لجوانبه الحرفية" (ماجون ١٩٨٩، ص٦٨). ليس هناك حقائق سياساتية، هناك فقط مناقشات سياساتية. ومن المأمول أن يساهم هذا الكتاب، ولو بقسط صغير فقط، فى هذه المناقشات.

المراجع

Airey, D., 1983, European government approaches to tourism, *Tourism Management*, 4 (4): 234–244

Airey, D., 1984, Tourism administration in the USA, *Tourism Management*, 5 (4): 269–279

Alasia, S., 1989, Politics, in H. Larcy (ed.), *Ples bulong iumi—Solomon Islands: the past four thousand years*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva

Albers, P. and James, W., 1983, Tourism and the changing photographic image of the Great Lakes Indians, *Annals of Tourism Research*, 10: 123–148

Alebua, E., 1992, Eco-forestry in Solomon Islands, *The Courier*, 132: 38–39

Alford, R. and Friedland, R., 1985, *Powers of theory: capitalism, the state and democracy*, Cambridge University Press, Cambridge

Allcock, J.B., 1991, Poland, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.236–258

Allison, G., 1971, *The essence of decision*, Little, Brown and Company, Boston

Anderson, J., 1975, *Public policy making*, Praeger, New York

Andronicou, A., 1979, Tourism in Cyprus, in E. de Kadt (ed.), *Tourism—passport to development?*, Oxford University Press, New York

Aristotle, 1976, *The ethics of Aristotle: the Nicomachean ethics*, J.A.K. Thompson trans., H. Tredennick rev. trans., Penguin, Harmondsworth

Armstrong, D., 1988, Tourism '88: challenges and opportunities, *Pacific Islands Monthly*, February: 41–44

Arnstein, S., 1969, A ladder of citizen participation, *Journal of American Institute of Planners*, 35: 216–224

Ascher, B., 1984, Obstacles to international travel and tourism, *Journal of Travel Research*, 22: 2–16

Ashworth, G.J. and Bergsma, J.R., 1987, New policies for tourism: opportunities or problems, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 78 (2): 151–155

Asia Travel Trade, 1989, Inbound's full of woes, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 41

Asia Travel Trade, 1992, AFTA the coup, *Asia Travel Trade*, September: 8-9

Auburn, F.M., 1982, *Antarctic law and politics*, C. Hurst, London

Aucion, P., 1971, Theory and research in the study of policy-making, in G.B. Doren an P. Aucion (eds.) *The structures of policy-making in Canada*, Macmillan, Toronto, pp.10-38

Australian Government Committee of Inquiry into Tourism, 1987, *Report of the Australian government committee of inquiry into tourism*, vol.1, Australian Government Publishing Service, Canberra

Bachrach, P., 1969-70, A power analysis, *Public Policy*, 18: 155-186

Bachrach, P. and Baratz, M.S., 1970, *Power and poverty: theory and practice*, Oxford University Press, New York

Badie, B. and Birnbaum, P., 1983, *The sociology of the state*, University of Chicago Press, Chicago

Barber, D., 1992, Of tourism and tradition, *Pacific Islands Monthly*, August: 19

Barr, H., 1992, Worries over Maori bid to control parks, *The Dominion*, 21 July: 6

Barrett, S. and Fudge, C., 1981, Examining the policy-action relationship, in S. Barrett and C. Fudge (eds.) *Policy and action*, Methuen, London, pp.3-32

Bastin, R., 1984, Small island tourism: development or dependency, *Development Policy Review*, 2 (1): 79-90

Becker, H.S., 1978, Arts and crafts, *American Journal of Sociology*, 83 (4): 862-889

Benedict, B., 1983, The anthropology of World Fairs, in B. Benedict (ed.), *The anthropology of world fairs*, Scolar Press, London, pp.1-65

Bergin, A., 1985, Recent developments in Australia's Antarctic policy, *Marine Policy*, 9: 180-191

Bernstein, R., 1978, *The restructuring of social and political theory*, Harcourt and Brace, New York

Best, L., 1968, A model of pure plantation economy, *Social and Economic Studies*, 17 (3): 283-326

Bianchini, F. and Parkinson, M., 1993, *Cultural policy and urban development: the experience of West European cities*, Manchester University Press, Manchester

Blank, U., 1989, *The community tourism industry imperative: the necessity, the opportunities, its potential*, Venture Publishing, State College

Bodlender, J.A. and Davies, E.J.G., 1985, *A profile of government financial aid to tourism*, World Tourist Organization/Horwarth and Horwath International, Madrid

Boniface, P. and Fowler, P.J., 1993, *Heritage and tourism in 'the global village'*, Routledge, London and New York

Bouquet, M. and Winter, M., 1987, Introduction: tourism politics and practice, in M. Bouquet and M. Winter (eds.), *Who from their Labours Rest? Conflict and Practice in Rural Tourism*, Avebury, Aldershot, pp.1-8

Bragg, L., 1990, Ecotourism: a working definition, *Institute for Tropical Rainforest Studies Newsletter*, 2 (2): 7
Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H. (eds.), 1989a, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York
Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989b, Introduction, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.1–13
Bramwell, B. and Lane, B., 1993, Sustainable tourism: an evolving global approach, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6–16
Britton, S.G, 1982a, International tourism and multinational corporations in the Pacific: the case of Fiji, in M.J. Taylor and N. Thrift (eds.), *The Geography of Multinationals*, Croom Helm, Sydney, pp.252–274
Britton, S.G., 1982b, The political economy of tourism in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 9 (3): 331–358
Britton, S.G., 1983, *Tourism and underdevelopment in Fiji*, Monograph No.13, Australian National University Development Studies Centre, Australian National University, Canberra
Britton, S.G., 1987, Tourism in Pacific island states, constraints and opportunities, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.113–139
Britton, S.G., 1989, Tourism, capital, and places: a contribution to the geography of tourism, paper prepared for the New Zealand Geographic Society Conference, 20–24 August, University of Otago, Dunedin
Britton, S.G., 1991, Tourism, capital and place: towards a critical geography of tourism, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9 (4): 451–478
Britton S.G. and Clarke, W.C. (eds.), 1987, *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva
Brookfield, H., 1991, Environmental sustainability with development: what prospects for a research agenda?, in O. Stokke (ed.), *Sustainable development*, Frank Cass, London, pp.42–46
Brown, G., 1985, The tourism industry in Australia, in J. Dean and B. Judd (eds.), *Tourist developments in Australia*, Royal Australian Institute of Architects Education Division, Canberra, pp.8–11
Brown, L.B., 1973, *Ideology*, Penguin, Harmondsworth
Buckley, P.J. and Klemm, M., 1993, The decline of tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 185–194
Budowski, G., 1976, Tourism and conservation: conflict, coexistence or symbiosis, *Environmental Conservation*, 3 (1): 27–31
Burkart, A.J. and Medlik, S., 1981, *Tourism Past, Present and Future*, 2nd. edn., Heinemann, London
Burton, T.L., 1982, A framework for leisure policy research, *Leisure Studies*, 1: 323–335
Butler, R.W., 1974, The social implications of tourist developments, *Annals of Tourism Research*, 2 (2): 100–111

Butler, R.W., 1980, The concept of a tourist area cycle of evolution: implications for management of resources, *Canadian Geographer*, 24: 5–12
Cameron, C., 1989, Cultural tourism and urban revitalization, *Tourism Recreation Research*, 14 (1): 23–32
Carter, F.W., 1991a, Czechoslovakia, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.155–172
Carter, F.W., 1991b, Bulgaria, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.220–235
Castells, M., 1983, Crisis, planning, and the quality of life: managing the new historical relationships between space and society, *Environment and Planning D, Society and Space*, 1: 3–21
Cater, E.A., 1987, Tourism in the least developed countries, *Annals of Tourism Research*, 14: 202–226
Choy, D.J.L., 1984, Comment on Richter's political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 11: 618–621
Clarke, J., 1981, Subcultures, cultures and class, in T. Bennett, G. Martin, C. Mercer and J. Woollacott (ed.), *Culture, ideology and social process*, Batsford, London, pp.53–79
Clarke, J. and Critcher, C., 1985, *The devil makes work: leisure in capitalist Britain*, University of Illinois Press, Urbana
Cohen, E., 1977, Toward a sociology of international tourism, *Social Research*, 39 (1): 164–182
Commission Consultative Fédérale pour le Tourisme, 1979, *Conception Suisse du tourisme*, Office Central Fédéral des Imprimes, Berne
Commonwealth Department of Tourism, 1992, *Tourism Australia's passport to growth: a national tourism strategy*, Commonwealth Department of Tourism, Canberra
Commonwealth of Australia and Government of New Zealand, 1991, *Costs and Benefits of a Single Australasian Aviation Market*, Australian Government Publishing Service, Canberra
Compton, P.A., 1991, Hungary, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.173–189
Conant, J.S., Clarke, T., Burnett, J.J. and Zank, G., 1988, Terrorism and travel: managing the unmanageable, *Journal of Travel Research*, Spring: 16–20
Connell, J., 1988, *Sovereignty & survival: island microstates in the Third World*, Research Monograph No.3, Department of Geography, University of Sydney
Cook, D., 1989, China's hotels: still playing catch up, *Cornell Hotel Restaurant and Administration Quarterly*, 30 (3): 64–67
Cook, K., 1982, Guidelines for socially appropriate tourism development in British Columbia, *Journal of Travel Research*, 21 (1): 22–28
Coppock, J.T., 1977, Tourism as a tool for regional development, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh for the Leisure Studies Association, Edinburgh, pp.1.1–1.15

Cossons, N., 1989, Heritage tourism—trends and tribulations, *Tourism Management*, 10 (3): 192–194

Council of Europe, 1988, *Rural tourism in Europe*, Publications and Documents Division, Council of Europe, Strasbourg

Coventry, N., 1988, Japanese lead reawakening in Fijian tourism, *New Zealand Financial Review*, November: 89–91

Coventry, N., 1990, NZ/Australia tourism members press for one-entry concept, *Asia Travel Trade*, 22 (October): 6–8

Craik, J., 1989, The Expo experience: the politics of expositions, *Australian-Canadian Studies*, 7 (1–2): 95–112

Craik, J., 1990, A classic case of clientelism: the Industries Assistance Commission Inquiry into Travel and Tourism, *Culture and Policy*, 1 (3)

Craik, J., 1991, *Resorting to tourism: cultural policies for tourist development in Australia*, Allen & Unwin, St. Leonards

Crawford, J., 1979, *The creation of states in international law*, Clarendon Press, Oxford

Crean, J., 1988, Lifting the lid on outbound travel, *Asia Travel Trade*, July: 30–31

Crenson, M.A., 1971, *The un politics of air pollution: a study of non-decisionmaking in the cities*, The Johns Hopkins Press, Baltimore and London

Crick, M., 1989, Representations of international tourism in the social sciences: sun, sex, sights, savings, and servility, *Annual Review of Anthropology*, 18: 307–344

Crocombe, R., 1992, The future of democracy in the Pacific Islands, in R. Crocombe and E. Tuza (eds.), *Independence, dependence, interdependence: the first 10 years of Solomon Islands independence*, published jointly by the Institute of Pacific Studies, the University of the South Pacific Honiara Centre and the Solomon Islands College of Higher Education, Honiara, pp.9–27

Crozier, M., 1964, *The bureaucratic phenomenon*, University of Chicago Press, Chicago

Crush, J. and Wellings, P., 1983, The Southern African pleasure periphery, 1966–83, *Journal of Modern African Studies*, 21: 673–698

Crush, J. and Wellings, P., 1987, Forbidden fruit and the export of vice: tourism in Swaziland and Lesotho, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: Tourism in developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.91–112

Culler, J., 1981, Semiotics of tourism, *American Journal of Semiotics*, 1: 127–140

D'Amore, L., 1983, Guidelines to planning harmony with the host community, in P.E. Murphy (ed.), *Tourism in Canada: selected issues and options*, Western Geographical Series 21, University of Victoria, Victoria, pp.135–159

Damette, F., 1980, The regional framework of monopoly exploitation: new problems and trends, in J. Carney, R. Hudson and J.R. Lewis (eds.), *Regions in crisis*, Croom Helm, London

Darling Harbour, n.d., *Face to face, Tumbalong Park Darling Harbour* (brochure), Darling Harbour Authority, Sydney

Davis, G., Wanna, J., Warhurst, J. and Weller, P., 1993, *Public policy in Australia*, 2nd. edn., Allen & Unwin, St Leonards

Dawson, D., 1991, *Panem et circenses*? A critical analysis of ethnic and multicultural festivals, *Journal of Applied Recreation Research*, 16 (1): 35–52

De Burlo, C., 1989, Islanders, soldiers, and tourists: the war and the shaping of tourism in Melanesia, in G.M. White and L. Lindstrom (eds.), *The Pacific theater—island representations in World War II*, University of Hawaii Press, Honolulu

de Hanni, H., 1984, Controlling the development of tourism: possibilities and hindrances, in E.A. Brugger, G. Furrer, B. Messerli and P. Messerli (eds.), *The transformation of Swiss mountain regions*, Haupt, Berne

de Kadt, E. (ed.), 1979, *Tourism Passport to Development*, Oxford University Press, New York

Dear, M., 1977, Spatial externalities and locational conflict, in D.B. Massey and P.W.J. Batey (eds.), *Alternative frameworks for analysis*, London Papers in Regional Science 7, Pion Ltd., London

Demek, J. and Strida, M. (eds.), 1971, *Geography of Czechoslovakia*, Academia, Prague

Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, 1988, *Directions for tourism—a discussion paper*, Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, Canberra

Deutsch, K.W., 1986, State functions and the future of the state, *International Political Science Review*, 7 (2): 209–222

Dichen, G. and Guangrui, Z., 1983, China's tourism: policy and practice, *Tourism Management*, 4: 75–84

Dieke, P.U.C., 1989, Fundamentals of tourism development: a Third World perspective, *Hospitality Education and Research Journal*, 13 (2): 7–22

Do-sun, C., 1992, In the balance, *Asia Travel Trade*, April: 58–61

Dorfmann, M., 1983, Régions de montagne: de la dépendance à l'autodéveloppement, *Revue de Géographie Alpine*, 71 (1): 5–34

Dovey, K., 1989, Old Scabs/new scars: the hallmark event and the everyday environment, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.73–80

Easton, D., 1957, An approach to the analysis of political systems, *World Politics*, 9: 383–400

Easton, D., 1965, *A systems analysis of political life*, University of Chicago Press, Chicago

Economist Intelligence Unit, 1989, The Pacific Islands, *EIU International Tourism Reports*, 4: 70–99

Edgell, D., 1978, International tourism and travel, in H.F. Van Zandt (ed.), *International business prospects, 1977–1999*, Bobbs-Merrill, Indianapolis, pp.171–173

Edgell, D.L., 1983, United States international tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 427–433

Edgell, D.L., 1984, US government policy on international tourism, *Tourism Management*, 5 (1): 67–70

Edgell, D.L., 1990, *International tourism policy*, Van Nostrand Reinhold, New York
Elliot, J., 1983, Politics, power and tourism in Thailand, *Annals of Tourism Research*, 10: 377–393
Elliot, J., 1987, Government management of tourism—a Thai case study, *Tourism Management*, 8 (3): 223–232
Erisman, H.M., 1983, Tourism and cultural dependency in the West Indies, *Annals of Tourism Research*, 10: 337–361
European Economic Community (EEC), 1984, Council Regulation (EEC) No.1787/84 of 19 June 1984 on the European Regional Development Fund, *Official Journal of the European Communities*, 28 June
European Economic Community, 1985, *The European Community and the regions: 10 years of Community regional policy and of the European Regional Development Fund (ERDF)*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg
Fagence, M., 1979, *The political nature of community decision-making*, Department of Regional and Town Planning, University of Queensland, St. Lucia
Farmer, W.J., 1987, The Antarctic treaty system and global interests in the Antarctic, *Australian Foreign Affairs Record*, 58 (3): 135–141
Farrell, B.H., 1974, The tourist ghettos of Hawaii, in M.C.R. Edgell and B.H. Farrell (eds.), *Themes on Pacific lands*, Western Geographical Series No. 10, University of Victoria, Victoria, pp.181–221
Field, A., 1992, Aviation update, *Ministry of Tourism Newsletter*, 4 (2)
Fiji Ministry of Tourism, 1992, *General information on tourism in Fiji: its past and future and impact on the economy and society*, Ministry of Tourism, Suva
Fiji Visitors Bureau, 1988, *Statistical report on visitor arrivals to Fiji*, Fiji Visitors Bureau, Suva
Fiji Visitors Bureau, 1992, *A statistical Report on visitor arrivals into Fiji calendar year 1991*, Fiji Visitors Bureau, Suva
Finney, B.R. and Watson, K.A. (eds.), 1977, *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz
Foley, P., 1991, The impact of major events: a case study of the World Student Games and Sheffield, *Environmental and Planning C: Government and Policy*, 9 (1): 65–79
Fondersmith, J., 1988, Downtown 2040: making cities fun, *The Futurist*, March/April: 9–17
Forster, J., 1964, The sociological consequences of tourism, *International Journal of Comparative Sociology*, 5 (2): 217–227
Francisco, R.A., 1983, The political impact of tourism dependence in Latin America, *Annals of Tourism Research*, 10: 363–376
Freedman, L., 1976, Logic, politics and foreign policy processes, *International Affairs*, 52: 434–449
Frieden, B. and Sagalyn, L., 1989, *Downtown, inc.: how America rebuilds cities*, MIT Press, Cambridge
Friedmann, J., 1980, An alternative development?, in J. Friedmann, T. Wheelwright and J. Connell (eds.), *Development strategies in the*

eighties, Monograph No.1, Development Studies Colloquium, Department of Town and Country Planning, University of Sydney, Sydney, pp.4–11

Gallie, W.B., 1955–56, Essentially contested concepts, *Proceedings of the Aristotelian Society*, 56: 167–198

Gartner, W.C. and Shen, J., 1992, The impact of Tiananmen Square on China's tourism image, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 47–52

Gay, J., 1985, The patriotic prostitute, *The Progressive*, 49 (3): 34–36

Getz, D., 1977, The impact of tourism on host communities: a research approach, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh, Edinburgh, pp.9.1–9.13

Getz, D., 1983, Capacity to absorb tourism: concepts and implications for strategic planning, *Annals of Tourism Research*, 10: 239–263

Getz, D., 1986, Models in tourism planning towards integration of theory and practice, *Tourism Management*, 7 (1): 21–32

Getz, D., 1987, Tourism planning and research: traditions, models and futures, paper presented at the Australian Travel Research Workshop, Bunbury, Western Australia, November 5–6

Getz, D., 1991, *Festivals, special events and tourism*, Van Nostrand Reinhold, New York

Giddens, A., 1989, *Sociology*, Polity Press, Cambridge

Gilg, A.W., 1988, Switzerland: structural change within stability, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.123–144

Girvan, N., 1973, The development of dependency economics in the Caribbean and Latin America: review and comparison, *Social and Economic Studies*, 22: 1–33

Goodall, B., 1987, Tourism and regional development, *Built Environment*, 13 (2): 69–72

Gottdeiner, E., 1987, *The decline of urban politics: political theory and the crisis of the local state*, Sage Publications, Newbury Park

Government of the Solomons, 1993, *Tourism statistics—third quarter 1992, Statistical bulletin No.4/93*, Government of the Solomons, Honiara

Graham, M., 1990, Culture shock, *Asia Travel Trade*, 22 (February): 24–26

Gramsci, A., 1975, *Quaderni del carcere*, Einaudi, Turin

Gray, H.P., 1984, Tourism theory and practice: a reply to Alberto Sessa, *Annals of Tourism Research*, 11: 286–290

Greenberg, G.D., Miller, J.A., Mohr, L.B. and Vladeck, B.C., 1977, Developing public policy theory—perspectives from empirical research, *American Political Science Review*, 71 (4): 1532–1543

Greenwood, D.J., 1972, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Ethnology*, 2: 80–91

Greenwood, D.J., 1976, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Annals of Tourism Research*, 3 (3): 128–142

Greenwood, D.J., 1989, Culture by the pound: an anthropological perspective on tourism as cultural commoditization, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd. edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.171–185

Greenwood, J., Willams, A.M. and Shaw, G., 1990, Policy implementation and tourism in the UK: implications from recent tourism research in Cornwall, *Tourism Management*, 11 (1): 53–62
Grodsky, P.B., 1982, Some limitations of social scientists in affecting public policy decisions, in F.S. Sterrett and B.L. Rosenberg (eds.), *Science and Public Policy II*, New York Academy of Sciences, New York, pp.47–55
Guangrui, Z., 1989, Ten years of Chinese tourism: profile and assessment, *Tourism Management*, 10 (1): 51–62
Gunn, C.A., 1977, Industry pragmatism vs tourism planning, *Leisure Sciences*, 1 (1): 85–94
Gunn, C.A., 1979, *Tourism planning*, Crane Russak, New York
Gunn, C.A., 1988, *Tourism planning*, 2nd edn., Taylor and Francis, New York.
Hail, J., 1992, Blow to Thai tourism, *Asia Travel Trade*, 23 (7): 6–8
Hall, C.M., 1989a, The politics of hallmark events, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.219–241
Hall, C.M., 1989b, Hallmark events and the planning process, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.20–39
Hall, C.M., 1991, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, Longman Cheshire, South Melbourne
Hall, C.M., 1992a, *Hallmark tourist events: impacts, management, and planning*, Belhaven Press, London
Hall, C.M., 1992b, Tourism in Antarctica: activities, impacts, and management, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 2–9
Hall, C.M., 1992c, Sex tourism in South-east Asia, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.64–74
Hall, C.M., 1992d, Issues in ecotourism: from susceptible to sustainable development, in *Heritage management: parks, heritage and tourism*, Royal Australian Institute of Parks and Recreation, Hobart, pp.152–158
Hall, C.M., 1994a, *Tourism in the Pacific Rim: development, impacts and markets*, Longman Cheshire, South Melbourne
Hall, C.M., 1994b, Tourism and the Maori of Aotearoa (New Zealand), in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming
Hall, C.M., 1994c, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, 2nd. edn., Longman Cheshire, South Melbourne
Hall, C.M., 1994d, Ecotourism in Australia, New Zealand and the South Pacific: appropriate tourism or a new form of ecological imperialism?, in E.A. Cater and G.A. Bowman (eds.) *Ecotourism: A Sustainable Option?*, John Wiley & Sons/Royal Geographical Society, Chichester, pp.137–157
Hall, C.M. and Johnston, M. (eds.), 1995, *Tourism in polar regions*, John Wiley & Sons, Chichester

Hall, C.M., Keelan, N. and Mitchell, I., 1993, The implications of Maori perspectives on the interpretation, management and promotion of tourism in New Zealand, *Geojournal*, 29 (3): 315–322

Hall, C.M., Mitchell, I. and Keelan, N., 1992, Maori culture and heritage tourism in New Zealand, *Journal of Cultural Geography*, 12 (2): 115–128

Hall, C.M. and Rudkin, B., 1993, Ecotourism as appropriate tourism?: a case study from the Solomon Islands, paper presented at the *13th International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, symposium on tourism as a determinant of culture change*, Mexico City

Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1989, America's Cup lost, paradise retained? The dynamics of a hallmark tourist event, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.103–118

Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1994, Event tourism and the creation of a post-industrial portscape: the case of Fremantle and the 1987 America's Cup, in S. Craig-Smith and M. Fagence (eds.), *Dockland redevelopment and tourism*, Springer-Verlag, New York, in press

Hall, C.M. and Zeppel, H., 1990, Cultural and heritage tourism: the new grand tour?, *Historic Environment*, 7 (3–4): 86–98

Hall, D.R., 1984, Foreign tourism under socialism: the Albanian 'Stalinist' model, *Annals of Tourism Research*, 11 (4): 539–55

Hall, D.R., 1990a, Eastern Europe opens its doors, *Geographical Magazine*, April: 10–15

Hall, D.R., 1990b, Stalinism and tourism: a study of Albania and North Korea, *Annals of Tourism Research*, 17 (1): 36–54

Hall, D.R. (ed.), 1991a, *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London

Hall, D.R., 1991b, Introduction, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.3–28

Hall, D.R., 1991c, Eastern Europe and the Soviet Union: overcoming tourism constraints, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.49–78

Hall, D.R., 1991d, Evolutionary pattern of tourism development in Eastern Europe and the Soviet Union, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.79–115

Hall, D.R. 1991e, Contemporary challenges, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.282–289

Hall, D.R. 1991f, Albania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.259–277

Hall, J., 1974, The capacity to absorb tourists, *Built Environment*, 3: 392–397

Hamdi, H., 1991, Growing pains for South Korea market, *Asia Travel Trade*, February: 10–11

Harcombe, D., 1988, *Solomons Islands—a travel survival kit*, Lonely Planet Publications, South Yarra

Harrison, D. (ed.), 1992a, *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London

Harrison, D., 1992b, International tourism and the less developed countries: the background, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.1–18

Harvey, D., 1987, Flexible accumulation through urbanization: reflections on 'post-modernism' in the American city, *Antipode*, 19: 260–286

Harvey, D., 1988, Voodoo cities, *New Statesman and Society*, 30 September: 33–35

Harvey, D., 1989a, *The condition of postmodernity: an enquiry into the origins of cultural change*, Basil Blackwell, Oxford

Harvey, D., 1989b, From managerialism to entrepreneurialism: the transformation in urban governance in late capitalism, *Geografiska Annaler B*, 71 (1): 3–17

Harvey, D., 1990, Between space and time: reflections on the geographical imagination, *Annals of the Association of American Geographers*, 80 (3): 418–434

Hau'ofa, E., 1987, The new Pacific society: integration and independence, in A. Hooper, *et al.* (eds)., *Class and culture in the South Pacific*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva

Haulot, A., 1981, Social tourism: current dimensions and future developments, *Tourism Management*, 2: 207–212

Haveman, R.H., 1976, Evaluating the impact of public policies on regional welfare, *Regional Studies*, 10: 449–463

Hayes, B.J., 1981, The congressional travel and tourism caucus and US national tourism policy, *International Journal of Tourism Management*, June: 121–137

Haywood, K.M., 1988, Responsible and responsive tourism planning in the community, *Tourism Management*, 9 (2): 105–118

Heeley, J., 1981, Planning for tourism in Britain, *Town Planning Review*, 52: 61–79

Heenan, D., 1978, Tourism and the community, a drama in three acts, *Journal of Travel Research*, 16 (4): 30–32

Held, D., 1980, *Introduction to critical theory: Horkheimer to Habermas*, Hutchinson, London

Held, D., 1989, *Political theory and the modern state*, Polity Press, Oxford

Held, D. and Krieger, J., 1984, Theories of the state: some competing claims, in S. Bornstein, D. Held and J. Krieger (eds.), *The state in capitalist Europe*, Allen & Unwin, London, pp.1–20

Helu-Thaman, K., 1992, Ecocultural tourism: a personal view for maintaining cultural integrity in ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience, conference proceedings*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.24–29

Henning, D.H., 1974, *Environmental policy and administration*, American Elsevier Publishing Company, New York

Henry, I. and Bramham, P., 1986, Leisure, the local state and social order, *Leisure Studies*, 5: 189–209

Hewison, R., 1987, *The heritage industry: Britain in a climate of decline*, Methuen, London

Hewison, R., 1988, Great expectations—hyping heritage, *Tourism Management*, 9 (3): 239–240

Hillman, S., 1986, Special events as a tool for tourism development, *Special Events Report*, 5 (16): 4–5

Hills, T.L. and Lundgren, J., 1977, The impact of tourism in the Caribbean: a methodological study, *Annals of Tourism Research*, 4 (5): 248–267

Hivik, T. and Heiberg, T., 1980, Centre-periphery tourism and self-reliance, *International Social Science Journal*, 32 (1): 69–98

Hollinshead, K., 1988, First-blush of the longtime: the market development of Australia's living Aboriginal heritage, in *Tourism research: expanding boundaries, the travel and tourism research association 19th annual conference proceedings*, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.183–198

Hollinshead, K., 1992, 'White' gaze, 'red' people—shadow visions: the disidentification of 'Indians' in cultural tourism, *Leisure Studies*, 11: 43–64

Holt, R.T. and Turner, J.E., 1974, The scholar as artisan, *Policy Sciences*, 5: 257–270

Hong, E., 1985, *See the Third World while it lasts*, Consumers Association of Penang, Penang

Horne, D., 1992, *The intelligent tourist*, Margaret Gee Publishing, McMahons Point

House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts [HRSCERA], 1989, *Tourism in Antarctica*, Report of the House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, Australian Government Publishing Service, Canberra

Houston, L., 1986, *Strategy and opportunities for tourism development*, Planning Exchange, Glasgow

Hughes, H., 1984, Government support for tourism in the UK: a different perspective, *Tourism Management*, 5 (1): 13–19

Hughes, H.L., 1987, Culture as a tourist resource—a theoretical consideration, *Tourism Management*, 8 (3): 205–216

Hughes, H.L., 1989, Tourism and the arts: a potentially destructive relationship?, *Tourism Management*, 10 (2): 97–99

Hughes, R., 1987, *The fatal shore: a history of the transportation of convicts to Australia, 1787–1868*, Collins Harvill, London

Humphreys, J.S. and Walmsley, D.J., 1991, Locational conflict in metropolitan areas: Melbourne and Sydney, 1989, *Australian Geographical Studies*, 29 (2): 313–328

Huxley, M., 1991, Making cities fun: Darling Harbour and the immobilisation of the spectacle, in P. Carroll, K. Donohue, M. McGovern and J. McMillen (eds.), *Tourism in Australia*, Harcourt Brace Jovanovich, Sydney, pp.141–152

Industries Assistance Commission, 1989, *Travel and tourism*, Report No.423, Australian Government Publishing Service, Canberra
Isaacson, R., 1991, Big game parks . . . what future?, *Green Magazine*, June: 40–44
IUOTO, 1974, The role of the state in tourism, *Annals of Tourism Research*, 1 (3): 66–72
Jaensch, D., 1992, *The politics of Australian government*, Macmillan, South Melbourne
Jafari, J., 1974, The socio-economic costs of tourism to developing countries, *Annals of Tourism Research*, 1 (7): 227–262
Jafari, J. and Ritchie, J.R.B., 1981, Toward a framework for tourism education problems and prospects, *Annals of Tourism Research*, 8 (1): 13–34
Jameson, F., 1984, Postmodernism: or the cultural logic of capitalism, *New Left Review*, 146: 53–93
Jansen-Verbeke, M., 1989, Inner cities and urban tourism in the Netherlands: new challenges for local authorities, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.233–253
Japan Travel Bureau, 1991, *JTB report '91: all about Japanese overseas travellers*, Japan Travel Bureau, Tokyo
Jeffrey, L., 1991, Squeezed out, *Asia Travel Trade*, March: 34–40
Jeffries, D., 1989, Selling Britain—a case for privatisation?, *Travel and Tourism Analyst*, 1: 69–81
Jenkins, C.L., 1980, Tourism policies in developing countries: a critique, *International Journal of Tourism Management*, 1 (1): 22–29
Jenkins, C.L. and Henry, B.M., 1982, Government involvement in tourism in developing countries, *Annals of Tourism Research*, 9: 499–521
Jenkins, W.I., 1978, *Policy analysis: a political and organizational perspective*, St. Martin's Press, New York
Jeong, G.-H., 1988, Tourism expectations on the 1988 Seoul Olympics: a Korean perspective, in *Tourism research: expanding boundaries*, Travel and Tourism Research Association, Nineteenth Annual Conference, Montreal, Quebec, Canada, June 19–23, 1988, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.175–182
Jones, M.A., 1986, *A sunny place for shady people*, Allen and Unwin, Sydney
Jones, R. and Selwood, H.J., 1991, Fallout from a hallmark event: Fremantle after the departure of the America's Cup, paper presented at the World Leisure and Recreation Association Conference, July, Sydney
Judd, D. and Parkinson, M., 1990, *Leadership and urban regeneration: cities in North America and Europe*, Sage Publications, California
Kearney, E.P., 1992, Redrawing the political map of tourism: the European view, *Tourism Management*, March: 34–36
Keller, C.P., 1984, Centre–periphery tourism development and control, in J. Long and R. Hecock (eds.), *Leisure, tourism and social change: papers selected from a conference held at the University of Edinburgh in January 1983, and organised on behalf of International Geographical Union*

Commission on the Geography of Recreation and Leisure and Leisure Studies Association, Centre for Leisure Research, Dunfermline College of Physical Education, Dunfermline, pp.77–84

Kent, N., 1977, A new kind of sugar, in B.R. Finney and K.A. Watson (eds.), *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz, pp.169–198

King, R., 1988, Italy: multi-faceted tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.58–79

Kissling, C., 1993, Factors affecting trans-Tasman air services, *Geojournal*, 29 (3): 291–298

Klieger, P.C., 1992, Shangri-La and the politicization of tourism in Tibet, *Annals of Tourism Research*, 19 (1): 122–125

Korea Church Women United, 1983, *Kisaeng tourism, a nation-wide survey report on conditions in four areas Seoul, Pusan, Cheju, Kyongju*, Research Material Issue No.3, Korea Church Women United, Seoul

Kosters, M., 1984, The deficiences of tourism science without political science: comment on Richter, *Annals of Tourism Research*, 11: 610–612

Krippendorf, J., 1987, *The holiday makers: understanding the impact of leisure and travel*, Heinemann Professional Publishing, Oxford

Kroll, M., 1969, Policy and administration, in F.J. Lyden, G.A. Shipman and M. Kroll (eds.), *Policies, decisions and organisation*, Appleton-Century-Crofts, New York, pp.8–27

Kudu, D., 1992, The role and activities of the Tourism Council of the South Pacific, particularly in relation to ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.154–160

Lamb, A.N., 1988, Tourism development and planning in Australia—the need for a national strategy, *International Journal of Hospitality Management*, 7 (4): 353–361

Lanfant, M., 1980, Introduction: tourism in the process of internationalization, *International Social Science Journal*, 32 (1): 14–45

Lash, S., 1990, *Sociology of postmodernism*, Routledge, London

Lasswell, H.D., 1936, *Politics: who gets, what, when, how?*, McGraw-Hill, New York

Lavery, P., 1989, Tourism in China: the costs of collapse, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 4: 77–97

Law, C., 1985, *Urban tourism: selected British case studies*, Working Paper, Department of Geography, University of Salford, Salford

Lea, J., 1988, *Tourism and development in the Third World*, Routledge, London

Lea, J., 1993, Tourism development ethics in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 20 (4): 701–715

Lea, J. and Small, J., 1988, Cyclones, riots and coups: tourist industry responses in the South Pacific, paper presented at Frontiers in Australian tourism conference, Australian National University, Canberra, 30 June–1 July

Lee, G.P., 1987, Tourism as a factor in development cooperation, *Tourism Management*, 4 (4): 2–19

Lees, A., 1991, *A protected forests system for the Solomon Islands, report by the Maruia Society for the Australian National Parks and Wildlife Service*, Australian National Parks and Wildlife Service, Canberra

Lefebvre, H., 1976, *The survival of capitalism: reproduction and relations of production*, Allison and Busby, London

Leiper, N., 1990, The partial industrialization of tourism systems, *Annals of Tourism Research*, 17: 600–605

Leontidou, L., 1988, Greece: prospects and contradictions of tourism in the 1980s, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.80–100

Lewis, J. and Williams, A.M., 1988, Portugal: market segmentation and regional specialisation, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.101–122

Ley, D. and Olds, K., 1988, Landscape as spectacle: world's fairs and the culture of heroic consumption, *Environment and Planning D: Society and Space*, 6: 191–212

Lichtheim, G., 1974, *Imperialism*, Penguin Books, Harmondsworth

Lickorish, L.J., 1991, Developing a single European tourism policy, *Tourism Management*, 12 (3): 178–184

Lickorish, L.J., Jefferson, A., Bodlender, J. and Jenkins, C.L., 1991, *Developing tourism destinations: policies and perspectives*, Longman, Harlow

Lindblom, C.E., 1959, The science of muddling through, *Public Administration Review*, 19: 79–88

Lloyd, P., 1985, *CER—the implications for New Zealand*, Government Publishing Agencies, Wellington

Lord Young of Graffham, 1985, *Pleasure, leisure and jobs*, Cabinet Office, London

Lukes, S., 1974, *Power: a radical view*, Macmillan, London

Lundgren, J.O.J., 1973, The development of the tourist travel systems: a metropolitan economic hegemony par excellence, *Revue de Tourisme*, 1 (January/March): 2–14

Lyden, F.J., Shipman, G.A. and Kroll, M. (eds.), 1969, *Policies, decisions and organisations*, Appleton-Century-Crofts, New York

Mabogunje, A.L., 1980, *The development process: a spatial perspective*, Hutchinson, London

MacAloon, J.J., 1984, Olympic Games and the theory of spectacle in modern societies, in J.J. MacAloon (ed.), *Rite, drama, festival, spectacle: rehearsals toward a theory of cultural performance*, Institute for the Study of Human issues, Philadelphia, pp.241–280

MacCannell, D., 1984, Reconstructed ethnicity: tourism and cultural identity in Third World communities, *Annals of Tourism Research*, 11: 375–391

MacCannell, D., 1989, *The tourist: a new theory of the leisure class*, 2nd. edn., Schocken Books, New York

Majone, G., 1980a, The uses of policy analysis, in B.H. Raven (ed.), *Policy studies review annual*, vol.4, Sage, Beverly Hills, pp.161–180

Majone, G., 1980b, An anatomy of pitfalls, in G. Majone and E.S. Quade (eds.), *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester, pp.7–22

Majone, G., 1981, Policies as theories, in I.L. Horowitz (ed.) *Policy studies review annual*, vol.5, Sage, Beverly Hills, pp.15–26

Majone, G., 1989, *Evidence, argument and persuasion in the policy process*, Yale University Press, New Haven and London

Majone, G. and Quade, E.S. (eds.), 1980, *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester

Maori Tourism Task Force, 1986, *Maori tourism task force report*, Government Printing Office, Wellington

Martin, B. and Mason, S., 1988, Current trends in leisure, *Leisure Studies*, 7 (1): 75–80

Mathieson, A. and Wall, G., 1982, *Tourism: economic, physical and social impacts*, Longman, London

Matthews, H.G., 1975, International tourism and political science research, *Annals of Tourism Research*, 2 (4): 195–203

Matthews, H.G., 1978, *International tourism: a social and political analysis*, Schenkman, Cambridge

Matthews, H.G., 1983, Editor's page: on tourism and political science, *Annals of Tourism Research*, 10 (4): 303–306

Matthews, H.G. and Richter, L.K., 1991, Political science and tourism, *Annals of Tourism Research*, 18 (1): 120–135

McCoy, P., 1982, Barriers to trade belong on the bargaining table, *Business America*, 5 (22): 17–21

McDermott Miller Group, 1991, Destination South West Pacific, *Tourism FX: A Quarterly Analysis of New Zealand Tourism*, July

McDonald, G., 1986, Policy implications: comment on Var and Quayson, *Annals of Tourism Research*, 13: 645–648

McGahey, S., 1991, South Korea outbound, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 6: 45–62

McIntosh, R.W. and Goeldner, C.R., 1986, *Tourism: principles, practices, philosophies*, 5th edn., John Wiley & Sons, New York

McKercher, B., 1993, Some fundamental truths about tourism: understanding tourism's social and environmental impacts, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6–16

McKinnon, J., 1990, *Solomon Islands world heritage site proposal, fact finding mission, 4–22 February 1990*, New Zealand Ministry of External Relations and Trade, Wellington

Meleghy, T., Preglau, M. and Tafertshofer, A., 1985, Tourism development and value change, *Annals of Tourism Research*, 12: 181–199

Mellor, R.E.H., 1991, Eastern Germany (the former German Democratic Republic), in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.142–153

Merelman, R.M., 1968, On the neo-elitist critique of community power, *American Political Science Review*, 62 (2): 451–460

Middleton, V.T.C., 1988, *Marketing in Travel and Tourism*, Heinemann Professional Publishing, Oxford
Mill, R.C. and Morrison, A.M., 1985, *The tourism system: an introductory text*, Prentice-Hall International, Englewood Cliffs
Mills, S., 1990, Disney and the promotion of synthetic worlds, *American Studies International*, 28 (2): 66–79
Mills, S., 1991, Spectacle in the city: from the Great Exhibition to the Glasgow Garden Festival, paper presented at the Institute of British Geographers Conference, Sheffield, January
Minerbi, L., 1992, *Impacts of tourism development in Pacific Islands*, Greenpeace Pacific Campaign, San Francisco
Mings, R.C., 1978, The importance of more research on the impacts of tourism, *Annals of Tourism Research*, 5: 340–344
Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, 1992, *Annual statistical report on tourism*, Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, Seoul
Mitchell, B., 1979, *Geography and resource analysis*, Longman, London
Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989, Changes in economy, politics and lifestyles: an essay on the restructuring of urban leisure, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.254–276
Moon, J.D., 1991, Pluralism and progress in the study of politics, in W. Crotty (ed.), *The theory and practice of political science*, Northwestern University Press, Evanston, pp.45–56
Mowlana, H. and Smith, G., 1990, Tourism, telecommunications and transnational banking: a framework for policy analysis, *Tourism Management*, 11 (4): 315–324
Munns, J.W., 1975, The environment, politics, and policy literature: a critique and reformulation, *Western Political Quarterly*, 28 (4): 646–667
Murphy, D. and Reid, B., 1992, A Tasman marriage of convenience, *Time International*, 7 (37): 18–23
Murphy, P., 1985, *Tourism: a community approach*, Methuen, New York and London
Murphy, P.E., 1988, Community driven tourism planning, *Tourism Management*, 9 (2): 96–104
Nallbani, R., 1989, The Onufri Museum Berat, 8 Nëntori, Tirana
Narokobi, B., 1989, *Lo bilong yumi yet: law and custom in Melanesia*, The Melanesian Institute for Pastoral and Socio-Economic Service, Goroka, and the University of the South Pacific, Suva
Nash, D., 1977, Tourism as a form of imperialism, in V.L. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.33–47
Nash, D., 1989, Tourism as a form of imperialism, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.37–52
National Tourism Administration of the People's Republic of China, 1993, *The yearbook of China tourism statistics*, National Tourism Administration of the People's Republic of China, Beijing

National Tourism Office of Vanuatu, 1990, *A history of tourism in Vanuatu: a platform for future success*, National Tourism Office of Vanuatu, Port Vila
New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, 1990, *Tourism: what incentives for growth—a study of labour issues affecting the outlook for tourism*, New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, Wellington
New Zealand Herald, 1993, Air NZ seeks action on Korean links, *New Zealand Herald*, 15 May: 2
New Zealand Tourism Board, 1991, *Tourism in New Zealand: a strategy for growth*, New Zealand Tourism Board, Wellington
Nicholson, J., 1986, Antarctic tourism: the need for a legal regime?, *Maritime Studies*, 29 (May/June): 1–7
Nozick, R., 1972, Coercion, in P. Laslett, W.G. Runciman and Q. Skinner (eds.), *Philosophy, politics and society*, Blackwell, Oxford, pp.101–135
Nuñez, T., 1989, Touristic studies in anthropological perspective, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.265–279
O'Fallon, C., 1992, Government involvement in New Zealand tourism: a theoretical perspective, paper presented at the joint Institute of Australian Geographers/New Zealand Geographical Society Conference, University of Auckland, Auckland, January
O'Grady, R., 1981, *Third World stopover*, World Council of Churches, Geneva
Old Sydney Town, n.d., *Old Sydney Town re-creating the birth of a nation* (brochure), Old Sydney Town Heritage Park, Somersby
Olds, K., 1988, Planning for the housing impacts of a hallmark event: a case study of Expo 1986, unpublished MA thesis, School of Community and Regional Planning, University of British Columbia, Vancouver
Olds, K., 1989, Mass evictions in Vancouver: the human toll of Expo '86, *Canadian Housing*, 6 (1): 49–53
Ostrom, V., 1976, Language, theory, and empirical research in policy analysis, in P.M. Gregg (ed.) *Problems of theory in policy analysis*, Lexington Books, Lexington, pp.6–18
Ostrom, V., 1977, Some problems in doing political theory: a response to Golembiewski's 'Critique', *American Political Science Review*, 71 (4): 1508–1525
Ostrom, V., 1982, The theory and practice of public administration as a science of the artifactual, in J.A. Uveges, Jr. (ed.) *Public administration history and theory in contemporary perspective*, Marcel Dekker, New York, pp.39–53
Ostrowski, S., 1986, Poland's international tourism, *Tourism Management*, 6(4): 288–294
Ostrowski, S., 1987, Polish holiday villages: secular tradition and modern practice, *Tourism Management*, 8 (1): 41–48
Owen, C., 1992, Building a relationship between government and tourism, *Tourism Management*, 13 (4): 358–362

Page, S., 1993, The Wellington waterfront, in C.M. Hall and S. McArthur (eds.), *Heritage management in New Zealand and Australia: visitor management, interpretation and marketing,* Oxford University Press, Auckland, pp.218–230

Papson, S., 1981, Spuriousness and tourism: politics of two Canadian provincial governments, *Annals of Tourism Research,* 8 (2): 220–235

Parker, J.K., 1992, China syndrome, *Asia Travel Trade,* 23 (4): 46–48

Parker, R.S., 1978, *The government of New South Wales,* University of Queensland Press, St. Lucia

Paul, E.F. and Russo, P.A., Jr. (eds.), 1982, *Public policy: issues, analysis and ideology,* Chatham House Publishers, Chatham

Pearce, D.G., 1988, Tourism and regional development in the European Community, *Tourism Management,* 9 (1): 13–22

Pearce, D.G., 1989, *Tourism development,* 2nd edn., Longman Scientific and Technical, Harlow

Pearce, D.G., 1992, *Tourist organizations,* Longman Scientific and Technical, Harlow

Peck, J.G. and Lepie, A.S., 1989, Tourism and development in three North Carolina coastal towns, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism,* 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.203–222

Pellicani, L., 1981, *Gramsci: an alternative Communism?,* trans. M. Manfrini-Watts, Hoover Institution Press, Stanford University, Stanford

Perez, L.A., Jr., 1975, *Underdevelopment and dependency: tourism in the West Indies,* Center for Inter-American Studies, University of El Paso

Pinder, D., 1988, The Netherlands: tourist development in a crowded society, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences,* Belhaven Press, London, pp.215–229

Polsby, N.W., 1963, *Community power and political theory,* Yale University Press, New Haven and London

Ravetz, J.R., 1973, *Scientific knowledge and its social problems,* Penguin, Harmondsworth

Reich, R.J., 1979, *Tourism in the Antarctic: its present impact and future development,* unpublished dissertation, Scott Polar Research Institute, Cambridge

Republic of China Tourist Bureau, 1992a, *1991 annual report,* Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei

Republic of China Tourist Bureau, 1992b, *Report on tourism statistics, 1991,* Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei

Reuter, 1993, Cairo bomb a mystery, *New Zealand Herald,* 1 March: 7

Reynolds, P., 1990, Tourism in China: is the honeymoon over?, in C.P. Cooper (ed.), *Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management,* vol. 2, Belhaven Press, London, pp.104–116

Richter, L.K., 1980, The political uses of tourism: a Philippine case study, *Journal of Developing Areas,* 14: 237–257

Richter, L.K., 1983a, Tourism politics and political science: a case of not so benign neglect, *Annals of Tourism Research,* 10: 313–335

Richter, L.K., 1983b, The political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 395–414

Richter, L.K., 1984, A search for missing answers to questions never asked: reply to Kosters, *Annals of Tourism Research*, 11: 613–615

Richter, L.K., 1989, *The politics of tourism in Asia*, University of Hawaii Press, Honolulu

Richter, L.K. and Richter, W.L., 1985, Policy choices in South Asian tourism development, *Annals of Tourism Research*, 12: 201–217

Richter, L.K. and Waugh, W.L., Jr., 1986, Terrorism and tourism as logical companions, *Tourism Management*, December: 230–238

Rijpma, S. and Meiburg, H., 1989, Sports policy initiatives in Rotterdam: targeting disadvantaged groups, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), 1989, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.141–155

Ritchie, J.R.B., 1984, Assessing the impact of hallmark events: conceptual and research issues, *Journal of Travel Research*, 23 (1): 2–11

Ritchie, J.R.B., 1988, Consensus policy formulation in tourism: measuring resident views via survey research, *Tourism Management*, 9 (3): 199–212

Ritchie, J.R.B. and Aitken, C.E., 1984, Assessing the impacts of the 1988 Olympic Winter Games: the research program and initial results, *Journal of Travel Research*, 22 (3): 17–25

Robinson, O. and Wallace, J., 1984, Earnings in hotel and catering industry in Great Britain, *Service Industries Journal*, 4: 143–160

Roche, M., 1990, *Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield

Roche, M., 1991, *Mega-events and urban policy: a study of Sheffield's World Student Games 1991*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield

Roche, M., 1992, Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism, *British Journal of Sociology*, 43(4): 563–600

Roche, M., 1993a, Mega-event planning and citizenship: problems of rationality and democracy in Sheffield's Universiade 1991, *Vrijetijd en Samenleving*, in press

Roche, M., 1993b, Citizenship and social change: beyond the dominant paradigm, paper presented at 5th Conference of Association for Socio-Economics, New School for Social Research, New York

Roehl, W.S., 1990, Travel agent attitudes toward China after Tiananmen Square, *Journal of Travel Research*, 29 (2): 16–22

Roehl, W.S. and Fesenmaier, D.R., 1987, Tourism land use conflict in the United States, *Annals of Tourism Research*, 14: 471–485

Rogerson, C.M., 1990, Sun International: the making of a South African tourism multinational, *Geojournal*, 22 (3): 345–354

Rojek, C., 1985, *Capitalism and leisure theory*, Tavistock, London

Ronkainen, I.A., 1983, The conference on security and cooperation in Europe: its impact on tourism, *Annals of Tourism Research*, 10: 415–426

Rudkin, B., forthcoming, Ecotourism: passage to development?, unpublished masters thesis, Massey University, Palmerston North

Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994a, Unable to see the forest for the trees: ecotourism development in the Solomon Islands, in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming

Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994b, Off the beaten track: the health implications of the development of special interest tourism activities in South-East Asia and the South Pacific, in S. Clift and S. Page (eds.), *Health and the International Tourist*, Routledge, London, forthcoming.

Runyan, D. and Wu, C.-T., 1979, Assessing tourism's more complex consequences, *Annals of Tourism Research*, 6: 448–463

Sabatier, P.A., 1991, Public policy: toward better theories of the policy process, in W. Crotty (ed.), *Comparative politics, policy, and international relations*, Northwestern University Press, Evanston, pp.265–291

Santos, T. dos, 1968, *El nueve caracter de la dependencia*, Cuadernos de estudios socio-economicos, Santiago

Schattsneider, E., 1960, *Semi-sovereign people: a realist's view of democracy in America*, Holt, Rinehart and Wilson, New York

Schnell, P., 1988, The Federal Republic of Germany: a growing international deficit, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.198–213

Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, 1988, *The potential of the Kakadu National Park region*, Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, The Parliament of the Commonwealth of Australia, Australian Government Publishing Service, Canberra

Sessa, A., 1976, The tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 3 (5): 234–247

Sessa, A., 1984, Comments on Peter Gray's 'The Contributions of Economics to Tourism', *Annals of Tourism Research*, 11: 283–286

Seth, P., 1990, Adventurers wary of 'Paradise on Earth', *Asia Travel Trade*, 22 (November): 65–67, 69

Seymour, L., 1980, Tourism development in Newfoundland: the past revisited, *The Canadian Geographer*, 24: 32–39.

Sharrat, B., 1989, Communications and image studies: notes after Raymond Williams, *Comparative Criticism*, 11: 29–50

Shaw, G., Greenwood, J. and Williams, A.M., 1988, The United Kingdom: market responses and public policy, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.162–179

Shaw, G. and Williams, A.M., 1990, Tourism and development, in Pinder, D., (ed.), *Western Europe: challenge and change*, Belhaven, London, pp.240–257

Simmons, R., Davis, B.W., Chapman, R.J.K. and Sager, D.D., 1974, Policy flow analysis: a conceptual model for comparative public policy research, *Western Political Quarterly*, 27 (3): 457–468

Simmons, R. and Dvorin, E.P., 1977, *Public administration: values, policy and change*, Alfred Publishing Co., Port Washington

Sinclair Knight, Buchanan, 1991, *Traffic calming: help us decide the future of your roads*, Sinclair Knight Buchanan, South Perth

Siwatibau, S., 1991, Some aspects of development in the South Pacific, in P. Bauer, S. Siwatibau and W. Kasper (eds.), *Aid and development in the South Pacific*, Centre for Independent Studies, Sydney

Smith, M.A. and Turner, L., 1973, Some aspects of the sociology of tourism, *Society and Leisure*, 3: 55–71

Smith, S.L.J., 1988, Defining tourism: a supply-side view, *Annals of Tourism Research*, 15 (2): 179–190

Smith, V., 1988, Geographical implications of 'drifter' tourism: Borocay, Philippines, paper presented at the International Geographical Union Commission on Leisure and Recreation Symposium, Christchurch, New Zealand, 13-20 August

Smith, V. (ed.), 1977, *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia

Smith, V.L., 1989, Preface, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.ix–xi

Smyth, R., 1986, Public policy for tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 120–126

Sofield, T., 1990, The impact of tourism development on traditional sociocultural values in the South Pacific: conflict, coexistence, and symbiosis, in M. Miller and J. Auyong (eds.), *Proceedings of the 1990 congress on coastal and marine tourism*, National Coastal Research and Development Institute, Honolulu, pp.49–66

Sofield, T., 1992, The Guadacanal track ecotourism project in the Solomon Islands, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.89–100

Solomon Islands Government, 1989, *National tourism policy*, Government Printer, Honiara

Spann, R.N., 1979, *Government administration in Australia*, George Allen and Unwin, Sydney

Stillman, P.G., 1974, Ecological problems, political theory, and public policy, in S. Nagel (ed.), *Environmental politics*, Praeger Publishers, New York, pp.49–60

Stock, R., 1977, Political and social contributions of international tourism to the development of Israel, *Annals of Tourism Research*, 5: 30–42

Susman, W.I., 1980, The people's fair: cultural contradictions of a consumer society, in H. Harrison (ed.), *Dawn of a new day: the New York World's Fair, 1939/40*, The Queens Museum/New York University Press, New York, pp.17–28

Symanski, R., 1981, *The immoral landscape: female prostitution in western societies*, Butterworths, Toronto

Teye, V.B., 1986, Liberation wars and tourism development in Africa: the case of Zambia, *Annals of Tourism Research*, 13: 589–608

Thomas, W.I., 1951, *Social behavior and personality*, Social Science Research Council, New York

Thorne, R. and Munro-Clark, M., 1989, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.154–171

Thorne, R., Munro-Clark, M. and Boers, J., 1987, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in *The effects of hallmark events on cities*, Centre for Urban Research, University of Western Australia, Nedlands

Thrift, N. and Forbes, D., 1983, A landscape with figures: political geography with human conflict, *Political Geography Quarterly*, 2: 247–263

Thurot, J.M. and Thurot, G., 1983, The ideology of class and tourism: confronting the discourse of advertising, *Annals of Tourism Research*, 10: 173–189

Time Australia, 1993, The Sheik from Jersey City, *Time Australia*, 15 February, 8 (7): 37

Tisdell, C. and Wen, J., 1991, Foreign tourism as an element in PR China's economic development strategy, *Tourism Management*, March: 55–68.

Tourism Council of the South Pacific, 1987, *Identification of nature sites and nature subjects of special interest*, Tourism Council of the South Pacific, Suva

Tourism Council of the South Pacific, 1988, *Nature legislation and nature conservation as part of tourism development in the island Pacific*, Tourism Council of the South Pacific, Suva

Tourism Council of the South Pacific, 1990, *Solomon Islands tourism development plan, 1991–2000*, Tourism Council of the South Pacific, Suva

Tourism Council of the South Pacific, 1991, *Solomon Islands nature sites development project: Lauvi Lagoon*, Tourism Council of the South Pacific, Suva

Trade and Industry Committee, 1985, *Tourism in the UK*, vol.1, HMSO, London

Trask, H., 1991, Lovely hula hands: corporate tourism and the prostitution of Hawaiian culture, *Contours*, 5 (1): 8–14

Triggs, G., 1986, *International law and Australian sovereignty in Antarctica*, Legal Books, Sydney

Tuppen, J., 1988, France: the changing character of a key industry, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.180–195

Turner, L., 1974, Tourism and the social sciences: from Blackpool to Benidorm and Bali, *Annals of Tourism Research*, 1 (6): 180–205

Turnock, D., 1991, Romania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.203–219

UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization), 1976, The effects of tourism on socio-cultural values, *Annals of Tourism Research*, 4: 74–105

United Nations, Conference on International Travel and Tourism, 1963, *Recommendations on International Travel and Tourism*, United Nations, Rome

United States Travel and Tourism Administration, 1989, The national policy study on rural tourism and small businesses, study prepared for the United States Travel and Tourism Administration by Economics Research Associates in association with the University of Missouri and the United States Travel Data Center, Washington D.C., Economics Research Associates, Vienna, Virginia

Unsworth, B.J., 1984, New Darling Harbour Authority Bill, *NSW parliamentary debates*, Legislative Council, 26 November: 1485–1489

Urry, J., 1987, Some social and spatial aspects of services, *Environment and Planning D: Society and Space*, 5: 5–26

Urry, J., 1988, Cultural change and contemporary holiday-making, *Theory, Culture & Society*, 5 (1): 35–55

Urry, J., 1990a, *The tourist gaze: leisure and travel in contemporary societies*, Sage Publications, London

Urry, J., 1990b, The 'consumption' of tourism, *Sociology*, 24 (1): 23–35

Urry, J., 1992, The tourist gaze and the environment, *Theory, Culture & Society*, 9: 1–26

Uzzell, D., 1984, An alternative structuralist approach to the psychology of tourism marketing, *Annals of Tourism Research*, 11: 79–99.

Valentine, P.S., 1992, Ecotourism and nature conservation: a definition with some recent developments in Micronesia, in B. Weiler (ed.), *Ecotourism*, Bureau of Tourism Research, Canberra, pp.4–9

Valenzuela, M., 1988, Spain: the phenomenon of mass tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.39–57

Vuoristo, K.-V., 1981, Tourism in Eastern Europe: development and regional patterns, *Fennia*, 159 (1): 237–247

Waitangi Tribunal, 1991, *Ngai Tahu*, Government Printing Office, Wellington

Wanhill, S.R.C., 1987, UK—politics and tourism, *Tourism Management*, 8 (1): 54–58

Watson, S., 1991, Gilding the smokestacks: the new symbolic representation of deindustrialised regions, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9: 59–70

Weber, M., 1968, *Economy and society*, Free Press, New York

Weiler, B. and Hall, C.M. (eds.), 1992, *Special interest tourism*, Belhaven Press, London

Wieman, E., 1989, Spectacular growth continues, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 43–44

Wildavsky, A., 1979, *Speaking truth to power: the art and craft of policy analysis*, Little Brown, Boston

Williams, A.M. and Shaw, G. (eds.), 1988a, *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London

Williams, A.M. and Shaw, G., 1988b, Tourism policies in a changing economic environment, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.230–239

Williams, A.M. and Shaw, G., 1988c, Tourism and development: introduction, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic*

development: Western European experiences, Belhaven Press, London, pp.1–11

Williams, A.M. and Shaw, G., 1988d, Tourism: candyfloss industry or job generator, *Town Planning Review*, 59 (1): 81–103

Wilson, J., 1988, *Politics and leisure*, Unwin Hyman, Boston

Wilson, W., 1941, The study of administration, *Political Science Quarterly*, 55: 481–506

Witt, S. and Moore, S., 1992, Promoting tourism in the face of terrorism: the role of special events in Northern Island, *Journal of International Consumer Marketing*, 4 (3): 63–75

Wolfinger, R.E.C., 1971, Nondecisions and the study of local politics, *American Political Science Review*, 65: 1063–1080

World Tourism Organization, 1979, *Role and structure of national tourism administrations*, World Tourism Organization, Madrid

World Tourism Organization, 1980, *Physical planning and area development for tourism in the six WTO regions, 1980*, World Tourism Organization, Madrid

Wright, B., 1988, The co-ordinating, legislative and regulatory roles of government, in D. McSwan (ed.), *The roles of government in the development of tourism as an economic resource*, Seminar Series No.1, Centre for Studies in Travel and Tourism, James Cook University, Townsville, pp.29–33

Zeppel, H. and Hall, C.M., 1992, Review: arts and heritage tourism, in B. Weiler and C.M. Hall (eds.), *Special Interest Tourism*, Belhaven Press, London, pp.47–68

Zimmermann, F., 1988, Austria: contrasting tourist seasons and contrasting regions, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.145–161

Zukin, S., 1990, Socio-spatial prototypes of a new organisation of consumption: the role of real cultural capital, *Sociology*, 24 (1): 37–56

المؤلف فى سطور:

كولن مايكل هول .

العمل الحالى : مدير برنامة السياحة فى جامعة كنبرا - أستراليا .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية .

الإنتاج العلمى : نشر العديد من الدراسات والبحوث فى عدد من المجلات العلمية فى مجالات التاريخ البيئى والتراث والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

١ - الفعاليات السياحية الكبرى ، دار ويلى للنشر .

٢ - السياحة والسياسة العامة ، دار ويلى للنشر .

المترجم فى سطور:

د. محمد فريد حجاب .

العمل الحالى : أستاذ متفرغ - رئيس قسم الدراسات السياحية - المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

الخبرات السابقة : التدريس بجامعات الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات .

الإنتاج العلمى : نشر العديد من البحوث والدراسات فى عدد من المجلات العلمية فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

١ - الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .

٢ - رأسًا برأس - اليابان وأوروبا وأمريكا ، ترجمة لكتاب لسترو ثرو بعنوان Head - to - Head) ، دار الهلال ١٩٩٤ .

٣ - الدراسات السلوكية فى السياحة، مكتبة النصر، القاهرة ٢٠٠٠ .

٤ - الأمن السياحى ، مكتبة النصر ، القاهرة ٢٠٠٠ .

المقدمة فى سطور :

الأستاذة الدكتورة سعاد عبد السلام كفافى .

(١٩٢٨ - ٢٠٠٤)

حاصلة على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٨ من جامعة باسيفيك وسترن كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

مؤسسة المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة المعهد العالى للهندسة المعمارية والإدارة التكنولوجية بمدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

عضوة المجالس القومية المتخصصة فى مجال التعليم والبحث العلمى .

عضوة لجنة التخطيط - وزارة التخطيط - مصر .

عضوة جمعية المدارس الخاصة .

قامت بالتدريس فى جامعات مصرية وأجنبية .

نشرت العديد من البحوث العلمية فى مجال التخطيط والسياحة والتنمية .

قامت بترجمة عدد من الكتب والدراسات إلى اللغة العربية .

عضو مجلس الأمناء بمدينة ٦ أكتوبر .

شاركت فى العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورچ سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	پول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	أن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلي	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	ألان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنينل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧- مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوجية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة. مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صموئيل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٢٢٧-	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣-	فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	أرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١-	فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤-	الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وأخرون	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	قاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوربيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مويرز	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مـ١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مـ٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النته
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	رؤى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول وليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٥٢١-	ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٢٢-	المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٢٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٢٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٢٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٢٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٢٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٢٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٢٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودي وأن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن ڤان لون	حمدي الجابري
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	علي عبد الرءوف البمبي
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩-	موقع الثقافة	هومی بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسی	سير روبرت های	يوسف الشارونی
٥٧١-	تاريخ النقد الإسبانی المعاصر	إيميليا دی ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فی زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتی	جمال الجزيری
٥٧٤-	مصر القديمة فی عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعی
٥٧٥-	الاقتصاد السياسی للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشری محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودی	محمد قدری عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وهنت	أيومی ميزوكوشی	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩-	أقدم لك: تشومسكی	جون ماهر وجودی جرونز	محيی الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحی عبدالهادی
٥٨١-	الحمقی يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا علی الذات (رواية)	هوشنك كلشيری	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤-	سفر (رواية)	محمود دولت آبادی	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيری	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروی أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينی	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدی
٥٨٨-	أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتی
٥٨٩-	تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدی عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	علی عبدالتواب علی وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبری السوربونی	مجدی عبدالحافظ وعلی كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليری	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانی فوزی
٥٩٥-	الحكم والسياسة فی أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولی	مجموعة من المترجمين
٥٩٦-	الصحة العقلية فی العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومی علی قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوی
٦٠٠-	الإسلام فی التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلی
٦٠٢-	ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس ولیامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافی	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسی
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق علی منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكی (الصغير)	مصطفی إبراهيم فهمی
٦٠٦-	قصة البردی اليونانی فی مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنی

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١١٩٦٦١ / ٢٠٠٣